علم الاجتماع التطبيقى

تحرير
محمد الجوهرى
أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة
رئيس جامعة حلوان الأسبق

القاهرة
٢٠٠٨

المشاركون فى تأليف هذا الكتاب

١ـ دكتور محمد الجوهرى	أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة
٢ـ دكتورة علياء شكرى	أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس
٣ـ دكتور عدلى السمرى	أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة
٤ـ دكتور عبدالرؤوف الضبع	أستاذ علم الاجتماع بجامعة جنوب الوادى
٥ـ دكتور مصطفى خلف عبدالجواد	أستاذ علم الاجتماع بجامعة المنيا
٦ـ دكتورة هناء الجوهرى	أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة
الباب الأول	
علم الاجتماع التطبيقى	
الفصل الأول: مشكلات وقضايا التنمية	٧-٣٥
الفصل الثانى: دراسة الفقر	٣٦-٤٦
الفصل الثالث: دراسة الجريمة	٤٧-٦١
الفصل الرابع: بحوث الوقاية الاجتماعية	٦٢-٦٧
الفصل الخامس: علم الاجتماع الطبى	٦٨-٧٦
الفصل السادس: بحوث تقييم المشروعات	٧٧-٨٣
الفصل السابع: سوسيولوجيا السلام	٨٤-٩١
الفصل الثامن: الدراسة الاجتماعية للمستقبل	٩٢-١٠٠
الفصل التاسع: بعض مشكلات علم الاجتماع التطبيقى	١٠١-١١٦
الباب الثانى	
المعالم البارزة فى تاريخ البحث الاجتماعى التطبيقى	
١- الفلاح البولندى: وليام توماس وفلورين زنانيكى	١٢٠
٢- إيكولوجية شيكاغو: مدرسة شيكاغو	١٢٥
٣- الحراك الاجتماعى: بيتريم سوروكين	١٣٠
٤- ميدلتاون: روبرت وهيلين ليند	١٣٢

الموضوع	صفحة
٥- التيكوبيا: ريموند فيرث	١٣٧
٦- تجارب هوثورن: مايو، روثلسبرجر، ديكسون	١٤٣
٧- سلسلة دراسات يانكى سيتى: لويد وارنر	١٥٠
٨- مجتمع النواصى: وليام فوت وايت	١٥٥
٩- الأزمة الأمريكية: جونار ميردال	١٦٠
١٠- اختيار الشعب: بول لازارسفيلد وآخرون	١٦٥
١١- الجندى الأمريكى: صمويل ستوفر وآخرون	١٧١
١٢- تقارير كينزى: الفريد كينزى	١٧٦
١٣- الدراسات الحديثة	١٨٠

الباب الثالث

المشكلات الاجتماعية

الفصل الأول: ملامح التغير فى المجتمع المصرى المعاصر	١٩٢-٢١٢
الفصل الثانى: أولويات المشكلات الاجتماعية بين الجمهور العام والباحث العلمى	٢١٣-٢٢٤
الفصل الثالث: البطالة ومشكلات الشباب. دراسة ميدانية	٢٢٥-٢٧٢
الفصل الرابع: الفقر فى الريف المصرى	٢٧٣-٣٠٩
الفصل الخامس: المتغيرات الاجتماعية لتعاطى المخدرات	٣١٠-٣٤٣
الفصل السادس: دراسة العشوائيات فى المجتمع المصرى	٣٤٤-٣٩٨

الباب الأول
علم الاجتماع التطبيقى

الفصل الأول
مشكلات وقضايا التنمية

أولا: أنماط المناطق النامية

إذا أردنا أن نلقي نظرة عامة ـ غير ممحصة ـ على انتشار مختلف النظم الاقتصادية والتكنولوجية الرئيسية وانتشار مستويات المعيشة المختلفة في العالم المعاصر، فإننا نستطيع أن نتوصل إلى تحديد المناطق الأربعة الرئيسية التالية. وهدفنا من ذلك أن نتفهم موقع البلاد النامية على خريطة العالم الاقتصادية، أو أن ننظر إلى تلك البلاد في سياق الوضع الاقتصادي العالمي.

١ـ المناطق الصناعية الرئيسية

وهي المناطق الصناعية نسبيا ذات الكثافة السكانية العالية، ومستوى المعيشة المرتفع، وتضم تلك المناطق: المناطق الشمالية الشرقية والوسطى من الولايات المتحدة، وغرب ووسط أوروبا (بما فيها شمال إيطاليا) حيث يتراوح متوسط الدخل القومي السنوي بين ٦٠٠ و ٢١٠٠ دولار للفرد الواحد[1]. ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي ٣٥٠ مليون نسمة أو ١١,١ % من مجموع سكان العالم.

٢ ـ المناطق الزراعية الحديثة

وتتميز تلك المناطق بأن استغلالها الاقتصادي لم يبدأ إلا في العصر الحديث. وهي تعتمد اعتماداً أساسياً علي الزراعة وتربية الماشية وعلي المنشآت الصناعية

(١) هذه الأرقام، وكذلك بيانات المجموعات التالية مأخوذة من الكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة عام ١٩٥٩ .

التحويلية. وإن كانت الصناعات التحويلية قد أخذت تساهم بنصيب متزايد في اقتصادياتها. كما تتمتع تلك المناطق بمستوى تكنولوجي رفيع في أساليب الإنتاج والتوزيع. وكثافة السكان فيها إما معتدلة أو منخفضة، ومستوى المعيشة فيها مرتفع نسبيا. وتضم تلك المناطق: المناطق الوسطى والغربية في الولايات المتحدة. وكندا، واستراليا، ونيوزيلنده، وجنوب أفريقيا (في المناطق التي يسكنها البيض فقط)، حيث يتراوح متوسط الدخل القومي السنوي بين ١١٠٠ و ١٨٠٠ دولار للفرد الواحد. ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي ١٢٤ مليون نسمة أو ما يعادل ٤% من مجموع سكان العالم.

٣ ـ المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية العالية

وهي أقاليم يجرى استثمارها اقتصاديا منذ آلاف السنين، حيث تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وتربية الماشية، تنتشر في المناطق الدافئة والمناطق الاستوائية (المدارية). وتتميز تلك المناطق بالارتفاع الكبير في الكثافة السكانية، وبأدوات عمل بدائية ولكنها مستغلة استغلالا كثيفا. وتضم تلك المناطق معظم مناطق الصين، والهند بأكملها، وجنوب آسيا (باستثناء بعض المناطق التي أنشأ بها الأوربيون مزارع حديثة ضخمة تعمل بالنظم الميكانيكية أساسا وكذلك اليابان، ومصر وجزر الهند الغربية)، وأجزاء كبيرة من إيطاليا وأسبانيا والبرتغال، ودول البلقان. ويتراوح الدخل السنوي في تلك المناطق بين ٤٠ و١٥٠ دولارا لفرد الواحد، ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالي ١٦٨٠ مليون نسمة أو ما يعادل حوالي ٥٤ % من مجموع سكان العالم.

٤ـ المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية المعتدلة

يعتمد النشاط الاقتصادي في تلك المناطق أيضا اعتمادا أساسيا على الزراعة وتربية الماشية والكثافة السكانية فيها معتدلة أو منخفضة، أما أدوات الإنتاج وأساليبه فبدائية وتتميز بقدر من الشمول. وقد عرفت بعض تلك المناطق حديثا وحدات الإنتاج الزراعي والصناعي الكبيرة ذات النظام الرأسمالي أو التعاوني، وإن كان ذلك قد تم

بشكل متفاوت تفاوتا كبيرا من منطقة لأخرى. وتنتمي إلى هذه الفئة المناطق التالية: الجزء الأكبر من الاتحاد السوفيتي، وبولندة، والشرق الأوسط، وأفريقيا (فيما عدا مصر) وأمريكا اللاتينية. ويتراوح متوسط الدخل القومي السنوي في تلك المناطق بين ٧٠ و ٢٥٠ دولارا للفرد الواحد. ويبلغ مجموع تلك المناطق حوالي ٩١٥ مليون نسمة أو ما يعادل حوالي ٣١ % من مجموع سكان العالم.

إذا نظرنا إلى هذه المجموعات الأربع وجدنا أن المجموعتين الأولى والثانية تشمل البلاد التي نشطت في ميدان النمو وقطعت شوطا بعيدا على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أما المجموعتان الثالثة والرابعة (باستثناء اليابان والاتحاد السوفيتي السابق) فتشمل البلاد التي مازالت تسعي إلى تحسس طريق النمو السليم السريع. والملاحظ أن المجموعة الثانية (البلاد الزراعية الحديثة) قد استطاعت باستثناء بعض الدول أن تحقق أعلى متوسط للدخل القومي للفرد بعد الولايات المتحدة، وهى كذلك المجموعة الوحيدة التي حققت هذا النمو الاقتصادي والاجتماعي الهائل في وقت قصير نسبيا، لا يكاد يزيد على جيلين اثنين فقط. أما بالنسبة للمجموعة الأولى (وهى البلاد الصناعية الرئيسية) فقد تمت عملية النمو هذه في وقت أطول نسبيا كما نعلم.

فإذا قبلنا هذا التصنيف الذي لا يعدو كونه تصنيفا أوليا مبسطا، وإذا قبلنا المعايير التي عرضنا لها من قبل لأصبح بوسعنا القول بأن حوالي ١٥% من مجموع سكان العالم هي الآن بلاد " متقدمة " (نسبيا طبعا) وأن حوالي الـ٨٥% الباقية عبارة عن بلاد مازالت بعد متخلفة، أو لم تحقق بعد التنمية المطلوبة (مع ما بينها من تفاوت).

ولا شك أن مجموعتي البلاد المتخلفة (الثالثة والرابعة) تضمان عددا كبيرا متنوعا أشد التنوع من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فهي تضم – من بين ما تضم – شعوباً ذات ثقافات عريقة، استطاعت أن تحافظ على أشكال حياتها منذ قرون بعيدة دون أن تطرأ عليها تغيرات جذرية، وتتميز بأبنية إقطاعية

واضحة، كما نجد على سبيل المثال في جنوب غربي أوربا وفي الشرق الأوسط. كما تضم هاتان المجموعتان علاوة على ذلك بلادا تعرضت منذ عهد قريب لتغيرات ثورية عنيفة قضت على النظم القديمة ووضعتها على طريق نمو اقتصادي واجتماعي جديد تماما: كالاتحاد السوفييتي السابق والصين والدول الدائرة في فلكهما. وتضم أخيرا بلاد أمريكا اللاتينية (أمريكا الجنوبية والوسطى) التي أصبحت نظمها الاقتصادية والاجتماعية بعد تدهور حضارات سكانها الأصليين والقضاء عليها بواسطة الغزاة الأوروبيين عبارة عن نظم خليط (ذات رواسب هندية حمراء وأفريقية)، ومازالت حتى اليوم تتحسس لها طريقا مستقلا وتفتش لها عن هوية خاصة. وتقترب من هذه المجموعة الأمريكية اللاتينية بعض البلاد الآسيوية والأفريقية التي تمر اليوم بمرحلة انتقال حضارى مماثل تتأرجح فيه بين أشكال الحياة الموروثة ـ التي خدشتها المؤثرات الوافدة من الغرب من ناحية، وآفاق المستقبل غير المحدودة وغير الواضحة تماما ـ من ناحية أخرى. ومن أمثلة هذه المجموعة : اليابان ، والهند، والباكستان، وبورما، وأندونيسيا، والفلبين، ومصر، وسوريا، والعراق، والدول الأفريقية الجديدة التي استقلت خلال الستينات عن الدول الاستعمارية الأوروبية.

وهناك علاوة على ذلك مشكلة ملحة من نوع خاص في بعض المناطق مثل جنوب وجنوب شرق أفريقيا حيث كانت تسيطر أقلية من المستوطنين البيض على أغلبية هائلة من الوطنين الأفريقيين والمستوطنين الآسيويين (الهنود والباكستانيين أساسا)، والتي حسمت المعركة فيها مؤخراً للسكان الوطنيين. وتثور نفس المشاكل ـ وإن يكن على نطاق محدود ـ أمام الأقليات العربية والهندية في شرق أفريقيا والمهاجرين الصينيين في جنوب شرقي آسيا .

وإذا استبعدنا من التصنيف السابق المجموعتين الأولى والثانية اللتين تمثلان مجموعة من الدول المتقدمة الغنية وكذلك البلاد الاشتراكية والشيوعية (السابقة) التي كانت تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه . فإننا سندرس فيما يلي بلاد المجموعتين الثالثة والرابعة بعد استبعاد دول الكتلة الشيوعية السابقة منهما . ولعل العامل الأساسي في

استبعاد دول تلك الكتلة من نطاق بحثنا هو نقص المعلومات والدراسات المنشورة عن نظام الحياة وخطط التنمية فيها ، مما سيجعل حديثنا عنها سطحيا مجانبا للصواب في أغلبه .

ثانياً: أعراض التخلف

إن الظروف السائدة حاليا في البلاد النامية تثير لدينا انطباعا قويا بأن تلك البلاد تعيش مرحلة من التحول المرن التي يصعب الإلمام بكل جوانبها والتأثير على مناحي حياتها ، إلا أنه يتحتم علينا برغم الغموض الشديد و التنوع الهائل أن نكون لأنفسنا صورة واضحة - قدر الإمكان - لواقع تلك البلاد يمكن من خلالها أن نضع أيدينا على العوامل التي ساهمت في خلق ذلك الواقع، والتي تعمل على استمراره. كما أنه من شأن مثل هذا الموضوع أن يمدنا بإجابة دقيقة عن السؤال ، أو قل الاتهام الذى يوجهه البعض إلى تلك البلاد : لماذا أخفقت مساعدات التنمية التي توجهها الدول الغنية إلى تلك البلاد حتى الآن في تعديل الوضع القائم؟

إن الملاحظ أن طرح التساؤل عن عوامل تخلف تلك البلاد يثير لدى أطراف المناقشة عديداً من الآراء المتنوعة والمتضاربة ،سواء كنا بصدد التساؤل عن أسباب التخلف عامة، أو أسباب القصور في ميدان أو مجال معين من مجالات الحياة في تلك البلاد. وأهم ما يميز هذه التفسيرات المطروحة: التحيز، وعدم التخصيص. فهي تشير إلى كل شيء وتمس كل جانب من جوانب الحياة، كما أنها ثمرة أساليب متباينة في التفكير المحافظ والتقدمى، والمتسامح والمتعصب، القائم على العلم والمستند إلى الهوى والغرض. وإزاء مثل هذا الموقف يصبح مجرد التمييز بين الحقائق الموضوعية والمعتقدات الذاتية في مناقشة من هذا النوع أمرا عسيرا غير مأمون العواقب.

يضاف إلى ذلك صعوبة بالغة هي أن يأخذ أطراف أي مناقشة من هذا النوع في اعتبارهم مستويات متنوعة من التخلف (أو من النمو)، وأن يأخذوا في اعتبارهم جملة

من العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر على العوامل والمقومات الاجتماعية والاقتصادية: كالعوامل الطبية، والجغرافية والدينية، والتشريعية... إلخ. وهكذا يصبح من الأمور البالغة الصعوبة أن نستطيع في خضم هذه الصور والانطباعات والحقائق الإمبيريقية عزل العوامل المسئولة أساسا عن هذه الصور. والانطباعات والحقائق الإمبيريقية عزل العوامل المسئولة أساسا عن هذه الظروف المتخلفة، وأن نميز بينها وبين أغراض التخلف أي الظروف التي تعد آثاراً أو نتائج لتلك العوامل الأساسية . ولعلنا يمكن أن نفهم طبيعة هذا الموقف المعقد إذا اتفقنا على أن كل واقعة قائمة ذات علاقة تفاعل وظيفي مع كافة العناصر الثقافية الأخرى ، بحيث تعد هي نفسها نتيجة لواقعة أخرى سابقة عليها ، كما تؤدي هي بدورها إلى إحداث طائفة من النتائج فتكون سببا ونتيجة في وقت واحد . وبذلك يكاد الباحث أن يجد نفسه وسط حلقة مفرغة من التحليلات والتفسيرات التي تخلق موقفاً ملتبساً.

ثم إن السؤال عن " أسباب " التخلف يصبح أكثر صعوبة وأشد تعقيدا إذا لم يكن موجها بشأن بلد بعينه أو جزء من ذلك البلد ، وإنما كان متعلقا بكل " البلاد النامية " على إطلاقها . ومع ذلك فإن مثل هذا التساؤل له في نظرنا ما يبرره ، حيث أنه يمكن أن يقودنا إلى إلقاء الضوء بشكل عام على الأسباب الأساسية لظاهرة التخلف وعلى ظروف الهوة التطورية التى تكونت بين البلاد الصناعية المتقدمة وبين تلك البلاد النامية على امتداد القرون القليلة الماضية.

وسنحاول فيما يلي أن نستعرض معا بعض مؤشرات التخلف الملموسة والمحددة التى تتميز بقدر من الوضوح والعمومية، والتى يمكن أن تكون عاملا من عوامل التخلف ومؤشرا له أو عرضا دالا عليه :

١- يعد انخفاض متوسط الإنتاجية في تلك البلاد من أهم أعراض تخلفها، ومن أهم ما يترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وتؤكد هذه الحقيقة بشكل واضح إحصائيات الأمم المتحدة التى تنشرها أجهزتها المختلفة كل عام . ونلاحظ من تلك الإحصائيات أن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة (الرأسمالية

أساسا) كان يبلغ في أوائل الستينات ١٠٢٨ دولارا في العام ، بينما كان يبلغ في نفس الفترة في البلاد النامية ٨٣ دولارا فقط ، وإذا استخدمنا هذين الرقمين لقياس تخلف البلاد النامية ، فليس من العسير أن نتبين أنها تأخرت في تطورها الاقتصادي ١٢ مرة[١].

وينقل مؤلفو كتاب " العالم الثالث " ـ الذي سبقت الإشارة إليه ـ كلمة معبرة أبلغ التعبير صرح بها ممثل كينيا في مؤتمر التنمية والتجارة الذي عقدته الأمم المتحدة لأول مرة في جنيف عام ١٩٦٤ ، يقول فيها : " .. إن البحوث الأكاديمية والكتب الدراسية الاقتصادية تتحدث دائما أبدا عن دخل سنوى لكل فرد من السكان يبلغ ثلاثين دولارا أو ستين دولار ،أو حتى مائة دولار . ولكن هذه الإحصائيات لا تعطى صورة حقيقية عن الظروف التى يعيش فيها ملايين الناس، فإن كثيرين منهم لا يملكون أى دخل على الإطلاق ، وهم لا يعرفون ما سيأكلون غدا ولا أين سينامون عندما يحل الليل . وهم لا يرون أى قرش من تلك الدخول الخاصة بكل فرد من السكان التى تتحدث عنها الكتب)[٢].

من هذه العبارات الواضحة يبدو لنا أنه رغم انخفاض المتوسطات الخاصة بالفرد من الدخل القومى فى البلاد النامية، إلا أن سوء التوزيع يجعل صورة الواقع تبدو أكثر بشاعة وأشد إيلاما.

٢- حقيقة أن الدخل القومي في هذه البلاد ينمو ، ولكنه ينمو الآن بشكل عام أبطأ من سرعة نمو السكان ، بسبب ما طرأ من تحسن على الظروف الصحية ومقامة الأوبئة . والنتيجة المنطقية لهذا هى أن تذهب جهود التنمية أدراج الرياح ، حيث تفقد جدواها أمام تزايد السكان الهائل ، وربما أدت في بعض الأحيان إلى انخفاض فعلى في نصيب الفرد من الدخل القومي .

---

(١) جوكوف وآخرون، العالم الثالث: قضايا وآفاق، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص١١٢.
(٢) نقلا عن العالم الثالث، مرجع سابق، ص١١٣. والاقتباس عن مجلة "الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولي"، العدد ١١، عام ١٩٦٤، ص١١٩.

والملاحظة أيضا أن معدل نمو الدخل القومي في البلاد النامية يتم بشكل أبطأ من معدلات نموه في البلاد المتقدمة . ففي السنوات الخمس من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ بلغ المتوسط السنوي لنمو إجمإلى الدخل القومي في البلاد النامية ٤,٧% ، بينما بلغ هذا المتوسط في الفترة نفسها ٤,٧% أيضا في البلاد المتقدمة ، أي أن سرعة النمو كانت متماثلة تمام التماثل . ولكن إذا نظرنا – من ناحية أخرى – إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، فنجد أنه بلغ ٣,٤% في البلاد المتقدمة ، و٢,٧% فقط في البلاد النامية . وقد أثارت هذه الأرقام في حينها القلق على مستقبل البلاد النامية . ولكن الوضع تردي بسرعة في النصف الأول من الستينات . فقد بلغ المتوسط السنوي لنمو إجمإلى الدخل القومي في البلاد المتقدمة ٥% في الفترة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥، وكان هذا المعدل ٤,٦% فقط في البلاد النامية، أما الفرق في معدلات نمو نصيب الفرد بينهما فكان أكبر من ذلك ، حيث بلغ ٣,٧% مقابل ٢% فقط.

كان هذا الوضع في ميدان الإنتاج، ولكن كيف كان الحال في ميدان التبادل التجاري العالي. لقد كان نصيب البلاد النامية في التجارة الخارجية الدولية في عام ١٩٥٣، ٢٨% من حجم هذه التجارة، ولكنه هبط إلى ٢١% في عام ١٩٦٦. ويرتبط بذلك ويترتب عليه تزايد ديون البلاد النامية، وتقلص احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة. ولو تتبعنا هذا التطور وحاولنا التنبؤ بصورة الوضع في المستقبل، فسوف يتبين لنا على الفور أن وضع البلاد النامية – داخل الإطار الاقتصادى العالمى – آخذ فى التدهور السريع المنتظم[١].

٣-سوء توزيع الدخل القومى بشكل صارخ، حيث نجد أبناء تلك البلاد منقسمين إلى أغلبية هائلة تعيش فقرا شديدا وشريحة ضئيلة العدد- ذات وجود اقتصادي طفيلي- تعيش حياه شديدة الرفاهية. بينما نجد الطبقة الوسطى التى تضم أصحاب المهن الحرة والأيدى العاملة الماهرة تمثل قطاعا ضئيلا كل الضآلة.

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٢١ – ١٢٢ .

٤- تعمل الغالبية العظمى من أبناء تلك البلاد في الأنشطة الاقتصادية الأولية في قطاعات الزراعة، وتربية الماشية، وقطع الأخشاب، وصيد السمك (في صورته البدائية الأولية أى دون ما يتبعه من أعمال الحفظ والتعليب). ويتم هذا النمط من الإنتاج بأدوات عمل بدائية وأساليب متخلفة مع استخدام حد أدنى من الآلات أو دون استخدام آلات على الإطلاق[1]. أما قطاع التصنيع وقطاع الخدمات فيتميزان بضآلة الشأن أمام ذلك القطاع الأولى من الإنتاج، وهو الوضع الذي كان موجودا في الماضي (البعيد نسبيا) في البلاد التى استطاعت أن تحقق تقدمها الاقتصادي .

٥- يعاني نظام ملكية الأراضي الزراعية في تلك البلاد من ظاهرتين متطرفتين تضران الكفاءة الاقتصادية للأرض بشكل خطير ، الظاهرة الأولى هى الملكيات الكبيرة والثانية هى الملكيات المفتتة . فالملكيات الكبيرة تكون من الضخامة بحيث يتعذر في ضوء رأس المال المتاح وإمكانيات التنظيم الإداري والتوزيع استغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل، أي الذي يتيح الاستفادة الحدية من عامل الإنتاج : الأرض والعمل . يضاف إلى ذلك بعد هام . وهو موقف الملاك الذين نلمس لديهم في العادة عزوفا عن استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج. علاوة على الظروف السيئة التى يعيش فيها العمال الزراعيون . فمع أن وضعهم القانوني- على الورق- هو وضع الأحرار . إلا أن وضعهم الفعلى لا يختلف عن وضع الأقنان (أي رقيق الأرض)، الذين يعيشون حالة من الجمود الاجتماعي والفكري لا تسمح بزيادة فعاله في إنتاجيتهم إطلاقا . أما في حالة استغلال تلك الملكيات الشاسعة عن طريق الإيجار، فإننا نجد أن

---

(١) من اللافت للنظر أنه في الدول المتقدمة لا يعمل في الزراعة إلا جزء صغير نسبيا من القوة العاملة، تتراوح بين ٤,٥ و٢٠%. ومن المؤكد أن هذا العدد كاف تماما لتأمين احتياجات سكان تلك البلاد من الطعام . أما في البلاد النامية (في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية) فتختلف الصورة عن ذلك تمام الاختلاف. ففيها نجد أن ٦٠ الى ٨٠% من القوة العاملة إما فلاحون أو عمال زراعيون ، ومع ذلك فإن ما ينتجونه لا يكفي لسد احتياجات جميع السكان من الطعام، بل إننا سنري أن أغلب سكان تلك البلاد يعانون من سوء التغذية. والأسوأ من هذا أن المواد الغذائية تمثل نسبة كبيرة من واردات البلاد النامية ، حيث تمثل ثُمن واردات الهند وأندونيسيا، وحوالى ربع واردات الملايو ومصر ، وأكثر من ثلث واردات سيلان. ومن الواضح أن ذلك إنما هو نتيجة مباشرة لانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في البلاد النامية.

ارتفاع الإيجارات بشكل مبالغ فيه، وإبرام عقود إيجار قصيرة الأمد (لكي ترسخ قدم المزارع في الأرض) لا تسمح ببقاء المزارع في الأرض طويلا. ولا تتيح له الفسحة الكافية من الوقت لزيادة إنتاجية الأرض والمنشآت الواقعة عليها.

أما عن الملكيات القزمية (المفتتة بشكل شديد) فنجد أنها عبارة عن قطع من الأرض تكون عادة من الصغر بحيث تكفل للأسرة التى تملكها الحد الأدنى المطلوب من الإعاشة . وربما يرجع انتشار هذه الظاهرة إلى ضيق رقعة الأرض الزراعة في مجموعها على مستوى الدولة ، أو إلى زيادة السكان عن طاقة الأرض المتاحة . ولكنها ترجع كذلك وفي كثير من الحالات إلى احتكار أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة للأراضي الجيدة واستيلائهم – بحكم قدرتهم الماليه التى لا تنافس – على كل أراض جديدة ، أو على الإمكانيات الجديدة لزيادة الإنتاجية أو مقاومة الآفات... إلخ .

وهكذا تعيش الأراضي الزراعية في البلاد النامية بين شقي الرحى ، فالملكيات الكبيرة تحول بينها وبين الاستغلال الاقتصادي الأمثل ، والملكيات القزمية كثيرا ما تمثل عملية استنزاف لقدرة الأرض وإضعاف لها دون أى تعويض أو تجديد لخصوبتها (عن طريق الأسمدة مثلا) ، فنجد خصوبة الأرض – في كلا الحالتين – في تناقص مضطرد ، مما يمثل مشكلة اقتصادية خطيرة للبلاد النامية التى تعتمد على الزراعة اعتمادا أساسيا .

٦- يترتب على ذلك أن الغلات الزراعية في مجموعها تكون منخفضة بشكل ملحوظ . فنجد أن نصيب الفرد في المتوسط كان في عام ١٩٤٧/ ١٩٤٨ في أمريكا الشمالية حوالى ٢,٥ طن من الغلات الزراعية ، وفي أوربا نحو ٠,٨٨ طن تقريبا، وفي أمريكا الجنوبية ٠,٤٨ طن، وفي الأوقيانوسية (أستراليا ونيوزيلنده أساسا) ٢,٣٨ طن وفي آسيا ٠,٢٢ طن وفي أفريقيا ٠,١٢ طن. وتعكس هذه الأرقام بكل وضوح انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية من ناحية، وضغط السكان على الأراضي الزراعية في البلاد النامية، أى تزايد أولئك السكان عن طاقة تلك الأراضي على إشباع احتياجاتهم.

كما ينعكس انخفاض إنتاج البلاد النامية من الغذاء في انخفاض معدلات استهلاك الغذاء في تلك البلاد ، مقاسة بعدد السعرات الحرارية، وكمية البروتين المستهلك . والمفروض أن يحصل الفرد في المتوسط على ٣٥٠٠ سعر حراري إلى ٤٠٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد . ويكون المتوسط الضرورى للفرد حوإلى ثلاثة آلاف سعر حرارى ، وإذا ألقينا نظرة على الوضع القائم الآن فسوف يتبين لنا أن معدلات استهلاك الغذاء في البلاد النامية تمثل أدنى من هذا المعدل المتوسط دائما. وهي جميعا أدنى من المعدل الحرج (الذي يقدر ب ٢٢٠٠ سعر حراري)، الذي يأتى بعدة سوء التغذية ، وهو عمليا يعني الجوع. ويصدق نفس الكلام على أرقام استهلاك البروتين[١].

٧- إن استخدام رأس المال في الإنتاج (بما في ذلك استخدامه في وسائل النقل والمواصلات وفي توليد الطاقة) محدود للغاية. وترجع هذه الظاهرة الخطيرة إلى عدد من الاعتبارات، لعل أولها ضعف نمو رؤوس الأموال في تلك البلاد. فالتراكم الرأسمالى محدود بشكل كبير ، كما أن القلة الوطنية التى تملك رؤوس أموال في تلك البلاد ليسوا" رأسماليين " بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي للرأسمالي ، وبالمثل فإننا نجد أصحاب المشروعات في هذه البلاد ليسوا من طراز رجال الأعمال الذين يمكن أن يعملوا على تنمية وتطوير مشروعاتهم. فهم يفتقرون إلى القدرة وإلى الرغبة في تطوير المبادأة الرأسمالية بالمفهوم الذي نعرفه عن الرأسمالي عند شومبيتر Schumpter. أعنى القدرة على تجربة توليفات جديدة من عوامل الإنتاج لم تكن معروفة من قبل، وتنطوى تجربتها على قدر من المخاطرة . ولكنها ستؤدي – في تقدير صاحب العمل – إلى تحقيق مزيد من الأرباح . وهو في محاولاته تلك يستند إلى رأس ماله وإلى مكانته وهيبته في المجال الذي يعمل فيه .

أما أغلب أصحاب رؤوس الأموال في البلاد النامية فنجدهم قد كونوا رؤوس أموالهم تلك – حتى عهد قريب – من أساليب الاستغلال التقليدي لملكياتهم العقارية.

---

(١) انظر، العالم الثالث ، مرجع سابق، ص ص ١١٣ – ١١٥.

خاصة إيجارات الأراضي الشاسعة التى يملكونها . ونجدهم يميلون بشكل واضح في العادة إلى إنفاق – أو قل إتلاف – أموالهم تلك في شراء السلع الكمالية أو الحلى، أو شراء الأوراق المالية في شركات أجنبية مضمونة (فيساهمون بذلك مساهمة فعالة في إنعاش وتنمية اقتصاديات البلاد الغنية بالفعل)، أو في المضاربات على الأراضي التى تتعرض لموجات غلاء حاد سريع بسبب التوسع الكبير في المدن . هذا طبعا علاوة على قطاع عريض منهم يفضل اكتناز تلك الأموال في بيته وتحت وسادته. معتقدا أن ذلك أضمن الوسائل للحفاظ عليها، غير مدرك لما يؤدي إليه ذلك من انخفاض في قيمتها الحقيقية بسبب سرعة التضخم الاقتصادي في بلاده وعلى مستوى العالم كله . وبذلك يعزف الرأسماليون المحليون عن تطوير وتحسين وتنمية وسائل الإنتاج الوطنية وتدعيم المؤسسات الإنتاجية في بلادهم .

يضاف إلى تلك الظاهرة بعد هام جدا هو ضعف المؤسسات الائتمانية في البلاد النامية بصفة عامة، خاصة تلك التى يمكن أن تخدم صغار المدخرين وصغار المنتجين. ومن العوامل المؤثرة أيضا في ضعف الاستثمارات الرأسماليه في تلك البلاد عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج. خاصة في البلاد المستقلة أو حديثة العهد بالاستقلال. وهناك عديد من العوامل التى تعوق تدفق رأس المال الأجنبي إلى تلك البلاد وضعف نمو رؤوس الأموال الوطنية نذكر منها: عدم الاستقرار السياسي في كثير من تلك البلاد. تخلف النظم التشريعية عن مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة والظروف الدولية المعاصرة وعدم استقرار العملات المحلية والنظم النقدية في تلك البلاد عموما. وإسراف المؤسسات الحكومية في الإنفاق على الجوانب المظهرية غير المنتجة... إلخ .

٨- سوء الظروف الصحية، ويتضح ذلك في المظاهر التالية: انخفاض متوسط العمر في تلك البلاد، وانتشار الأوبئة والمجاعات حتى عهد قريب (وبرغم النجاح الدولى حالياً فى القضاء على الأمراض الوبائية، الأ أننا مازلنا نرى مناطق غير قليلة من العالم النامي تعاني من المجاعات التى تقتل وتشرد عشرات الآلاف من أبناء تلك

البلاد) . كما نلاحظ انخفاض مستوى التغذية وعدم توازن المكونات الغذائية لأبناء البلاد النامية .

٩- انخفاض مستوى التعليم الرسمي (أي في المدارس ومعاهد التعليم بأنواعها) من ناحية، وعدم انتشاره على نطاق واسع من ناحية أخرى. ولعل الإحصائيات المتاحة عن أعداد المدرسين والتلاميذ بالمراحل التعليمية المختلفة في قارات العالم (حسب بيانات عام ١٩٧٦ مثلا) تؤكد هذه الحقيقة بجلاء.

يضاف إلى هذا انتشار الأمية بشكل خطير، وهى حقيقة هامة تبدو في ضعف انتشار وسائل الاتصال الحديثة: كالبريد، والتليفون، والتلغراف، والصحف، والسينما، والإذاعة، والتليفزيون... إلخ. ولاشك أن انخفاض المستوى التعليمى على هذا النحو الصارخ يؤثر تأثيرا مباشرا على الإعداد المهنى والفنى الحديث للأجيال الجديدة، فنجد في تلك البلاد أيضا هبوطا خطيرا في مستوى التعليم الفنى والحرفي وعجزه عن إمداد السوق المحلى باحتياجاته من الأيدى العاملة الماهرة، مما يضطر الكثير منها إلى استيرادها من الخارج، برغم الآثار السلبية التى يعود بها هذا الوضع على عملية النمو الاقتصادى والاجتماعي.

١٠- من الواضح في ضوء مختلف الظروف السابق ذكرها أن تنخفض إنتاجية العمل انخفاضا ملحوظا في البلاد النامية. خاصة وأن الأيدي العاملة المتاحة تنتمى في غالبيتها إلى ثقافات تقليدية سابقة على العصر الصناعي الحديث . والمقصود بذلك أن أولئك الناس ظلوا لعصور طويلة محرومين من فرص التدريب على تطوير مبادراتهم الفردية الخاصة وتحسين ظروف معيشتهم وأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك علينا أن نتوقع أنهم سيكونون في حاجة إلى فترة من الزمن- قد تطول أو تقصر حسب ظروف كل مجتمع- للتدريب على أساليب العمل الحديثة، وعلى حوافز نظام الإنتاج الجديد، وعلى إيقاع الحياة الجديدة التى بدأوا يحيونها . كما أنهم بحاجة إلى فترة للتدريب على الإنتاج في ظل نظام تقسيم العمل الحديث الذي يقوم على تعاون وتآزر قاعدة عريضة من العاملين ، وكذلك على التعامل مع الآلات بما يتطلبه ذلك من

يقظة وتنظيم ودقة لم تكن ضرورية أو لم تكن معروفة لهم أصلا بهذا المستوى في ظل نظام الإنتاج القديم وأساليب المعيشة التقليدية التى كانوا سائرين عليها من قبل . يضاف إلى كل ذلك بعض الأبعاد الأخرى الهامة التى تقلل من إنتاجيتهم بشكل خطير ، ونذكر منها انخفاض اللياقة البدنية وضعف مستوى الصحة العامة بسبب هبوط مستوى التغذية وانتشار الأمراض المتوطنة التى تعصف بأجسام الغالبية العظمى من أبناء البلاد النامية .

١١- وإزاء كل الظروف السابقة من الطبيعى أن نجد أن تكلفة الإنتاج عالية في الواقع، على عكس ما يظن المتأمل في أوضاع البلاد النامية لأول وهلة. حقيقة أن أجور العمال هناك منخفضة جدا بالقياس إلى أجور العمال في البلاد الصناعية المتقدمة كما نعلم جميعا. ولكن هناك عددا من العوامل الأخرى التى تتدخل لتلغي أثر ذلك، وتجعل تكلفة الإنتاج عالية في حقيقة الأمر. من تلك العوامل انخفاض إنتاجية العمل بسبب الظروف والاعتبارات التى سبقت الإشارة إليها. وارتفاع تكاليف النقل بشكل كبير بسبب ضعف البناء التحتى في اقتصاد تلك البلاد، وما تفرضه ظروف المواصلات السيئة من مخاطر تؤثر على تدفق السلع إلى السوق. علاوة على توفر اعتبارات الأمن في تداولها وحفظها...إلخ.

١٢- هناك علاقة عدم تناسب حاد بين عوامل الإنتاج المختلفة . حيث نجد قصورا ملحوظا أشرنا إلى جانب منه في عنصر رأس المال ورجال الأعمال الأكفاء على حين نجد وفرة فى عنصر الطبيعة وفي عنصر الأيدي العاملة . وإن كان العنصر الأخير يتصف بنقص الكفاءة على نحو ما أوضحنا . يترتب على ذاك قصور شديد في استغلال الإمكانيات الإنتاجية الضخمة المتاحة في تلك البلاد بسبب هذا الاختلال في عوامل الإنتاج، سواء من حيث نقص أدوات العمل الحديث اللازمة، أو انخفاض الكفاءة في تشغيلها ، أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

١٣- ونجد أخيرا أن الافتقار إلى المبادأة ، وإلى الخبرة العلمية ، وإلى الأيدى العاملة المدربة وإلى رؤوس الأموال .. إلخ قد أدى إلى حدوث علاقة تبعية اقتصادية

وثقافية من جانب تلك الدول للدول الحديثة المتقدمة . حيث أصبحت البلاد النامية تعتمد على البلاد الصناعية اعتمادا شديدا في تسويق المواد الخام التى تملكها في أسواقها ، وفي استيراد كل احتياجاتها من السلع الإنتاجية وكثير من السلع الاستهلاكية من تلك البلاد . ولا شك أن هذه التبعية للأسواق الأجنبية جعلت البلاد النامية تتأثر تأثرا قويا ومباشرا بما يصيب البلاد المتقدمة من أزمات اقتصادية ، أو انقطاع أو نقص المواد المستوردة من تلك البلاد في ظروف الحروب وموجات التضخم الحاد التى تطرأ على البلاد الرأسمالية .. إلخ . وأصبحت تلك العلاقة غير السوية بين البلاد المتقدمة والنامية تمثل مشكلة خطيرة وعائقا هاما من معوقات التنمية في البلاد النامية . يضاف إلى كل ذلك الحساسية الشديدة لتلك الاقتصاديات النامية عند حدوث أى انخفاض في صادراتها إلى البلاد المتقدمة أو أي تدهور في تجارتها الخارجية بصفة عامة . فقد أدى التقدم الهائل في اختراع كثير من المواد البديلة - التى يمكن أن تحل محل المواد الخام الطبيعية - إلى حدوث تناقص مضطرد في واردات البلاد المتقدمة من البلاد النامية . كما أن أى نقص في الصادرات ينعكس في انخفاض حصيلة الخزانة العامة في البلاد النامية ، حيث تمثل الضرائب على الواردات عنصرا هاما من عناصر تلك الحصيلة .

وإزاء تلك الظروف جميعا أصبح من الواجب على تلك البلاد - وهي تسعي جادة فعلاً - أن تعمل على تنويع برامج وخطط الإنتاج المحلى والاتجاه إلى التصنيع بخطى أوسع وأسرع . وتشهد البلاد النامية أصواتا عالية تطالب بتحقيق ذلك ووضعه موضع التنفيذ إنقاذاً لاقتصاد تلك البلاد من أخطار محققة إذا استمرت الظروف فيها على ما هي عليه . ولعله مما يزيد الأمر صعوبة وتعقيدا في الحقيقة أن الإنتاج الحديث للسلع القليلة التى تصدرها البلاد النامية على نطاق واسع موجود في الغالب في أيدي شركات أجنبية أو بيوت مالية أجنبية .

وقد بدأت الشركات الأجنبية الكبرى في العقود الثلاثة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية اهتماما متزايدا بتطوير صناعات يمكن أن تغذي الأسواق المحلية في

البلاد النامية باحتياجاتها . وإن كان يعوق تلك الجهود ويقلل من اندفاعها ما تخشى تلك الشركات التعرض لـه من إجراءات التأميم والمصادرة، وما إلى ذلك من إجراءات عرفتها نسبة قليلة من البلاد النامية. حاصلة خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين. ولكنا نلاحظ علاوة على هذا كله حرص عدد غير قليل من حكومات البلاد النامية على تطوير بعض المشروعات الصناعية الهامة، سواء عن طريق وضع الخطط واقتراح المشروعات أو عن طريق التمويل الحكومي المباشر . وذلك لتفادي هذا الوضع الاقتصادي غير الطبيعى .

من كل ما سبق تبدو لنا بوضوح العلاقة الوثيقة بين سمات النمو (أو مؤشرات التخلف) الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع الفضل إلى قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بسكرتارية الأمم المتحدة في إعداد بعض الإحصائيات الدولية عن بعض هذه الموضوعات، والتى تكشف بكل وضوح جانبا مما نحاول إلقاء الضوء عليه. مع ما يجب أن نأخذه في اعتبارنا من تحفظ على البيانات الإحصائية الخاصة ببعض دول العالم النامي، إما لعدم دقتها، أو لعدم توفرها على الإطلاق.

ثالثاً: رسالة علم اجتماع التنمية

١ـ القضايا الأساسية لعلم اجتماع التنمية

علم اجتماع التنمية ـ كما نفهمه هنا ـ هو تطبيق القضايا والمبادئ ومناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية على دراسة الوقائع والمشكلات الناشئة عن التغيرات الدينامية في الثقافة، خاصة تلك التغيرات في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ويهتم علم اجتماع التنمية اهتماما خاصا بدراسة الوقائع والمشكلات التى يمكن أن تساعد دراستها على دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى دفعا حثيثا إلى الأمام . هنا يلجأ الباحث في التنمية إلى استخدام المعارف المستمدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس - والدائرة حول موضوع التغير الثقافي - من أجل حل طائفة من المشكلات الملموسة المرتبطة بعملية التنمية أو التى تخدم تلك العملية . كما

هو الحال في علم الاجتماع دائما ، فإن دراسة علم الاجتماع هنا هي دراسة للعلاقات الاجتماعية والجماعات أو التكوينات الاجتماعية بأحجامها ومستوياتها المختلفة والتى تنشأ كثمرة لتلك العلاقات . ويضاف إلى ذلك الخط العام أننا نتبع في دراستنا – وبشكل ثانوي – طائفة أخرى من الوقائع التى ليست من طبيعة اجتماعية خالصة ، ولكنها تؤثر على المجال الاجتماعي ، أو تتأثر به إلى حد كبير. معنى هذا كله أن علم اجتماع التنمية يدرس الشروط الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والظواهر الاجتماعية المصاحبة لها والمترتبة عليها . وفي ضوء هذا التعريف العام يمكننا القول بأن علم اجتماع التنمية يحاول إلقاء الضوء على القضايا الأساسية التالية:

قضية دوافع التنمية: حيث يتساءل الباحث في هذا العلم عن العوامل الواقعية الاجتماعية الاقتصادية والتيارات الأيديولوجية التى تدفع إلى التنمية والتى تساعد عليها وتيسرها.

العناصر المنشطة لعملية التنمية: والتساؤل هنا عن العناصر الاجتماعية: جماعات أو هيئات أو طبقات .. إلخ التى تحرك المجتمع وتدفعه إلى إنجاز عملية التنمية وبيان انتماءاتها الاجتماعية . ثم التساؤل بعد ذلك عن الفئات والقطاعات الاجتماعية التى تيسر عملية التنمية وتساهم فيها بدور فعال .

المضمون الشائع والدلالة الفعالة لمفهوم التنمية في المجتمع: ويكون التساؤل في هذه النقطة عن مدى وعى جماهير الشعب بالأهداف الملموسة لعملية التنمية والوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهل يتخذ تصور الناس لتلك الأهداف والوسائل شكلا نمطيا ثابتا (مستعارا مثلا من ثقافات أخرى تكون قد سبقت في مضمار التقدم)؟ ثم هل تلك الأهداف نابعة عن أيديولوجيات معينة تغذيها العاطفة، أم أنها صادرة عن تقدير علمى لاحتياجات المجتمع ومتطلباته؟ معنى هذا أننا يجب أن نتساءل عن العلاقة بين المطالبة بالتنمية وبين المساعدة الفعلية في تحقيقها ووضع أهدافها موضع التنفيذ. وما هو دور البرامج الرسمية "والخطط" في تحقيق أهداف

التنمية أو وضع الإمكانيات في خدمة الآمال؟ وأخيرا ما هي العوامل الاجتماعية الأساسية التى تيسر أو تعوق تنفيذ خطط التنمية؟

نتائج التنمية وآثارها: وهنا نتساءل عن النتائج المقصود وغير المقصودة لعملية التنمية في ثقافة المجتمع، وخاصة النتائج التى أحدثتها تلك العملية في النظم الاجتماعية للبلاد التى ندرسها؟ ما هو مدى السرعة ومدى الشمول الذي يحل به التغير والحركة محل الجمود والثبات؟ فى أى المجالات وعلى أى نحو وإلى أى مدى يحدث تفاوت في سرعة التغير بين مختلف مجالات الحياة وبين الطبقات الاجتماعية، وبين مختلف المناطق الجغرافية داخل الدولة، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة؟ وهل التغيرات التى حدثت في الثقافة والمجتمع اقتصرت على مجرد إدخال نظم بديلة حلت محل نظم قديمة كانت قائمة في المجتمع قبل بدء عملية التنمية (كحلول بعض المثل العليا الاجتماعية الجديدة محل مثل قديمة، أو جماعات صفوة جديدة محل جماعات صفوة تقليدية وهكذا)؟ أم أن تلك التغيرات قد أدت إلى هدم النظام القديم والتأثير على صلابته وتماسكه (وذلك عندما تتحلل الاتجاهات القديمة وعوامل التماسك التقليدية وتفقد فاعليتها وتنهار في نظر أصحابها قبل أن تكوِّن اتجاهات وقوى جديدة تحل محلها، وبذلك يمكن القول، بأن المجتمع يعيش في هذه الحاله في حالة فراغ تنظيمي – نسبي طبعا).

إمكانيات الاتصال: ونعنى الاتصال بين الأفراد وبين الجماعات داخل المجتمع في مختلف مراحل عملية التنمية الاجتماعية ، وكذلك الاتصال بين أبناء الطبقات المختلفة وبين أبناء الثقافات التى تدخل مع بعضها البعض في علاقات، أو تتكثف علاقاتها السابقة بفضل تنفيذ برامج التنمية .

وضع النماذج والنظريات الوافدة: حيث نهتم بالبحث عن مدى إقبال الناس على محاولة تقليد تلك النماذج والنظريات الوافدة واستيعابها ؟ ما هو مدى إمكانية تطبيق تلك النماذج والنظريات على مواجهة الاحتياجات والإمكانيات التى تحس بها

المجتمعات الآخذة بالتنمية والتى تختلف ظروفها عن المجتمعات الوافدة منها تلك النماذج والنظريات ؟ ويرتبط بهذه النقطة التساؤل عن الحدود والموضوعات والمناهج التى يمكن أن تتم بها عملية الاستعارة الثقافية وصعوبات التنمية بشكل يضمن لها النجاح وعدم التخبط .

العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف جوانب وأبعاد عملية التنمية: نعرف أن عملية التنمية لها ثلاثة أبعاد يجب أخذها دائما في الاعتبار هي: الجانب الفني (التكنولوجي) والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، والتساؤل هنا عن إمكانيات إحداث عملية تنمية تتسم بالتنسيق والتناغم بين تلك الجوانب المختلفة بحيث يظفر كل بعد منها بما هو جدير به من عناية، ودون مبالغة في التأكيد على واحد منها على حساب الجانبين الآخرين. ويرتبط بتلك النقطة تساؤل عملى مؤداه: ما هى الإجراءات الملموسة التى يمكن اتخاذها بنجاح في أثناء تنفيذ عملية التنمية لتحقيق هذا الغرض. والتى تأخذ في اعتبارها الظروف البنائية الاجتماعية القائمة والتكوينات السياسية التى تلعب دورا فعالا على مسرح الأحداث في المجتمع.

مراحل أو أطوار عملية التنمية: ونبدأ في تلك النقطة بالتساؤل عما إذا كان من الممكن أصلا وضع تعميمات عامة بخصوص مثل هذه المراحل ، وما هي الحدود التى يمكن أن تدور فيها التعميمات وتغطيها دون إخلال بمطلب الدقة والأمانة العلمية . ثم كيف نستطيع من واقع دراستنا لتجربة التنمية في مجتمع معين أن نحدد بشكل دقيق مستوى التنمية الذي توصل إليه ذلك المجتمع ونضع على أساسه التنبؤات والخطط التى تحدد مسار عملية التنمية في المستقبل .

٢- علم اجتماع التنمية علم حديث

ان علم الاجتماع في مجموعه ليس سوى ثمرة من ثمرات النهضة العلمية الحديثة في بعض المجتمعات العربية ، وقد نشأ هذا العلم كثمرة للتغيرات البنائية التى ترتبت على الثورات السياسة التى شهدتها أوروبا إبان القرنين الثامن عشر والتاسع

عشر ، ثم الثورة الصناعية وما ارتبط بها من زيادة هائلة في أعداد السكان وتغيرات حادة في توزيعهم الجغرافي... إلخ. وقد أثارت تلك الثورات (السياسية والصناعية على السواء) عديدا من المشكلات على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي ، وكان علم الاجتماع محاولة من ضمن المحاولات التى بذلتها تلك المجتمعات لمواجهة تلك المشكلات والتخفيف من ويلاتها . معنى ذلك أن علم الاجتماع بنشأته الغربية الحديثة كان ثمرة من ثمرات ذلك التحول الاقتصادي الاجتماعي الواسع النطاق ، ومنه استمد دفعات نموه وتطوره القوية التى أوقفته على قدميه خلال فترة زمنية وجيزة ، بالقياس إلى العمر الطويل الذى استغرقه نمو العلوم الأخرى الأقدم عهدا والأرسخ قدما .

ويترتب على ذلك بالضرورة أن المجتمع ذا الثقافة الساكنة أو الراكدة وذا النظام الاجتماعي الجامد ليست لديه الفرصة وليست لدية إمكانية التفكير السوسيولوجي الناضج ، أي ليست لدية فرصة وليست لدية الرؤية الناقدة والبصيرة النافذة للظروف والتغيرات البنائية الاجتماعية ، اذ أنه في مثل تلك المجتمعات تبدو الظروف الاجتماعية التى حددها التراث ورسمتها التقاليد أمرا بديهيا غير قابل للتغيير وليس من المرغوب التفكير في تغييره ، وأن مجرد وجوده واستمراره هو مسوغ مشروعيته ومبرر صحته .

ولذلك كان الطبيعي أن يظل علم الاجتماع الأمريكي والأوروبى برمته حتى عهد قريب أسير نظرة إقليمية ضيقة ، فقد انكفأ علماء الاجتماع في تلك البلاد على ظروف بلادهم يتأملونها ويحاولون فهمها ووضع الخطط والبرامج لتعديلها وتحسينها والأخذ بيد القطاعات المعذبة فيها. وكان اتجاهها نحو الإمبيريقية المفرطة (أى الاتجاه إلى الواقع بتياراته ومشكلاته) هو تكريس لذلك الاتجاه العفوى الذي كان قائما وراسخا في البداية . وأصبح علم الاجتماع الإمبيريقي، وخاصة علم الاجتماع الأمريكي علما مغرقا أشد الإغراق في النظرة الاقليمية الضيقة وفي التناول الجزئي الضيق لمشكلات فرعية .

وإذا تركنا تراث علم الاجتماع الأمريكي ـ الذي أثر فيما بعد بشكل حاسم على

كثير من مدارس علم الاجتماع الأوروبية ـ وتأملنا أعمال المفكرين النظريين ذوى النظرة الشاملة (كعلماء الاجتماع الألمان على سبيل المثال وكذلك طائفة من الفرنسيين والإنجليز) لوجدنا أن أقصى نقطة انطلق إليها خيالهم هو الثقافة الغربية كوحدة كلية واحدة . حقيقة أن هؤلاء المفكرين أصحاب النظريات الشاملة، لم يحصروا أنفسهم داخل مجتمعاتهم القومية (وبالطبع لم ينحصروا داخل الدائرة المحلية الضيقة) ولكنهم لم يخرجوا عن دائرة الثقافة الأوروبية. وتلك كما نعرف كانت تقاليد الفكر النظري والتراث الفلسفي والتاريخي الذي نشأ وتربى فيه علماء الاجتماع الأوائل .

إنني أريد بذلك أن أؤكد أن علماء الاجتماع لم تربطهم صلات علمية وثيقة بعلماء الأنثروبولوجيا الأوائل (فيما عدا دوركايم وفيركاندت وتورنفالد) . ولعل السب القوى لذلك أن رواد الأنثروبولوجيا قد حصروا جهدهم في التنقيب عن المواد المتحفية والظواهر الغريبة والطرائف... إلخ ، ولم يحققوا بعد انطلاقهم نحو تأمل البناء الاجتماعي للمجتمعات (البدائية) التى كانوا يدرسونها، والتى كان لعلماء الأنثروبولوجيا البريطانيين فضل الريادة في دراستها ولفت النظر إليها. وكان من الطبيعي أن يخطئ علماء الاجتماع الأوروبيون فهم الإشارات الأولى التى انطلقت تلفت نظرهم ـ بل وأكاد أقول تلوى عنقهم ـ كى يأخذوا في اعتبارهم ظروف البناء الاجتماعي لتلك البلاد "البدائية". وهى الإشارات الهامة المفيدة والتوجيهات القيمة التى احتوت عليها أعمال بعض رواد الأنثروبولوجيا مثل مالينوفسكي.

والعجيب أننا لا نجد في تلك الفترة سوى طائفة قليلة من علماء الاقتصاد ذوى الاتجاهات التاريخية هم الذين يجهدون فكرهم محاولين تأمل مشكلات النمو الاقتصادي والاجتماعي في إطار إنساني عام ونذكر على رأسهم، العالم الاقتصادي الألماني التاريخي النزعة جوستاف شموللر في مؤلفه الرئيسي "أساسيات علم الاقتصاد". ومن الطبيعي أن عدم استناد مثل هؤلاء العلماء إلى تراث تاريخي راسخ في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا قد جعل معالجتهم تأتي متسمة ببعض التبسيط

والسذاجة منطوية على غير قليل من الأخطاء المنهجية والإمبيريقية، ولكنها كانت مع ذلك محاولات رائدة.

ولذلك خلت أعمال شومبيتر (مؤلف كتاب نظرية النمو الاقتصادي) ومؤرخى الرأسمالية الأعلام: لويجي برنتانو، وفيرنر زومبارت، وماكس فيبر من أى إشارة ذات قيمة إلى البلاد التى كانت تقع على هامش التطور أو ما نعنيه اليوم تحت مصطلح "البلاد النامية". إنهم مع اهتمامهم بالنمو الاقتصادى بوجه عام أو بالنظام الرأسمالي في ذاته قد ركزوا ملاحظاتهم على النطاق الأوروبي المعروف لهم، وإن كانت أعمالهم قد حوت بعض الإشارات إلى بلاد "بدائية" أو "متوحشة"، فكان ذلك يأتى بشكل عرضي، ودون أن تدخل تلك البلاد كجزء أساسي في صلب النظرية التى هم بصددها ، أو المبدأ العام الذي يقيمون عليه الدليل . بل إننا نجد مؤخرا أن مشروع والت روستو لمراحل النمو الاقتصادي لم يأخذ البلاد النامية في اعتباره إلا كجزء من مشروع عام موضوع أساسا على مقاس البلاد الصناعية المتقدمة.

ومن الأمثلة الطريفة على تركيز المفكرين الأوروبيين – اقتصاديين واجتماعيين على السواء – على قضايا البلاد الصناعية المتقدمة وإغفالهم التنظير لأوضاع البلاد النامية.. من الأمثلة الصناعية المتقدمة وإغفالهم التنظير لأوضاع البلاد النامية ... من الأمثلة على ذلك مفكر عظيم مثل ماكس فيبر . فقد يعرف القارئ أن فيبر قدم دراسات متعمقة في الاجتماع الديني والاجتماع الاقتصادي والاجتماع القانوني لبعض البلاد الشرقية، إلا أن الذي لا يعرفه الكثيرون أن معظم تلك الدراسات مركزة أساسا على عقد المقارنات بين الثقافات الغربية وتلك الثقافات الشرقية، أى أن دراسة الثقافات الأخيرة لم تكن مقصودة لذاتها ، بمعنى أنها تهدف إلى تحقيق فهم أعمق وأكبر لتلك الثقافات، وإنما كانت تهدف في النهاية إلى إلقاء مزيد من الضوء على الثقافات الغربية التى تمثل الآفاق التى يحلق فيها فيبر ويدور في فلكها ويرتبط بفهمها ويسعي إلى تعمقها. ذلك أن فيبر كان يسعى أولا وأخيرا إلى فهم ديناميات التطور الحديث في أوروبا – أو الغرب بصفة عامة – من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، وكان

يتصور أن أبرز معالم ذلك التطور هو ظهور النظام الرأسمالى كحقيقة تاريخية تكونت عبر التاريخ الحديث ، بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية .

ومن العجيب أن ماكس فيبر وفيرنر زومبارت وغيرهما من مفكري تلك المرحلة لم يتجه بتفكيره إطلاقا إلى محاولة دراسة آثار ذلك النظام الذي يدرسونه – وهو الرأسمالية الغربية – على ثقافات تلك البلاد الشرقية التى قاموا بإجراء بعض الدراسات عليها . ولا على شعوب تلك البلاد ولا على اقتصادياتها أو سياساتها . ذلك أن مثل هذه الدراسات – أى التفاعل بين الرأسمالية الغربية ونظم البلاد الشرقية – كان كفيلا بأن يأخذ بأيديهم إلى البدايات الأولى لفهم التغيرات الوشيكة الحدوث آنئذ على المسرح العالمى في الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بصفة عامة. ومن عجب أن أمثال هؤلاء المفكرين لم يفكروا من قريب ولا من بعيد في دراسة موضوع كالاستعمار العالمى والمشكلات المرتبطة به، رغم أنهم كانوا يعيشون تلك الفترة فى أوج ازدهارها وعنفوان قوتها، ورغم أن هناك ارتباطاً قوياً وواضحاً بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة الاستعمار العالمى وكذلك ارتباط أوضح وأقوى بين ذلك الاستعمار وتطوره في العقود الأخيرة وبين مستقبل البلاد النامية . إن مستقبل تلك البلاد إنما يتشابك بشكل قوى مع الظروف الاستعمارية التى ارتبطت بها ، أو الدور الذي لعبته القوى الاستعمارية على المسرح العالمي حتى بالنسبة لتلك القلة القليلة من الدول التى لم تخضع بشكل مباشر أو رسمى للسيطرة الاستعمارية . لأن من البديهي والواضح أن تلك القوى الاستعمارية قد تدخلت في تحديد وتشكيل مقدرات كافة البلاد النامية تقريبا .

إننا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن الدراسات الاجتماعية لموضوع النمو والتنمية بشكل عام قد ظلت حتى عهد قريب ذات طابع استرجاعي مركزة تركيزا كاملا على البلاد المتقدمة ، ولم تحاول بدلا من هذا أن تتخذ طابعا مستقبليا ، يأخذ في اعتباره المجتمع الإنساني العالمى ويمس قضية التنمية في جوهرها وعلى اختلاف مستوياتها، وفي شتى أنماط المجتمعات القائمة على سطح هذه الأرض. ذلك أن شرارة التقدم إذا

ما أشعلت في مكان ما في العالم فانها ـ كما علّمنا التاريخ ـ لا يمكن أن تتوقف أو تتقدم عند حد معين ، وإنما سوف تزحف وتزحف وإن اختلفت درجة إضاءتها وقوة إشعاعها من مكان إلى آخر (حسب قدراته ومقوماته)، إلا أنها سوف تمس كل المجتمعات وكافة الثقافات. لذلك نقول إنه ليس من الترف وليس من قبيل "الإحسان" أن يفكر علماء الغرب في مشكلات التنمية على المستوى العالمى وفى ظل كافة النظم الاجتماعية ، لأنهم إن لم يفعلوا فقد حصروا أنفسهم في نطاق الماضي وجانب من الحاضر ، وحرموا أنفسهم من رؤية المستقبل بكل احتمالاته ومفاجآته.

لذلك نزعم أن علم اجتماع التنمية ـ بالشكل الذي نفهمه هنا ـ علم وليد حديث النشأة مازال بعد في مراحل نموه الأولى. لم تمض على بداياته الأولى سوى ثلاثين أو أربعين عاما لا أكثر. ولقد نشأ هذا العلم كرد فعل إزاء خيبة الأمل التى استشعرها بعض العلماء وكثير من الساسة من التركيز التقليدي القصير النظر على الجوانب الفنية (التكنولوجية) والاقتصادية من عملية التنمية، أو من الانحصار الضيق في دائرة الانتهازية السياسية التى كانت تريد تقديم "مساعدات فنية" للبلاد النامية بشكل أكثر كفاءة . فقد كان يذهل المسئولين في البلاد الصناعية الغربية أن ما يقدموه من مساعدات إلى بعض البلاد النامية، وما يقيمونه من مشروعات يصادف فشلا ذريعا في كثير من الأحيان يتجلى في رفض الأهإلى له، أو عدم ثقتهم فيه. بل وأحيانا يؤدي إلى نتائج عكس ما أرادوه له، هذا بالطبع رغم استكماله لكل المقومات الفنية الصحيحة وسلامته الاقتصادية (من وجهة نظر الاقتصادي الغربي). ولكن الحقيقة أن "مشروعات التنمية" هذه التى كانت البلاد الغنية تقدمها كمعونة فنية كانت تفتقر إلى البيانات الإحصائية الدقيقة الشاملة عن طبيعة الحياة في البلاد التى ستقام فيها ، كما كان القائمون على تخطيطها وتنفيذها يفتقرون إلى الدراية الكافية بالظروف البنائية الاجتماعية لتلك البلاد .

وقد بدأ الساسة القائمون على شئون تلك المساعدات والتخطيط لها وتنفيذها من أبناء تلك البلاد الصناعية المتقدمة ـ ومعهم طائفة من علماء الاقتصاد والنفس

والاجتماع ـ بدأ الجميع يدركون على استحياء في البداية أن مشكلات التنمية وقضاياها العامة يجب أن ننظر إليها في إطار ثقافي اجتماعي عريض، ويجب أن نرصد الصعوبات التى تواجهها ونضعها على بساط البحث السوسيولوجي ونتناولها بنظرة شاملة لا تستنكف الاستعانة بآراء وخبرات علماء من فروع أخرى ، إذا ما كان الهدف أن نتوصل في النهاية إلى أن تذهب تلك المساعدات، إلى مستحقيها الفعليين وأن تحقق الغاية المنشودة من تقديمها ، لأنه إذا كان الهدف هو مجرد عمل دعاية للدولة الغنية التى تقدم المساعدة، وتقيم بعض النماذج التى تنزل صورة تلك الدولة في نفوس أبناء البلد الفقيرة منزلة المثل الأعلى والنموذج الواجب الاحتذاء ، إذا كان الهدف هو ذلك فإنه من الأرجح أن يؤدى في المدى البعيد إلى الإضرار بمصالح تلك الدولة الغنية في دوائر ذلك الشعب الفقير، وإلى استقطاب مشاعر البغض والكراهية . وهو ما نجده قد لحق بالفعل بصورة أمريكا في كثير من البلاد التى قدمت لها بعض تلك المساعدات وشيدت فيها بعض مشروعات التنمية الفاشلة.

ومع ذلك فإن علم اجتماع التنمية لم يستطيع أن يكسب الجولة نهائيا بعد أمام أصحاب الاتجاه النفعي العملى السريع في ممارسة السياسة، ولا أمام المخططين الاقتصاديين الذين ينظرون إلى مشروعات التنمية في البلاد الفقيرة لا كأداة لخدمة تلك البلاد فعلا، وإنما كمنافذ لفتح أسواق تلك البلاد أمام سلع البلد الغني، وكأداة لخلق احتياجات جديدة لدى جماهير المستهلكين فيها، وكوسيلة لتحسين صورة المشروع الاقتصادى في نظر أبناء البلد المتخلف بحيث يتجهون إليه إذا ما رغبوا في تطوير بلادهم أو جلب وارداتهم .

فهناك اتجاهان نفعيان أحدهما سياسي والآخر اقتصادي يريد بشدة أن يسخر مشروعات التنمية لخدمة مصالح بلاده وليس خدمة مصالح البلد النامي الذى تقدم له المساعدة . ولكل فريق من هذين الفريقين أنصاره على الساحة العلمية ، وكلاهما يقف بشدة ويقظة أمام محاولات علماء اجتماع التنمية الجادين في البلاد الغربية الذين يريدون رؤية المشكلة في سياق عريض شامل ، من أجل المساعدة في خلق تنمية

حقيقة في تلك البلاد المختلفة . والأمر كله معلق بأن ينجح أبناء تلك البلاد النامية أنفسهم في امتلاك زمام المبادرة ، والعمل على امتلاك أسرار هذا العلم الوليد ، وفتح مغاليقة وحل معضلاتة بأنفسهم وإجراء البحوث على مجتمعاتهم لكى تكون لهم هم اليد العليا في توجيه مشروعات التنمية – سواء تلك التى تعتمد على تمويل خارجي أو على تمويل محلي لكى تخدم بحق الاقتصاد الوطني ، وتنقل بلادهم من مراحل الجمود والاستقرار إلى مرحلة الانطلاق والحركة .

ولا يمكن أن ننسى الإشارة في هذا الصدد إلى الدفعات القوية والتأييد العلمي والمعنوي الهائل الذي استمده علماء اجتماع التنمية في الغرب من الأنثروبولوجيا الثقافية في البلاد الأنجلوساكسونية. ومن أبرز الأسماء التى قدمت إسهامات خالدة في هذا السبيل: برونيسلاو مالينوفسكي، وفرانز بواس، وروث بندكت، ومرجريت ميد، ورالف لنتون، وروبرت ردفيلد، وميلفيل هيرسكوفيتس، وأوسكار لويس، والألماني ريتشارد تورنفالد، والفرنسيان جورج بالانديه وكلود ليفى شتراوس.

وفي خمسينيات هذا القرن جاءت أولى المحاولات في علم اجتماع التنمية من جانب علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الأمريكيين ، كما ساهمت في إثراء بحوث هذا العلم الدراسات السيكولوجية والتربوية لمشكلات التغير الثقافي، وإن كانت ما تزال في مراحلها الأولى، ولا يمكن أن تثمر الثمرة المرجوة إلا بتعاون علماء من أبناء البلاد النامية أنفسهم ، لأنهم أقدر على إجراء تلك البحوث من حيث القدرة على فهم التيارات والاتجاهات المحلية ، والقدرة العلمية على إجراء البحوث نفسها (لأن مشكلات كاللغة والتقسيمات الثقافية المحلية والقيم والظروف المحلية والإقليمية ليست عوائق تقف أمام تقدم بحوثهم ، كما هو الحال بالنسبة للعلماء الغربيين الأجانب عن تلك المجتمعات) .

ولعل تلك الظروف الخاصة التى نشأ فيها علم اجتماع التنمية تفسر لنا سر تركيز المشتغلين بهذا العلم حتى عهد قريب على مشكلات البلاد النامية ومشكلات العلاقة بين الدول الصناعية الغنية والبلاد النامية. وتكاد تلك النقطة تكون الموضوع

الوحيد لدراسات التنمية حتى أوائل الستينات، إلا أن كثيرا من تلك الدراسات بدأ بعد ذلك يوسع في دائرة بحثه بحيث تشمل دراسة التغيرات البنائية التى طرأت على مجتمعات البلاد الصناعية . وقد أملت هذا التوسيع اعتبارات منهجية وعلمية ، إذ أن من شأنه أن يزيد رؤيتنا لواقع البلاد النامية وضوحا . والجدير بالذكر أن بعض تلك المشكلات لم يجد بعد الحل الكامل أو المناسب في كل البلاد المتقدمة ، أو لم يجد الحل على كافة المستويات وهى تغطى أغلب نواحي الحياة بميادينها المختلفة : من المرور حتى التلوث إلى نمو التنظيمات الإقليمية (كإطار أوسع من الإطار القومى المحدود) ، والمشكلات المتصلة بصميم وجود الإنسان الفرد في حالة الاغتراب الوجودي...إلخ.

ولذلك نؤكد أن الفهم السليم للقضايا المعاصرة المتصلة بتطوير المجتمعات الإنسانية – المتقدمة منها والنامية على السواء – يتطلب وجود معلومات واقعية وتحليلات مقارنة للنظم الاجتماعية المختلفة ، ولديناميات عمليات التصنيع والتطور الديمقراطي ، مع ضرورة أن نأخذ في الاعتبار تباين الدوافع الذاتية إلى النمو والتقدم ، والقوى الموضوعية الدافعة والمحركة للتيارات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك معدلات النمو المتفاوتة والنتائج والمناهج المستخدمة ، والتوترات الناجمة عن التغيرات الجديدة والأشكال الاجتماعية الاقتصادية الجديدة التى تعد تهجينا لأشكال وتكوينات ثقافية متباينة تنتمى إلى دوائر ثقافية مختلفة. ومن أهم الموضوعات التى تحتاج إلى جمع معلومات عنها العوامل النفسية والفكرية والاجتماعية المؤثرة على علمية التنمية ، وانتشار تلك العلمية وتقدمها، والصعوبات والمشكلات وأنواع المعارضة التى تواجها ، كل ذلك في صورة مقارنة تغطى طائفة عريضة من أنماط المجتمعات والثقافات . ومن الضروري أن تستند كل المعلومات – قدر الإمكان – على أكبر حشد من البيانات الإحصائية الدقيقة ، وهى متوفرة يسيرة وبالمواصفات المطلوبة في البلاد الصناعية المتقدمة وفي بعض البلاد النامية ، على حين نجد بعضها الآخر يعاني من نقص شديد في البيانات الإحصائية والمعلومات الدقيقة بصفة عامة.

ولا شك أننا مازلنا في بداية هذا الطريق الطويل ،وكل ما تحقق لا يعدو أن يكون بداية متواضعة أشد التواضع ما تزال في حاجة إلى تشجيع وتطوير وتنقيح، ذلك أن أصحاب الاتجاه الوضعي التقليدي كانوا ينظرون إلى التنمية على أنها عملية تتم بشكل تلقائي (أوتوماتيكي) وتجرى على نفس المنوال في كل مكان. على حين يتخذ أصحاب الاتجاه المثالى موقفا معارضا من هذا أثبت عجزه هو الآخر عن إجراء التحليلات الموضوعية للوقائع الدقيقة . وحصر نفسه في دائرة التأملات الذاتية أو توجيه المواعظ وندب حظ البلاد الفقيرة التى أخفقت في الوصول إلى المستوى المنشود في التقدم .

ونحن نعتقد أن علم اجتماع التنمية سوف يساعدنا على رؤية الموضوع برمته رؤية موضوعية هادئة بعيدة عن الانفعالات وعن الرومانسية، لأن عدتنا في التصدي لمشكلات التنمية وفهم ديناميا تها ستكون طائفة من الأدوات العلمية الموضوعية الدقيقة والآراء السليمة التى تمكننا من تبني آراء أكثر ملاءمة وأشد فعالية وتأثيراً.

وسوف يبدأ طريقنا الطويل من أجل تطوير هذا العلم والنهوض به وإعطائه الدفعات المطلوبة بجمع وتحليل وتنمية المعلومات المتاحة (غير المستغلة للأسف) عن مشكلات البلاد النامية وظروفها. ثم يواكب ذلك ويترتب عليه العمل بدون كلل من أجل بلورة بعض المنطلقات النظرية الملائمة وما يتعلق بها من المفاهيم ومناهج البحث، التى تتناسب وطبيعة الدراسة في هذا الميدان، وتتفق مع تحديدنا الجديد لموضوع هذا العلم. ونعتقد اعتقادا جازما أن بلوغ هذين الهدفين يتطلب تبنى أساليب جديدة فى البحث وفي التعاون مع المشتغلين بعدد من العلوم المتصلة بهذا الميدان سواء في إجراء البحوث أو في تحليل النتائج التى يمكن التوصل اليه. ومازال التفكير المحافظ والحرص الشديد على التخصص الضيق يعمل في بعض البلاد على الحيلولة دون تعاون أبناء العلوم المتقاربة في خدمة هذه الأهداف الكبيرة. فكل فريق مازال متمسكا بوجهة نظره متعصبا لمناهجه ومفاهيمه الخاصة. ولا شك أنه قد أمكن إحراز بعض التقدم على هذا الطريق، ولكنه مازال في حاجة إلى مزيد من المثابرة والجهد

المتواصل لكى يمكن قطف بعض الثمار الناضجة من هذا التعاون الخلاق .

وإذا استمر هذا الموقف المتعصب الأناني من جانب كثير من الباحثين، فإننا سنظل نعاني من الوضع الذي كان مسيطرا حتى أوائل الستينات من هذا القرن، والذي يتمثل في بعض سياسات التنمية البراجماتية الجزئية المحدودة النظر من ناحية ومن ناحية أخرى في عديد من الأعمال العلمية المجردة البعيدة عن الواقع التى لا تقدم لنا ثمرة ملموسة يمكن أن تساعد في حل المشكلات العملية التى يسعى هذا العلم إلي التصدي لها والمساهمة في تذليلها.

الفصل الثانى
دراسة الفقـر

هنـاك مصـادر عديـدة داخـل علـم الاجتمـاع للاهتمـام بدراسـة ظـاهرة الفقـر والقطاعات الفقيرة في المجتمعات الإنسانية ، سواء المتقدمة منها أو النامية . فوجود الفقراء في مجتمع صناعي متقدم يمثل تحديا قويا للنظام الرأسمإلى ، ويهدد أركان ذلك النظـام ، ومـن ثـم نجـد الهيئـات الحكوميـة والخاصـة تلتفت إلـى تلـك المشـكلة وتشـجع إجراء بحوث حولها . وفي داخل المجتمعات النامية ، أو شعوب العالم الثالث ، تمثل دراسة هذا الموضوع شيئا بديهيا لعلماء الاجتماع في تلك البلاد ، فإن دراسة من هذا النوع هى الواجب الأول والأساسي . وتتنوع الدراسات في منهجها، فمنها ما ينهج نهجا سوسيولوجيا ، ومنها ما ينحو نحوا أنثروبولوجيا في المنهج المتبع ، والمؤكد أن دراسة هذا الموضوع في البلاد النامية لا تستقيم دون الاتجاه الأنثروبولوجى . كما تتنوع الدراسات في طبيعتها فمنها دراسات نظرية ، تحاول إلقاء الضوء على العلاقات والعوامل والمشاكل وتحاول حل مشكلات التعريف والتصنيف ، ومنها دراسات تطبيقية تستهدف في المقام الأول تقديم حلول لمشكلات حية ماثلة أو اختبار فروض نظرية على محك الواقع . وسوف يميل عرضنا هذا إلى إبراز الطابع التطبيقي لتلك الدراسات التى أجريت عن الفقر والفقراء .

ومن الدراسات الطريفة في هذا الميدان دراسة أجريت مؤخرا في الولايات المتحدة عن عادات الاستهلاك عند بعض الجماعات التى تسكن الأحياء الفقيرة في مدينة نيويورك ، وقام بها عدد من علماء الاجتماع هناك[1]. وقد أرادت تلك الدراسة

---

(١) الملاحظ بصفة عامة أن الهيئات الاقتصادية والشركات الصناعية والتجارية في البلاد الصناعية المتقدمة تكلف الباحثين باجراء دراسات لبعض أنماط الاستهلاك لدى قطاعات مختلفة من الشعب ، بهدف تخطيط برامج الانتاج من ناحية ، والتدخل للتأثير على عادات الاستهلاك من ناحية أخرى . وكان يمكن أن يصبح هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع الاقتصادي من أكثر ميادين علم الاجتماع تقدما ، لو أن تلك الشركات والمؤسسات كانت تسمح بإذاعة نتائج البيانات التى تنتهى إليها البحوث التى تجريها . ولكن من البديهي ألا تسمح بذلك ، لأنها تريد أن تحتفظ لنفسها بميزة الانتفاع بها في تخطيط برامج الانتاج والدعاية والإعلان عن منتجاتها ، ولا تريد= =إذاعتها لكى لا تستفيد

أن تعرف عادات الشراء عند أفقر القطاعات في مدينة نيويورك، كيف يختارون المتاجر التى يشترون منها ، هل يختارون ذلك على أساس الإعلانات، أو يتأثرون بتلك الإعلانات عند اختيار نوع السلعة أو الماركة المحددة التى يشترونها، وهل يشترون نقدا أم بالأجل ، وما هو المقدم الذي يدفعونه عادة عند شراء بعض السلع المعمرة أو غير المعمرة ، وما هى السلع والمشتريات التى ينفقون عليها أكبر جزء من دخولهم... إلخ.

وجاءت نتائج ذلك البحث مثيرة لدهشة الهيئات الحكومية المختصة، وللهيئات والمنظمات السياسية. حيث اتضح أن نتائج ذلك البحث يمكن تلخيصها في عنوان واحد هو: **أن الفقراء يدفعون ثمنا أعلى عند شراء احتياجاتهم**. ويتضح هذا من شرائهم للسلع الرثة الرديئة من المحلات التى تبدو فى الظاهر رخيصة، واعتمادهم على الشراء بالأجل دون الانتباه إلى الأعباء المالية المجحفة المترتبة على هذا الأسلوب ، وفي عدم ترشيد الاستهلاك (وهذا مما يثير العجب) بشراء أشياء غير ضرورية (قد يدفعهم إلحاح البائع، أو سهولة الأخذ بالأجل ، أو معلومات غير صحيحة عن السوق أو السلعة... إلخ إلى شرائها) فهم يدفعون ثمنا أعلى مما ينبغي لأنهم لا يقرأون الصحف ، فلا يعرفون مثلا المحلات أو المناسبات التى تجرى فيها تخفيضات حقيقية (الأوكازيون) الذي يتم تحت رقابة الهيئات التجارية ، لأنهم لا يقارنون بين السلعة والثمن لنقص دائرة الخبرة ، ولا يتبعون أسلوب التخطيط في اقتناء المشتروات، ولا يغيرون السلع التى يشترونها أو المتاجر التى يتعاملون بها بسرعة ومرونة لالتزامهم بالتراث ومحافظتهم علية (كإجراء دفاعي ضد المجتمع المحيط).

وربما كان من الممكن معرفة كل هذه الحقائق وعشرات مثلها منذ عشرات السنين الماضية ، لو أن الشركات التى تجرى بحوثا كثيرة من هذا النوع كانت تتيح نتائج تلك البحوث للنشر، كما أشرنا من قبل . فهناك آلاف الدراسات التحليلية لعادات

منها الشركات المنافسة . ولذلك تظل كثير من نتائج تلك البحوث حبيسة الملفات والأدراج ، وبالصدفة وحدها أو بالخطأ ، أو لأسباب أخرى يمكن أن تذيع بعض نتائج مثل هذه البحوث .

وأنماط الاستهلاك التى تجريها الشركات الكبرى أو معاهد بحوث السوق . ولكن لم يتحقق شئ من ذلك إلى أن استطاع بعض علماء الاجتماع تدبير التمويل اللازم من هيئات لا صلة لها بالبيع والشراء لكي يتمكنوا من إجراء بحث كهذا .

ولا يعني حديثنا هذا أن جهة معينة كانت مهتمة عمدا بإخفاء هذه الحقيقة، وهى أن الفقراء يدفعون ثمنا أعلى لمشترياتهم، ولكن الواقع أنه بسبب عدم متابعة النشر حول الموضوع، فإننا نستطيع القول بأن أحدا لم يكن يهتم أصلا بهذه الملاحظة. كما أنه ليس يكفي أن نجرى آلاف الدراسات المسحية والاستقصاءات على المستهلكين، وإنما المفروض أن تكون هناك أولا نظرية سوسيولوجية يستعين بها الدارس في تنظيم "المادة الخام" المجموعة، ويستكشف بها ما تنطوى عليه من دلالات وما تحمله من معان . أى أننا لابد أولا أن نضع أيدينا على معالم المشكلة ونبلورها جيدا قبل أن ننتقل إلى اقتراح الحلول ومحاولة تنفيذها .

جدول رقم (١)(*)

أفقر الناس يدفعون ثمناً لمشترواتهم أعلى من الفقراء

نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمناً أعلى من المعدل فى شراء جهاز تليفزيون		نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمناً أعلى من المعدل فى شراء جهاز تليفزيون			
أسر دخلها السنوى أقل من ٣٥٠٠ دولار(**)	أسر دخلها السنوى أعلى من ٣٥٠٠ دولار	فى محلات الحى المجاورة أو عند السماسرة (الدلالين)		فى المحلات الكبرى أو محلات الجملة خارج المدينة	
		أسر أقل من ٣٥٠٠ دولار	أسر أعلى من ٣٥٠٠ دولار	أسر أقل من ٣٥٠٠ دولار	أسر أعلى من ٣٥٠٠ دولار
%٤٦	%٣٧	٦٠	٤٩	٣١	٢٤

تعليق على الجدول السابق

(*) نقل عن:

Caplovitz,David, The Poor Pay More, New York, ١٩٦٣

(**) مبلغ ٣٥٠٠ دولار هو متوسط الدخل السنوي للأسر التي شملها هذا البحث والتي تسكن في ثلاثة أحياء لمحدودي الدخل في دائرة مدينة نيويورك، حى شرق هارلم.

تدل تحليلات الاستهلاك الموضحة في الجدول السابق على أن أفقر الأسر المدروسة تدفع أعلى الأسعار (في أجهزة التليفزيون وفي الغسالات وغيرها) عندما تشترى من المحلات القريبة داخل الحى أو من السماسرة والدلالين الذين يتنقلون من بيت إلى بيت في الحي. أما أقل الأسعار فتدفعها الأسر الأقل فقرا التى تشترى من المحلات التجارية الكبرى (في وسط المدينة) أو من محلات الجملة التى تقع خارج المدينة. ويبلغ الفرق بين هاتين الفئتين ٢٦ نقطة مئوية. ويلاحظ أن الأسر الفقيرة التى تشترى من محلات خارج الحى (وتبلغ نسبتها ٣١%) نادرا ما تدفع أسعارا أعلى من المعدل التى تدفعها الأسر التي تشتري من المحلات المجاورة داخل الحى (وتبلغ نسبتها ٦٠%). ولكن نسبتها مع ذلك أعلى من الأسر الأقل فقرا التي كثيرا ما تفضل الشراء عن طريق الأجل طويل المدى "المريح" في نظرها. وهى على أى حال تدفع أسعارا أعلى من المعدل بنسبة أقل من الأسر التى تشترى من المحلات المجاورة في الحى (٣١% و٤٩%). ولذلك يجب مقارنة جميع النسب ببعضها وعلى اختلاف فئاتها.

ولكن الملاحظ أن الأسر الأشد فقرا تميل إلى الشراء من داخل الحى الذى تسكن فيه لأسباب اقتصادية (ففي داخل الحى تستطيع الشراء بالأجل، وإن كانت فوائد التقسيط مرتفعة ومبالغاً فيها بشدة، على حين لا يمكنهم ذلك في المحلات الكبرى العادية)، وبسبب عدم درايتهم باحتمالات أو إمكانيات أفضل للشراء سواء من حيث النوعية أو الأسعار، ولأسباب عملية بحتة (لأن النساء الحديثات الزواج لا يستطعن ترك أولادهن الصغار بمفردهم في البيت والشراء من مكان بعيد) ولأسباب نفسية أيضا (لأن المهاجرين القادمين من بورتوريكو الذين يتحدثون الأسبانية، وكذلك الزنوج المهاجرين حديثا من الجنوب يهتمون كثيرا بالعلاقات الشخصية مع البائع الذي يتعاملون معه داخل الحي أو مع السماسرة، أو لأنهم لا يستطيعون رد السماسرة (الدلالين) الذين يطرقون أبوابهم ويلحون عليهم بالشراء).

والشيء الذي أبرزته الدراسة بوضوح أيضا أن الأسعار في هذا الحى ليست

أعلى من بقية أنحاء نيويورك الأخرى فحسب، ولكن السلع المباعة هى أيضا أسوأ مما بياع فى أى مكان آخر في المدينة.

وبالنسبة لبحوث التسويق فى الأحياء الفقيرة والمتخلفة لم تكن الفكرة الأساسية عن الموضوع غائبة تماما عن العلماء ، ولكن الجديد كان هو الاتجاه إلى الانتفاع بها في التطبيق . فقد استطاع باول لازار سفيلد في عشرينات القرن العشرين أن يطور - وهو بعد في فينا - الفكرة التى مؤداها أن الناس الذين يعانون من البطالة أو الفقر يدخلون في دائرة جهنمية مفرغة لا يستطيعون الفكاك منها . فدائرة " أفقهم الاجتماعي " تضيق نفسيا وواقعيا ، حيث نجد على سبيل المثال أن الشخص العاطل عن العمل منذ سنوات تتاح له فرصة قراءة الإعلانات عن الوظائف الخالية بدرجة أقل من الأشخاص الذين يمارسون عملا فعلا ، وأن الفقراء أقل تدبرا وتفكيرا في مشترواتهم من الأشخاص الميسورين أو الذين معهم شيء من الإمكانيات المالية .

وليس من قبيل الصدفة أن بحوث الاستهلاك عند فقراء المجتمع الأمريكي قد بدأت في نفس الوقت الذي اتجه فيه الاهتمام الاجتماعى العلمى العام إلى دراسة الفقر في أغنى بلاد العالم الصناعي . كما أنه ليس من قبيل الصدفة أن الفكرة التى تبلورت (وهى فكرة نفسية اجتماعية أساسا) من وراء هذه البحوث قد دخلت في صراع مع منطلقات نظرية أخرى قائمة من قبل ، ومن ثم ازدادت ثراء ووضوحا وتحديدا .

ففي البداية كانت هناك النظريات الاقتصادية البحتة التى كانت ترى أن الفقراء سوف يتغيرون ويخلعون رداء الفقر بمجرد أن يتوفر لهم المزيد من المال . ولذلك يتوقع عالم الاقتصاد الكلاسيكي أن الفقراء عندما يتحقق لهم ذلك سيغيرون أوتوماتيكيا عاداتهم القديمة ، ويخططون لحياتهم أفضل من ذى قبل ، ويشترون أفضل مما كانوا يشترون ، ويدخرون ، ويتعلمون التفكير في المستقبل. ولكننا نسأل هؤلاء السادة : هل الفقر هو مجرد عدم توفر المال ؟

وهذا هو السبب في اهتمام علماء الاجتماع – وكذلك علماء النفس إلى حد ما – بالفروق السلوكية والفكرية الناجمة عن امتلاك الإنسان للمال الوفير أو للمال القليل ،

وكذلك الفروق الملحوظة لكل الناس ، أى تصور الناس لمثل هذه الفروق . وقد اجتهد العالم الأمريكي أوسكار لويس بدراسة الأساليب المميزة لحياة وفكر الفقراء . ويرجع إليه الفضل في انتشار مفهوم ثقافة الفقر الذي شاع في كل الكتابات ، وإن كان يستخدم أحيانا بقليل من الدقة. وهو يعني هنا الثقافة بمفهومها الأنثروبولوجى الذي عرضنا له من قبل بوصفها كيانا كليا مركبا من عادات الحياة والأفكار والتصورات السائدة عند جماعة من الناس ، وتنتقل اجتماعيا من جيل إلى جيل ، وتمثل محاولة الإنسان التكيف مع البيئة المحيطة ، وتحافظ على الطابع المميز لحياته.

ويرى لويس أنه من الخطأ أن نصف الفقراء بأن عندهم "فقراً ثقافياً"، أو أنهم يتميزون بالانحطاط أو العجز الثقافي. ذلك أن سكان الأحياء المتخلفة لا تقل القيم والمعايير الثقافية الموجودة عندهم عن تلك الموجودة عند أبناء الطبقة الوسطى. كل ما في الأمر أن لديهم معايير وقيما ثقافية مختلفة خاصة بهم، كما لو كانوا أبناء مجتمع آخر أو قبيلة مختلفة عنا. فالاقتصاد في النفقات، والاجتهاد، والتفكير في الغد، وضبط المشاعر الجنسية ليست قيما ثقافية معترفا بها في تلك الأحياء المختلفة. في مقابل هذا تسود هناك قيم التلقائية، والإنجاز العضلي من حين لآخر، والحيوية (إزاء الجنس الآخر)، والتقدير الواقعي للإمكانيات.

ويرى لويس أيضا أن ثقافة الفقر – مثل أى ثقافة أخرى – تعمل على تجديد نفسها باستمرار وعلى المحافظة على بقائها ، اللهم إلا إذا حدثت بعض الظروف غير المتوقعة التي يمكن أن تقلب المجتمع الأمريكي رأسا على عقب ، وتغير من وضع هؤلاء الفقراء . ومعنى كلام أوسكار لويس هذا أن الفقراء سيظلون فقراء ، وأن هناك قوى - ثقافية اجتماعية داخلية - تشدهم إلى حال الفقر ، وأنه لا أمل في تغيير هذا الوضع . ويعلق بعض الباحثين على هذا الرأى بأنه يتناقض مع الخبرة التى عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي حيث تتابع عليه موجات المهاجرين والفقراء ، ولكنهم لا يظلون في أسفل السلم الاجتماعي، وإنما يرتفع مستواهم وتتحسن أحوالهم يوما بعد يوم .

ولكن التناول السليم لمشكلة الفقر **من وجهة نظر علم الاجتماع** لا يركز على الآثار السيكولوجية للفقر ، ولا على القيم والمعايير المميزة لأبناء الأحياء المختلفة ، وإنما يهتم في المقام الأول بالميكانيزمات الاجتماعية ، أى بالنظم ، التى تدعم من آثار الفقر هذه ، وتعمل على تجديدها وتطيل في عمرها ، بل وتحرص على ألا تختفي تلك الآثار أبداً. وهكذا يمكن القول - مثلاً - أن المثل الأعلى " للرجولة " في الأحياء المتخلفة لا يعنى تحمل الرجل مسئوليته عن الأسرة . وقد نستطيع أن نقدم تفسيرا سيكولوجيا لتصرف الرجل شبه المتعطل عن العمل الذي يعوض قلقه الاقتصادي بالمبالغة في حكاية القصص الخيالية عن قوته الجنسية، أو يعوضه بالانتقام من كل النساء اللائى يعرفهن لأنهن غالبا ما يكن في وضع أفضل منه اقتصاديا، حيث يمكن أن يعملن في الخدمة المنزلية في أى وقت وبأجر معقول. ولكن هذين التفسيرين لسلوك هذا الرجل لا يقدمان لنا أداة نافعة لتغيير الوضع القائم.

فإذا كنا نريد تغيير الأوضاع القائمة ونعمل من أجل ذلك، فعلينا أن ندرك - مثلاً – أن قانونا للضمان الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية (كان موجودا فعلا في أمريكا حتى عهد قريب) يشترط لتقديم إعانة مالية للأطفال الذين لا عائل لهم (وهم غالبا أطفال غير شرعيين أيضا) ألا يكون في بيت الأسرة أى رجل مسئول. فمن شأن هذا القانون أن يشجع الرجل على الهروب من مسئوليته عن الأسرة، لأنه بمجرد أن يبدأ رجل في رعاية زوجته وأطفاله الذين كان هجرهم من قبل، تسقط عنهم أموال التأمينات أو الضمان الاجتماعي. (جدير بالذكر أنه بعد إتمام تلك الدراسة، وتناولها بالكتابة والتعليق، انتشرت تلك الحقائق وذاعت، مما أدى إلى تغير كثير من مواد هذا القانون الأمريكي).

غير أن القوانين والتعليمات التى تؤدي أحيانا إلى نتائج وآثار غير مرغوبة وغير مقصودة لا تمثل سوى جزء من النظم الاجتماعية القائمة ، التى يمكن تغييرها ويمكنها أن تغير الحياة في الأحياء المتخلفة ، دون حاجة إلى ان ينقلب المجتمع رأسا على عقب . وتمثل المتاجر التعاونية محاولة أخرى على طريق حل مشكلات الأحياء

المتخلفة . فقد اتضح من بعض الدراسات المبدئية أن مثل هذه المتاجر والتربية المستمرة لأبناء تلك الأحياء على الاستهلاك السليم تمثل ضرورة ملحة كشفت عنها دراسات السوق ودراسات الاستهلاك ، التى بدأنا حديثنا بالإشارة إليها . ويستطيع علماء الاجتماع أن يقدموا في هذا الصدد مجموعة من المقترحات والتوصيات المحددة الملموسة التى يمكن تنفيذها عملياً، سواء من حيث متطلباتها من النفقات أو الأيدي العاملة.

وتعتمد هذه الدراسة على تحليل بنائى وظيفي للموقف كله ، يعد استكمالا لتحليلات علم النفس الاجتماعي . فتوضح كيف أن نسق السوق والائتمان الموجود في الأحياء المتخلفة والمختلف عن المعيار السائد في المجتمع قد نشأ استجابة للاحتياجات الخاصة لسكان تلك الأحياء ، وذلك إما لأنهم لا يستطيعون الشراء بالأجل (بالتقسيط) من المحلات التجارية العادية (بالنسبة للسلع الكبيرة الغالية الثمن : كالأثاث ، وأجهزة التليفزيون ، والغسالات ... الخ) ، أو أنهم يفضلون العلاقة الشخصية مع تجار المحلات القائمة داخل الحي أو مع السماسرة (الدلالين) الذين يزورونهم في بيوتهم . وكثيرا ما كانوا يدركون فعلا أنهم يدفعون في مشترواتهم أسعاراً أعلى من أسعار السوق الحقيقية، ولكنها نادرا ما كانوا يدركون حقيقة أخرى على نفس الدرجة من الأهمية: وهى أنهم يحصلون على سلع أردأ من السلع القياسية المعروفة في السوق. ولكنهم كانوا على أى حال يتقبلون الغبن الواقع عليهم كأمر لا مفر منه، في الوقت الذي تخصصت فيه مجموعة كاملة من المتاجر والسماسرة والدلالين ومحلات الإقراض في الاتجار مع هؤلاء الناس والمحافظة على التعامل معهم.

ولا يمكن لأي هيئة ، خاصة أو حكومية ، أن تتدخل لمحاولة علاج هذا الموقف إلا إذا حدث نوع من التوعية لهؤلاء المستهلكين، في نفس الوقت الذي يتم فيه تعديل نسق السوق القائم من خلال إجراءات قانونية وعن طريق إنشاء المتاجر التعاونية . عندئذ سوف يتضح لنا أى أنماط السلوك عند المستهلكين تستند إلى قيم وتصورات مستدمجة (أي تعلمها الناس في طفولتهم وأصبحت متأصلة فيهم وفي مستوى

البديهيات)، وأيها عبارة عن تكيف من جانب أولئك الناس مع الضغط الخارجي للظروف، ومن ثم يمكن تغييرها إذا تغيرت تلك الظروف الخارجية . ويمكن بعد ذلك أن ننتظر لنرى ما يحدث في هذه الحالة، ونقيم خطواتنا التالية على أساس الخبرات التى تتحصل لنا.

ويتمثل إسهام علم الاجتماع في هذا المثال في مجموعة كاملة من الخطوات والإجراءات على النحو التالى: نبدأ بالملاحظة التى تقودنا إلى **صياغة النظريات،** فتدفعنا تلك النظريات بدورها إلى إجراء **ملاحظات منهجية جديدة،** سوف تؤدي بدورها إلى **نظريات أكثر شمولا وأكثر دقة،** كما تؤدي في نفس الوقت إلى **تقديم مشورة وتوصيات لتوجيه الواقع القائم**. وإذا تيسر تطبيق تلك التوصيات فإنه يتم بعد ذلك **ملاحظة وقياس آثارها ونتائجها،** ويقودنا ذلك التقيم في نهاية الأمر إلى **اختبار الصياغات النظرية التى كنا قد وضعناها من قبل**.

ويتم في نفس الوقت **جمع بيانات سوسيولوجية** (سواء بناء على نظريات سوسيولوجية مؤكدة، أو بدونها) يمكن استخدامها في مناسبات أخرى أو عند دراسة موضوع آخر. ومن هذه البيانات السوسيولوجية على سبيل المثال : أن الدخل المنخفض وارتفاع نسبة البطالة يرتبط بارتفاع معدلات المواليد غير الشرعيين . وقد أمكن إثبات هذه العلاقة (أشرنا من قبل إلى أن إثبات العلاقة العلية بين واقعتين في المجتمع يمثل مشكلة معقدة في علم الاجتماع، وليس بالأمر السهل)، أمكن إثباتها لدى الزنوج الأمريكيين وذلك في تقرير عن بحث أجرته وزارة العمل الأمريكية عن " الأسرة عند الزنوج " لبيان العلاقات المتبادلة بين الاضطهاد الاقتصادى (الذي يتعرض له الزنوج) وبناء الأسرة[1].

ولو أدى هذا التقرير إلى اتخاذ إجراءات معينة من جانب الحكومة لعلاج هذا الموقف (وهو ما لم يحدث للأسف) ، وحاولت الهيئات المسئولة – مثلا – إعطاء

---

(١) يهمنا أن ننبه هنا إلي أن ارتفاع معدلات المواليد غير الشرعين في جماعة ما لا يعني في ذاته شيأ بالنسبة لكثرة أو حجم العلاقات الجنسية غير المشروعة ، لأن تلك العلاقات قد تكون أكثر شيوعاً ، ولكن أطرافها أكثر تحفظاً بحيث لا تؤدي كل علاقة منتظمة جنسية غير مشروعة إلي ولادة طفل غير شرعي .

آباء الأطفال غير الشرعيين أولوية في الحصول على وظائف ، فإنه كان يتعين بعد ذلك القيام بملاحظة دقيقة لمدى نجاح أو فشل برنامج من هذا النوع ملاحظة منظمة. ويستطيع علماء الاجتماع القيام المهمة ، لأنهم مؤهلين لذلك ، ولديهم خبرة تمكنهم من رؤية العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين عديد من العوامل التى يلاحظونها : الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والنفسية الاجتماعية دون أن يتخذوا موقفا مذهبيا متعصبا بتفضيل أحد هذه العوامل على الأخرى ، أو إسناد أهمية إليه تفوق فاعلية العوامل الأخرى في الموقف المدروس . ولكن تحديد أفضل نقطة لبدء التغيير المنشود، أى البرنامج المخطط المراد تنفيذه ، فذلك أمر عملى وإمبيريقي تحكمه ظروف الموقف وطبيعة ورؤية المسئولين له .

وقد استطاع علماء الاجتماع تطوير مناهجهم منذ عشرات السنين للاضطلاع بتلك المهام . ولو أن الملاحظ ، خاصة في البلاد التى حقق فيها علم الاجتماع تقدما كبيرا ، أن غير المشتغلين بعلم الاجتماع يبالغون في الآمال المعقودة على مناهج علم الاجتماع ، بحيث أنهم يتوقعون أن يؤدي استخدام هذه المناهج في ذاته إلى تحقيق الحل المنشود للمشكلة، كما لو كنا بصدد مشكلة تكنولوجية ولا ينقصنا إلا الحصول على الأداة المناسبة لإجراء الإصلاح أو إنجاز العمل المطلوب . ولكن الحقيقة أن المناهج السوسيولوجية المتميزة إنما هي جزء من علم الاجتماع الإمبيريقي ، فوظيفتها أن تمدنا بالبيانات ، التى يمكن على أساسها البدء في العمل أصلا ، لو أن المشكلة كانت مطروحة طرحا سليما ولو أن البيانات التى جمعناها حللت تحليلا صائبا . ولكى يحدث هذا يتعين علينا أن نحدد أهداف البحث تحديدا واضحا ، وهو أمر ليس بديهيا ولا عاديا إطلاقا، كما يجب أن يكون هناك اتفاق- بين الجهة التى تكلف بالبحث والاجتماعيين الذين سيجرونه- على الأهداف التى يسعى هذا البحث إلى تحقيقها.

كما أنه من الشروط الأساسية للبحوث ذات الطبيعة التطبيقية ومن شروط وضع خطة عملية ناجحة أن يتفق الباحثون وجهة تمويل البحث (سواء كانت هيئة حكومية أو خاصة) على اعتبار برنامج العمل أو خطة الإصلاح أمرا مرغوبا فيه، وأن يتفقوا

كذلك على الاتجاه الذي ستتخذه التغيرات المقترحة . وكثيرا ما يتعين أن تتخذ مثل هذه القرارات على أساس اعتبارات غير رشيدة (أو غير عقلانية) تماما، أعنى أنها تتخذ على المستوى الأخلاقي أساسا ، لأنها يجب أن تراعي قيم وأخلاقيات الجماعة ولا يكون من شأنها انتهاك حرمات هؤلاء الناس أو الاعتداء على خصوصياتهم .. إلخ . ومثل هذه المشكلات كثيرا ما تواجه المشتغل بتطبيق المعرفة السوسيولوجية على الواقع، ولذلك سوف تبرز في سياق حديثنا عن علم الاجتماع التطبيقي في أكثر من مناسبة. ونرى أن لفت الانتباه إليها أمر محمود لضمان نجاح عمليات التدخل التى ينصح بها ويشرف على تنفيذها وتقييمها علماء الاجتماع.

الفصل الثالث
دراسة الجريمة

الجريمة من المشكلات الاجتماعية التى عرفها المجتمع الإنسانى في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله. وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعين، كالمصلحين، ورجال الدين، والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ، كل حاول أن يبدى فيها رأيا، ويلتمس لها حلا، ويجتهد أن يقدم لها تحليلا.

وما أن اشتد عود علم الاجتماع واستقل كفرع متميز من العلوم الاجتماعية حتى اهتم أصحابه بمشكلة الجريمة ، وأصبحت هذه " الظاهرة ـ المشكلة " موضع العديد من البحوث الإمبيريقية ، وما زالت محل اهتمام حتى اليوم ، وإلى يشاء الله. والشئ الملاحظ أن النظرة إلى الجريمة ومحاولات تفسيرها قد اتخذت مسارات شتى ، وطرقت أبوابا متعددة .

وهنا لا يختلف الحال فى علم الاجتماع الجنائي ، أو علم الإجرام الاجتماعي، عن كل فروع علم الاجتماع الأخرى . ففى البداية يبدأ المتخصص في دراسة الجريمة بالتساؤل عن **أسباب السلوك الإجرامي** . وكما في فروع الاجتماع الأخرى أيضا بدأت محاولات التفسير بالنظريات **الواحدية**، أى إرجاع السلوك الإجرامي إلى سبب واحد .

ففي القرن التاسع عشر أعلن الإيطالى سيزار لومبروزو ومدرسته أنهم توصلوا إلى إثبات انتقال الاستعداد الإجرامي (أو الميل إلى الجريمة) عن طريق الوراثة. فكان هذا التفسير مريحا ومقبولا من جانب معاصريهم، لأنه يعطي الأمل بإمكانية حل هذه المشكلة المستعصية حلا نهائيا ميسورا وبسيطا. فلو أننا قمنا بعزل المجرمين، وأبعدناهم عن بقية الناس، بحيث لا يستطيعون أن يتكاثروا. فسوف يأتى عن قريب وقت لا يوجد فيه مجرمون على هذه الأرض أبداً. وكان كتيليه قد أعلن قبل ذلك أن " الميول الإجرامية " موزعة بين جميع السكان، مثلها مثل بقية الخصائص الطيبة والشريرة . بحيث أنه يصيب كل إنسان قدر "متوسط" منها. فنجد أن المصابين

بكميات قليلة جدا أو كثيرة جدا منها أفراد نادرون. فتوزيع تلك الميول بين الناس يتخذ شكل "المنحي الاعتدالى"، كتوزيع أطوال الناس أو أوزانهم تماما. ولكن مثل هذه النظرية تؤدي بطبيعة الحال إلى استثارة ردود فعل عنيفة لدى الناس، وتواجه بانتقادات قوية. لأن الناس يميلون إلى النظريات التى ترى أن الشخص المجرم إنسان مختلف ومن نوع خاص غير سائر الناس. وهو أمر مفهوم واضح الأسباب. ولكن الحقيقة أن مثل هذه النظريات لم تستطع إقامة الدليل على صحة هذه النظرية، وبات من المحتم البحث عن تفسير أكثر تقبلا من الناحية العلمية لتفسير تحول بعض الأشخاص أعضاء المجتمع إلى مجرمين.

وكان رأى دوركايم حول تفسير الجريمة يمثل فتحا جديدا بل ثورة قوية في هذا المجال. فقد أعلن في كتابه **قواعد المنهج في علم الاجتماع** الذي أصدره لأول مرة عام ١٨٩٥ الهجوم العنيف على نظريات الوراثة ونظريات الميول والاستعدادات الإجرامية ، وقرر أن السلوك الإجرامى كظاهرة اجتماعية لا يصح أن يفسر الا بظواهر من النوع نفسه ، أى بظواهر اجتماعية أيضا . وبذلك فتح دور كايم الطريق أمام محاولات التفسير الاجتماعية للجريمة.

ومن هذا المنطلق أخذ علم الاجتماع الجنائي يطرح التساؤلات التالية، ويجتهد في البحث عن إجابات ملائمة عنها. من هذا مثلاً:

- ما هى القواعد أو القوانين التى تميز في مجتمع معين في وقت معين السلوك المباح عن السلوك الإجرامى؟
- كيف تؤثر تلك القواعد والقوانين على جماعات معينة وعلى قطاعات معينة من السكان؟
- هل تعبر تلك القواعد والقوانين عن رأي الطبقة الوسطى مثلا، ولا تعبر مثلا عن رأي الطبقة الدنيا في ذلك المجتمع؟
- هل يكون التزام كبار السن بها أكبر وأوضح من التزام الشباب؟
- ما هى العوامل الاجتماعية التى تشجع أو تمنع الخروج على بعض القوانين

والقواعد خروجا واضحا جسيما؟

- من هذا مثلا ، هل يؤدى الفقر إلى تشجيع مخالفة القوانين ، أم يؤدي الاكتظاظ في السكنى إلى زيادة أعمال العنف والاعتداءات على الملكية ، على حين تشجع ظروف الفقر والاكتظاظ الطموح إلى الترقى ، وهل يشجع الطابع اللاشخصى للعلاقات داخل المؤسسات الكبرى حدوث جرائم الاختلاس والغش؟
- هل يمكن عن طريق إحداث تغيرات معينة فى البناء الاجتماعي تقليل هذا النوع أو ذاك من الجرائم؟
- ما هى الدلالة الاجتماعية للظاهرة التى تحدث عندما يخرج على القوانين والمعايير القديمة نسبة كبرى من السكان ولا يعد خروجها هذا جريمة في رأى أغلب أفراد المجتمع. ومثال ذاك ما حدث من اختلاف مدلول كثير من الأفعال الجنسية في المجتمعات الغربية التى أصبحت مخالفة للمعايير القديمة، ولكنها لم تعد تعتبر سلوكا منحرفا في رأى أغلب سكان تلك المجتمعات اليوم؟

إن قائمة التساؤلات يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية، ولكنها تتلخص جميعا في عبارة واحدة ، هى أن علم الاجتماع الجنائي يحاول دراسة عمليات تكوين السلوك المنحرف اجتماعيا أو السلوك المضاد للمجتمع . ويمكن تعريف هذا السلوك تعريفاً أولياً بأنه ذلك السلوك الذي يخالف التوقعات النظامية في المجتمع، أي التى صيغت وتأكدت في قالب نظامي واضح ومحدد.

ويمكن تلخيص الموقف بأن الدراسة الاجتماعية للجريمة تستهدف الإجابة على تساؤلين رئيسيين هما:

١- ما هو نوع العلاقات بين الجريمة والبناء الاجتماعي ، أو بمعنى آخر كيف تصبح الجريمة ممكنة الحدوث اجتماعيا؟

٢- كيف يتحول الفرد إلى مجرم؟

وتبعاً لذلك يمكننا أن نميز بين نوعين من النظريات الاجتماعية التى حاولت الإجابة على هذين السؤالين:

النوع الأول: النظريات التى تعتمد على موقف دوركايم.

والنوع الثانى: هو النظريات التى تعتمد على موقف سذرلاند. وسنحاول أن نعرف بكل نوع منهما بكلمة موجزة فيما يلى:

النوع الأول

تختلف هذه النظريات عن الرأي الذائع بين المشتغلين بعلم الإجرام، والذي يعتبر الجريمة ظاهرة مرضية، حيث تذهب إلى القول بأن السلوك الإجرامي شيء عادي، بل إنه يمثل جزءا وظيفيا متكاملا عضويا في بناء أي مجتمع إنسانى، فالمجتمع الذي لم يعرف الجريمة، لم يوجد بعد على الأرض. وإن كان الملاحظ أن شكل السلوك الإجرامى يختلف من عصر إلى عصر، ومن مجتمع إلى آخر، فالأفعال التى تجرم ليست ثابتة على امتداد الزمن وعلى اختلاف المجتمعات، ولكن تحديدها يتفاوت. "ولكن الثابت أنه في كل مكان وفي كل زمان يوجد أفراد يسلكون على نحو مخالف للمعايير السائدة لدى الجماعة، وتستخدم تلك الجماعة ضدهم أنواعا مختلفة من العقوبات لمنعهم من هذه المخالفات. وعندما نلاحظ أن معدلات الجريمة، أي نسبة عدد الجرائم في سنة معينة إلى إجمالى عدد السكان، تنخفض مع تقدم المجتمعات، فإن ذلك قد يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الجريمة تختفي تدريجيا، على الرغم من أنها ما تزال تمثل ظاهرة طبيعية. ولكن الحقيقة أنه ليس هناك أى مبرر لأن نعتقد أن ذلك يحدث في الواقع فعلا. بل إن هناك عددا من الحقائق التى تدل على وجود حركة في الاتجاه المضاد، أي في اتجاه ازدياد معدلات الجريمة. فالجريمة في ازدياد فى كل مكان. ولا توجد ظاهرة تضارع هذه الظاهرة من حيث عموميتها وطبيعتها، ومن الواضح الجلى أنها مرتبطة بالظروف العامة لكل حياة اجتماعية"[1].

فإذا كان وجود المجتمع الخالي من الجريمة مستحيلا، فإن الجريمة لا تعد إذن ظاهرة طبيعية فحسب. بل إنها تعد ضرورية بل ومفيدة أيضا. فوجودها في أى مجتمع

---

(١) انظر: دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥ (ص ص ٩٣ - ٩٤).

هو الثمن الذي يدفعه ذلك المجتمع مقابل تمتعه بحياة اجتماعية دينامية متطورة ، ومقابل تمتع الفرد بحريته، كما تعد ظروف وجودها أمرا ضروريا لازما كل اللزوم للتطور الطبيعي للقانون والأعراف الاجتماعية . ولو لم تكن هناك جرائم، لوصلت المشاعر الاجتماعية إلى درجة عالية من الشدة والقوة ، ولتجاوزت السلطة التى يتمتع بها الوعى الأخلاقي حدودا معينة ، بحيث تتولد حالة جديدة يستحيل فيها حدوث أى تغيير أو تطور في المجتمع ، لأنه لا يوجد أحد في المجتمع يمكن أن يجرؤ على تغيير شيء في الأوضاع القائمة المستقرة . "ولكى يستطيع الوعى الأخلاقي أن يتطور ويتغير ، أصبح من الضرورى أن تكون الذات الفردية المتميزة قادرة على فرض نفسها ، ولكى يصبح من الممكن أن تظهر الأخلاقيات المثالية التى تسبق عصرها ، لا بد أن يوجد إلى جوارها الأخلاقيات الهابطة التى تقف على مستوى أدنى من المعدل. فوجود هذا هو الذي يفرض وجود ذاك"[1].

وكثيرا ما تكون الجريمة استباقا أو إرهاصا للأخلاقيات القادمة، التى سوف يشهدها المجتمع في المستقبل " أي أنها تكون الخطوة الأولى نحو شيء جديد سيقوم في المستقبل". وقصة سقراط تتكرر على امتداد التاريخ. ولم يكن من الممكن إحراز حريات الاجتماع والعقيدة والتعبير عن الرأي الموجودة اليوم في النظم الديموقراطية، لو أنه لم يتم في البداية الخروج عن المعايير والقواعد التى كانت تحظرها أو تحد منها. فكان من الضروري أن يتم أولا تحطيم تلك القيود والخروج عليها، لكى يتسنى بعد ذلك إبراز تلك الحقوق والتأكيد عليها ، والتى أصبحت اليوم بدون معايير سائدة معمولا بها في كل النظم الديموقراطية .

ومن الواضح أن كل مجتمع يسعى إلى السيطرة على الجريمة وعلى المجرمين الموجودين فيه. ومن الواضح أيضا أن هناك احتمال أن يقدم بعض الأفراد المرضى (أخلاقيا) على ارتكاب الجرائم . ومع ذلك ليس من المحتم أن نربط – في رأي أصحاب هذا الرأي – بين الجريمة والأشخاص المرضى. فوجود هذا لا يرجع إلى

(١) انظر: دوركايم، المرجع السابق ، ص٩٩.

وجود هؤلاء حتما، كما أوضحنا . ولكى نميز بين مختلف أنواع الجرائم يتعين علينا أن " ندرس أساليب الحياة والعادات الاحترافية المنتشرة بين مختلف فئات المجرمين . وسوف نتبين بعد ذلك وجود أنماط إجرامية عديدة، لأن تنظيم عالم الجريمة ينطوي على وجود جماعات متباينة عن بعضها"(١).

ولا ترى هذه النظريات أن آراءها تلك تنطوى على تبرير للجريمة، فهي تنفق على اعتبار الجريمة شيئا مؤسفا يدعو إلى التقزز ويستثير الرفض . ولكنها ترى أن استمرارها في المجتمع بعناد يفتح أعيننا على الوظيفة الإيجابية التى تؤديها للفرد والمجتمع على السواء . وهكذا تتبنى تلك النظريات رأيا في الجريمة يخالف التصور الشائع عن المجرم كإنسان معاد للمجتمع أو " كنوع من الكائنات الطفيلية ، أو كجسم غريب غير قابل لأن يتمثل قيم المجتمع ومعاييره، وإنما هو ـ على خلاف هذا ـ عامل طبيعي من عوامل الحياة الاجتماعية".

وينتمي إلى هذا النوع من النظريات الاجتماعية في الجريمة تلك المحاولات الجديدة لتفسير الجريمة ، مثل **نظرية الصراع الثقافي** ، التى تحاول تفسير الجريمة من خلال الصراع مع الثقافة السائدة ، أو مع الانتماء الاجتماعي للفرد . **والنظرية الإيكولوجية** التى تفسر الجريمة في ضوء العلاقات المتبادلة بين سلوك الجماعات والظروف الطبيعية والمادية للبيئة المحيطة . والفارق بينها وبين نظرية دوركايم أن النظريات الإيكولوجية ونظريات الصراع لا تعد الجريمة تعبيرا عن "المرض الاجتماعي" (أو "الباثولوجيا الاجتماعية") أو تعبيرا عن حالة الأنومي (حالة فقدان المعايير)، وإنما تفسر هذه الاتجاهات ظهور الجريمة بالتناقض بين الثقافة والبناء الاجتماعي ، أو بين **الأهداف** التى تبدو في صورة قيم ثقافية ، **والوسائل** التى يتيحها البناء الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف.

ونقدم مثالا يشرح وجهة نظر القائلين بإرجاع الجريمة إلى الصراع الثقافي في المجتمع الحديث تتمثل رموز المكانة في حيازة بعض السلع والأشياء (امتلاك فيلا أو

---

(١) المرجع السابق، ص٧٢.

شقة، وسيارة، وأدوات منزلية، وملابس معينة... إلخ)، فتلك هى الأهداف التى تحددها الثقافة لنشاط الفرد في المجتمع. ولكن الحصول على هذه السلع والأشياء ليس متاحا لكل فرد من أفراد المجتمع . ومن شأن التناقض القائم بين ما هو مرغوب ومنشود ، وبين ما هو ممكن أو ميسور ، أن يؤدي بالضرورة إلى الخروج على المعايير القانونية والسلوكية المستقرة والمعترف بها ، أي يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بوسائل " غير مشروعة " أو غير مسموح بها .

النوع الثانى

يقوم النوع الثاني من النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة على القول بأن السلوك والأفعال الإجرامية إنما هى سلوك مُتعلم يُكتسب بواسطة عمليات اجتماعية معينة، ومن خلال الحياة المشتركة والعمل المشترك مع أشخاص مجرمين . ويمكن أن نعبر عن رأيهم بأسلوب النفي فنقول: إن الجريمة لا يمكن تفسيرها على أساس مقولات بيولوجية أو سيكولوجية ، وإنما يمكن أن تفسر فقط في ضوء العلاقات المتبادلة بين المجرم وبيئته الاجتماعية .

وتحاول هذه النظرية أن تفسر "كيفية تحول الفرد إلى مجرم" على أساس سبعة مبادئ، الهدف منها تحديد وجهة النظر هذه تحديدا أدق، وتلك المبادئ هى:

١- يتم تعلم السلوك الإجرامى أساسا في داخل الجماعات التى يرتبط داخلها الفرد بعلاقات شخصية وثيقة.

٢- لا يقتصر تعلم السلوك الإجرامى على تعلم الجوانب الفنية فحسب ، أي كيفية تنفيذ الجرائم (سواء البسيطة أو الكبيرة المعقدة) ، ولكنه يشمل عدا هذا اكتساب الدوافع ، والتبريرات ، والأيديولوجيات ، والاتجاهات .

٣- يقوم تكوين الاتجاهات والدوافع على " تعريفات " إيجابية أو سلبية معينة للقواعد والتعاليم القانونية .

٤- يتحول الفرد إلى مجرم عندما ترجح عنده " التعريفات " التى تشجع على الخروج على القانون تلك " التعريفات " التى تنهى عن الخروج على القانون.

٥- يمكن القول بصفة عامة بأن احتمال تحول فرد معين إلى مجرم يتحدد على أساس كثافة علاقاته مع الوسط الإجرامى، واستمرار هذه العلاقات ، وأوليتها، وعمقها ... إلخ

٦- تتميز العمليات التى من خلالها يتعلم الفرد السلوك الإجرامى (عن طريق علاقاته مع أشكال الحياة الإجرامية)، تتميز من الناحية الصورية بنفس الميكانيزمات التى نلمسها في كافة عمليات التعليم والتعلم .

٧- حقيقة أن السلوك الإجرامى والأفعال الإجرامية يمكن أن يكون تعبيرا عن احتياجات وقيم عامة ، ولكنه لا يمكن أن يفسر من خلالها إطلاقا . والسبب في ذلك أن السلوك والأفعال الأخرى ـ غير الإجرامية ـ الموجودة في المجتمع تعد هى الأخرى تعبيرا عن نفس القيم والاحتياجات العامة.

بهذا القدر من الوضوح عرض علماء الإجرام الاجتماعيون وجهات نظرهم في تفسير الجريمة . وبنفس الوضوح يمكننا أن نتبين نواحي الضعف والقصور فيها . وهى تقريبا نفس أوجه القصور التى تعيب كل نظرية سوسيولوجية (أو سيكولوجية) عامة في الجريمة. فهى تفسر الجريمة ولكنها لا تستطيع أن تفسر لنا لماذا يرتكب زيد وعمرو كل أنواع الجرائم والمحرمات. ولا يرتكب أخوهما محمد أو أحمد أى انحراف أو فعل شائن ، مع أنهم ينتمون إلى نفس البيئة ، وإلى نفس الأسرة .. إلخ . فنحن نستطيع أن نفسر الجرائم التى يرتكبها "س" و "ص" من الناس ، بسبب انتمائهما إلى حي متخلف في المدينة. ولكنا نلاحظ مع ذلك أن مجتمع هذا الحي المتخلف ليس كله مجتمع مجرمين . معنى ذلك أن تأثير بيئة الحي على أفراد تختلف اختلافا بينا من فرد إلى آخر. كما أن هناك حقيقة أخرى لا نجد تفسيرا مرضيا لها، وهى أن نفس الظروف المادية والفكرية لا تستطيع أن تنال من السمات السوية (غير الإجرامية) التى تميز غالبية سكان الحى المتخلف. بمعنى آخر لماذا تقود بعض الظروف الاجتماعية والنفسية أفراداً معينين إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية، مع أن نفس الظروف لا تستطيع أن تمارس هذا التأثير على الآخرين ، وهم الأغلبية في أي مجتمع؟

ويرى بعض علماء الاجتماع أن القول بأن انتماء الشخص إلى جماعات إجرامية هو السبب المسئول عن سلوكه الانحرافى، أو القول بأن السلوك الإجرامى يتم تعلمه من خلال عملية تنشئة اجتماعية بين أشخاص مجرمين فعلا أكثر انطباقا على الجرائم المنظمة أو أقرب إلى تفسير سلوك الأشخاص "معتادى الإجرام"، كاللصوص المحترفين. ولكن هذا النوع من التفسيرات لا يستطيع أن يقدم لنا تفسيرا مقبولا للعديد من أنواع جرائم الطبقات العليا ، وأنواع أخرى كثيرة غيرها . وهنا تكمن إحدى المشكلات الأساسية التى تواجه النظرية الاجتماعية في تفسير الجريمة، وهو أنها تشرح وتفسر أكثر مما يجب . بينما يتعذر اختبار صحتها ككل ، أو اختبار صحة بعض قضاياها ومبادئها من واقع الأشكال العديدة للخروج على القانون، وهى تلك الأشكال من السلوك التى تعد جريمة ولا يجمع بينها سوى معيار خارجي واحد، وهو أنها تواجه بتوقيع عقوبات عليها.

وقريب من هذا الاختلاف حول القول بوجود علاقة بين التحضر والجريمة، فعلى حين تدلنا الإحصاءات على وجود علاقة بين التحضر وازدياد معدلات الجرائم ، لا يوجد اتفاق حول تصور طبيعة هذه العلاقة . فهناك من يقول أن البيئة الحضرية تغرى أبناءها بارتكاب الجرائم ، أى أنها تشجع على الجريمة أو تيسرها. وهناك من يقول في تفسير هذه العلاقة بين الجريمة والتحضر أن الأشخاص ذوي الميول الإجرامية هم الذين يسعون إلى المدن وينتقلون إلى الإقامة فيها. حقيقة أن هناك بعض الشواهد على كل من وجهتي النظر ، ولكن من المؤكد أن أيا منهما لا تكفي وحدها لتقديم تفسير مقبول وسليم لهذه العلاقة . ولذلك يتعين علينا أن نبحث عن تفسيرات أخرى ، مكملة لهما أو بديلة عنهما .

ويمكن تلخيص الموقف بأنه يتعين علينا أن نحدد بدقة أكبر الظروف والأشكال المختلفة للجرائم والانحرافات، وكذلك أنواع الجماعات التى تتأثر بها. أي أنه مازال أمامنا شوط كبير من البحوث في علم الاجتماع الجنائي .

الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة

كلما ازدادت شهرة علم الاجتماع ، وكثرت الكتابة عن التفسير الاجتماعي للجريمة ، وكلما نشط المتخصصون في علم الاجتماع في تطبيق أفكارهم والانتفاع بمعلوماتهم في التخطيط الاجتماعي وعلاج المشكلات الاجتماعية . كلما اشتدت مطالبة الجمهور ، والسلطات الحكومية ، والهيئات التشريعية لعلماء الاجتماع بالمشاركة بتقديم نصائحهم وبرامجهم ومشورتهم لمقاومة الجريمة ودفعها عن المجتمع . وانقسم المتخصصون في الجريمة من علماء الاجتماع إلى فريقين ، البعض أخذ يواصل البحث ، كما كان يفعل دائما ، والبعض الآخر بدأ يحاول وضع برامج لإجراء التجارب ، وخاصة في الولايات المتحدة التى تتميز الظروف فيها بأنها مواتيه لدراسة الجريمة . فمعدلات الجرائم فيها مرتفعة، وأنواعها متجددة، والوعي بدور علم الاجتماع في التخطيط والإصلاح الاجتماعي أقوى من أي مكان آخر في العالم . ونشير إلى بعض جوانب تلك البرامج ومشكلاتها باختصار.

يمكن القول بأن أغلب المحاولات التى تمت لإجراء تجارب في هذا الميدان كانت تضم متخصصا في علم الاجتماع، مهمة المشاركة في وضع الخطة، وتقييم مدى نجاح التجربة في النهاية. ولا يوجد مصدر في العالم يمكن أن يطلعنا على السجل الكامل لهذه التجارب ، وعلى تفاصيلها ، كيف سارت ، وعلى أى شكل انتهت ، ولماذا حدث هذا أو ذاك ... إلخ . بل إننا حتى لا نستطيع أن نتوصل إلى معرفة صورة ولو تقريبيه عن كل هذه التجارب : - كم منها فشل في تحقيق رسالته وكم منها نُفذ حسب الخطة ، وكم منها أصبح نموذجا يحتذى لغيره من المشروعات ... إلخ . فنحن نعلن أنه من النادر أن يكتب أحد (من المشاركين) عن المشروعات والتجارب الفاشلة.

ولكننا نستطيع على أساس ما تم نشره في هذا الميدان أن نقر أن رجل الاجتماع الذي يترك مكتبة أو قاعة المحاضرات، وينزل إلى الميدان ليجرب ويعمل بنفسه، عليه ألا يتوقع أن يكرموه بأكاليل الغار، بل ولا يتوقع حتى كلمة شكر يوجهها إليه أحد. وإذا شرحنا ذلك بمصطلحات علم الاجتماع، قلنا إن **عالم الاجتماع هذا يتعرض لصراع**

أدوار، ولا يمنعه من التعرض لهذا إدراكه الكامل ووعيه التام بذلك. لأن الصراع الذي يتعرض له يكون أقوى من هذا الوعي . فعليه أن يلعب دور العالم الموضوعى الباحث عن الحقيقة بنزاهة واستقامة وتجرد. وعليه أن يلعب دو الوسيط الدبلوماسي اللبق بين مركز البحث ، والجهة الممولة للبحث، والإدارة الحكومية المسئولة ، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية العاملة في نفس الميدان ، والهيئة القضائية المسئولة ، وأخيرا – وليس آخر – الأشخاص موضوع البحث نفسه. وعليه أيضا أن يقود فريقا من العاملين الذين ليسوا مهتمين إطلاقا بالبحث العلمى (وربما غير مؤمنين بجدواه)، كما أن عليه أن يرسم برامج للعمل ، ويتولى تنفيذها ، ثم يتولى بعد ذلك الحكم على نجاحها وتقييم درجة النجاح.

ويمكن أن نشير فيما يلي باختصار إلى بعض تلك المحاولات . كان من المقرر إجراء تجربة تختبر أسلوبا جديدا لعلاج مدمنى الخمر . ولهذا الغرض أقر عالم الاجتماع المشرف على التجربة اختيار فريقين لإجراء التجربة عليهما: الفريق الأول يتكون من بعض الرجال المختارين من منطقة الحانات الرخيصة ومراكز تجمع المهاجرين والفقراء في أحد الأحياء المتخلفة ، والموجود في كل مدينة أمريكية. وقرر أن يجرب على هذه المجموعة الأسلوب الجديد في علاج الإدمان . أما الفريق الثاني فهو عبارة عن مجموعة ضابطة تماثل المجموعة التجريبية في كل السمات والخصائص المهمة ، ولكن لا يجرب عليها هذا الأسلوب الجديد ، ويقتصر دور الباحثين على ملاحظة أفرادها. والهدف من ذلك أن يتسنى بعد إنجاز التجربة الحكم بدقة على صلاحية هذا الأسلوب الجديد في علاج الإدمان على الخمر. غير أن هذه التجربة تعثرت ولم يتيسر إجراؤها إطلاقا. وذلك لسبب بسيط، وهو أن الأخصائيين الاجتماعيين رفضوا ألا يقدم الأسلوب الجديد في العلاج لأفراد المجموعة الضابطة (الثانية). لأنهم يرون أن أفراد هذا الفريق محتاجون إلى العلاج بنفس الدرجة التى يحتاج إليها أفراد المجموعة الأولى . يضاف إلى هذا أن أبناء الحي المتخلف الذي أخذت منه المجموعتان بدأوا يتكلمون عن اختلاف المعاملة بين أفراد الفريقين ،

وكثرت الإشاعات والتعليقات والاجتهادات في تفسير ذلك . وأدى ذلك كله في النهاية إلى الإساءة إلى سمعة المشروع . وأخفقت التجربة حيث توقفت قبل أن تتم ، بسبب فشلها فشلا ذريعا .

وقد يتساءل القارئ ألم يكن بوسع المشرف على التجربة أن يكتفي بتجربة أسلوب العلاج الجديد على أفراد المجموعة التجريبية وحدها (وهى المجموعة الأولى)، وعلى أساس ذلك يحكم على مدى نجاح هذا الأسلوب الجديد. ولكن الحقيقية أنه لو فعل ذلك ، لما أمكنه أن يتحقق مما إذا كان هذا الأسلوب الجديد هو المسئول عما وصلت إليه أحوال هذا الفريق من نجاح أو فشل (فيما يتصل بالإدمان). لأن النجاح مثلا لو حدث قد يرجع إلى الأسلوب الجديد، كما أنه قد يرجع بنفس القدر إلى مجرد تمييزهم عن أقرانهم من أبناء الحي، المدمنين، واختصاصهم بهذه المعاملة . فأنت بمجرد أن تختار جماعة، وتتصل بها باستمرار، حتى لو اقتصر العلاج على تقديم كوب من الماء النقي كل يوم، فسوف تحدث في أفرادها تغييرا معينا.

وتجربة أخرى. تقرر إجراء تجربة لمحاولة خفض معدلات الجريمة في أحد الأحياء المتخلفة في إحدى المدن الأمريكية ، حيث تنتشر الجريمة ويزيد معدلها ، وذلك عن طريق تقديم برامج محددة لرعاية الأحداث الذين يتوقع اتجاههم إلى الانحراف . وكان على عالم الاجتماع المشرف على التجربة ثلاثة أعباء هي أولا: أن يحدد في البداية كافة أشكال الرعاية والمساعدة التى تقدمها الهيئات الحكومية والخاصة لأحداث هذا الحي، مما يخدم غرض التجربة. وثانيا: أن يحدد من واقع تلك المعلومات كل ما يراه ناقصا فيها ، والإجراءات والأساليب المقترحة لكى تحرز هذه البرامج النجاح المنشود . وثالثا : أن يصمم بناء على ذلك برنامجا تنفيذيا للعمل.

وكانت أول مشكلة: أن جميع المؤسسات والهيئات العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في ذلك الحي كان من رأيها أنه من الأفضل أن توضع الاعتمادات المرصودة لهذه التجربة تحت تصرفها، لكى تنتفع هي بها في تحسين خدماتها، وتحقيق أغراضها على نحو أكمل وأفضل . فهى صاحبة مصلحة كمؤسسة (كما أن

العاملين فيها أصحاب مصلحة شخصية) في أن تُقيم أساليبها في العمل بأنها ناجحة، سواء كانت تهتم بالأطفال اليتامى ، أو بالأسر التى لا عائل لها ، أو بالأحداث المنحرفين فعلا ، أو بأى فئة أخرى من المحتاجين إلى المساعدة فى هذا الحي المتخلف . لهذا وقفوا موقف الشك والريبة من "منافسهم" الجديد، وتعذر إقناعهم بالتعاون معه لنجاح التجربة . بل إنهم رفضوا أصلا أن يسمحوا له بالإطلاع على بطاقاتهم وعلى ملفاتهم ومستنداتهم . فقد كانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن هذا المشروع الجديد لن يستطيع أن يحقق أى فائدة .وبسبب هذا الموقف الذي اتخذوه من المشروع منذ البداية ، تحققت نبوءتهم في نهاية الأمر : وكان لابد أن يفشل المشروع فشلا ذريعا . والسبب في ذلك أنه يستحيل على رجل الاجتماع هذا ، أن يتمكن خلال فترة زمنية وجيزة من تغيير أفكار وتصورات جميع الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في ذلك الحي في وقت واحد . وهو الأمر الذي يوقعه أيضا في مشكلات ومتاعب مع الهيئات الحكومية المسئولة ، التى لا تريد – إن هى أيدته وساندته – أن تخسر كل تلك الهيئات الأهلية، لكى تكسبه أو ترضيه .

ونشير إلى مشكلة أخرى: يتعين على رجل الاجتماع – كباحث علمي متخصص – أن ينشر نتائج بحوثه وتجاربه، حتى ولو كان ذلك النشر في مجلات علمية متخصصة في بادئ الأمر ، وباستخدام أسماء مستعارة للأحياء والمدن – أو القرى – والأشخاص والمؤسسات .. إلخ (ولو أن تلك الرموز أو الأسماء المستعارة يمكن أحيانا أن تحل ، ويمكن التعرف على الأماكن الفعلية وعلى أصحاب الأسماء الحقيقيين) . ولكن النشر العام عن مناهج الباحث وعن النتائج التى يتوصل إليها يعد ضرورة حتمية تفرضها الجماعة العلمية التى ينتمي إليها الباحث ، لأن تلك هي وسيلة رقابية على أعمال أعضائها ، وأداة تقويم عملهم وتطويره إلى الأفضل. وعالم الاجتماع الذى لا ينشر، لا يستحق أن يسمي عالما أصلا.

ولكنه يحدث في كثير من الأحوال، خاصة عندما تتصل بحوثه ببعض الأشخاص الخارجين عن المجتمع، أو الخارجين عليه أن يحصل على معلوماته تلك

بعد وعد صارم منه لأولئك الأشخاص ألا يبوح بها، أو يعلنها. وهنا يتحتم عليه أن يتخلى عن دوره كعالم، مهمته نشر تلك المعلومات لكى يخدم دوره كمخطط ومنفذ لبرامج خدمات وتجارب عملية. والبديل عن ذلك أن يتوصل هو إلى جمع تلك المعلومات دون أن يتصل اتصالا مباشرا بأصحابها (كأن يأخذ مثلا معلوماته عن المجرم من سجلات الشرطة، أو ملفات القضية في المحكمة، أو عن الحدث الجانح من الأخصائى المشرف عليه في الإصلاحية ومن زملائه... إلخ). وهنا سوف يتسرب الشك إلى نتائجه، وإلى مناهجه ، وإلى دقة معلوماته ، بل وإلى دوافعه أيضا . ويمكن أن تواجهه نفس المشكلة في موقف آخر ، وذلك عندما ينجح في البداية في كسب ود وتعاون بعض الأفراد والمنظمات ، ثم يتوصل إلى معلومات لا تسره أو لا ترضيه . في الحالتين يتعين عليه أن يتوقف عن متابعة العمل وعن تنفيذ الخطط والبرامج ، لكى يحافظ على التزامه بالمعايير والمبادئ العلمية.

* * *

إن الأمثلة القليلة التى عرضنا لها هنا بمناسبة حديثنا عن جهود علم الاجتماع في مواجهة الجريمة، إنما هى مجرد نماذج للمشكلات التى تواجه المشتغلين بعلم الاجتماع التطبيقي عموما، والتى لا يشعر بها طلاب أقسام الاجتماع، أو الخريجون الجدد من تلك الأقسام.

ويجب أن نعلم أن تلك المشكلات ليست جديدة تماما على علم الاجتماع ، أو أنه يواجهها اليوم لأول مرة . فقد تخلى ماكس فيبر في أوائل هذا القرن عن مشروع له لدراسة الصحافة الألمانية لأنه فقد ثقة رجال الصحافة في ذلك الوقت بسبب بعض المكائد التى حيكت ضده (بما في ذلك تشنيعات وهجوم من مجهولين على شخص زوجته، وطلبات بالمبارزة... إلخ). والعجيب أن هذه القصة المؤلمة – والمفيدة في نفس الوقت – قد نشرت لأول مرة في الولايات المتحدة ، لأن القائمين على ذلك العلم هناك يدركون أهمية إعداد دارس الاجتماع لمواجهة المشكلات العملية التى سيواجهها

المتخرج من هذه الأقسام عند بدء اشتغاله بقضايا الاجتماع التطبيقي . ولو أن هذه الأهمية بدأت منذ الستينيات تتضح أمام المشتغلين بعلم الاجتماع في الجامعات الأوروبية أيضا ، بسبب تعاظم دور علم الاجتماع في الميدان التطبيقي . ولكن المشكلة هى نقص البيانات المنشورة حتى الآن عن التجارب الفاشلة والعقبات ومشكلات التطبيق ، لأن تلك هى المدرسة الأولى لمن يريد أن يتعلم صنع شيء أفضل .

الفصل الرابع
بحوث الوقاية الاجتماعية

هناك تصور عام لدى غير المتخصصين في علم الاجتماع بأن علم الاجتماع التطبيقي يقوم على محاولة الانتفاع بالمعرفة السوسيولوجية في مواجهة المشكلات الاجتماعية ، والاجتهاد في وضع خطط العلاج ، والإشراف على تنفيذها ، وتقييم آثارها ليتسنى الاستفادة بالخبرة المتصلة من هذا البرنامج، ويمكن أن تصب في تيار الخبرة العلمية للعلم لتزيد كفاءته في مواجهة المشكلات الأخرى في المستقبل .

وقد عرضنا بشيء من التفصيل لدور علم الاجتماع التطبيقي في مواجهة مشكلة الفقر ، وكانت أمثلتنا مستمدة من المجتمعات الصناعية المتقدمة ، التى توفرت فيها بيانات عن مثل هذه المشروعات . ويمكن أن نسوق نماذج أخرى للمشكلات التى يهتم علم الاجتماع التطبيقي بالتصدى لها مثل :

- مشكلة الجريمة والسلوك المنحرف عموماً.
- مشكلة المسنين.
- المشكلات العنصرية.
- مشكلات النمو الحضرى (الإسكان، وتلوث البيئة... إلخ).

فهذه الميادين تسمي **الباثولوجيا الاجتماعية** (أى الأمراض الاجتماعية ، وهو مصطلح مستعار من العلوم الطبية) . وتختلف هذه المشكلات من حيث عمرها في المجتمع ، فمنها القديم ومنها الجديد ، ومن حيث مدى انتشارها ، فمنها الخاص بقطاع معين أو مكان محدود ومنها ما هو منتشر في المجتمع بأكمله. ومن حيث مدى نجاح المجتمع في التصدي لها حتى الآن ، فمنها ما أمكن التخفيف منه ومنها ما هو مستعصي على الحل ، ومن حيث شدة وطأته على المجتمع إلى غير ذلك من سمات أى مشكلة اجتماعية . والسمة المشتركة لها جميعا أننا ننطلق في مواجهتنا لها من اعتبارها كعرض لمرض يصيب جسم المجتمع، وأننا نستطيع أن نعمل على التخفيف

من وطأتها، إن لم ننجح في علاجها علاجا تاما وإبراء المجتمع منها . وقد ظل علم الاجتماع يضع تلك المشكلات في بؤرة اهتمامه منذ بداياته وحتى اليوم .

وإلى جانب هذا الميدان الواسع فتح علماء الاجتماع لأنفسهم جبهة أخرى عريضة لوضع معارفهم موضع التطبيق ، هى ما يمكن أن نسميه: **الوقاية الاجتماعية** . ومعنى هذا المصطلح : أننا أصبحنا نملك اليوم من المعلومات السوسيولوجية عن العلاقات والظروف الاجتماعية ما يسمح لنا بأن نتنبأ في كثير من الأحيان بحدوث مشكلة معينة قبل وقوعها ، وأننا قد نستطيع النجاح في تجنبها ومنع وقوعها ، وذلك في المؤسسات الاجتماعية الكبرى على الأقل : كالمؤسسات الصناعية الضخمة ، والمصالح الحكومية ، وغيرها من المؤسسات.

فنحن نعرف على سبيل المثال أن الناس في سلوكهم يتصرفون على أساس معايير **العقاب أو الثواب** المباشر . فإذا كان رجال الشرطة مثلا يرقون في الرتب تبعاً لعدد المخالفات التى يكتشفونها كل سنة ، مع التزامهم في عملهم بمعايير معينة، فإنهم سوف يهتمون أكثر بالكشف عن المخالفين (لقواعد المرور مثلا) ويقدمون أكبر عدد من البلاغات ، حتى ولو كان وزير الداخلية (أو غيره من كبار المسئولين) يتحدث كل ساعة عن "تربية الأجيال الجديدة على قواعد المرور" ، وإجراء حملات التوعية بتلك القواعد، والكلام عن "الشرطة في خدمة الشعب" أو غيرها من الشعارات.

أما إذا كان العاملون في ميدان الخدمة الاجتماعية يكافئون على أساس عدد الحالات التى يستطيعون إكمالها بنجاح ، فإنهم سيعملون على توزيع الحالات المرهقة أو التى تستنفذ وقتا طائلا إلى زملائهم الأحدث في الخدمة والأقل خبرة والذين لا يستطيعون الاعتراض على هذا التكليف .

وإذا كانت إحدى الدول النامية تنفق أموالا طائلة على أبنائها لدراسة الهندسة في أحد البلاد الأوروبية أو في أمريكا ، فسوف يتجمع لديها عدد من المهندسين الصالحين لممارسة العمل في صناعة متطورة عصرية ، ولن تجد بين أبنائها مهندسا يستطيع صنع طلمبة مياه لخدمة قرى بلاده .

ونلاحظ بالنسبة للمناهج التى تتبع في توزيع المكافآت والحوافز في الجماعات المنظمة الصغيرة أو الكبيرة ، أنه يكون من السهل التعرف عليها وتحديدها ، والنجاح في استخدامها بكفاءة. ولذلك حينما يطالب المشتغلون في علم الاجتماع بتقديم المشورة والنصح بالنسبة لفشل الأساليب التنظيمية في مصنع ، أو متجر كبير، أو مؤسسة اقتصادية ، أو سجن من السجون ، أو مستشفى للأمراض النفسية، أو مصلحة حكومية أو غير ذلك (أي لماذا لا تحقق تلك المؤسسات الأهداف المعلنة للتنظيم المتبع فيها) ، حينما يطلب منهم المشورة يدرسون في كل حالة على حدة الأسلوب المتبع في تطبيق أنواع الثواب والعقاب وطرق تنفيذها . وهم يهتمون هنا بأنواع الثواب والعقاب الرسمية وغير الرسمية على السواء ، المعلنة وغير المعلنة ، بل وتلك التى قد ينكر المسئولون وجودها أحيانا .

كما يسعى المتخصص في علم الاجتماع أيضا إلى أن يعرف كيف يتم تجنيد الأعضاء الجدد في المؤسسة، أو كيف يتم إدخالهم إليها، وكيف يخرج منها أو ينفصل عنها الأعضاء القدامى. فالتدخل في هذه الإجراءات كثيرا ما يكون أيسر نسبيا، ويمكن أن يساعد مساعدة فعالة في مواجهة المشكلة المطروحة.

كما يمكن جعل المؤسسة الخيرية أو التطوعية أكثر جاذبية للمتطوعين عن طريق تخفيف صرامة القواعد التنظيمية المتبعة في المؤسسة وتخفيف درجة المركزية، وتوزيع اختصاصاتها على مراكز عديدة محلية ذات قدر كبير من المسئولية عن التنفيذ والحرية في ممارسة العمل. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى الرغبة في تحمل المسئولية وزيادة الإحساس بها، وتدعيم الشعور بالنجاح في نفوس الأعضاء المتطوعين بدرجة محسوسة. يضاف إلى هذا أن العمل فى إطار محدود يمكن أن يخضع لرقابة غير رسمية، ولكنها فعالة في نفس الوقت .

وقد اتضح من الدراسات التى أجريت على التنظيم داخل المصانع والمؤسسات أن اضطراب الاتصال الداخلى يمثل خطراً داهماً، كما أنه يمكن التدخل فيه بالتعديل لمواجهة مشكلات ذلك التنظيم والعمل على التخفيف من وطأتها. ونقول

إن الإدارة المسئولة عن التنظيم قد أصيبت بالعمى (الإدارى) عندما تسمع من المتخصص في علم الاجتماع لأول مرة أن التعليمات التى تصدر عنها كثيرا ما يساء فهمها من المستويات الأخرى للتنظيم ، وأنها لم تعط أى فرصة لأعضاء التنظيم الآخرين يعبرون فيها عن آرائهم الحقيقية في بعض مشكلات وأوضاع هذا التنظيم .

والأغلب أن يوجد في كل تنظيم شبكتان مستقلتان للاتصال ، الأولى الشبكة الرسمية (المنصوص عليها في خريطة التنظيم) والأخرى الشبكة شبة الرسمية (والتى تعتمد على الشائعات والأحاديث غير الرسمية بين جماعات الزملاء وما إلى ذلك). وعن طريق هاتين الشبكتين تنتشر المعلومات المختلفة بين أعضاء هذا التنظيم ، والتى تصدر عن مراكز متباينة ومواقع مختلفة فيه.

ويمكن أن نوجز فيما يلي المحاور الأساسية التى يركز عليها علم اجتماع التنظيم في دراسته للمجتمعات المعاصرة ، وهي :

- اتساق التدرج والتعاون في مجال أداء العمل .
- جوانب العلاقات الرسمية وغير الرسمية في مكان العمل .
- آثار عمليات الإنتاج على السلوك الاجتماعي .
- الآثار المتبادلة بين المنظمة والمجتمع المحيط بها.

والعادة أن يستدعي المتخصص في علم الاجتماع لتقديم المشورة والنصح عندما يتولد الانطباع بأن أهداف التنظيم وأهدافه لم تتحقق على النحو المرغوب . والغالب أن يطلب منه " تزييت " الميكانيزمات الاجتماعية، بحيث يمكن أن تسير الأمور في المؤسسة بلا أى احتكاك أو مشكلات.

وقد تصور الناس لفترة من الزمن (ويساعد على ذلك استغلال بعض الصحفيين والكتاب لتلك الحقيقة والحديث عنها وترويجها) أنه يمكن أن يوجد في كل مؤسسة " مهندس اجتماعي " في مكتب خاص به ، يرسم فيه الميكانيزمات الاجتماعية السليمة (التى لا عيب فيها ولا مشكلة) ، والتى تؤدي إلى تحقيق أعلى مستوى من الإنجاز ، وأداء وحدات المؤسسة لواجبها على الوجه الأكمل ، بحيث يتحول " الإنسان " في

النهاية إلى ترس صغير – لا حياة فيه ولا إرادة له – في آلة ضخمة. والحقيقة أن هؤلاء الناس قد بالغوا كثيرا فيما تصوروه عن دور المهندس الاجتماعي وعن الإمكانيات التى يمكنه تحقيقها وكذلك الأخطار التى يمكن أن تترتب على ممارسته لعمله.

ونحب أن ننبه إلى أن علماء الاجتماع الذين يأخذون تخصصهم مأخذ الجد، يعرفون كيف يأخذون في اعتبارهم الآثار السلبية وغير المقصودة لتدخلهم في شبكة العلاقات الاجتماعية، في جماعة ما، ومدى خطورة تلك الآثار على حياه تلك الجماعة وعلى ما يدور فيها من أحداث. فعليهم أن يقوموا دائما بتقييم هذا التدخل في ضوء اعتبارات الربح والخسارة .

ولنأخذ على سبيل المثال مستشفى لعلاج الأمراض العصبية . من المؤكد أن الإدارة وهيئة الأطباء والتمريض تود أن يتم العمل في هذا المستشفى بلا أى احتكاك أو مشكلات بقدر الامكان . ولكن هل هذه هى أيضا وجهة نظر المرضى؟ فإذا تصورنا هذا المستشفى كمكان يوضع فيه المرضى العقليون بحيث لا يسببون أى إزعاج أو تهديد للأصحاء ، فإن الهدف من هذا المستشفى يتحدد في هذه الحالة بوضوح وباختصار بأنه " تحقيق الهدوء والسلام " . ومن ثم يجب تنظيم العلاقات بين المرضى ، والمعالجين (من الأطباء وهيئة التمريض) والإدارة بحيث تقلل الاحتكاكات إلى أدنى حد ممكن . أما إذا تصورنا أن هذا المستشفى هو مكان للعلاج. يهدف إلى شفاء المرضى الموجودين فيه مما يعانونه من اضطرابات عصبية ، لكى يستطيعوا فيما بعد العودة إلى ممارسة الأعمال الطبيعية في المجتمع، فإنه يجب ألا تكون مهمتنا الأساسية – مثلا – هي إجبار هؤلاء المرضى على الانصياع الكامل أو الاعتماد التام على هيئة التمريض والأطباء ، حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث اضطرابات كبيرة داخل المستشفى وظهور مشكلات ومتاعب للمسئولين.

فالأهداف البعيدة المدى وتلك القصيرة المدى تتطلب – ليس في هذه الحالة فحسب – استخدام أساليب مختلفة في التنظيم وقواعد متباينة لممارسة العمل . ولكى

نتوصل إلى تحقيق شيء محدد ، يتعين علينا في الغالب أن نتخلى عن تحقيق شيء آخر ، أى نضع أهدافنا على سلم للأولويات . ومن ثم تصبح المهمة الأولى للمستشار الاجتماعي أن يميز الأهداف المختلفة عن بعضها البعض ، ويحدد بالتالى ما الذي يتوقع أن يحدث في كل حالة حسب الهدف الموضوع للتنظيم .

والملاحظ أن الأشخاص الذين يعملون داخل تنظيم معين لا يستطيعون في أغلب الأحوال إدراك التناقضات التى تحيط بهم ، حتى ولو كانوا يعانون من التوترات الناجمة عن تلك التناقضات. إن إجراء مثل هذه التحليلات، ونقل تلك المعلومات إلى الأشخاص أعضاء التنظيم يمثل في جميع الأحوال أولى المهام التى يتعين أن يضطلع بها المتخصص في علم الاجتماع القائم بتقديم المشورة واقتراح خطط العلاج. وإن كان من النادر أن تتاح له الفرصة لوضع مقترحات محددة لتعديل التنظيم أو إعادة التنظيم من جديد تماماً، فذلك كثيرا ما يصطدم بالمصالح المستقرة داخل التنظيم.

الفصل الخامس
علم الاجتماع الطبى

يقوم علم الاجتماع الطبى على محاولة تطبيق النظريات، والمناهج السوسيولوجية على ميدان الطب كنظام اجتماعى، كما يتضمن هذا الفرع دراسة تصورات الناس عن الصحة والمرض. بمعنى آخر يتناول علم الاجتماع الطبى الميدان الصحى بوصفه نظاما اجتماعيا ثقافيا، أى بوصفه مجموع المؤسسات النظامية التى تستهدف إشباع احتياجات الناس إلى المحافظة على الصحة ومقاومة المرض.

وقد ظهر هذا المصطلح (علم الاجتماع الطبى) في أوائل القرن العشرين لأول مرة، واقتصرت دائرة اهتمامه فى بادئ الأمر على دراسة التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية للقطاعات والطبقات الفقيرة فى الشعوب الأوربية والأمريكية.

وكانت قد ظهرت قبل ذلك – حوالى عام ١٨٥٠ – محاولات من جانب بعض الأطباء للاهتمام ببعض النواحى الاجتماعية في ممارسة مهنة الطب وفي تدريس العلوم الطبية. ثم ظهرت بعد ذلك الاهتمامات بالصحة العامة والطب الوقائى وما كان يعرف بالطب الاجتماعى، وذلك من خلال جهود جوتشتاين Gottstein، وتيليكى Teleky، وجروتيان Grotjahn. وكان ميدان الصحة العامة Social Hygiene يهتم في المقام الأول بالأمراض الاجتماعية، وهى تعنى الأمراض الواسعة الانتشار التى يتطلب القضاء عليها ومكافحتها إمكانيات تتجاوز حدود الإمكانيات الفردية، والتى بدا من الممكن آنذاك أنه يمكن وقاية الناس من شرورها تماماً (ومن هذه الأمراض: السل الرئوى، والأمراض التناسلية، والروماتيزم، وانضم إليها في عصرنا الحاضر السرطان وأمراض الدورة الدموية... إلخ). ويلعب الدور الأول والأهم في مكافحة هذا النوع من الأمراض مراعاة بعض الأمور والاحتياطات المادية (كالتطعيمات المناسبة، والسموم المرتبطة بممارسة مهن معينة، والظروف السكنية السيئة...إلخ). على حين يهتم علم الاجتماع الطبى بدراسة الجوانب والاعتبارات غير المادية، ذات

الطبيعة الاجتماعية الثقافية، مما جعله يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف الطب السيكوسوماتى (الجسمى النفسى) الحديث.

أما الطب الاجتماعى Social Medicin فيركز الجانب الأكبر من اهتمامه على دراسة العلاقات بين التشريع والطب (مثل: عمليات منح الشهادات والتقارير الطبية). ومن ثم يتضح أن رسالة علم الاجتماع الطبى ومجال اهتمامه يتجاوز بكثير حدود اهتمام الصحة العامة والطب الوقائى وكذلك حدود اهتمام الطب الاجتماعى.

ويقترح شتراوس أن نميز بين علم اجتماع دراسة الطبSociology of Medicine واستخدام علم الاجتماع في ميدان الطب Sociology in Medicine. فالأول يهتم بدراسة الطب كنظام والفروع العديدة للنظام الطبى القائم بمناهج وأساليب علم الاجتماع. والمتخصص الأول في دراسة مثل هذه الموضوعات هو عالم الاجتماع المتخصص وحده. أما استخدام علم الاجتماع في ميدان الطب فيهتم بدراسة الظروف والشروط الاجتماعية للصحة والمرض، وخاصة الشروط المتعلقة بأمراض معينة. وهو بذلك يمثل ميدانا للاهتمامات المشتركة لعلماء الاجتماع والأطباء على السواء وفي نفس الوقت.

وقد أفاد بالفعل التمييز بين هذين الميدانين المختلفين من ميادين الدراسة، ولكن دون أن نتطرف في ذلك ونحاول الفصل بينهما فصلا كاملا، وإنما الهدف أن نتفق على أن هناك بعض الموضوعات التى يستطيع عالم الاجتماع أن يتصدى لدراستها بمفرده، وتلك التى يتعين أن يتعاون فيها مع الطبيب المتخصص. وتبدو العلاقة الوثيقة بين فرعى علم الاجتماع الطبى هذين بأوضح صورها في ميدان دراسة مستشفيات الصحة العقلية، والتى يمكن تطبيقها بنفس الروح في دراسة سائر أنواع المؤسسات الصحية. ويمكن أن نتبين ذلك عندما نقول: إن التصورات المنتشرة في مجتمع معين عن طبيعة الأمراض العقلية وأسبابها تؤثر على أداء المستشفى المختص بعلاج هذه الأمراض وعلى وظيفتها وأساليبها في العلاج وعلى طريقة تنظيمها..الخ. وتؤدى تلك الآثار بدورها إلى التأثير على النتيجة العلاجية التى تقدمها المستشفى لمرضاها.

وقد تناول تالكوت بارسونز أهم **الأسس النظرية لعلم الاجتماع الطبى** بالدراسة والعرض والتحديد، وقدم إلينا ما يمكن أن نعتبره صياغة للمفاهيم الأساسية في علم الاجتماع الطبى. وتنطلق تلك المفاهيم من توقعات الدور المنظمة (أو التى تشكلت نظاميا) في علاقة الطبيب والمريض. وحدد لنا بارسونز أهم عناصر هذه التوقعات النظامية من جانب المريض في أربعة عناصر هى:

١- التخلص من الزامات الدور الاجتماعية العادية، التى تنطوى على التخلى عن بعض الحقوق وكذلك التخلى عن بعض الالتزامات أيضا.

٢- التصور النظامى (الثابت والواضح) الذى مؤداه أننا لا نستطيع أن نتوقع من المريض أنه ينبغى أن يكون سليما من المرض، في الوقت الذي يتماثل فيه للشفاء ويستجمع قوته(التخلص من عبء المسئولية).

٣- الالتزام بالرغبة فى أن يعانى من المرض.

٤- الالتزام بأن يبحث عن المساعدة من الجهة المختصة في العلاج، وأن يتعاون مع الطبيب.

ويرى فرايدسون Freidson أن العنصر الأخير يتضمن فيما يتضمن العلاقة بين نسق العامة (أى طريقه عامة الناس فى التفكير فى شئون الصحة والمرض) والنسق المتخصص (أى طريقة وتصورات الأطباء وغيرهم من العاملين فى ميدان تقديم الخدمة الطبية). فالمريض يبدأ رحلته نحو العلاج داخل إطار نسق العامة، وهو نسق يتضمن تصورات محددة وتعريفات معينة للإنسان الصحيح (السليم) وللإنسان المريض. ومن هنا فلن يبحث عن الطبيب وعن المستشفى إلا الشخص الذي يعتبر نفسه مريضاً وفقاً لنسق العامة هذا (بصرف النظر عن حالته الصحية الفعلية من وجهة النظر الطبية المتخصصة). مع العلم بأن نسق العامة يتضمن قواعد محددة اجتماعيا للتصرف في مثل هذه الأحوال. من هذا مثلا أن هناك بعض الآلام التى يمكن معها للشخص أن يعالج نفسه بنفسه، أو أن يتوجه إلى مطبب تقليدى من غير المتخصصين، أو أنه يجب أن يزور الطبيب، وأى نوع وأى مستوي من الأطباء.

ويمكن القول لهذا السبب أن نسق العامة هذا يمارس نوعا من الرقابة والضبط على النسق الطبى المتخصص، والأطباء الممارسون العامون هم أكثر الناس إحساسا بذلك.

ويرى بارسونز أن **دور الطبيب** يتميز بأربعة خصائص هى:

١- العمومية، بمعنى أن الطبيب مستعد دائما لخدمة كافة المرضى، على اختلاف ظروفهم (طبعا الذين تدخل أمراضهم فى نطاق تخصصه).

٢- أن دور الطبيب متخصص وظيفيا، بمعنى أن الطبيب يؤدى دور الخبير فقط فى ميدان الرعاية الطبية. فهو لا يقوم بدور عام أو غير محدد لتحقيق صحة المريض، كالدور الذى يقوم به الأب، أو رجل الدين أو الاخصائى الاجتماعى.. إلخ.

٣- يتعين على دور الطبيب أن يكون محايدا من الناحية العاطفية.

٤- يختلف دور الطبيب عن دور رجل الأعمال أو التاجر مثلا، من حيث أنه موجه أساسا لخدمة الآخرين وراحة المجموع.

وعلى أساس هذا التحديد النظرى لدور الطبيب يقوم تقييمنا الفعلى لسلوك الطبيب فى الواقع الاجتماعى القائم، فنستطيع أن نصف هذا السلوك أنه يتفق ودور الطبيب، أو نصفه بأنه مخالف لدور الطبيب. مع مراعاة أن الخروج على الدور أو مخالفته لا يتحتم بالضرورة أن ينطوى على سلوك غير أخلاقى، أو خروج على القيم والمثل العليا. من هذا مثلا أن طبيب إحدى الشركات أو المصانع أو الطبيب فى القوات المسلحة لا يتصف دوره بالعمومية، لأنه ليس متاحا لكل الناس، ولكنه مع ذلك سليم تماما من الناحية الأخلاقية وليس عليه أى غبار.

ويهتم علم الاجتماع الطبى اهتماما خاصا بدراسة أشكال التناقض والتضارب بين السلوك الفعلى للطبيب وأيديولوجيته الذاتية (أو تصوره عن نفسه، وعن مكانته، ومكانة مهنته فى المجتمع... الخ). من هذا مثلا أن الالتزام بمسألة التخصص وأداء دور المتخصص فقط يعنى تمكن الطبيب من الأساليب والوسائل العلاجية، بينما يمثل هذا العنصر فى الأيديولوجيا الذاتية للطبيب (مثل أيديولوجية طبيب الأسرة مثلا) مكانة أقل بكثير مما يحتلها فى نظر المجتمع.

ولا يتوقع المريض من الطبيب أن يكون ملما بالمعرفة الفنية المتخصصة المفترضة فى الخبير وحسب، ولكنه يتوقع فوق ذلك أن يبدى هذا الطبيب اهتماما بمشكلاته الفردية الخاصة. أى أنه يتوقع معرفة فقط ولكنه يتطلب علاوة على ذلك طريقة معينة فى تطبيق هذه المعرفة.

كما يهتم علم الاجتماع الطبى أيضا في صدد دراسته لتعريف الطبيب وتحديد مواصفاته بنوع التنشئة التى يحصل عليها الطبيب. أى طريقة إعداده وتدريبه على الإطلاع بدور الطبيب، وممارسة مهنة الطب، والانتماء إلى طائفة الأطباء. وتتم هذه التنشئة وهذا الإعداد بطرق عديدة رسمية وغير رسمية، اهتم بدراستها في ميدان علم الاجتماع الطبى باحثون وجهوا عنايتهم للجوانب الاجتماعية للتعليم الطبى (مثل: ميرتون Merton، وكندال Kendall، وريدر Reader). ومن القضايا الخاصة في هذا الميدان موضوع فروع التخصص التى يختارها الطبيب أو تفرضها عليه الظروف، والوظائف المختلفة التى يقوم بها، ودرجة تأثره بالضوابط والقيود التى يفرضها عليه العامة(أى غير الأطباء)، ويفرضها زملاؤه، والمنظمات المختلفة التى يمتد تأثيرها إلى ميدان الطب. والتى قد لا يعرفها هو معرفة شخصية أو حتى محددة. ويترتب على ذلك أن يصبح الطبيب في ممارسته المستقلة لمهنته، في عيادته أو مستشفاه الخاص، خاضعا لتلك المؤثرات في الواقع أكثر من الطبيب الموظف الذي يعمل فى مستشفى أو مؤسسة معينة (كالصحة المدرسية أو معامل التحليل الحكومية أو غير ذلك).

ومن أهم مؤسسات الخدمة الطبية وأكثرها استخداما **عيادات الأطباء الخاصة** والتى لم تنل حظها المناسب من الدراسات العلمية، بالقياس إلى المؤسسة الطبية التى تليها في الأهمية وهى المستشفى، والتى نالت – نسبيا – قسطا وفيرا من اهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع الطبى. ومن **الملامح المميزة للمستشفى** أنه يوجد إلى جانب العلاج الذى يقدمه الخبراء (لكل الأطباء ومن فى مستواهم) عنصر مؤثر هام هو هيئة التمريض. ويمكننا أن نميز من الوجهة التنظيمية بين عدد من مجالات الاختصاص، أو المجالات الوظيفية النوعية، داخل أى مستشفى. فهناك: هيئة الأطباء

وهيئة التمريض، ثم الجهاز الإدارى، ثم العاملين في مجال الخدمات، وأخيرا الموظفين الفنيين. كما يمكننا أن نميز من وجهة نظر دراسة التنظيم أيضا داخل المستشفى بين المستوى الوظيفى داخل التنظيم (والذي يهتم أساسا بتقديم الرعاية والعلاج والإعاشة للمرضى، ثم المستوى التنظيمى الثانوى الذي يختص بإدارة المستشفى واستمرارها وتسيير شئون العمل فيها دون مشكلات أو اختناقات). وكثيرا ما يحدث أن يكون التنظيم الوظيفى عمليا في خدمة استمرار العمل وتسييره (من هذا مثلا بالنسبة لأعمال الإنشاءات، وبالنسبة لوضع خطة النوبتجيات).

ومن المشكلات الأساسية في المستشفى مشكلة التدرج وتحليل خرائط التنظيم الرسمى وغير الرسمى داخل المستشفى، التى تأخذ في اعتبارها المستويات الوظيفية المختلفة من ناحية، وأوضاع المكانات المختلفة من ناحية أخرى. ومن المحتم أن تثور داخل المستشفى صراعات بسبب تعدد الرئاسات، أى خضوع الشخص الواحد لأكثر من رئاسة فى وقت واحد. فالممرضات على سبيل المثال قد يتلقين تعليمات من الأطباء، ومن إدارة المستشفى، وكذلك من رئيسة الممرضات. وبجانب ذلك كله ينبغى أن يكن دائما فى خدمة المريض.

كذلك اتضح من الدراسات العديدة التى أجريت عن المستشفى أن فكرة أن المريض هو أهم شخص داخل المستشفى ليستا سوى أيديولوجيا (تصورا فكريا خالصا وليس حقيقة واقعة). فمن المتوقع من المريض داخل المستشفى أن يمر بعملية تنشئة اجتماعية، بحيث يستطيع بفضلها أن يتكيف مع دور المريض، كما يتعلم من خلالها الانصياع لقواعد ونظم المستشفى الرسمية وغير الرسمية على السواء. ويلاحظ هنا أن مطالبة المريض بأن تكون لدية الرغبة في الشفاء، يمكن أن تؤدى إلى وقوع بعض الصراعات بسبب تعارضها مع بعض النظم المريحة داخل المستشفى.

ويمكن القول بأن **الدراسة السوسيولوجية للمستشفى** التى تهتم بدراسة المرضى، والعاملين، والتنظيم، والوظائف المختلفة، من أكثر ميادين علم الاجتماع الطبى نشاطا وأغزرها في عدد الدراسات. وأكثر أنواع المستشفيات التى درست وكانت محلا لاهتمام

دراسات الاجتماع الطبى هى مستشفيات الصحة العقلية. وقد استطاعت هذه الدراسات – على سبيل المثال – أن تلقى ضوءا قويا على أثر التوترات الموجودة داخل التنظيم أو بين العاملين على مدى نجاح العلاج المقدم للمريض.

وتعد العيادات الخاصة للأطباء وكذلك المستشفيات من المؤسسات الأساسية (أو الأولية) العاملة في مجال تقديم الخدمة الطبية. ويوجد إلى جانبها **مؤسسات ثانوية عاملة في نفس الميدان** مثل: مؤسسات التأمين الصحى، والنقابات المهنية للأطباء وغيرهم من العاملين في المجال الطبى، ومؤسسات صناعة الدواء، والمؤسسات العامة والخاصة التى تساهم في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين. وهى جميعا في نفس الوقت الذي تعد فيه موضوعا لدراسات علم الاجتماع الطبى، تعد أيضا موضوعا لدراسات التنظيم والبيروقراطية ودراسة العلاقة بين التنظيمات (حينما تنصب الدراسة على العلاقات بين تنظيمات مختلفة تؤدى نفس الوظيفة).

كذلك يهتم علم الاجتماع الطبى بدراسة **المكانة الاجتماعية للمهن الطبية وغير الطبية** (أى التى يمارس أصحابها العلاج دون أن يكونوا أطباء Para–doctors)، وإعدادهم، والوظائف التى يؤدونها، والأدوار الخاصة التى يضطلعون بها.

وهناك ميدان هام آخر هو **الدراسة السوسيولوجية المعرفية للطب**، وتحليل مؤسسات التعليم والبحث الطبى بفروعها وأجهزتها المختلفة. ومما يؤسف له أن البحوث الامبيريقية والنظرية حول هذا الموضوع ما زالت قليلة متفرقة.

كما يدخل في نطاق اهتمام علم الاجتماع الطبى دراسة **المشكلات الاجتماعية لبعض المؤسسات الطبية الخاصة**، كالعلاج العام (أو الجموعى)، والعلاج النفسى، والتوعية في الأمور الصحية، ومؤسسات الوقاية الصحية والمحافظة على الصحة العامة.

وإلى جانب الدراسة الاجتماعية النفسية لعلاقة الطبيب بالمريض، تندرج تحت هذا الميدان أيضا دراسة الدوافع، والمواقف الفكرية، والأحكام المسبقة، والعادات الموجودة عند الأطباء والعاملين شبة الأطباء Para-doctors، وكذلك الموجودة لدى

المرضى، ولدى الجمهور، طالما كانت تلك العناصر تتصل بأمور الصحة والمرض بأى شكل من الأشكال.

ويمثل موضوع **المتغيرات الاجتماعية الثقافية للصحة والمرض** أهم موضوعات الدراسة في ميدان استخدام علم الاجتماع في الميدان الطبى Sociology in Medicine. ويطلق اسم الانتشار الاجتماعى للمرض (أو الدراسة الوبائية للمرض) Epidemology على الطريقة التى يستعان بها لدراسة توزيع المرضى تبعا للمتغيرات الاجتماعية الثقافية. وأهم الأمراض التى اهتمت بحوث الاجتماع الطبى بدراسة توزيعها وفق المتغيرات الاجتماعية هى: تصلب الشرايين، انسداد الأوعية الدموية في القلب، ارتفاع ضغط الدم، قرحة المعدة وقرحة الاثنى عشر، مرض السكر، السمنة، العصاب والاضطرابات الوظيفية، والأمراض العقلية، والسل الرئوى، والسرطان. وقد تمكنت الدراسات من إثبات علاقة بين جميع تلك الأمراض وبعض العوامل الاجتماعية، يمكن اعتبارها مصاحبه للإصابة بها. وليس من الصواب اعتبار تلك العوامل والظروف الاجتماعية مسئولة عن إصابة الشخص بهذا المرض أو ذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريفات "السوى" و"الشاذ "، وكذلك تعريفات "المريض" و"السليم" تلعب في مثل هذه الدراسات دورا على جانب كبير من الأهمية، لأنها تتوقف جميعا على بعض المعايير الثقافية التى تحددها، كما أنها تلعب دورا هاما في التأثير على كثافة الإصابة بهذا المرض أو ذاك.

كما أن هناك عناصر أخرى مؤثرة تتمثل على سبيل المثال في بعض عمليات الفرز ذات الطبيعة الاجتماعية أو النفسية الاجتماعية، والتى تجعل من شخص معينا مريضا طالبا للعلاج أم لا، أى تدفعه أو لا تدفعه إلى اللجوء إلى أحدى المؤسسات الطبية التماسا للعلاج. ويندرج هذا الموضوع تحت ميدان أوسع قليلا اسمه **الدراسة السوسيولوجية للمرض**، التى تأخذ في اعتبارها بعض الظروف العلمية والاقتصادية الفعالة في المجتمع.

ولا يمكن القول أن البحث العلمى في الاجتماع الطبى استطاع أن يتوصل إلى معرفة إلى أى مدى يمكن اعتبار الظروف الاجتماعية الثقافية أسبابا أصلية أو أسبابا مساعدة للإصابة ببعض الأمراض. وقد توفرت على سبيل المثال معلومات عن العوامل الاجتماعية الثقافية التى تؤدى إلى الاصابة بالسمنة (وهى بدورها مرتبطة بطائفة أخرى من الأمراض كأمراض القلب والأوعية الدموية والسكر وغيرها)، والتى تتصل بالعادات الغذائية وعادات الطعام وبالتصورات الثقافية لقيمة الرشاقة والسمنة وتعريف كل منهما، والقيمة الجمالية لكل منها...الخ. ويتعين على المشتغل بهذا النوع من الدراسات أن يلتزم جانب الحذر، ويتجنب الوقوع في الأحكام المتسرعة، أو يتأثر بالكتابات الثقافية العامة، من قبيل "أمراض الحضارة" "وأمراض المديرين"، وما إلى ذلك من تعبيرات تنم عن تصورات معينة، أكثرها شعبى وعامى، لطبيعة الصحة والمرض.

وقد أثبتت دراسات الاجتماع الطبى أهمية الاستفادة من مفهوم التغير الاجتماعي، والدراسات الوفيرة عن التغير الاجتماعي في حقل علم الاجتماع العام، وقد أمكن في النهاية الاستعانة ببعض المفاهيم السوسيولوجية العامة في تشخيص "المرض" كمشكلة اجتماعية ثقافية من داخل نظريات معينة. وذلك مثلا الاستعانة بنظرية الأنومي (أو حالة فقدان المعايير)، ونظرية الإحساس بالأمان، ومفهوم العزلة الاجتماعية، والتناقض بين مستوي الطموح والإمكانيات الواقعية المتاحة فعلا. غير أن أغلب تلك النظريات لا يكفي مع ذلك لتفسير العلاقة بين بعض الأمراض وبعض العناصر أو الظروف الاجتماعية الثقافية. وأخيرا يدخل ضمن دائرة اهتمام هذا العلم أيضا تأثير المرض على الوضع الاجتماعى للفرد أو على بيئته الاجتماعية.

الفصل السادس
بحوث تقييم المشروعات

يمكن القول بأن التجارب الاجتماعية شئ قديم قدم التاريخ الإنسانى نفسه بل إن البعض يذهب إلي أن تلك التجارب كانت معروفة في عصور ما قبل التاريخ أيضا. ولكن هل حالف النجاح هذه التجارب، أم أنها أخفقت في تحقيق الغرض منها، ذلك شئ لم نسمع عنه- إذا وصل خبره إلينا أصلا- إلا من واحد من المشاركين في تلك التجربة، ومن ثم فلا يمكن أن يؤخذ حكمه مأخذ الثقة، لأنه لابد ينظر إلي التجربة من زاويته الخاصة، وهو في تقييمه يصدر عن أحكام عفوية أو ذاتية أو متحيزة عمدا. والمهم أنه لم يمكن من الممكن الحصول على معلومات عن الأسباب التى جعلت تلك التجارب تنتهى إلى تلك النتائج وهى معلومات هامة جدا ومفيدة لما يأتى بعد ذلك من تجارب مشابهة.

ومن أمثلة التجارب الاجتماعية التي أعنيها في هذا المقام، والتي نقول إن التاريخ الإنسانى شهد الكثير منها، الجماعات والمجتمعات اليوتوبية (المثالية الخيالية) التي لا تقع تحت حصر، كالمجتمعات ذات الأساس الديني أو الأيديولوجي التي نشأت فى ولاية نيوانجلند فى الولايات المتحدة ثم في كاليفورنيا بعد ذلك، وما تزال نماذج حديثة منها تنشأ حتى أيامنا هذه. ومن أمثلة هذه التجارب أيضا المدارس التجريبية التي نشأت وتنشأ فى شتى أنحاء العالم.

أما اليوم فيعد من أهم واجبات علم الاجتماع المتخصص في الأمور التطبيقية أن يضطلع بإجراء دراسات وبحوث تقييم المشروعات التي تستهدف إحداث تغيير مخطط أو منظم في المجتمع القائم. والأرجح أن تتم البحوث بتكليف من الجهة القائمة بالتخطيط، أى صاحبة هذا المشروع.

وهناك محاولات في كل ميدان لمواجهة المشكلات الاجتماعية الكبيرة أو الصغيرة عن طريق التخطيط الرشيد، فنجدها علي سبيل المثال في المشروعات الاقتصادية

والصناعية، وفي السياسة، وفي النظام القانوني والقضائي، وفي الهيئات المسئولة عن الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، وفي ميدان التربية، وفي الميدان العسكري، وفي المؤسسات الدينية، وفي القرى، والأسر. ففي هذه الميادين تقام مشروعات لمواجهة ما تعانيه من مشكلات حسب المجالات السابق ذكرها علي التوالي، فنجد: مشروعات وبرامج لتدريب العمال أو إعادة تأهيلهم (لممارسة عمل آخر) وبرامج لتأهيل الموظفين والمديرين، وحملات سياسية إعلامية ودعائية، وبرامج للتبادل الثقافى، وتجارب لمحاولة القضاء على العداوات الموجودة بين الجماعات الدينية أو الأيديولوجية المختلفة، وبرامج لمكافحة الجريمة بين الشباب أو لعلاج الإدمان على الخمر أو المخدرات، أو لعلاج المرضى العصبيين، أو تجارب لمحاولة تخفيف أعباء الحياة على المسنين وجعل حياتهم تبدو أمتع وأكثر راحة، ومساعدة الأطفال المحرومين على شق طريقهم فى الحياة، أو تجارب لإقناع الفلاحين في البلاد النامية بتقبل أساليب جديدة في العمل الزراعى أو أنواعا جديدة من التقاوى (لزيادة الغلة الزراعية)، وتقبل أساليب الوقاية الصحية وطرق تنظيم الأسرة...الخ.

إن هذه التجارب والمشروعات كثيرا ما تتكلف أموالا طائلة، ولذلك نرى أن الجهات التى تقوم بعبء تمويلها تتطلب الحصول على تقييم موضوعى للمشروع، لكى تتسلح به في الرد على الانتقادات التى قد توجه إلى المشروع. ولا يختلف فى هذا جهة حكومية، مطالبة بتقديم كشف حساب عن أعمالها إلى البرلمان، أو مدير مؤسسة مسئول أمام مجلس الإدارة. وهو في هذا لا يختلف عن عملية مراجعة الحسابات في أى مؤسسة التى يتكفل بها مكتب مراجعة متخصص لتحديد الموقف المالى للمؤسسة. كذلك يجرى الاجتماعيون عملية "مراجعة اجتماعية " للمشروع أو للتجربة، التى تتضمن توضيحا للآثار السلبية والإيجابية للمشروع. وكذلك الآثار المقصودة وغير المقصودة وعلاقتها جميعا بالهدف الذى أنشئ المشروع من أجله. ويتم أولا وقبل كل شئ معرفة نسبة المشروع (حسب الخطة) التى وضعت موضع التنفيذ بالفعل. وكم من المشروع نفذ بشكل مختلف عما كان مقدرا له، وكم من المشروع لم ينفذ أصلا.

ويجتهد عالم الاجتماع القائم ببحوث التقييم بأن يتميز عمله هذا بالموضوعية، والقياس الدقيق، والتنظيم، والكمال. وهذا هو السبب في أن بحوث التقييم يجب أن تشارك فى المشروع وتتصل به وتتابع خطواته بدءا من مرحلة التخطيط.

ومن البديهى أن الالتزام بهذه المواصفات الهامة ليس بالأمر السهل. فكثيرا ما يضطر رجل الاجتماع إلى حمل القائمين بالتخطيط على إعادة صياغة الخطة أو تعديلها بحيث تصبح واضحة وضوحا كاملا من ناحية، وبحيث تصبح قابلة للتنفيذ من ناحية أخرى. وكثيرا ما يكون صعبا، بل وأحيانا مستحيلا، عزل الآثار الناشئة عن خطوات المشروع وعملياته عن غيرها من الآثار التى تطرأ على غير توقع وعلى غير إرادة القائم بالتخطيط. وتعذر إجراء هذا الفصل يعرقل بطبيعة الحال عملية التقييم الموضوعى لنتائج المشروع. وكثيرا ما يتوقع المخططون نتائج أكثر مما يجب، أى يبالغون في الأمل وفى التقدير الحسن. أو يسعون إلى تحقيق نتائج معينة، يكون من المستحيل تحقيقها من وجهة نظر علم الاجتماع. والعيب الأكثر وضوحا وأكثر تكرارا ألا يسعى أصحاب المشروع إلى المتخصص في علم الاجتماع إلا بعد أن يفوت الأوان، حينما يكون المشروع قد بدأ العمل بالفعل، وحيث تكون اتخذت قرارات كثيرة، ولم يعد من الممكن استخلاص أساس واضح للحكم على المشروع وتقييمه.

ومن المشكلات الخاصة والهامة التى تواجه بحوث تقييم المشروعات أن يتدخل بعض المشاركين في المشروع (أعنى من المسئولين عنه) ببعض الملاحظات أو وجهات النظر غير السليمة (أو غير الرشيدة) التى تضر بالعمل العلمى الرشيد، وهى في العادة تكون راجعة إلى اعتبارات: الطموح أو القلق، أو العداوات الشخصية، أو التعصب الأيديولوجى الشديد، أو اعتبارات الضعف الانسانى من جانب المتخصص في علم الاجتماع، الذي قد لا يستطيع دائما فرض رأيه لتحقيق أقصى درجات الانضباط العلمى.

ومن الصعب أشد الصعوبة محاولة مقارنة تأثير أو فاعلية بعض الإجراءات التى نفذتها هيئات مختلفة لخدمة نفس الغرض. فسوف نجد أن المسئول الذي لم يحالفه

النجاح في مشروعه، أو الذى يخشى من الفشل(لأن المشروع ما زال في بدايته بعد) سوف يرفض التعاون ويتجنبه ويضع أمامه كل العراقيل، أو يورد ألف سبب ليبرر بها أن مشروعه هذا لا يمكن إطلاقا مقارنته بالمشروعات المماثلة. ومن الممكن أيضا أن يسوق –بعد عملية المقارنة والتقييم– الحجج والبراهين التى تثبت خطأ هذا البحث السوسيولوجى برمته.

تلك هى بعض الأسباب التى أخرت وصول هذا الفرع الهام من فروع علم الاجتماع التطبيقى إلى وصفه واضحة تحدد لنا – على سبيل المثال- الطرق المثلى لنشر معلومات عن وسائل تنظيم النسل في أحد المجتمعات النامية. ولو كانت الأموال متوفرة بلا حدود لأمكننا أن نجرى التجارب ونقوم بالمحاولات في كل اتجاه. ولكن نظرا لأن الإمكانيات المادية لأى بلد نام – بل لأى بلد في الدنيا- محدودة والجهاز العلمى المتخصص محدود أيضا، فعلينا إذن أن نختار وأن ندقق فى الاختيار.

ولهذا السبب، لقياس فاعلية أساليب مختلفة من حملات تنظيم الأسرة، أجريت فى فورموزا (الصين الوطنية) تجربة ضخمة لتقييم كفاءة كل أسلوب منها. أجريت التجربة فى مدينة تايشونج التى يبلغ عدد سكانها حوالى ثلاثمائة ألف نسمة. واختيرت بعض الأحياء السكنية ذات كثافات سكانية متباينة لإجراء بعض البحوث عليها. وفى المجموعة الأولى اقتصرت التجربة على اتباع بعض الإجراءات التى نفذت بنفس هذا الشكل في سائر أحياء المدينة العينة. حيث وزعت معلومات عن تنظيم الأسرة بواسطة الملصقات والاجتماعات بين القادة المحليين والمسئولين عن المشروع. وفى المجموعة الثانية من الأحياء السكنية أضيفت إلى الوسيلتين السابقتين وسيلة ثالثة، حيث وزعت بعض الكتيبات التى تحوى معلومات عن الموضوع بواسطة البريد. وفي المجموعة الثالثة أجرى العاملون بالمشروع زيارات منزلية لبعض الزوجات الشابات. وفى المجموعة الرابعة تمت علاوة على الأساليب السابقة جميعا مقابلة أزواج تلك السيدات.

وبعد أحد عشر شهرا أمكن تحديد: "أى كمية من تنظيم الأسرة يمكن تحقيقها بأى

تكلفة وبأى عدد من العاملين وفى حدود أى مدى زمنى معين". ومعنى هذا الكلام أنه أمكن تحديد عدد السيدات اللاتى ترددن على العيادات والمستشفيات واستخدمن وسائل التنظيم التى نصحتهن بها هذه الحملة. وقد اتضح أنه لم يكن هناك أى فارق بين الأحياء التى تم توعيتها بالملصقات والأحياء التى تم الاتصال بها بواسطة الكتيبات المرسلة بالبريد. على حين تبين وجود فارق كبير بين الأحياء التى لم يتم فيها أى اتصال أو تأثير شخصى وتلك التى تمت فيها الزيارات المنزلية. ولكن إذا تساءلنا هل هناك فارق بين الأسر التى تمت فيها زيارة الزوجة وحدها وتلك التى تمت فيها زيارة الزوجين، فنقول إن الفارق لم يكن كبيرا، أو هو ليس على أى حال بالضخامة التى تبرر النفقات والجهود التى تتكلفها زيارات الزوج.

ورغم القيمة العلمية الكبرى للنتائج التى انتهى إليها هذا البحث، إلا أنها تركت مع ذلك بعض القضايا والتساؤلات دون حسم. حقيقة أننا نعرف أن فاعلية مثل هذه الإجراءات يتأثر إلى حد بعيد بنوع التأهيل الذى تلقاه الباحثون الذين يقومون بالزيارات المنزلية، ولكن ما هى الصورة المثلى لهذا التأهيل؟

وقد اتضح من البحوث التى أجريت على تنظيم الأسرة في الهند مثلا أن حملات التوعية بأساليب التنظيم تكون أكثر نجاحا عندما تقترن بإجراءات أخرى متصلة بالرعاية الصحية العامة. من هذا مثلا أن يقابل أخصائى تنظيم الأسرة الأمهات اللائى يحضرن أطفالهن المرضى إلى المستشفى ويتحدث معهن، ويعرفهن بالأساليب التى تحقق لهن أسرة أقل عددا وأكثر صحة. وبديهى أن الشرط الأولى لنجاح مثل هذا الأسلوب هو تعليم الأمهات علاج أطفالهن المرضى عند الطبيب، وليس بالوصفات الطبية الشعبية. فهذه الخطوة الأولى أساس للخطة التالية وهى الإعلام بتنظيم الأسرة.

ويمكن القول بأن الفروق الثقافية بين البلاد النامية من الضخامة والوضوح، بحيث يستحيل أن نتوصل إلى صيغة موحدة يمكن تطبيقها بنجاح فى كل تلك الدول. من هذا مثلا: إذا كانت الزوجات اللائى تمت مقابلتهن في فورموزا قد استطعن إقناع أزواجهن بتنظيم الأسرة، ومارسن تلك الأساليب فعلا، فليس معنى هذا أبدا أن هذا الأسلوب

سيثبت نفس النجاح في بعض البلاد العربية أو الأفريقية. فقد تثبت الخبرة أنه لابد من إجراء زيارات منزلية للأزواج أيضا فى هذه المجتمعات.

ومشكلة أخرى يثيرها بحث تايشونج: اتضح أن جميع سكان المدينة يعرفون القراءة والكتابة، فكيف نتصرف مع مجتمعات أخرى تسودها الأمية؟ المؤكد أنه لابد أن يحل محل الكتيبات وسائل أخرى لتوصيل المعلومات إلى الأميين.

كما اتضح من استطلاع آراء السيدات في مدينة تايشونج أنهن مستعدات داخليا لتقبل إجراءات ووسائل تنظيم الأسرة. والمعروف أن معدلات المواليد لم تتغير فى فورموزا منذ أكثر من خمسين عاما، ولكن سبب الزيادة السكانية العالية يرجع إلى الانخفاض الكبير فى معدلات الوفيات. ولهذا ضعف الخوف الموجود عند الآباء (في الماضى) من الوحدة في الشيخوخة لأنهم كانوا يرون أطفالهم يموتون صغارا مما يدفعهم إلى كثرة الإنجاب. واتضح أن ٤٠% من نساء تايشونج اللائى لديهن خمسة أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا فعلا، وأن ٧٠% ممن لديهن أكثر من سبعة أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا وأنهن يفضلن عددا أقل من الأطفال. معنى هذا أن كثيرا من نساء المدينة كن يتوقن إلى معرفة شئ عن أساليب تنظيم الأسرة وكن في حاجة إلى مساعدة عملية فى تحقيق ذلك. ولهذا كان أثر الزيارات المنزلية القليلة نسبيا كبيرا في تحقيق الغرض المطلوب. كما أن النساء اللائى تمت زيارتهن فى المنزل كن يتطوعن بتوصيل المعلومات التى يتحصلن عليها إلى الجارات: فقد تحول موضوع تنظيم الأسرة إلى حديث الساعة فى المدينة كلها، وذلك عامل تأثير كبير في نجاح التجربة عموما.

ومع أنه يتضح لنا – كما رأينا من هذا التعليق – أن بحوث تايشونج لم تتوصل إلى حل كل المشكلات ولا حسم كل القضايا، إلا أن البحوث المقارنة الدقيقة من هذا القبيل لها أهمية علمية وعملية كبرى. فمن ناحية يمكن تطبيقها فى المواقف المشابهة لموقف مدينة تايشونج، ومن ناحية أخرى يمكن الانتفاع بها فى تطوير تجارب أخرى على نفس النهج في ظروف مختلفة عن ظروف هذه المدينة الصينية. والخلاصة أنه لا

توجد طرق موحدة لترشيد المحاولات التى يبذلها علماء الاجتماع لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

الفصل السابع
سوسيولوجيا السلام

تتميز الدراسة الاجتماعية العلمية للسلام ومشكلات تحقيقه بأنها دراسة معقدة تتداخل مع عديد من العوامل والمتغيرات، وتتصارع فيها الاعتبارات العلمية الخالصة المخلصة مع الاعتبارات الأيديولوجية المخلصة أحيانا والمغرضة أحيانا أخرى. فهى فرع من الدراسة السوسيولوجية على جانب كبير من الصعوبة، ولكن موضوعه يجعله -فى عالمنا المشحون بأخطار الحرب- على جانب كبير من الأهمية أيضا. ويمكن القول بأن هذا الفرع يهتم بالمشكلات التى تعترض سبيل وضع استراتيجية عالمية شاملة للسلام، يعود خيرها على كافة الدول صغيرها وكبيرها.

حقيقة أن تلك المشكلات لا يمكن مواجهتها بواسطة الدراسة السوسيولوجية وحدها، ولكن المؤكد أيضا أنه لا يمكن مواجهتها بدون مساهمة علم الاجتماع. وقد بدأ الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع فى تخصيص جلسات خاصة لسوسيولوجيا السلام لأول مرة فى المؤتمر الدولى السادس لعلم الاجتماع الذى عقد فى مدينة "إيفيان" بسويسرا عام ١٩٦٦، حيث برز فى تلك المناسبة عدد من شباب علماء الاجتماع الذين أبرزوا ببحوثهم التى قدموها للمؤتمر مدى الحاجة إلى استقلال هذا الفرع فى ميادين النظرية والبحث والتطبيق جميعا. فأثاروا قدرا ملحوظا من التفاؤل، وطرحوا قدرا كبيرا من الشكوك والهموم العلمية التى تحيط بعملهم.

ولكن الفضل الأكبر فى استقلال هذا العلم كفرع مستقل من علم الاجتماع يرجع دون شك إلى **المعهد الدولى لبحوث السلام في أوسلو** وإلى مديره البروفسور يوهان جالتونج. كما كانت الولايات المتحدة سباقة – كما هو متوقع– فى ميدان تشجيع هذا النوع من البحوث، وبرزت فيها بوجه خاص جهود عالم الاجتماع الأمريكى أميتاى إيتزيونى، عضو معهد دراسات الحرب والسلام بجامعة كولومبيا بنيويورك.

وإلى جانب معاهد البحوث الجامعية التى تهتم بدراسات الصراع وحل

المشكلات السياسية، يوجد عدد من الهيئات والمؤسسات الخاصة والحكومية التى تجرى بحوثا مشابهة تنتمى إلى هذا الميدان، من هذا إحدى الإدارات الأمريكية المسئولة عن الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح. ومع أنه من المعروف أن الولايات المتحدة هى أكثر دول العالم إنفاقا على التسليح وعلى بحوث صنع الأسلحة، إلا أنها هى فى نفس الوقت أكثر دول العالم أيضا إنفاقا على بحوث نزع السلاح ودراسات السلام (فالتقدم لا يتجزأ). ولا نتجاهل أبدا ونحن بصدد الحديث عن هذا اللون من الدراسات أثر الاعتبارات السياسية والمنطلقات الأيديولوجية للدولة أو للهيئة التى تجرى البحث، فهذه الدراسات ليست بنفس الحياد ولا الموضوعية التى تجرى بها دراسات مكافحة الجريمة أو علاج الإدمان على المخدرات أو حل مشكلات التخطيط الحضرى.

ولنترك هذه القضية المعقدة، ونطرح سؤالا بسيطا: ماذا يمكن لعلم الاجتماع أن يقول عن السلام؟ من المفروض أن يبذل علم الاجتماع فى هذه المرحلة الأولية جهدا كبيرا لكى يفند النظريات السيكولوجية أو البيولوجية النفسية Biopsychological الخاطئة. ومرة أخرى، هنا أيضا، يتعين على عالم الاجتماع أن يوضح للكافة أن الشعار القائل: "لو أن جميع البشر أرادوا السلام فعلا....." وأمثاله لا يمكن أن يمنع وقوع الحروب فى المستقبل، كما لا يمكنه أن يمنع وقوع كثير من الشرور والأمراض الاجتماعية الأخرى. فمثل هذه الحروب والشرور الاجتماعية لا يشجع عليها أو يحول بينها "كل البشر" كأفراد، وإنما الذى يمكنه أن يشجع عليها أو يحول دون وقوعها فعلا إنما هى المنظمات الاجتماعية وأبنية القوة القائمة فى المجتمع. كما أن إرجاع الحروب إلى نزعة العدوان المولودة مع البشر قد يرضى بعض الناس ويقنعهم كتفسير لكثرة الحروب، ولكن هذا النوع من التفسيرات لا يأخذ بأيدينا إلى الأمام، ولن يوصلنا إلى التفسير العلمى الصحيح.

فمثل هذه التفسيرات لا توضح لنا لماذا يحدث فى بعض المجتمعات – فى فترات معينة من تاريخها – أن تتوالى الحروب الطاحنة الواحدة بعد الأخرى، على حين يسود

السلام مجتمعات أخرى... وكيف أن بعض الأشخاص الذين لا يستطيعون فى حياتهم العادية إيذاء ذبابة يتحولون هم أنفسهم فى أثناء ممارستهم للحرب إلى أشخاص على درجة من العنف والقسوة بحيث يستحيل أن نصدق أن هذا هو الشخص نفسه... ولماذا يحدث أن تتغير فى مجتمع ما الاتجاهات السائدة نحو الحرب والسلام خلال فترة زمنية وجيزة، أو لماذا تختلف هذه الاتجاهات –نحو الحرب والسلام – من طبقة اجتماعية إلى أخرى داخل المجتمع الواحد فى نفس الحقبة الزمنية. ولا شك أن النظريات التى تتحدث عن سمات إنسانية عامة – فيما يتصل بهذا الموضوع أقل توفيقا فى تقديم تفسيرات مقنعة، وأعجز من أن تساعدنا على تغير الأوضاع القائمة التى تنطوى على كثير من الأخطار التى نريد درءها.

وتتمثل المهمة الأولى لرجل الاجتماع فى طرح القضايا التى تتصل بكيفية تغيير شئ ما فى اتجاه معين. فلا شك أن علم الاجتماع المختص بدراسة السلام (سوسيولوجيا السلام) لا لزوم له إذا كنا نعتقد أن مسار التاريخ مرسوم على نحو معين لا يتغير سواء بالسلام أو بدونه، أو إذا كنا نعتقد أن الطريق إلى السلام واضح ومعروف. كما أنه من الضرورى علاوة على ذلك أن نتفق على أن الطرق المتبعة حتى الآن لتحقيق السلام قاصرة وغير كافية، ومن ثم فلا يصح أن نفقد الأمل فى تجربة طرق جديدة وإنتهاج سبل لم نطرقها من قبل.

ترى هل لو فعلنا ذلك كله، هل يمكن التوصل إلى مرتكزات ونقط انطلاق أولية للعمل فى هذا الميدان؟ لقد أوضح إيتزيونى فى كتابه الشهير **الطريق الصعب إلى السلام** (الصادر عام ١٩٦٢) وفى عدد من مقالاته أيضا أن **على علم الاجتماع أن يتقدم خطوة خطوة نحو حل المشكلة**، فينتقل تدريجيا من الحقائق السوسيولوجية إلى النظريات السوسيولوجية، ومن تلك النظريات إلى إدراك وقائع ومتغيرات جديدة، ومنها إلى نظريات جديدة وهكذا. فطريقة العمل فى هذا الميدان يجب ألا تختلف عن الطريقة المجربة المتبعة فى ميادين علم الاجتماع الأخرى منذ زمن بعيد، وهو تشييد نظريات من واقع دراسة عدد من الوقائع التى تمت ملاحظتها واختبار قضاياها

الجزئية مرة أخرى فى الواقع. ويتيح لنا هذا الأسلوب العلمى أن نبتعد تماما عن الاعتماد عن الآراء المستمدة من المماثلات والتى يكثر استخدامها فى المناقشات الدائرة عن العدوان والحرب والسلام.

من هذا مثلا الكلام الكثير الذي يقال عن " الثقة " كشرط أساسي لقيام السلام بين الشعوب. فالملاحظ أن الثقة بين الأفراد العاديين تنمو كلما كثرت لقاءاتهم ببعضهم، وكلما ازدادوا معرفة ببعضهم البعض، بحيث يستطيع الواحد منهم أن يتنبأ بسلوك الآخر مقدما. ونجد أن هذه الخبرة المكتسبة من ميدان العلاقات الشخصية (من خلال آلاف برامج التبادل الاجتماعى والثقافى والعلمى) تترجم إلى الميدان الاجتماعى. بمعنى أنه يراودنا الأمل بأنه كلما زادت العلاقات الشخصية بين أكبر عدد من الأمريكيين، والألمان، والفرنسيين، والروس، والصينيين... إلخ وبين أبناء البلاد الأخرى، فسوف يؤدى هذا إلى ظهور الثقة بينهم، مما سيؤدى بدوره إلى تعاون دولهم على أساس من الثقة المتبادلة. وقد أثبتت الخبرة الواقعية وحقائق التاريخ البعيد والقريب أن هذه الفكرة ليست أكثر من حلم جميل، وأمل بعيد التحقيق. فما معنى " الثقة " بين الدول هل معنى ذلك أن يثق مواطنوا دولة ما فى مواطنى دولة أخرى؟ هل معنى ذلك أن تثق جماعات الصفوة (السياسية و العسكرية و الاقتصادية ..الخ) فى دولة معينة فى جماعات الصفوة فى الدول الأخرى؟ أم أن معنى الثقة بين الدول هو أن تتخذ بعد الإجراءات والاحتياطات التنظيمية والرسمية التى يكون لها نفس الأثر، كما لو كان الجميع يثق بالجميع؟ أى أن توجد هيئات وإجراءات متفق عليها تتيح لخبراء كل دولة الإطلاع بحرية على أرصدة الدولة الأخرى من السلاح (أى التفتيش المتبادل على الأسلحة). هل يؤدى الاعتماد المتبادل بين الدول فى المجالات الاقتصادية إلى تنمية الثقة بين تلك الدول؟ أم أن الثقة تقوم على إدراك الطرفين أنهما يحصلان على أسلحتهما من طرف ثالث واحد، وأن هذا الطرف الثالث مهتم بقيام السلام؟ أم تقوم الثقة على الاتفاق على عدم استخدام أنواع معينة من الأسلحة (مثلا الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل)؟ إن المؤكد أن مثل هذه الإجراءات الوقائية

والاحتياطيات لا يتحتم أن تواكب قيام الثقة والتفاهم بين مواطنى هاتين الدولتين، ولكنها يمكن بالتأكيد أن تغذى من مشاعر الثقة بينهم وتدعم اتجاهاتهم نحو السلام. والمؤكد أيضا أنه لو تم تنفيذ هذه الإجراءات الأمنية المتبادلة، فإنها ستكون أبقى وأبعد أثرا من خلق مناخ سلمى وودى بين أفراد الشعبين.

وقد أوضح إيتزيونى أن الخبرة المتحصلة من بحوث قياس الرأى العام تدلنا على أن القيام بحمله كراهية وخوف ضد شعب مجاور أسهل وأضمن نجاحا من تحويل مشاعر الكراهية الموجودة ضد شعب مجاور إلى مشاعر صداقة ومودة وثقة. ولذلك يبدو أن بناء الثقة القائم على الإجراءات الرسمية والتنظيمية التى تنطوى على تبنى إجراءات وقائية متبادلة وتتضمن عدم السرية فى المسائل العسكرية، يبدو أيسر نسبيا من حملات المودة والصداقة بين الشعوب.

أو لنأخذ مثالا آخر وهو نظريات التصعيد (تصعيد التوتر). لنفترض أن الطرف (أ) قام بحركة معينة اعتبرها الطرف (ب) تهديدا له. عندئذ سوف يتخذ (ب) بدوره موقفا هجوميا، سوف يدفع (أ) إلى أن يتخذ حركة تهديدية فعلا، ويتصاعد التوتر بهذه الطريقة إلى أن تبدأ الأعمال العدوانية فعلا بين الطرفين. إن الطرفان (أ) و(ب) يمكن أن يكونا فردين، أو جماعتين من الجماعات، أو شعبين من الشعوب. فإذا أردنا التوصل إلى اقتراحات محددة لوضع حد لهذا التصعيد الذى بدأ فعلا، وإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه من قبل، فإن المسألة الحاسمة تكون عندئذ أين نبدأ وبماذا نبدأ عند كل من (أ) و (ب). فإذا كان (أ) و(ب) تلميذان فى مدرسة ثانوية، فيمكن لأصدقائهما أو مدرسيهما أو لأسرتيهما أن يتدخلوا فى مرحلة معينة لوقف هذا التصعيد، وإعادة الأمور إلى نصابها. أما إذا كان (أ) و(ب) حزبان سياسيان متطرفان مثلا، وفى دولة تؤدى الأجهزة فيها وظائفها، فمن الممكن أن تتدخل الشرطة أو يتدخل القضاء. أما إذا كان (أ) و(ب) دولتان، فلا توجد قوة أعلى منهما لديها الصلاحيات التى تسمح لها بالتدخل لوقف هذا التصعيد (باستثناء بعض الحالات التى تقوم فيها دولة عظمى بهذا الدور إزاء دولتين صغيرتين). وفيما عدا هذا الاستثناء فإنه يتعين على الدولتين (أ)

و(ب) أن تعملا من تلقاء أنفسهما وبأنفسهما على وقف هذا التصعيد. ولأن هذا أمر صعب التحقيق فإننا كثيرا ما نسمع من يطالب بتكوين حكومة عالمية أو هيئة عالمية أخرى يمكن أن تخضع لها كل الحكومات. ولكن طالما أن هذه الحكومة العالمية أو هذه الهيئات العالمية لم توجد بعد، فلا بد أن ندرك بوضوح أن الحروب بين الدول لا يمكن أن تسوى بالطريقة التى تسوى بها المشاجرات فى الشوارع.

إن على علماء الاجتماع أن يدللوا على أن **الجماعات المنظمة، وخاصة الدول المستقلة، تختلف عن الأفراد،** وأن يوضحوا لنا مدى هذا الاختلاف. فالدول تملك الجيوش، ومصانع السلاح، والأسلحة الذرية، ووزارات الدفاع. أما الأفراد فليس تحت أيديهم شئ من هذا. وعلينا عندما نتحدث عن العلاقات بين الدول أن نضع كل هذه الحقائق نصب أعيننا دائما. وإذا أردنا أن نغير هذه العلاقات فيجب تغييرها **على مستوى النظم،** أى على مستوى الأجهزة الحكومية، والمؤسسات العسكرية والاقتصادية. أما الرأى العام فى تلك الدول، والمشاعر الشعبية، وأحاسيس المواطنين الأفراد في الدولتين تجاه بعضهم البعض فهى ليست أكثر من عامل مشجع أو معوق من بين عوامل أخرى تؤثر على الموقف. حقيقة أن الرأى العام يمكن في بعض الأحيان(تبعا لشكل ونوع الحكومة) أن يؤثر على سياسة الحكومة، كما يمكن أن يسمح للحكومة بإتباع سياسة جديدة أو يكفها عن ذلك. ولكن ذلك لا يحدث عمليا بشكل مباشر أبدا، وإنما يحدث دائما – إذا حدث أصلا- **بشكل غير مباشر وعن طريق المنظمات الاجتماعية القائمة،** حيث تتم ترجمة تلك المشاعر أو الضغوط إلى سياسات وإجراءات وخطوات عملية.

ونظرا لحاجة العصر الحاضر إلى السلام فقد تطور هذا الفرع وكثرت الأعمال المنشورة فيه بشكل ملحوظ خلال العشرين عاما الماضية. والملاحظ على الأعمال المنشورة أنها تهتم بمعالجة بعض الموضوعات على المستوى الماكروسوسيولوجى (أى على مستوى الوحدات الاجتماعية الكبرى)، كما تحوى طائفة أخرى من تلك الأعمال بحوثا إمبيريقية محدودة النطاق، ومن أمثلة هذا النوع من **الدراسات تلك التى**

تعرض لدور العسكريين في البلاد الديمقراطية، والشيوعية، والنامية[1]. ومن الموضوعات التى تعالجها هذه الدراسات: تغير مفهوم الضباط عن الأسلحة الحديثة المعقدة. والمثل العليا التى تلقن للضباط أثناء فترة إعدادهم، وما هو صداها لدى طلاب الكليات والمعاهد العسكرية، وما هو الدور الذي لعبه العسكريون فى التطور السياسى للدول التى حصلت حديثا على استقلالها والدور الذى يمكن أن يلعبوه فى المستقبل، وما هى نوعيات الناس الذين يقبلون اليوم على احتراف العسكرية، وما هى دوافعهم وراء ذلك.

ويعد هذا النوع من الدراسات مفيدا من وجهة نظر بحوث السلام على أساس أنها تسمح لنا بالتعرف على "فئة العسكريين" ورؤيتها على حقيقتها: كجماعات منظمة، ليست موحدة ولا ثابتة الملامح، ولكنها تتعرض لنفس التوترات التى تتعرض لها سائر المنظمات الأخرى فى المجتمع. ولذلك يمكن بفضل التقدير الواقعى السليم للأوضاع تحديد الكيفية والمواقع التى يمكن فيها فرض رقابة مدنية فعالة على هذا الجهاز، كما يمكن بفضل ذلك الحيلولة دون اتخاذ قرارات ذات دوافع عسكرية محضة أو لها مبرراتها العسكرية فقط، ولا يؤخذ فى الاعتبار آثارها على بقية المجتمع (لأن القرارات العسكرية إذا تحولت إلى عمليات تؤثر على كل نظم المجتمع، لذلك يجب أن يكون المجتمع – ممثلا فى النظام السياسى والمؤسسات السياسية– دور أساسى فى إقرار هذه القرارات أو تعديلها أو إيقافها).

ويرى علماء الاجتماع الأمريكيون أن تحذيراتهم قد ساهمت على الأقل فى ألا يقتصر المسئولون على تجنب كل احتمالات الفشل فى القنابل الذرية والصواريخ

---

(١) انظر على سبيل المثال دراسة الدكتور سعد إبراهيم جمعه:
Saad Gomaa, Das Militar in Agypten, Studienverlag Dr. N. Brockmeyer, Bochum, ١٩٧٦.
وهى عبارة عن تحليل للتغير السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى ظل نظام الحكم العسكرى فى مصر الحديثة.
وانظر أيضا د. أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

البعيدة المدى (العابرة للقارات)، ولكن أن يأخذوا فى اعتبارهم أيضا احتمالات الإخفاق والخطأ الإنسانى والتنظيمى. وقد نتج عن ذلك الوعى الجديد اتخاذ بعض الإجراءات العملية: فاهتمت قيادة الجيش بإبعاد الأشخاص ذوى السمات الشخصية غير المتوازنة أو الواقعين تحت ضغوط معينة في حياتهم (سواء العامة أو الخاصة) من مواقع القيادة. كما حرصت قيادة الجيش على ألا يتمتع أى فرد بمفرده من أعضاء المستويات القيادية بصلاحيات أكثر من اللازم، مع تحديد مسئولية كل فرد تحديدا واضحا دقيقا بقدر الإمكان.

ولم تقتصر الدراسات السوسيولوجية للسلام على دراسة العسكريين، وإنما امتدت إلى دراسة الحركات المنظمة الداعية إلى السلام في بلاد العالم المختلفة، خاصة حركة السلام فى الولايات المتحدة، وفي بعض البلاد الأوروبية التى تتعرض لخطر التحول إلى طائفة مغلقة أو جماعة صوفية منعزلة. فقد أصبحت تعتمد اعتمادا تاما على الاقتناع الفردى، وترجع ما تواجهه من فشل إلى أخطاء وتقصير الآخرين، ولا تفتش عن أخطائها هى. وقد ساعدت البدايات الأولى للبحوث السوسيولوجية لحركات السلام، ساعدت تلك الحركات على وضع استراتيجية جديدة لعملها، وعلى محاولة استغلال إمكانيات الجماعات والهيئات الموجودة فى مخاطبة الجماهير وكسب تأييدهم العملى الفعال لتلك الحركات الجديدة، حيث تصبح قوة فعالة مؤثرة على صعيد اتخاذ القرار السياسى. بمعنى آخر لقد ساعدت الدراسات الاجتماعية هنا فى تطوير البعد التنظيمى لتلك الجماعات. كما حدث فى نفس الوقت أن انتقلت المسئولية عن تلك الحركات من الأشخاص ذوى الاتجاهات والميول العاطفية إلى أشخاص أكثر عقلانية. وقد انتقلت بعض تلك الخبرات إلى حركات السلام فى دول أوروبية أخرى مثل السويد، وألمانيا.

الفصل الثامن
الدراسة الاجتماعية للمستقبل

يعد ميدان سوسيولوجيا المستقبل من الميادين ذات الطبيعة العالمية، القريبة من سوسيولوجيا التنمية ومن سوسيولوجيا السلام. وقد تحول هذا الموضوع إلى ميدان مستقل محدد المعالم مهمته **التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية التى ستحدث فى المستقبل،** وبالتالى وضع الخطط الملائمة لمواجهة تلك المتغيرات. ويهتم بهذا الموضوع نفسه علماء الاقتصاد، وعلماء السياسة، والمتخصصون فى بحوث التكنولوجيا بالذات. ويبذل جميعهم جهدا فائقا من أجل بلورة معالم التطور المستقبلى للجماعة الإنسانية، سواء على المدى القريب أو المدى البعيد. وقد انضم إليهم علماء الاجتماع فى مرحلة مبكرة من بحوثهم، وأقبلوا دون توان على القيام بمثل هذا النوع من الدراسات. وبدا واضحا أن كافة العلماء المهتمين بدراسة المستقبل Futurologists على استعداد أكثر من غيرهم للاستماع إلى وجهة نظر المتخصصين فى علم الاجتماع حول مشكلات التنبؤ بالمستقبل، ووضعها محل الاعتبار فى مجالات تخصصهم.

ونلاحظ من ناحية أخرى عالم الاجتماع الجاد والواثق من علمه يعرف أكثر من أى إنسان آخر مدى خطورة إسقاط النتائج المستخلصة من تحليلات الوضع القائم على الأوضاع فى المستقبل. ولا ترجع هذه الخطورة فقط إلى كثرة العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار، وأنه من المؤكد أن هناك بعض العوامل التى ستغيب عن تقدير الباحث، مهما حرص على الدقة، ثم يتضح فيما بعد أنها على جانب عظيم من الأهمية. ولكن هذه الخطورة تكمن أيضا –وبدرجة أكبر– فى أن الباحث يميل إلى تصور حدوث بعض التطورات في المستقبل التى يتمناها أو التى يخشاها خشية كبيرة، مدفوعا إلى ذلك برغباته الخاصة أو بميوله المنحازة أو مدفوعا بتصور معين لما يجب أن يكون. والمشكلة الأخرى أن الدرس الذي تعلمه علماء الاجتماع منذ أيام الآباء المؤسسين لهذا العلم، ومازالوا يتعلموه حتى الآن، هو ضرورة اختبار الأحكام

والقضايا التى ينتهى إليها على محك الواقع. هذا الدرس مستحيل التنفيذ إذا كانت تلك الأحكام والقضايا خاصة بالمستقبل، فالمستقبل لم يصبح واقعا بعد، فكيف نختبر صحة قضايانا وأحكامنا.

وإذا التزم عالم الاجتماع خطوات المنهج العلمى التزاما صارما ووضع فى حسابه كافة الاحتمالات الممكنة. أى أنه حرص على أن يغذى الحاسب الآلى (الكمبيوتر) بآلاف العوامل المتفاعلة كمتغيرات تؤثر على الموقف المدروس، فإن النتيجة التى سيخرج بها لن تكون جذابة لأى إنسان، لأنها ستكون مليئة بالتحفظات "لو كذا"، "ولكن كذا " بحيث إنها فى التحليل النهائى لن تقول شيئا محددا أو شيئا مفيدا على الإطلاق.

وبالرغم من كل تلك الصعوبات المنهجية والموضوعية فإن إنسان العصر الحاضر الواعى بإمكانياته وقدراته – خاصة العلمية – يريد أن يتنبأ بمستقبل مجتمعه. ورجل الاجتماع لا يريد أن يترك الساحة خالية تماما لرجال التكنولوجيا أو لمؤلفى روايات الخيال العلمى. ولذلك أقبل بعض كبار علماء الاجتماع، ذوى السمعة العالمية، على ركوب هذه المخاطرة، والمشاركة بتقديم بعض التنبؤات بمجتمع المستقبل.

وقد لمع في هذا المجال اسم العالم الأمريكى" دانيل بيل " أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا بنيويورك، الذي شارك فى عدد من الدراسات الرائدة، أبرزها كتاب محرر يحوى عددا من المقالات والبحوث بعنوان سنة ٢٠٠٠[١]. ولا تهدف مثل هذه الدراسات إلى تخفيف قيود الضبط الاجتماعى فى المستقبل. ولكنها تهدف فى المقام الأول إلى زيادة حرية الإنسان والمجتمع فى اتخاذ القرار. ويقول " بيل " فى مقدمة كتاب " سنة ٢٠٠٠" إن هذه الدراسات تحاول: التعرف على النتائج المتوقعة فى المستقبل للقرارات التى تتخذ اليوم، والمشكلات التى ستواجهنا فى المستقبل، ووضع خطط الحلول المختلفة الممكنة لتلك المشكلات، وذلك بهدف إتاحه الفرصة للمجتمع

(١) Daniel Bell, (ed.), Towards the Year ٢٠٠٠: work in Progress, Special Issue of Daedalus, Boston, Houghton Mifflin, ١٩٦٧.

لكى يختار بحرية ويتخذ القرار القائم على أسس أخلاقية قويمة، بدلا من أن يضطرنا سير الأحداث التلقائى إلى اتخاذ قرارات معينة رغما عنا، كما هو الشأن الآن فى أغلب المواقف، حيث تتفجر المشكلات فجأة بشكل غير متوقع، وتفرض علينا التصرف السريع والتدخل العاجل.

وقد اقترح برتران دى جوفينيل de Jouvenel مؤسس جماعة علماء المستقبل فى باريس أن يعرض التليفزيون على الناس الاحتمالات المختلفة للمستقبل، ثم تترك لأفراد الشعب حرية الاختيار من بين تلك الاحتمالات. كذلك اقترح الأمريكان هيرمان كان H.Kahn وأنتونى فينر A.Wiener عرض سيناريوهات (السيناريو هو وصف مفصل لوقائع حدث معين، وهو مأخوذ من دنيا الإنتاج السينمائى) للاحتمالات المختلفة المتوقعة فى المستقبل لتقريبها من أذهان الناس.

ولا شك أن هذه الجهود وتلك المقترحات يمكن أن تساهم فى تقليل خطورة مواقفنا السلبية من المستقبل، فنحن نستطيع الآن تجنب الكثير من الشرور والمشكلات قبل وقوعها، واستغلال الإمكانيات المتاحة لخلق مجتمع أفضل فى المستقبل، ونتخلى بذلك عن المواقف التقليدية إزاء المستقبل، وأعنى بها: تلك الصيحات التى تحذرنا من مستقبل أسود كله خراب ودمار أو تلك الصيحات المتفائلة التى تصور لنا أن الجنة سوف تتحقق على هذه الأرض. كما أنه لم يعد هناك مبرر للاعتقاد بأن علينا إما أن نخطط للمستقبل تخطيطا كاملا شاملا، وإما نترك الإنسانية تتعرض للدمار الشامل. فقد تعلمنا من تلك الدراسات أن بين خراب العالم وبين تحقيق الجنة على الأرض درجات ومراحل وسطى كثيرة يختلف موقع كل مجتمع فيها حسب ما يبذله من جهد علمى لرؤية المستقبل والتخطيط له. ولا شك أن الوصف الواقعى والموضوعى لهذا المستقبل، بقدر الإمكان طبعا، يتطلب تحديد الأهداف تحديدا واضحا، وتحديد الأعباء أى التكلفة أو الثمن الذى يتعين دفعه مقابل تحقيق كل هدف من تلك الأهداف. ولو أننا لن نستطيع أن نحدد الآن إن كان هذا الهدف يساوى الثمن الذى دفع فيه أم لا، فذلك أمر تحكم عليه أجيال تأتى بعدنا. كما أننا لا نعرف من الذى ستكون له صلاحيات

اتخاذ القرار، أعتقد أنهم لن يكونوا رجال الاجتماع على أى حال، فسوف يقتصر دورهم على تقديم المشورة وإبداء الرأى وترك الساحة بعد ذلك لصانعى القرار.

ويرى أغلب العلماء المتخصصين فى دراسة المستقبل أن التطور العلمى والتكنولوجى سوف يضطرد وسوف يزداد سرعة. ولكن علماء سوسيولوجيا المستقبل يتفقون على أى حال على أن ذلك لن يؤدى إلى تغير كيفى حاسم فى نوع الحياة البشرية. وأن العامل الحاسم فى رضاء الناس عما سيحدث فى المستقبل أو عدم رضائهم هو قدرتنا على مواجهة المشكلات الاجتماعية التى سوف تظهر فى مجتمع الغد والناجمة عن التغيرات التكنولولجية السريعة. وهناك إرهاصات موجودة فعلا لكثير من تلك المشكلات يمكن أن نلمسها بوضوح: تخطيط الأحياء السكنية فى المدن على النحو الذى لا يقضى على سكانها، توسيع وتطوير نظام التعليم والمؤسسات التعليمية (وكذلك سائر النظم الاجتماعية) بحيث تستطيع أن تلبى أعداد السكان المتزايدة والتى تنمو طموحاتها باضطراد أيضا، وتهيئه أماكن يمكن أن يستمتع فيها الإنسان بالهدوء والخصوصية، خلق المؤسسات السياسية التى تسمح بالتصرف السريع، والتى تتيح الفرصة لكل المواطنين للمشاركة في صنع القرار السياسى.

ونحن نشهد اليوم فى البلاد الصناعية المتقدمة تزايدا متصلا فى أعداد الناس التى يزيد وقت فراغها، وأنها مازالت تبحث عن سبل مرضيه لقضاء هذا الوقت الفراغ، وأن هناك أعدادا متزايدة من المواطنين الذين يبلغون سن الشيخوخة، ويريدون أن يستمتعوا أكثر وأكثر بسنوات شيخوختهم (صحة أفضل، ترويح، رفقة اجتماعية، إحساس بالأهمية... إلخ)، أن هناك أعدادا متزايدة من الناس الذين تلقوا تعليمهم في فترة الشباب، ولكنهم يسعون إلى تعلم مهن أو تخصصات جديدة أو تنمية معلوماتهم فى مجال عملهم لكى يستطيعوا الاستمرار فى وظيفتهم (بسبب التطور التكنولوجى السريع) أو الانتقال إلى عمل آخر (أكثر راحة أو أكثر دخلا أو أعلى مكانة). إن هناك أعدادا متزايدة من السيدات اللائى لم يعدن فى حاجة إلى إنفاق كل وقتهن فى رعاية الأطفال، لأنهن يعشن عمرا أطول من ناحية، ولأنهن ينجبن عددا

أقل من الأطفال، ولأن هؤلاء الأطفال لم يعودوا فى حاجة إلى رعاية طويلة من جانب الأم. وأن هناك أعدادا متزايدة من الشباب الذى يدرس فى الجامعات ويسعى نحو الحصول على وظيفة مهنية، وليس وظيفة علمية.

تلك هى بعض المشكلات التى بدأت تتبلور فى المجتمعات الصناعية المعاصرة، ولكنها سوف تتفاقم فى المستقبل وتزداد خطورة، ومن الممكن إلى حد ما أن نقرر اليوم بالاستعانة بالحاسبات الآلية حجم كل مشكلة منها فى سنة ١٩٩٠، وفى سنة ٢٠٠٠ وفى سنة ٢١٠٠ وهكذا، إذا لم نوفق فى الوصول إلى حلول فعالة لها، أو دفع حركة التطور الاجتماعى إلى اتجاهات أخرى (أكثر إيجابية). ومن الأمثلة الطريفة على ذلك أن بعض الدارسين قدر أنه لو استمر الانخفاض المضطرد فى وقت العمل (عدد ساعات العمل) بنفس المعدل الذي ينخفض به منذ فترة، فإن العامل العادى لن يعمل أبدا فى سنة ٢٠١٤.

فالشئ الذي نبحث عنه ونسعى إلى الوصول إليه هو نقط انطلاق واعدة لحل تلك المشكلات، ولابد أن تكون هذه المنطلقات في موقع متوسط بعيد عن الدمار الكامل من ناحية وعن الديكتاتورية من ناحية أخرى. ونعنى بالدمار الكامل صرف النظر تماما عن أى محاولة للتخطيط الرشيد. وتلك فكرة قديمة متواترة تعتمد على تصور صوفى لحكمة الطبيعة، فالطبيعة سوف تتكفل بتنظيم كل شئ، ربما عن طريق المجاعات والأوبئة، التى يمكن أن تحدث بمعدلات وأحجام لم نعرفها من قبل. وبديهى أن علماء الاجتماع ليسوا من هذا الفريق، ولا يمكن أن يدافعوا عن هذا الرأى.

أما الديكتاتورية فتبدو فى نظر البعض صالحة تماما لفرض النظم والأوضاع الرشيدة التى "تحقق صالح الجميع". ولكن كل متخصص فى دراسة المجتمع الانسانى يعرف تمام المعرفة أنه حتى الملك العادل عند أفلاطون- إن كان يمكن أن يتحقق أصلا على الأرض شئ مثل هذا – كان يقع فى بعض الأخطاء: كأن تحدث إلى جانب النتائج المتوقعة نتائج أخرى غير متوقعة وغير مرغوبة وأنه سيتقدم فى السن ويعجز عن الحركة، وأن تعليماته وأوامره التى كانت مفيدة يوما ما فى الماضى ستصبح

بمرور الزمن ضارة وغير منتقية.

ويرى بيل وزملاؤه أنه من المحتم إزاء ظهور عدد من المشكلات الملحة (كتلوث الهواء، والمياه، والأرض، وخطورة أن يهجر المواطنون المدن فى المستقبل) أن تتجه المجتمعات فى المستقبل القريب نحو مزيد من المركزية، مع عدم إهمال المشاركة الفردية وتحقيق الإنسان لذاته...الخ، ولو أن المركزية سوف تكون أكثر أهمية وأشد إلحاحا.

ونضرب مثالا معينا على ذلك: ما هو الحجم الأمثل لمدينة جديدة ننوى إنشاءها لكى تعطى سكانها الإحساس بالانتماء وتشجعهم على المشاركة فى خدمة المرافق الاجتماعية والنشاط المشترك فى المجتمع المحلى، هل يفضل أن يكون هذا الحجم ثلاثين ألف نسمة أم مائة ألف أم ثلاثمائة ألف؟ لقد اقترحت دراسات سابقة هذه الأرقام، كل دراسة اقترحت رقما منها بوصفه العدد الملائم لسكان مدينة جديدة. ولكن مازلنا بعد فى حاجة إلى دراسات منهجية دقيقة تحدد لنا ما هى الفروق بين مدينة حجمها ثلاثين ألف نسمة وأخرى حجمها ثلاثمائة ألف نسمة فيما يتصل بعلاقات الإنسان بالمدينة.

ولا يختلف الوضع عن ذلك المثال بالنسبة لبقية القضايا والمشكلات المطروحة، فما زالت تنقصنا البيانات اللازمة، وبعضها لا يمكن جمعه أصلا، لأن الاهتمام بعمل "كشف حساب اجتماعى" مازال أقل من الاهتمام بعمل "كشف حساب اقتصادى" للمشروعات والبرامج المختلفة. وتتميز كثير من الدول الأوروبية عن الولايات المتحدة فى أنها تستطيع جمع كثير من تلك البيانات والمعلومات اللازمة لعمل تخطيط كفء لمستقبل المجتمع، ولكن المشكلة هى نقص الاهتمام بمثل هذه الموضوعات (فلم يبلغ نفس الدرجة من الاهتمام التى بلغها فى الولايات المتحدة والسويد مثلا) وكذلك عدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة. ولعل الدول الأوروبية تستطيع أن تستهدى تجربة السويد فى هذا الصدد.

ولكن البداية قد تحققت على أى حال، إذ أصبح بوسع علماء الاجتماع أن يضعوا

قائمة بالمشكلات التى تتطلب البحث عن حلول، ويوضحوا مدى معلوماتنا عن هذا الموضوع أو ذاك، وما هى المعلومات التى تعوزنا هنا أو هناك، لكى نحدد بالضبط الإمكانيات المتاحة لنا والمدى الذى نستطيع أن نبلغه فى تخطيطنا للمستقبل.

وكما هو الحال فى جميع أنواع التخطيط الرشيد المحسوب الخطى تواجهنا هنا أيضا بعض المشكلات غير الرشيدة، أى التى لا تخضع لحساب عقلى ومنطقى صارم، ولا يمكن البت فيها أو حسمها إلا على أساس معايير أخلاقية. من هذا مثلا: من المؤكد أننا نحتاج من أجل التخطيط السليم للمستقبل إلى مزيد من المعلومات عن المواطنين الأفراد أعضاء المجتمع. ولكن ما هى الحدود بين البحث السليم المبرر عن المعلومات، وبين تجسس الأجهزة الحكومية على أسرار الناس وحياتهم الشخصية؟ ويبدو أن كثير من الدول سوف تحذو فى القريب العاجل حذو الدانمارك والسويد فى تطبيق نظام الرقم القومى. حيث يعطى كل مواطن رقما ثابتا عند مولده، ويظل محتفظا به طوال حياته، ويخزن هذا الرقم فى الحاسب الآلى، ويعين فى البداية مولده، وتاريخ هذا الميلاد، ومكان الميلاد، ونوعه (ذكر أو أنثى). وفيما بعد يصبح هذا الرقم هو رقم التأمين الصحى، ورقم ملفه فى الضرائب... إلخ. وربما كذلك رقم حسابه فى البنك، ورقم رخصة سيارته. ولن يصبح المواطن بحاجة إلى أن يحمل عشرات البطاقات التى تدل على شخصيته فى الهيئات المختلفة، كما أنه لن يصبح محتاجا إلى أن يحتفظ معه بنقود سائلة، فأى مشتريات له، وأجرة مسكنه...الخ ستدفع من حسابه فى البنك، وما عليه إلا أن يعطى رقمه للجهة التى يريد أن يدفع لها ويوقع على فاتورة المطالبة بالعلم. كما أنه سيصبح من السهل العثور عليه إذا ارتكب أى مخالفة قانونية، مخالفة مرور، أو جنحة، أو جناية...الخ. وقد يتضح فيما بعد أنه أكثر سهولة وعمليا أيضا أن يطبع رقم الشخص على جسمه (كالوشم) بحيث لا يمحى ولا ينسى. ومن المحتمل أن تخزن فى الحاسب الآلى بيانات عن معدل ذكائه، وعن نتائج تحصيله الدراسى وتقديراته فى عمله الذي يمارسه (التقديرات السنوية مثلا).

ومن المؤكد أن تلك البيانات يمكن أن تستخدم فيما بعد في غير صالح صاحبها،

ولكن فى أغراض تعود على الصالح العام بالفائدة، حسب ما تقرره الحكومة أو غالبية الناس وهذا يتطلب أنه بمجرد أن يؤخذ بهذا النظام وتتجمع مثل هذه المعلومات، أن توضع قواعد دقيقة محددة، وتتوفر ضمانات كافية، تضمن عدم سوء استغلال هذه البيانات من جانب أى جهة كانت.

وقد صدرت حتى الآن عشرات الكتب عن تأثير استخدام الحاسب الآلى على الحياة فى المستقبل. ولكننا يجب أن نعلم أنه حتى لو تركنا أكثر الحاسبات الآلية تقدما تحسب لنا الاحتمالات المختلفة، فإنه لن يستطيع أن يحرمنا من وظيفة الاختيار من بين البدائل المطروحة علينا فى أى موقف. فالقرار النهائى سيظل دائما فى يد الإنسان، لأن الحاسب يدرس فقط الاحتمالات ويقدم بذلك البدائل، والذى يختار هو الإنسان المسئول. فهو فى الحقيقة يسهل علينا عملية الاختيار، لأنه يقيمها على أساس من الدراسة الدقيقة، ولكن بشرط ألا تطرأ على الموقف أى تغيرات مفاجئة.

ويرجع السبب فى أننا لم نصل بعد إلى مستوى الاستغلال الكامل لكل قدرات الحاسب الآلى، يرجع إلى إننا أيضا لم نعرف بعد كل ما يجب عن ماضينا وعن حاضرنا. فلو كنا نعرف لماذا وكيف صارت أحداث التاريخ الإنسانى فى مجموعه وأحداث تاريخ الحضارات الراقية بالذات على النحو الذى سارت به، ولو كنا نعرف لماذا وكيف تؤدى المجتمعات المعاصرة وظائفها المختلفة، لو كنا نعرف ذلك لأمكننا أن نغذى الحاسب الآلى بالبيانات الدقيقة المناسبة الضرورية للوصول إلى نتائج دقيقة. وهذا هو السبب الذي يجعل دارسى المستقبل فى تناولهم للمشكلات الاجتماعية يصطدمون دائما بمشكلات لم تحل عرفها الإنسان فى الماضى ومازالت قائمة فى الوقت الحاضر.

والملاحظ أيضا أن التنبؤات بالتغيرات التكنولوجية ليست أسهل بكثير من التنبؤ بما سيفعله الإنسان فى المستقبل بالتجديدات التكنولوجية التى ستتحقق. ذلك إن الاختراعات التكنولوجية لا تكتسب فاعليتها وتأثيرها إلا عن طريق النظم الاجتماعية القائمة. ولنأخذ مثلا من الولايات المتحدة: فبعد أن بدأت فى أمريكا المدن والولايات

وكذلك الحكومة الاتحادية شق الشوارع ورصف الطرق، وبعد أن أعلن هنرى فورد اختراعه الاجتماعى: "ليحصل كل عامل على سيارة "، بعد ذلك فقط استطاعت السيارة أن تغير وجه الحياة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن العوامل التى تقلل كثيرا من درجة يقيننا فى التنبؤ بالمستقبل التطورات التى تطرأ على ميدان الطب وعلى العلوم البيولوجية. وقد أصبح من المعروف منذ أمد بعيد أن تقدم الطب قد طرح طائفة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى أصبحنا نعجز عن مواجهة بعضها. فاكتشاف الأدوية الجديدة واستخدام بعض العقاقير الطبية التى تقوى الذاكرة وتنمى القدرة على التعلم، أو التى تغير من مزاج الإنسان ومن إحساسه بالحياة، كما أن المعلومات التى اكتشفت مؤخرا بإمكانية التدخل فى المستقبل القريب لتعديل الصفات الوراثية للشخص بالوسائل الطبية المختلفة: كل تلك الاكتشافات تضع نظمنا الاجتماعية أمام مشكلات لا قبل لها بها ولا حيلة لها أمامها فى الوقت الراهن. ولكن المهم على أى حال أن هناك طائفة من علماء الاجتماع بدأت مؤخرا تركز اهتمامها على الدراسة المنهجية الدقيقة للنتائج الاجتماعية التى يتوقع أن تترتب على الاختراعات الحديثة فى ميدان البيولوجيا وميدان الطب، وتوضح للمسئولين عن السياسية الاجتماعية المهام التى يتعين عليهم الاضطلاع بها فى هذا الصدد.

الفصل التاسع
بعض مشكلات علم الاجتماع التطبيقى

أوضحت النماذج والمناقشات التى عرضنا لها فى حديثنا عن دراسة الفقر، وعن علم اجتماع التنمية، وعن بحوث تقييم المشروعات، وعن دراسات الاجتماع الطبى وعن بحوث الجريمة ودراسات الوقاية الاجتماعية وعن دراسات المستقبل وبحوث السلام وغير ذلك، أوضحت تلك النماذج كيف تطبق النظريات والبحوث السوسيولوجية عمليا فى الواقع، وما هى نوعية المشكلات التى تترتب على ذلك. ولا حاجة بنا إلى القول بأن الدراسات والنماذج التى عرضنا لها لا يمكن أن تغطى كافة مسائل وميادين علم الاجتماع التطبيقى، فهذه أوسع من أن يستوعبها فصل أو باب فى كتاب، ناهيك عن الصعوبة العملية فى الإحاطة بها جميعا، علاوة على أن التقدم السريع للبحث العلمى وإجراءات تخطيط السياسات الاجتماعية يجعل من أى عرض، مهما كان شاملا، موضوعا قديما بعد سنوات قليلة.

ولكن الشيء الذى نود أن نفصل فيه القول هنا، أن حديثنا فى الفصول السابقة أنصب على تطبيق المعرفة السوسيولوجية فى مواجهة مشكلات أو قضايا معينة، فالتصنيف اعتمد على نوع المشكلات. ولكن قضايا علم الاجتماع التطبيقى يمكن النظر إليها من زاوية، بل من زوايا أخرى. فيمكننا أن نناقش المشكلات المتعلقة بالتمويل، وعلاقة عالم الاجتماع المهتم بالتطبيق مع الجهة التى تمول بحوثه أو تجاربه، أو تكلفه بتنفيذ مشروع معين، كما يمكن أن نناقش طبيعة الأهداف النوعية التى يسعى البحث الاجتماعى التطبيقى إلى تحقيقها، كيف تصاغ وكيف تنفذ، وما هى المشكلات المتعلقة بذلك. وهكذا يجب أن يضع المهتم بعلم الاجتماع التطبيقى فى اعتباره أن هناك فجوة ـ بل تكون أحيانا هوة سحيقة ـ بين لغة ومفاهيم وتصورات الجهة الممولة ولغة ومفاهيم وتصورات الباحث العلمى، فالمشكلة العملية يجب أن " تترجم " إلى مشكلة أو قضية علمية، كما أن نتائج الدراسة العلمية يجب أن " تترجم "

بدورها إلى إجراءات ومقترحات علمية تنصب على الواقع وتقبل التنفيذ...وهكذا .

١ـ مشكلة تمويل البحث الاجتماعى التطبيقى

ونبدأ حديثنا بالكلام عن مشكلة التمويل. لا يمكن أن يقوم مشروع بحث تطبيقى فى علم الاجتماع إلا على أساس تمويل من جهة ما. والاستثناء الوحيد لذلك أن يقوم عالم الاجتماع بمساعدة زملائه وتلاميذه وربما أسرته بعمل التجربة وتصميمها وتنفيذها بنفسه. هنا لن تثور أمامه مشكلة التمويل بشكل حاد. وإن كان يحتاج فى هذه الحالة أيضا إلى نفقات طباعة، وخامات (أوراق وأفلام وشرائط وخلافه)، وانتقالات، وإعاشة...الخ. ولكن فيما عدا هذه الحالات النادرة فإن الباحث يحتاج إلى من يمول مشروعه.

٢ـ القطاع الخاص كممول للبحث الاجتماعى

والجهة الممولة لمشروعات الاجتماع التطبيقى قد تكون مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص (وهذا أمر نادر فى بلادنا، ولكنه هو الأكثر شيوعا فى البلاد الغربية، خاصة أمريكا)، وقد تكون هيئة حكومية. وبالنسبة للمؤسسات الخاصة قد تقوم بالتمويل -على سبيل المثال- شركة بناء كبرى مكلفة ببناء مساكن لمحدودى الدخل، أو مساكن للمسنين، أو إصلاحية للأحداث... الخ. كما قد تطلب إحدى الشركات الصناعية من الباحث الاجتماعى المتخصص دراسة ترشيديه لطبيعة عملها ولنوع التنظيم فيها (ويقوم به المتخصصون فى علم اجتماع التنظيم)، أو دراسة لعمالها لمعرفة أسباب تغيبهم بكثرة، أو كثرة استهدافهم للحوادث أثناء العمل.. الخ أو يطلب مجلس إدارة الشركة معرفة السبب فى هروب كبار الموظفين والعاملين فيها بعد أن يكتسبوا خبرة كافية فى العمل.. أو تطلب إدارة الشركة تحسين علاقتها مع العمال أو مع نقابتهم.. الخ. كما أن هناك قطاعا ضخما من البحوث يتصل ببحوث التسويق والدعاية ودراسات السوق، وهذه يضطلع بها أيضا المشتغلون بعلم الاجتماع، بل إن الشركات الكبرى الغربية جميعا توجد بها إدارات بحوث متخصصة للتسويق ودراسة الأساليب الملائمة للدعاية

والتعرف على رغبات واحتياجات المستهلكين، وتخطيط إنتاج المؤسسة وفقا لذلك. بل إن هناك بعض الشركات الأمريكية الكبرى التى تخصصت فى إجراء هذا النوع من البحوث وتعتمد فى إجرائه على تشغيل حملة الدكتوراه فى علم الاجتماع، مع طاقم من الباحثين الحاصلين على درجة الليسانس والمتمرسين بإجراء البحوث الميدانية. وتجرى مثل هذه الشركة تلك البحوث لحساب الشركات والمؤسسات الأخرى، بل إنها تقترح أحيانا على بعض الشركات إجراء مثل هذه البحوث، أى أنها تقوم هى نفسها بعملية "تسويق" لبحوثها بين الشركات التى قد تكون محتاجة إليها فى الحقيقة، ولكنها ليست مدركة لمدى هذه الحاجة وطبيعتها. كذلك تقوم الشركات الغربية الكبرى التى تنفذ مشروعات تنموية فى بلاد العالم الثالث بتشغيل فريق من المتخصصين فى علم الاجتماع بين جهاز العاملين لإجراء البحوث لضمان نجاح المشروع.

والمعروف أن بعض اتفاقيات المعونة الثنائية التى تقدم بموجبها إحدى الدول الصناعية الفنية معونة فنية أو اقتصادية لإحدى الدول النامية تنص أحيانا على تنفيذ بعض الدراسات الأولية للتعرف على حجم المشكلة، أو توزيعها ومدى انتشارها، ونوع الأساليب والأشكال الملائمة لتنفيذ المساعدة داخل تلك الدولة النامية. وهذه جميعا لابد وأن تتضمن بين فريق البحث واحدا أو أكثر من المتخصصين فى علم الاجتماع. وهناك بعض اتفاقيات المعونة تقتصر أصلا على تقديم معونة نقدية أو عينية لإجراء البحوث. وهذه الأنواع من المساعدة الأجنبية هى التى فتحت فى مصر الباب لمشكلة التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية، وما يرتبط بذلك التمويل من مشكلات وحساسيات. وقد كانت البحوث الممولة بأموال أجنبية موضوع حملة ضخمة فى الصحف والمجلات المصرية، انتهت بنجاح من أثاروها فى استصدار قرار من مجلس الوزراء المصرى، عام ١٩٨١، لتنظيم الإجراءات والمسائل المالية للبحوث الممولة التى تجرى داخل مصر. (رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١).

٣- التمويل الحكومى للبحث الاجتماعى

ولكن الجهة الممولة قد تكون هيئة حكومية، سواء على المستوى المركزى أو

المحلى، وهذه هى القاعدة الأغلب فى كثير من الدول المستقلة حديثا، أو التى يوجد فيها قطاع عام قوى يقود الاقتصاد كله، كما هو الحال فى مصر. ويمكن أن نجد تاريخا حافلا لجهود علم الاجتماع فى خدمة رسم سياسة التخطيط الاجتماعى، وخدمة عمليات التنمية فى مصر. فمنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والحكومة تسعى جاهدة إلى الاسترشاد بجهود علماء الاجتماع البحثية وبإرشاداتهم للاستعانة بها فى تخطيط مشروعاتها. وقد بدأت تلك المحاولات بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة، عام ١٩٥٣، ثم لجنة التخطيط القومى، عام ١٩٥٧ التى أدمج فيها المجلس السابق. وأنشئت لأول مرة وزارة التخطيط فى عام ١٩٦٢ بعد إعلان " ميثاق العمل الوطنى "، وقامت على لجنة التخطيط القومى التى كانت قائمة قبلها بخمسة أعوام. وعلاوة على ذلك تعتمد وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة العمل فى مصر على جهود البحث الاجتماعى العلمى فى تخطيط مشروعاتها، وأحيانا فى تقييم هذه المشروعات رغبة فى تطويرها ورفع كفاءتها وتنميتها. وتوجد الآن أيضا وحدات للتخطيط والبحوث فى الوزارات المختلفة، كالتعليم، والصحة، والزراعة...الخ. ويعتمد جهاز تعمير وإعادة بناء القرية المصرية، وكذلك جهاز مشروعات المدن الجديدة، وجهاز تخطيط القاهرة الكبرى وغيرها على مشاركة المتخصصين فى علم الاجتماع ضمن فريق البحث الذى يقوم بإعداد دراسات الجدوى، أو الدراسات الأولية التمهيدية لأى مشروع جديد.

كذلك شاركت أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية، فى فترات مختلفة من تاريخها وحتى الآن فى دراسة بعض الموضوعات ذات الطبيعة التطبيقية فى المجتمع المصرى، فى ميادين: الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والاقتصاد، والتى كانت تستهدف جميعها تيسير عمليات التخطيط وإعادة تنظيم المجتمع المصرى فى مرحلة نموه السريع. وقد لعب المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى أنشئ عام ١٩٥٧ دورا بارزا فى إجراء البحوث الاجتماعية التطبيقية التى انصبت أساسا على دراسة بعض المشكلات الاجتماعية الملحة. ومن أشهر البحوث التى أجراها هذا المركز على امتداد نصف القرن الماضى: بحث الثأر، بحث المخدرات (الحشيش)،

بحث القتل، دراسات عن العنف، دراسة عن الروح المعنوية للمقاتلين المصريين (أجريت بعد حرب ١٩٦٧)، دراسة عن جرائم النشل، دراسة عن الطفل المصرى، دراسات عديدة عن التنشئة الاجتماعية، دراسات عن الرشوة والاختلاس، دراسات مسحية للرأى العام حول عديد من الموضوعات وغيرها...وهى جميعا دراسات من صميم بحوث الاجتماع التطبيقى، لأنها تستهدف ببساطة الانتفاع بالمعلومات والحقائق المتحصلة من علم الاجتماع فى مواجهة المشكلات الاجتماعية، وتقديم المقترحات المناسبة لحلها أو التخفيف من حدتها. ويساعد المركز فى تلك المهمة ويعمل على نجاحه أن مجلس إدارته يضم ممثلين لأهم وزارات الخدمات فى مصر[١].

والملاحظ أن الهيئات والمؤسسات الخاصة ظلت حتى عهد قريب تلعب الدور الأساسى فى عمليات التمويل فى بلاد أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة. ولكن الجديد أن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات فى الولايات المتحدة بدأت منذ أوائل الستينات (خاصة إزاء استفحال مشكلات الشباب وارتفاع موجات الرفض فى أوروبا، وخوفها من أن تنتقل عبر الأطلنطى إلى أمريكا) توجه اهتماما كبيرا وتمويلا ضخما لبحوث علم الاجتماع التطبيقى. وأصبح التمويل الحكومى لمشروعات البحوث الاجتماعية فى أمريكا يلعب فى الوقت الحاضر دورا بارزا ومؤثرا على اتجاهات هذا البحث وعلى حركته. وقد شاركت الهيئات الحكومية الأمريكية بشكل مباشر وغير مباشر فى تمويل مشروعات البحوث التى أجريت على الفقر، وعلى العلاقات العنصرية، وعلى بعض الموضوعات الصحية. على حين أن تلك الهيئات نفسها لم تكن تهتم قبل ذلك بتمويل تلك المشروعات البحثية الأساسية الضخمة، وكان دورها يقتصر عادة على تمويل مشروعات محدودة أو على مستوى محلى. كما بدأت

---

(١) يمكن للقارئ أن يقف على معلومات وبيانات مفصلة عن الأعمال العلمية التىنشرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى ببليوجرافيات الإنتاج العربى فى علم الاجتماع، التى صدرت فى مجلدين (يغطى الأول الإنتاج المنشور من ١٩٢٤ – ١٩٩٥. والثانى يغطى الإنتاج الذى صدر من ١٩٩٥ – حتى ٢٠٠٤)، بإشراف محمد الجوهرى وأحمد زايد، وأصدرها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣.

واشنطون تهتم اليوم اهتماما كبيرا بتمويل بحوث تقييم المشروعات التى تحدثنا عنها من قبل. وليس فى هذا ما يدعو إلى العجب إطلاقا، إذا علمنا الملايين الكثيرة التى تتكلفها هذه المشروعات، مما يجعل من الحكومة الاهتمام بتقييم مدى نجاحها فى أداء رسالتها، ولمعرفة الصعوبات والمشكلات التى تواجهها وتقلل من كفاءة الخدمة التى تقدمها. كذلك بدأت الحكومات العربية تهتم ببرامج تأهيل وتعليم أو إعادة تعليم الشباب العاطل عن العمل، ولا يخفى طبعا حقيقة الأسباب السياسية الملحة وراء هذا الاهتمام.

٤- الهيئات العامة وتمويل البحث الاجتماعى

وقد تكون الجهة الممولة للبحث الاجتماعى التطبيقى هيئة عامة، ليست مؤسسة خاصة، ولا جهة حكومية، كالنقابات العمالية أو النقابات المهنية (نقابات الأطباء، المحامين، المهندسين... إلخ). أو الأحزاب السياسية أو الهيئات السياسية عموما (خاصة فى تلك البحوث التى تنصب على قياس الرأى العام والتعرف على اتجاهات الناخبين، أو فرص فوز مرشحى حزب معين...إلخ) أو الجمعيات الخيرية (حيث تجرى دراسات على القطاعات المستفيدة من خدماتها). وهناك نوع آخر من المؤسسات التى تمارس نشاطا ضخما فى ميدان البحوث الاجتماعية فى أوروبا وأمريكا. وهى عبارة عن مؤسسات تمويل أساسا لخدمات عامة علمية أو اجتماعية أو غير ذلك، تنشأ من أموال الهبات والتبرعات وترتبط باسم شخصية معينة، تخلد ذكراه، وتسعى من خلال تنفيذ مشروعاتها إلى خدمة السياسة التى كان يدعو إليها منشئ هذه المؤسسة أو مانحها الأول. من ذلك فى أمريكا مؤسسة فورد، ومؤسسة سميثسونيان، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة كارنيجى، ومؤسسة Sage Russel ومن أمثلتها فى ألمانيا الغربية مؤسسة كونراد أديناور، ومؤسسة فريدرش إبرت، ومؤسسة هانز زايدل وغيرها.

والظاهرة العجيبة أن عمليات التمويل الحكومية للبحوث الاجتماعية فى أمريكا قد بدأت فى الستينات تفوق التمويل الذى تقدمه المؤسسات الخيرية العديدة فى أمريكا، والتى أشرنا إلى بعضها، وإن كانت تلك المؤسسات ما تزال تركز جهودها فى تمويل

النشاط العلمى، وحيث لا يتوفر مصدر تمويل آخر (ونذكر مثلا أن مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أنشئ فى أوائل الثلاثينات بفضل منحة من مؤسسة فورد الأمريكية، ومازال على هذا الوضع حتى الآن. أى أن هذا التمويل امتد على مدى ثلاثة أرباع القرن حتى الآن).

٥- مشكلات تحديد موضوع البحث وأهدافه

وتنشأ المشكلات فى تعامل الهيئات المذكورة –على اختلافها– مع الباحث فى علم الاجتماع، ليس بسبب مضمون المشكلة المطروحة للبحث، ولكن فى طريقة صياغة هذه المشكلة. كما تنشأ مشكلة أخرى خاصة بتوقيت الاستعانة بالباحث الاجتماعى، بمعنى هل يستعان به عند بدء التفكير فى المشروع، أم فى مرحلة متقدمة، أم قرب النهاية للمشاركة فى تقييم نتائجه.. فكما قلنا فى حديثنا عن بحوث تقييم المشروعات إن توقيت انضمام فريق الباحثين الاجتماعيين إلى المشروع يلعب دورا مهما فى مدى نجاح المشاركة المتوقعة منهم، وفى مدى سيطرتهم على سير المشروع.

كما أن طبيعة المشكلة المطروحة على عالم الاجتماع تختلف اختلافا بينا من حالة لأخرى: فقد تتساءل الجهة الممولة: "ماذا يجب أن نفعل؟ هل نساعد المسنين على المعيشة بنفس الطريقة التى كانوا يعيشون بها من قبل، أم أنه يتعين علينا أن نساعدهم على تغيير أسلوب حياتهم القديم؟ هل يتعين علينا أن نساعد البلاد النامية على أن تسير بأقصى سرعة فى عمليات التصنيع؟". كما أن التساؤلات يمكن أن تأخذ شكلا آخر، من هذا مثلا:" كيف يمكننا أن نفعل كذا؟ (ففى المثال السابق، كان التساؤل عن الهدف: ماذا ينبغى أن نفعل؟ والسؤال هنا عن الوسيلة: كيف نحقق كذا وكذا؟) كيف نعمل مثلا على القضاء على الفقر؟ أو كيف نقلل من معدلات الجريمة، أو معدلات جريمة معينة؟ كيف نعلم ربات البيوت فى الأحياء المتخلفة عادات رشيدة فى شراء احتياجتهن، بحيث يدفعن أقل مما يدفعن ويحصلن على سلع أفضل من تلك التى يحصلن عليها (انظر الفصل الثانى من هذا الباب – الخاص بدراسة الفقر). كما أن التساؤل قد يطرح على نحو ثالث: كيف نؤدى هذا الذى نؤديه الآن بكفاءة أكبر

وبشكل أفضل؟

فالتساؤل قد يوجه بصدد الهدف، أو الوسيلة، أو طريقة التنفيذ، وذلك بالنسبة لمستويات أو أحجام مختلفة، مثلا مشكلة مواجهة جريمة معينة على مستوى الدولة، أو على مستوى مدينة معينة، أو مواجهة الإجرام بين قطاع معين (الشباب مثلا) داخل مدينة معينة...الخ. فكما يختلف هدف البحث، يختلف أيضا المستوى المطلوب تنفيذه عليه.

والمطلوب من علماء الاجتماع أن يتعرفوا أولا على الأهداف الكبرى للتغير الاجتماعى فى المجتمع الذي يدرسونه، كما يطلب منهم – من ناحية أخرى- أشياء محددة مثل: أن يدلونا على طريقة معينة للتنبؤ بسلوك الناس إزاء استهلاك سلعة معينة أو انتخاب حزب معين أو مرشح حزب معين وأن يفسروا لنا السبب فى عدم إقبال الناس الذين بنى لهم مستشفى معينا أو مؤسسة تأهيل معينة على الانتفاع بخدمات تلك المؤسسة.

٦- أثر البحث على العلم وعلى المشتغلين به

ويمكن أن ننظر إلى ميدان علم الاجتماع التطبيقى كله من زاوية أخرى هى: تأثير الممارسة العملية (أى العمل فى الميدان والاحتكاك بالناس) على عالم الاجتماع نفسه وعلى علم الاجتماع أيضا. فمن المعروف أن الخبرات العملية المكتسبة من الواقع تعمل على رجوع علماء الاجتماع إلى النظريات وإلى نتائج البحوث المنشورة للنظر فيها من جديد، وربما تعديلها، أو إعادة صياغتها، أو تدعيمها أو رفضها أو رفض جزء منها. فالخبرة العملية لها رد فعل مباشر على الجهد التنظيرى فى العالم. ولذلك يتعين على عالم الاجتماع الذى ينوى بدء مشروع بحثى تطبيقى أن يبدأ أولا بالرجوع إلى التراث المنشور حول موضوعه، ليستفيد من خبرات زملائه، ومن جهود الآخرين، قبل أن يبدأ باقتحام الميدان. ومن المؤكد أن علم الاجتماع سوف يستفيد ، وأن المعرفة السوسيولوجية سوف تنمو وتتطور، طالما أن نتائج البحوث التطبيقية وخبراتها تعود فتغذى التأليف المنشور فى ميادين العلم المختلفة. ولكن

المؤسف أن ذلك لا يحدث بشكل منتظم، أو كامل، حتى فى أكثر بلاد العالم تقدما. لأن هناك كما أشرنا مرارا (انظر حديثنا عن دراسة الجريمة، خاصة جهود المجتمع فى مواجهتها)، هناك بعض المشروعات التى لا ينشر عنها، خاصة تلك التى تفشل فى تحقيق الهدف منها، أو التى تتعثر فى بداية تنفيذها. كما أن كثيرا من تقارير البحوث المنشورة قد لا تحوى الكم المطلوب من التفاصيل عن طبيعة المشكلات والعقبات التى واجهها الباحث.

٧- البحث الاجتماعى كمهنة

ومن المؤكد أن مشكلة التمويل ومشكلة العلاقة مع الجهات الممولة التى تكلف الاجتماعيين بإجراء البحوث والتجارب سوف تحتل المرتبة الأولى من الاهتمام خلال السنوات القادمة أيضا، لأن كثيرا من جوانبها مازال فى حاجة إلى ضبط، أو إلى حل معين، أو إلى تغيير فى المفاهيم. ونضرب بعض الأمثلة على ذلك من الولايات المتحدة أيضا، باعتبار أن علم الاجتماع التطبيقى فيها لديه أكبر قدر من الخبرات والتجارب. فحتى أوائل الستينات كانت القاعدة أن كل من يحصل على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع من الجامعات الأمريكية يشتغل بتدريس علم الاجتماع فى الجامعات أو المدارس الثانوية، بل إن عددا ممن لم يحصلوا بعد على درجة الدكتوراه كانوا يشاركون فى عملية التدريس هذه بسبب النقص الكبير فى عدد علماء الاجتماع (رغم أنهم يقدرون بالآلاف).

والظاهرة الجديدة أن عددا من الحاصلين على درجات الماجستير، وبعض الحاصلين على درجة الدكتوراه، بدأ يتجه إلى العمل فى ميدان بحوث التسويق، وبحوث الاتصال، وفى ميدان الدعاية والإعلان. وميزة هذا النوع من الوظائف أنه يدفع مرتبات أعلى مما تدفعه الجامعات، ولكن العيب فيها أن تلك الجهات لم تكن تعامل المتخصص الاجتماعى كعالم (أى كرجل متخصص فى العلم)، وإنما كموظف، لديه مهارة معينة، توجه أساسا إلى الميدان التطبيقى العملى. ثم بدأت الأوضاع بعد ذلك تزداد تعقيدا..

ففى الجامعات بدأنا نجد أعدادا متزايدة من المؤهلين تأهيلا عاليا (بالدكتوراه أساسا) الذين يعملون طول الوقت فى ميدان البحوث، وليست لهم صلة أو تكاد بعملية التدريس. ويرجع هذا الوضع إلى أن الجامعات هناك بدأت تكون وحدات للبحوث، وتتلقى تكليفات من هيئات عامة وخاصة لإجراء بحوث حول موضوعات معينة، مقابل تمويل مجز. وبعد ذلك أخذت الحكومات تمول جزءا كبيرا من تلك البحوث، مما تطلب تفرغ عدد من أعضاء هيئة التدريس للعمل فى نشاط البحوث.

وأخذت تنمو فى نفس الوقت ظاهرة جديدة هى ازدياد عدد الهيئات التى أنشأت لنفسها وحدات خاصة للبحوث، يعمل فيها واحد أو أكثر من المتخصصين فى علم الاجتماع. ونحن نعلم أن دراسات علم الاجتماع الطبى قد شهدت خلال الستينات والسبعينات نموا هائلا فى عدد البحوث التى أجريت فيها. وأصبح كل فريق بحث فى أى مستشفى جامعى يضم واحدا على الأقل من علماء الاجتماع. كما حدثت زيادة كبرى خلال الستينات فى عدد علماء الاجتماع الذين يعملون لحساب هيئات حكومية بعقود مؤقتة أو دائمة. فالذين يعملون بعقود مؤقتة يشرفون على إجراء بحوث وتجارب لحساب تلك الهيئات، أما الذين يعملون بعقود دائمة فمهمتهم تخطيط تلك البرامج، والإشراف على توزيعها على من يقومون بإجرائها من الباحثين، وتقييم النتائج المستخلصة وتقديمها للجهة فى صورة مقترحات وخطط تنفيذية وخطط جاهزة أو شبه جاهزة. كذلك زاد منذ تلك الفترة عدد أساتذة علم الاجتماع الذين يعملون كمستشارين لبعض الهيئات الحكومية، أو لمهمات فحص أو تقييم موضوعات محددة، فأصبحوا بذلك يؤدون مهمة مماثلة للعمل الذى يقوم به منذ فترة طويلة زملاؤهم أساتذة العلوم الطبيعية أو العلوم القانونية.

٨- أخلاقيات البحث الاجتماعى

وكل هذا يعنى أمرا هاما يجب ألا تغيب دلالته عنا: وهو أن علم الاجتماع مازال علما بمعنى الكلمة، ولكنه يتحول اليوم تدريجيا وبسرعة متزايدة في البلاد المتقدمة إلى علم تطبيقى، أى علم يستخدم معلوماته ونتائجه فى خدمة الواقع. وأصبح هناك بعض علماء الاجتماع الذين يمارسون هذا العمل كل الوقت، كالطبيب أو المحامى أو

المهندس. وبذلك بدأت تواجههم بعض المشكلات التى لم تكن تواجه زملاءهم العاملين فى مجال البحوث فقط أو فى ميدان التدريس.

وعلى رأس تلك المشكلات، تأتى المشكلات الأخلاقية، أو المرتبطة بأخلاقيات البحث الاجتماعى. ومن أبرزها ممن يصح لعالم الاجتماع أن يقبل تمويلا، ومتى يرفض هذا التمويل، وأى أعمال يجوز له أن يقبلها، وأى تكليفات يتعين عليه أن يرفضها، وكيف يستطيع أن يحافظ على استقلاله، وما هى مسئولياته تجاه الأشخاص الذين يجرى عليهم بحثه (سواء كانوا يعلمون أنهم موضوع بحث معين أو لا يعلمون). ولو أننا كنا نعلم ما هو الأصلح للإنسانية، أو ما هو الأصلح لجماعة أو فئة معينة من الناس، لأصبح بإمكان علماء الاجتماع أن يضعوا أولويات للبحوث ولأنواع المشكلات، تبعا لدلالاتها الاجتماعية وعلاقتها بمصالح من تجرى عليهم تلك البحوث. ولكن الأمر المؤسف أن الأمر فى علم الاجتماع لم يصبح بعد بهذه البساطة، فموقف عالم الاجتماع التطبيقى يختلف اختلافا كبيرا عن موقف الطبيب، الذى تتحدد رسالته بشكل أوضح وأيسر (انظر حديثنا عن علم الاجتماع الطبى فى الفصل الخامس من هذا الباب). وعلى علماء الاجتماع أن يأخذوا على عاتقهم المخاطر الأخلاقية ومخاطر الخطأ الموضوعى فى كل عمل تطبيقى يساهمون فيه، وذلك عندما يحاولون أن يخدموا أهدافا مختلفة فى نفس الوقت: أن يخدموا العلم وينموا المعرفة العلمية، وأن يخدموا مصالح الجهات التى تمول عملهم، وأن يخدموا الصالح الاجتماعى العام، وأن يتحملوا فى أدائهم لهذا الواجب ضغوط الظروف الخاصة والعامة التى يعملون فى ظلها.

وقد طرح كاتب هذه السطور فى مجال آخر موضوع أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر، لكى تكون محل اهتمام الزملاء المشتغلين بهذا العلم فى بلدنا، وفى سائر الوطن العربى[1]. فالبحث العلمى فى علم الاجتماع فى مصر أصبح يملك

(١) انظر، محمد الجوهرى، الكلمة الإفتتاحية للعدد الرابع من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الرابع، إبريل ١٩٨٣، ص ص ١١-١٦.

اليوم تاريخا غنيا بالخبرة والتجارب يزيد عن النصف قرن. وهى عمر البحوث التى بدأت فى الخمسينات فى أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية، وفى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (والذى احتفل منذ فترة قصيرة بيوبيله الذهبى). وفى غيرها من وحدات البحوث والمراكز الدراسية(كقسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومركز البحوث الاجتماعية بنفس الجامعة، وقسم التخطيط الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى، وجهاز تنظيم الأسرة والسكان فى القاهرة، وبعض أقسام الاجتماع بالجامعات العربية، وكلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وبعض أقسام البحوث بالوزارات والمصالح الحكومية... إلخ).

ومن الطبيعى أن يثير تراكم البحوث الصادرة عن تلك الهيئات عديدا من المشكلات والقضايا التى تتعلق بأخلاق وآداب مهنة البحث. وقد تعرضت الكلمة المشار إليها للمشكلات المرتبطة بإجراء الرسائل الجامعية، والحقوق الأدبية والمادية للطالب – صاحب الرسالة – وللمشرف. كما تناولت المشكلات المرتبطة بإجراء البحوث الجماعية.

وركزت الكلمة على بعض المشكلات الأخرى التى تظهر فيما يتصل بحرية البحث الاجتماعى نفسه. فإلى أى مدى يتمتع الباحثون بحرية اختيار موضوعات بحوثهم ونذكر فى هذا الصدد مشكلات ثارت بالفعل حول موضوعات بحوث علمية تصدت لدراسة السلوك الجنسى، والعنف، وبعض صور الانحراف... إلخ. والى أى مدى يتمتع الباحثون بحرية استخدام مناهج معينة فى البحوث. وحرية الباحث فى تفسير نتائجه، وأخيرا – وليس آخرا – حرية استخدام النتائج المستخلصة من البحث أو إذاعتها على الناس.

كما تثير البحوث الميدانية بصفة خاصة مشكلة الأمانة فى جمع المادة من الميدان، حيث يتم الجمع – سواء بالاستمارة (صحيفة الاستبيان) أو بالمقابلات بأنواعها- فى ظروف لا تتحرى الدقة الكاملة ولا حتى الممكنة. ولكنها أحيانا تجنح إلى التسرع أو إلى ما هو أسوأ من ذلك. ويطرح كل هذا ظلالا كثيفة من الشك على

مصداقية البحوث الاجتماعية الميدانية. وتلك قضية خطيرة تستأهل من كل مخلص جهدا شاقا صبورا لتقويم الخطأ ورد الانحراف.

ولعل من المشكلات الجديرة بالبحث أيضا تحديد الجهة المختصة – علميا – بالبت فى تلك المشكلات المثارة عند حدوث تجاوزات أو مخالفات لما سيتم إقراره من ضوابط ومعايير. إن بعض النقابات المهنية العريقة – كنقابات الأطباء أو المحامين – تتصدى منذ أمد بعيد لما يصدر عن أعضائها من مخالفات فى أثناء ممارستهم للمهنة. وبذلك تتم المحاسبة من داخل الهيئة، وليس من خارجها. ومع إدراكى لأن الأمر يختلف بالنسبة للبحث العلمى. إلا أننا يجب مع ذلك أن نفكر فى اللجنة أو المستوى العلمى المسئول عن التصدى لما قد يصدر من مخالفات أو ما يحدث من تقصير[1].

٩- مشكلات ترجمة لغة البحث إلى لغة الحياة اليومية

وهناك أخيرا مشكلة أخرى من مشكلات علم الاجتماع التطبيقى تتعلق بالفجوة، وأحيانا الهوة السحيقة، بين لغة الجهة الممولة وطريقتها فى التفكير (أى لغة الواقع العملى) ولغة المتخصص فى علم الاجتماع وطريقته فى التفكير الاجتماعى العلمى (أى لغة النظرية والبحث). فقضايا ومشكلات الواقع يجب أن "تترجم" أولا إلى لغة العلم الاجتماعى، قبل أن يتسنى دراستها من قبل رجل الاجتماع. كما يتحتم أيضا أن "تترجم" نتائج البحث السوسيولوجى قبل أن تستخلص منها نصائح أو إرشادات أو برامج عملية تقدم للجهة الممولة. وهذه المهمة هى واجب رجل الاجتماع أولا وأخيرا، ولو أن التعاون بين المتخصص فى العلم وبين الجهة الممولة يعد أمرا حاسما وشرطا ضروريا لنجاح عملية الترجمة هذه، وإمكانية تحقق الفائدة الممكنة من وراء الوقت والجهد والنفقات التى تجرى على البحث الاجتماعى.

---

(١) يمكن فى هذا الصدد أن نقترح أن تقوم بهذه المهمة هيئة علمية متخصصة، فنحن نعلم أن هناك هيئات علمية ذات تكوين رفيع المستوى، وذات مسئوليات ضخمة عن الميدان يمكن أن تكون مؤهلة لممارسة هذه المهمة، كاللجنة العلمية الدائمة للترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات، أو لجنة علم الاجتماع بالمجلس الأعلى للثقافة أو غيرها من الهيئات، قد تمارس ذلك بتشكيلها الحالى، أو بعد أن تعتمد كلجنة مختصة بهذه المهمة داخل نقابة الاجتماعيين، أو غير ذلك من أفكار يمكن أن تكون محلا للحوار والمناقشة بيننا فى المستقبل.

ونسوق مثالا على ذلك: والمثال مستمد من بحوث الاتصال التى يقوم بها رجال الاجتماع منذ عشرات السنين. فقد تركز اهتمامهم طوال تلك الخبرة الطويلة على محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- من الذي يؤثر.
- وبأى وسيلة يستطيع التأثير.
- وأى تأثير يمكن تحقيقه.
- وعلى من يمكن التأثير.

وأمكن الانتفاع بنتائج تلك البحوث، أى بالإجابات عن تلك التساؤلات، فى ميدان الدعاية والإعلان، وكذلك فى ميدان التأثير على السلوك السياسى للمواطنين.

وقد أثبت العلماء فى البداية أن وسائل الاتصال الجماهيرى لا تمارس تأثيرها على الناس بشكل مباشر، ولكنها تمارسه بشكل غير مباشر وعن طريق المحادثات الشخصية بين الناس وبين الأشخاص "المؤثرين" (أو "قادة الرأى"). ولا يتم هذا التأثير على نطاق جماهيرى كبير، ولكنه يتم على مستوى دوائر ضيقة محددة تحديدا دقيقا، ومحدودة أيضا.

وعندما بدأ الباحثون تطبيق هذه المعلومة على الواقع العملى، مثلا على كيفية نشر موضوعات جديدة لدى النساء الشابات أو نشر أفكار سياسية معينة بين الناخبين، اتضح أن هؤلاء الأشخاص المؤثرين (أو قادة الرأى) ليسوا ذوى طبيعة عامة فى تأثيرهم. وإنما لكل مجال قادته المؤثرون فى الرأى من حولهم، أى هناك تخصصا فى التأثير، فالشخص الذى أتأثر به فى الانجذاب إلى موضه جديدة فى الزى غير الشخص الذى أتأثر به فى الإيمان بفكرة سياسية جديدة... وهكذا. ولذلك يتعين قبل بدء أى تجربة أو مشروع فى ميدان معين أن نتعرف أولا على قادة الرأى الذين يستطيعون التأثير على من حولهم فى هذا الشأن أو فى تلك الموضوعات. والنتيجة العملية لهذه المعلومات أنه من الخطأ محاولة توجيه رسالة إعلامية واحدة إلى جميع الناس. فذلك إهدار للجهد والنفقات، ولن يستطيع أن يحقق النتيجة المرجوة. وإنما

الأصوب أن نوجه رسالتنا الإعلامية إلى تلك الفئة التى يوجد لديها فعلا اهتمام بهذا النوع من الموضوعات، ثم التى لديها الميل إلى التأثر بقادة الرأى الذين تحدثنا عنهم. وسهولة أو صعوبة التعرف على قادة الرأى فى كل ميدان يتوقف على طبيعة الموضوع نفسه، ولا توجد له قاعدة عامة، وإنما يتطلب من الباحث الممارس خبرة وذكاء وخيالا خصبا لكى يستطيع أن يتوصل إلى الجمهور الذى سيوجه إليه رسالته. من هذا مثلا أن النساء الشابات اللائى يبدين اهتماما بخطوط الموضة الجديدة يمكن أن نجدهن بأعداد كبيرة بين قراء مجلات الموضة المتخصصة. على حين نجد فى مقابل هذا أن قادة الرأى فى حى معين من أحياء برلين أو نيويورك أو القاهرة ليس بمثل هذه السهولة، ويتطلب جهدا شاقا، ولكنه ممكن التحقيق، وبوسع الباحث أن يتعرف عليه فى النهاية، ويوجه من خلالهم الرسالة التى يريدها إلى جمهور ذلك الحى.

كما أثبتت طائفة أخرى من البحوث التى أجريتها بعض شركات الأدوية على أساليب تسويق منتجاتها من العقاقير بين الأطباء، أن هناك وسيلة أخرى للتأثير، لا تقتصر على قادة الرأى، ولكنها تتمثل فى الاستماع إلى رأى الزملاء والأصدقاء. وهكذا توصل البحث إلى أن انتشار استخدام عقار جديد بين الأطباء يعتمد على عدد الزملاء الذين يتصل بهم الطبيب وتربطه بهم رابطة صداقة أو يتبادل معهم الرأى فى أمور ممارسة المهنة. فهذه العلاقات هى التى تحدد استخدامه للعقار الجديد، وتوقيت بدء هذا الاستخدام. وذلك بصرف النظر عن مدى سماعه بهذا العقار من خلال قراءته عنه فى المجلات الطبية المتخصصة. فهو قد يقرأ عنه ويعرف عنه كل ما يريد أن يعرفه، ولكنه لا يبدأ فى استخدامه إلا فى ضوء أحاديثه ومناقشاته مع زملائه، وربما الاستماع إلى تجاربهم وخبراتهم فى تطبيقه على مرضاهم.

ولعل هذا المثال الذى قدمناه من بحوث الاتصال يوضح لنا المدى العريض والأفق الواسع الممتد أمام المشتغل بعلم الاجتماع التطبيقى، وتنوع المجالات وتباين الموضوعات، ومدى أهمية كل ذلك ونوع ارتباطه الحيوى بالواقع الاجتماعى اليومى للجماهير.

ولو أننا ننبه فى النهاية إلى نقطة هامة، وهى أن علم الاجتماع التطبيقى يتطلب من المشتغل به كفاءات ومهارات خاصة، ليست ضرورية لزميله المشتغل بالتدريس أو البحث العلمى الأساسى. وأن من شأن هذا أن يؤدى التطور إلى مزيد من التخصص فى المستقبل، بحيث تتميز عمليات إعداد المشتغل بالبحوث والمشروعات التطبيقية، وربما يتركز تدريبه على ميادين ومجالات بعينها. ولكننا لن نستطيع أن نتحقق مما إذا كان شخص معين مؤهلا التأهيل الكافى لممارسة العمل التطبيقى إلا عندما ينخرط فعلا فى سلك هذا العمل، ويواجه الواقع بتنوعه ومفاجآته ومشكلاته، وعندها يثبت نجاحه، أو يتأكد فشله. فليست هناك وصفة موحدة ثابتة لإخراج متخصص فى الاجتماع التطبيقى مضمون النجاح، وعلينا جميعاً أن نتقبل حكم الواقع علينا وتقييمه لنا فى نهاية الأمر. ففى مهمة كهذه لا تكفى النوايا الطيبة، ولا يكفى الوعى بحجم المشكلة، أو الرغبة فى تغيير الواقع، أو حتى الثورة عليه. المهم فى نهاية الأمر أن تكون لدينا الكفاءات والمهارات التى تمكننا من تحقيق هذا الذى نؤمن به ونجح فى أن نضعه موضع التنفيذ، ونترجم معرفتنا إلى أساليب ملائمة لفهم الواقع، ثم نترجم نتائج دراساتنا الواقعية إلى حلول وخطوط فعالة. والحوار المستمر بين الواقع والبحث هو الكفيل فى النهاية بتطوير رسالة هذا العلم فى خدمة البشرية.

الباب الثانى
المعالم البارزة فى تاريخ
البحث الاجتماعى التطبيقى

مقدمة

نستعرض فى هذا الفصل عدداً محدوداً من تقارير البحوث التى تمثل علامات بارزة فى البحث الاجتماعى التطبيقى لعبت دوراً رائداً، وظهرت خلال النصف الأول من القرن العشرين. وتشكل هذه البحوث جزءاً من الجذور الفكرية لعالم الاجتماع، وسوف تجد مراجع عديدة بشأنها فى هذا الفصل. وقد أجرى عدد كبير من هذه الدراسات بواسطة باحثين أمريكيين. إذ أن البحث الاجتماعى حتى عهد قريب انتظم فى الولايات المتحدة على نطاق أوسع مقارنة بأى مكان آخر، كما أن كثيراً من الدراسات الإبداعية أجريت فى هذا البلد. ولقد حدث تطور مماثل للبحث الاجتماعى فى السنوات الحديثة فقط فى فرنسا، وانجلترا، وألمانيا، وإيطاليا، وبولندا، ويوغوسلافيا، والهند، واليابان، ودول أخرى.

الدراسات المبكرة

توجد مصادر عديدة وراء التطور المذهل للبحث الاجتماعى التطبيقى فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، وفى كل دولة من دول العالم تقريباً بعد الحرب العالمية الثانية. وتشمل المصادر الأولى "علم الحساب السياسى" (وهو نوع من أنواع علم الاجتماع الوصفى) الذى انتعش فى انجلترا فى القرن السابع عشر بتشجيع من الجمعية الملكية[1]، والمسوح الاجتماعية – الاقتصادية الرائعة التى

---

(١) من أفضل النماذج دراسة جريجورى كينج: "الملاحظات والاستنتاجات الطبيعية والسياسية على أحوال وظروف إنجلترا، فى عام ١٦٩٩"، والمنشورة فى الكتاب الذى أشرف على تحريره الكسندر تشالمرز، تقدير القوة النسبية لبريطانيا العظمى، ١٨٠٢:

Gregory King, "Natural and Political Observation and Conclusions Upon the State and Condition of England, ١٦٩٩" in: Alexander Chalmers, (ed.), **Estimate of the Comparative Strength of Great Britain**, Piccadilly, J., Stockdale, ١٨٠٢.

أجرتها الجهات الرسمية فى فرنسا فى ظل نظام الحكم القديم[١]، وبدء إجراء التعدادات القومية والمحلية بعد منتصف القرن الثامن عشر[٢]، ومؤلفات العالم البلجيكى أدولف كيتيليه (١٧٩٦-١٨٧٤)[٣] الذى شد الانتباه إلى استقرار المعدلات الاجتماعية المتعددة بمرور السنوات، كما صاغ مفهوم "الفيزياء الاجتماعية". ومن المؤثرات الأخرى نجد المسوح الهامة فى القرن التاسع عشر مثل كتاب بوث "الحياة والعمل بين سكان لندن"[٤]، وكتاب فيرمييه "الحالة الفيزيقية والمعنوية بين العمال فى صناعة القطن والكتان والحرير"[٥]، ودراسة بيرا-دوشاتيليه فى جزءين عن الدعارة فى باريس[٦]، ودراسات الحالة التى قام بها لوبلاى عن الحياة الأسرية بين العمال الأوروبيين[٧]، هذا بالإضافة إلى المسوح التى لا حصر لها عن المشكلات الحضرية

---

(١) النموذج البارز على هذا كتاب:
Sebastian Le Prestre de Vauban's **Projet d'une Dime Royale**.
وقد صدر فى طبعته الأصلية عام ١٧٠٧.

(٢) صدرت تقارير أول تعداد قومى فى السويد حوالى عام ١٧٥٠، على الرغم من أنه قد أجريت تعدادات محلية مختلفة فى تواريخ أسبق من ذلك بكثير فى مناطق عديدة من العالم.

(٣) قام بول لازارسفيلد بتلخيص إسهام العالم البلجيكى أدولف كيتليه فى البحث الاجتماعى فى المقال التالى:
Paul Lazarsfeld, "Notes on the History of Quantification in Sociology: Trends, Sources and Problems". **Isis**, ٥٢, ١٩٦١, PP. ٢٧٧-٣٣٣.

(٤) Charles Booth et al., **Life and Labour of the People of London**, ٢Vols. London, Williams and Norgate, ١٨٨٩-١٨٩١.

(٥) Louis R. Villerme, **Tableau de L'Etat Physique et Moral des Ouvriers Employes dans les Manufactures de Coton, de Laine et de Soie**, ٢Vols., Paris, Renouard et cie., ١٨٤٠.
هذا ولا توجد ترجمة لهذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية، إنما يوجد عرض مختصر للنتائج التى توصل إليها فيرمييه فى كتاب جان فوراستى، **أسباب الثروة**، الذى قام بترجمته عن الفرنسية وحرره تيودور كابلو:
Jean Fourasite, The Causes of Wealth, Trans, and ed., Theodore Caplow, New York, Free Press, ١٩٦٠.

(٦) Alexander B. Parent – Duchatelet, **On Prostitution in the City of Paris**, ٣d. ed., ٢Voles., London, Burges, ١٨٥٧.

(٧) Frederic Le Play, **Les Ouvriers Europeens**, ٦Vols., Tours, Mamc., ١٨٧٧-١٨٧٩.

والصناعية والأسرية فى الولايات المتحدة والتى ظهرت حوالى عام ١٩٠٠.

وقد لاقى كثير من هذه الدراسات المبكرة تجاهلاً لا تستحقه حتى بدأ كشف النقاب حديثاً عن تاريخ البحث الاجتماعى فى أوروبا[١]. وقد نفاجأ أحياناً عندما نكتشف الطاقة والحنكة اللتين كان يتمتع بهما الباحثون الأوائل. فعلى سبيل المثال قدم جريجورى كينج فى القرن السابع عشر دراسة حاول فيها ترتيب جملة السكان فى انجلترا عام ١٦٨٨ حسب المكانة الاجتماعية – الاقتصادية، وحجم الأسرة، والدخل.

دراسات القرن العشرين

على الرغم من أن الدراسات التى سوف نستعرضها تمثل الكلاسيكيات الحديثة للبحث فى علم الاجتماع التطبيقى، فإنها لم تجر كلها بواسطة علماء الاجتماع. إذ قدم علماء الأنثروبولوجيا وعلماء النفس والباحثون الهواة إسهامات هامة. ولا تختلف العلوم الاجتماعية فيما بينها اختلافاً فادحاً من حيث اهتماماتها البحثية. ولا يزال الوصف الأنثروبولوجى للمجتمعات البسيطة يوفر بيانات للتحصيل فى علم الاجتماع. كما يتم تبادل البيانات بين علم النفس وعلم الاجتماع بصفة مستمرة، ولا يمكن فى الحقيقة وضع حد فاصل بين البحوث السياسية وبحوث علم الاجتماع.

والدراسات المعروضة مرتبة ترتيباً زمنياً بشكل تقريبى حسب تاريخ نشر تقاريرها، غير أن هذا الترتيب الزمنى معرض لنوعين من الأخطاء **أولهما**: انقضاء فترة زمنية طويلة قد تتجاوز عشر سنوات فى بعض الأحيان بين جمع البيانات ونشر التقرير، **وثانيهما**: أن مشروع البحث الرئيسى غالباً ما يوفر بيانات تكفى لتقارير عديدة تتباعد زمانياً بين بعضها بعضاً.

ومن الحتمى أن تكون الملخصات التالية مختصرة بدرجة لا تعطى هذه المشروعات البحثية حقها، ويمكن أن تعد مدخلاً إليها. إذا ينبغى تعلم تاريخ البحوث –

---

(١) انظر مقال بول لازارسفيلد عن "تاريخ القياس الكمى فى علم الاجتماع" الذى سبقت الإشارة إليه، وكذلك مقال برنارد ليسويه وأوبرشال عن التاريخ المبكر للبحوث الاجتماعية المنشور فى الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، مجلد ١٥، والذى سبقت الإشارة إليه أيضاً.

مثل تاريخ النظرية – من المصادر الأصلية. ومن العيوب الأخرى لهذه الملخصات أنها لا تأخذ فى اعتبارها التراث الهام المتعلق بكل مشروع بحثى، لأن هدفنا الحالى يتمثل فى أسباب حيوية هذه البحوث وإسهامها الهام للمعرفة فى علم الاجتماع، على الرغم من أوجه النقد الموجهة إليها.

* * *

١- الفلاح البولندى

وليام توماس وفلورين زنانيكى

فى عام ١٩٠٨ حصل وليام توماس الأستاذ بجامعة شيكاغو على منحة ضخمة من مؤسسة خاصة لدراسة المشكلات المرتبطة بالهجرة الأوروبية إلى الولايات المتحدة. وبعد ذلك بقليل قرر أن يركز على الفلاحين البولنديين الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان الأجانب فى شيكاغو، ويمثلون مشكلة بارزة. وفى إحدى رحلاته إلى بولندا تعرف توماس على زنانيكى الشاعر والفيلسوف، ونظم إجراءات سفره إلى الولايات المتحدة ليعمل معه فى هذا المشروع البحثى. وقد نشر تقريرهما المشترك بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة(١).

وتتكون البيانات الخام من مجموعة ضخمة من الوثائق: خطابات شخصية، وقصص صحفية، واستمارات التقدم لجمعية الهجرة، وتاريخ الأبرشية Parish Histories، وإحصاءات الروابط البولندية – الأمريكية، وسجلات القضايا من المحاكم والمؤسسات الاجتماعية. ولا نعرف عدد الوثائق المجموعة، غير أن ما يزيد عن ألف منها موجودة فى كتاب **الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا** بما فيها سيرة ذاتية طويلة ومثيرة لمهاجر اسمه "ولاديك" Wladek. وفى رأى المؤلفين أن سجلات الحياة

---

(١) William Thomas and Florian Znaniecki, **The Polish Peasant in Europe and America**, ٢Vols., New York, Knopf, ١٩٢٧. Republished in Facsimile, New York, Dover, ١٩٥٨, Originally Published, ١٩١٨-١٩٢٠.

الشخصية تعد "أكثر أنماط بيانات علم الاجتماع اكتمالاً"[١]. ويتمثل المنهج الرئيسى فى نمط من أنماط تحليل المضمون، وهو البحث فى الوثائق عن شواهد على الاتجاهات والقيم التى يعتنقها الأشخاص الذين تشير إليهم الوثائق.

وتعد الاتجاهات والقيم بمثابة المصطلحات الأساسية فى هذه الدراسة. والقيم الاجتماعية عند توماس وزنانيكى عبارة عن شئ يشبه الظواهر الاجتماعية عند دوركايم. **فالقيمة** الاجتماعية هى أى شئ – مادى أو غير مادى – يعد مفيداً لأعضاء الجماعة الاجتماعية، وله معنى بالنسبة لهم يتفقون عليه دون تفكير. وعلى العكس من ذلك يعد **الاتجاه** عملية وعى فردى تحدد الأفعال الاجتماعية للفرد. والاتجاه هو الجزء الخاص والذاتى المتمم للقيمة الاجتماعية. ويرى توماس وزنانيكى – شأنهما فى ذلك شأن زيمل وعلى النقيض من دوركايم – أن الأفعال الاجتماعية ثنائية بطبيعتها بمعنى أنها ناجمة عن القوى الاجتماعية خارج الفرد الفاعل وعن الدوافع الخاصة داخله. ولا يعترف توماس وزنانيكى بأى تفسير فى علم الاجتماع يتجاهل الظواهر الاجتماعية أو الدوافع الفردية، حيث يقولان: "إن سبب القيمة أو الاتجاه لا يمكن أن يكون الاتجاه أو القيمة وحده، ولكنه دائماً مزيج من الاتجاه والقيمة"[٢].

ويتحقق المزج بين الاتجاهات الفردية والقيم الاجتماعية لدى كل فرد بواسطة عدد ضخم من **الرغبات** التى يمكن إشباعها فى المحيط الاجتماعى فقط. ويمكن حصر الأنماط العامة للرغبات فى أربعة:

١- الرغبة فى اكتساب خبرات جديدة.

٢- الرغبة فى كسب الاعتراف، وهذه تشمل الاستجابة الجنسية والتقدير الاجتماعى العام.

٣- الرغبة فى السيطرة، وهذه تشمل الملكية والقوة السياسية.

٤- الرغبة فى الحماية، وهذه تشمل تدعيم الزملاء وصحبتهم.

وقد عرفت هذه الرغبات الأربع المشهورة فى صياغة أخرى قدمها توماس فيما

---

(١) نفس المرجع السابق، ص١٨٢٣.

(٢) نفس المرجع السابق، ص٤٤.

بعد[1]، حيث استبعد الرغبة فى السيطرة، وأصبحت الرغبات الأساسية هى: اكتساب خبرات جديدة، وكسب الاعتراف، والاستجابة، والحماية.

وكما يبدو واضحاً من عنوان الكتاب: **الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا**، فإنه يحلل وضع الفلاحين البولنديين فى هاتين القارتين. ومع أن التركيز انصب على أوروبا، فإن التغير الاجتماعى كان محور الاهتمام فى هاتين القارتين. وتعد الجماعة الأسرية فى القرية البولندية التقليدية هى الفاعل الاجتماعى الأساسى، ويخضع الأفراد لها إلى أبعد حد ممكن. وتعد واجبات أعضاء الأسرة تجاه بعضهم بعضاً مسألة التزام لا مسألة عاطفية. ويتم ترتيب الزواج بين الأسر، ولا تحظى المعاشرة الجنسية بأى قيمة مستقلة. ومن الناحية العملية تعد الأسرة الجماعة الاجتماعية المنظمة الوحيدة التى ينتمى إليها الفلاح. وليست علاقات الأسرة بجيرانها من الأسر علاقة وثيقة، غير أن هناك تضامناً قوياً فى كل قرية، لأن جميع الفلاحين يعتنقون نفس الآراء حول أدوارهم وعلاقاتهم، كما يؤمنون بنفس المعتقدات حول الدين والسحر. وينعزل هذا المجتمع بهذه الصورة التقليدية انعزالاً واضحاً عن المؤثرات الخارجية، ولا توجد أرستقراطية مالكة للأرض تتحكم فيه، كما يوجد عدد محدود من المدن المجاورة.

وقد أوضح توماس وزنانيكى كيفية تحطم هذا النمط بفعل التغيرات الاقتصادية والمؤثرات الأخرى الخارجية التى أضعفت تضامن الأسرة والقرية مما ساعد الأفراد على تكوين اتجاهات جديدة تتعارض مع القيم الأسرية، كما أدت إلى ظهور التباين فى الآراء والمعتقدات والتوجهات الاقتصادية فى القرية. ويعرفان **التفكك الاجتماعى** بأنه تقلص تأثير المعايير الجماعية على أعضاء الجماعة، ويوضحان أن هذا التفكك أصبح يميز كل جانب من جوانب المجتمع القروى فى بولندا بعد عام ١٩٠٠، مما أدى إلى عملية **إعادة التنظيم** Reorganization. ففى الأسرة حلت القيم والاتجاهات المرتبطة

---

(١) انظر كتاب ويليام توماس:

The Unadjusted Girl: With Cases and Standpoint for Behavior Analysis, Boston, Little, Brown, ١٩٦٤.

وقد صدرت الطبعة الأصلية لهذا الكتاب عام ١٩٢٣.

بالمتعة Hedonistic محل التضامن الأسرى. وفى القرية حل السعى نحو النجاح والتفوق الاقتصادى محل الروح الجمعية المحافظة القديمة. كما شهد المجتمع الأكبر فى بولندا نمو طبقة وسطى جديدة، وتعاظم الروح القومية، وتحوير المعتقدات الدينية، وظهور الحركات الثورية، وتعاظم انتشار الأفكار الجديدة من خلال التعليم والصحافة.

وقد ظهرت صورة أكثر تطرفاً للتفكك عندما هاجر الفلاحون إلى الولايات المتحدة تاركين وراءهم قراهم البولندية، كما استقلوا عن أسرهم أيضاً. ويوضح توماس وزنانيكى أن المهاجرين لم يدخلوا المجتمع الأمريكى مباشرة. فقد كان مجتمعهم الأول مكوناً من المهاجرين الآخرين، وكان العالم الذى دخلوه عالم المهاجرين البولنديين – الأمريكيين وليس عالم الأمريكيين الوطنيين. وهنا نجد مرة ثانية أن التفكك تبعه إعادة تنظيم وظهور اتجاهات وقيم جديدة. فقد ظهرت جمعيات المهاجرين، والأبرشيات البولندية، والجمعيات الخيرية، والنظام التعليمى التابع للكنيسة، والروابط البولندية – الأمريكية لتحل جزئياً محل الدعائم الجماعية التى افتقدها المهاجرون. بيد أن هذه الجماعات الثانوية الجديدة لم تستطع أن تعوض المهاجر كلية عن الجماعات الأولية القديمة. ويشيع بين الفلاحين البولنديين فى الولايات المتحدة **التفكك الفردى**، ويعرفه توماس وزنانيكى بأنه افتقاد الفرد المقدرة على تنظيم حياته من أجل تحقيق أهدافه الخاصة. وليس التفكك الفردى هو نفسه التفكك الاجتماعى على الرغم من الترابط بينهما. إذ يصبح بعض الأفراد مفككين عندما يسود التفكك الاجتماعى، فى حين يتمكن بعض الأفراد الآخرين من ابتداع أنماط جديدة وناجحة للفعل.

وتتمثل الصور المميزة للتفكك الفردى بين الفلاحين البولنديين فى الولايات المتحدة فى: الإعالة الاقتصادية، وتقوض العلاقات الزواجية، والقتل، وانحراف الأحداث. ويمكن الاستشهاد على الطريقة التى فسر بها توماس وزنانيكى المشكلات السلوكية بالكشف عن الاتجاهات والقيم الكامنة وراءها من خلال الاقتباس التالى الذى يناقشان فيه نتائج الجهود التى تقوم بها المحاكم والمؤسسات الاجتماعية للحيلولة دون

انهيار أسر المهاجرين:

"بعد دراسة دقيقة لمئات عديدة من القضايا لم نجد مثالاً واحداً يدلل على أن التدخل الرسمى أدى إلى تقوية الروابط الزواجية. وتفسير ذلك أمر ميسور. فالضبط الاجتماعى الذى تتعرض له الجماعة الزواجية فى البلد القديم (بولندا) على يد الأسر والمجتمع المحلى يؤثر فى هذه الجماعة كوحدة ويضع مصالحها فى اعتباره. وليس دور الوسط الاجتماعى التوفيق بين الزوج والزوجة والفصل فى نزاعاتهما الشخصية مثل الدعاوى بين الأفراد المنفصلين، وإنما دوره تدعيم وحدتهما عندما تهددها تصرفات أحدهما. ويشعر الفرد سيئ السلوك بأنه ارتكب إثماً ضد قدسية الزواج، ولا يشعر بأنه مخطئ عند نزاعه مع فرد آخر. ولذلك يساعد الضبط بواسط الوسط الاجتماعى القديم على زيادة الأهمية المؤسسية للروابط الزواجية. وعلى العكس من ذلك يعنى تدخل المؤسسة الأمريكية نوعاً من التحكيم فى النزاع بين الزوج والزوجة اللذين يتم معاملتهما بصفة رسمية وغير رسمية على أنهما طرفين متنازعين أو كفردين بينهما دعوى ينبغى تسويتها. ولذلك فإن وعى المهاجر يجعله يعالج أموره لا على أساس التضامن، بل على أساس القتال حيث يرغب كل طرف فى أن يحصل من خصمه على أقصى ما يستطيع بأية وسيلة ممكنة"(١).

ويعد البولنديون – الأمريكيون اليوم فى الغالب مواطنين ينتمون إلى الجيل الثالث أو الرابع الذى لا يعانى مشكلات تخصه وحده، غير أن التحليل السابق لا يزال ينطبق على بعض المهاجرين الجدد والمهاجرين الذين يقيمون فى قاع المدينة.

* * *

٢- إيكولوجية شيكاغو

مدرسة شيكاغو

دخل روبرت بارك – الذى كان وراء هذه المجموعة الضخمة من الدراسات

(١) انظر توماس وزنانيكى، الفلاح البولندى، مرجع سابق، ص ص ١٧٤٧-١٧٤٨.

وأشرف على عديد منها – جامعة شيكاغو فى سن الخمسين بعد أن عمل فترة طويلة مراسلاً صحفياً، وخبيراً فى العلاقات الإثنية (بين السلالات)، ورحالة حول العالم. وكان زيمل هو معلمه الوحيد فى علم الاجتماع، ولذلك كان مثله مفتوناً بالحياة الحضرية فى تنوعها وتعقدها وأمراضها. وقد ألمح بارك ذات مرة أن قدمه وطأت أرض المدن فى مختلف أرجاء العالم أكثر من أى شخص آخر فى هذا العالم[١]. وفى عام ١٩٦١ كتب مقالاً مشهوراً **للمجلة الأمريكية لعلم الاجتماع** بعنوان: "المدينة: مقترحات لبحث السلوك الإنسانى فى البيئة الحضرية"[٢]، نادى فيه بدراسة الحياة والثقافة الحضريين باستخدام عدة مناهج: الملاحظة المباشرة، والتحليل الإحصائى، ودراسة الحالة، ووصف الأنماط المهنية، ودراسة العمليات السياسية، وتحليل ما يطلق عليه الآن الثقافات الفرعية للمنحرفين.

وفى السنوات التالية بدأ تنفيذ هذا المشروع البحثى بحماس منقطع النظير فى سلسلة طويلة من الدراسات عن شيكاغو أجريت فى القسم الذى أشرف عليه بارك، ونشرت بواسطة جامعة شيكاغو. وفيما يلى قائمة ببعض هذه الدراسات:

نيلز أندرسون	الباعة الجائلون	١٩٢٣
ارنست مورر	التفكك الأسرى	١٩٢٧
فردريك تراشر	العصابة	١٩٢٧
لويس ويرث	الجيتو	١٩٢٨
روث كافان	الانتحار	١٩٢٨
هارفى زورباو	الساحل الذهبى والأحياء المتخلفة	١٩٢٩
كليفورد شو	مناطق الجناح	١٩٢٩

(١) Robert E. Park, **Human Communities: The City and Human Ecology**, New York, Free Press, ١٩٥٢, P. ٥.

(٢) Robert E. Park, "The City: Suggestions for the Investigation of Human Behavior in the City Environment", **American Journal of Sociology** ٢٠, No.٥, March ١٩١٥, PP. ٥٧٧-٦١٢.

بول كريسى	ملاهى الرقص المأجور	١٩٣٢
فرانكلين فريزر	الأسرة الزنجية فى شيكاغو	١٩٣٢
والتر ريكليس	السلوك الانحرافى فى شيكاغو	١٩٣٣
روبرت فارس، وارين وانهام	الاضطرابات العقلية فى المناطق الحضرية	١٩٣٣

وهناك مجموعة أخرى من الدراسات التى صدرت فى نفس السلسلة وتناولت دراسة مدن أخرى غير مدينة شيكاغو(١)، أو طبقت النتائج المستخلصة من دراسات شيكاغو على المناطق الحضرية بصفة عامة(٢).

وقد عرف الباحثون فى مدرسة شيكاغو بعلماء **الإيكولوجيا الحضرية**، نظراً لأنهم يرون أن العلاقات بين مختلف السكان فى المدينة تتشابه مع العلاقات بين أنواع الأشجار والنباتات فى أرض جرداء. وباستعارة مصطلحات علم النبات يتحدث هؤلاء العلماء عن **التتابع** Succession عندما يحل سكان محل آخرين فى سكنى حى معين، **والتكافل** Symbiosis عندما يسكن سكان غير مترابطين فى نفس المنطقة، أو **السيطرة** Dominance عندما تتأثر المناطق المتطرفة بالأوضاع فى قلب المدينة. كما استخدم هؤلاء العلماء مجموعة من المصطلحات المشتقة من دراسة التفاعل داخل الجماعة. إذ يذهبون إلى أن العلاقات الجماعية يمكن أن تأخذ صور **التنافس، والصراع، والتلاؤم، والتمثيل**. وفى التنافس تناضل الجماعات من أجل أهداف متماثلة. وفى الصراع تسعى الجماعات إلى تحقيق أهدافها بالتخلص من بعضها بعضاً كمعوقات أمام تحقيق هذه

---

(١) For Example, Roderick Duncan McKenzie, **The Neighborhood: A Study of Local Life in the City of Columbus, Ohio**, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٢٣; Pauline V. Young, **The Pilgrims of Russiantown**, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٣٢.

(٢) For Example, Norman S. Hayner, **Hotel Life**, Chapel Hill, University of North Carolina Press, ١٩٣٦; E. Franklin Frazier, **The Negro Family in the United States**, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٣٩; Clifford H. Shaw and Henry D. McKay, **Juvenile Delinquency and Urban Areas**, Chicago, D. McKay, of Chicago Press, ١٩٤٢.

الأهداف. وفى التلاؤم تصل الجماعات ذات الأهداف المتعارضة إلى توافق مستقر ومتبادل. أما التمثيل فهو الاندماج بين جماعتين بحيث لا تصبح هناك أهداف مستقلة خاصة بكل منهما.

ويستخدم علماء الإيكولوجيا هذه العمليات لتفسير أنماط النمو الحضرى، فعلى سبيل المثال يتم تنظيم التنافس على المواقع المتميزة فى قلب المدينة من خلال سعر الأرض. كما أن الصراع بين جماعات المهاجرين القدامى والجدد يفسر سرعة التنقل السكانى مثلما تغزو الجماعات الجديدة المنطقة التى يسكنها المهاجرون القدامى، ويمثل التلاؤم نوعان من السلام المتقلقل الذى يسود حيث يتقابل الساحل الذهبى مع المناطق المتخلفة عند الجانب الشمالى من شيكاغو. ويحدث التمثيل عندما ينتقل أسلاف جماعات المهاجرين إلى الضواحى ليكونوا ثقافة تميز الطبقة الوسطى ويقيموا الحواجز التى تبعدهم عن الفقراء فى قلب المدينة.

وتعد المناهج المستخدمة فى دراسات شيكاغو مناهج عرضية (أى تمليها طبيعة الموضوع المبحوث وملابساته) بالاصطلاح الحديث. ففى كل دراسة يقوم الباحث فى البداية بجمع معلومات دقيقة عن موضوعه واستخدام الملاحظة بالمشاركة. وبعد ذلك يضيف إلى هذه المعلومات بيانات إضافية كلما أمكنه ذلك من: السجلات الرسمية، وبيانات التعداد، والتعدادات الخاصة، والوثائق وتواريخ الحياة، والمقابلات، والاستبيانات، والمقالات الصحفية، وتقارير الإخباريين المدربين. وقد أوضحت بعض الدراسات المتعلقة بالسلوك الانحرافى فى (الجريمة، والجناح، والانتحار، والدعارة، والاضطرابات العقلية)، والدراسات التى اعتمدت على المقاييس الإحصائية – كما يتجلى فى دراسة فارس ووانهام – أن تلك الأمراض حتى التى تبدو فردية ومتفرقة كمرضى الفصام يتركزون بدرجة كبيرة فى مناطق إيكولوجية محددة. ويصف جون مادج أعمال مدرسة شيكاغو بأنها:

"تهتم بإصرار وبشكل محدد بالموقع الإقليمى، وتؤمن بإصلاح الإنسانية، وتبغض بغضاً أمريكياً متأصلاً الانحراف والنزعة الراديكالية التى تتعايش تعايشاً

غريباً مع إيمان هذه المدرسة بثراء النظم الاجتماعية وتنوعها"[١].

ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية لدراسات شيكاغو فيما يلى:

١- أن مجتمع المدينة الكبيرة لا تسوده ثقافة واحدة متماثلة، ولكنه يضم عدداً من الثقافات الفرعية كل منها يعكس تاريخاً مستقلاً ومجموعة متميزة من المصالح.

٢- أن مجتمع المدينة الكبيرة ليس نسقاً اجتماعياً متماثلاً، ولكنه يضم مجموعة من المجتمعات المحلية الفرعية كل منها له نمطه الخاص من الفرص التى يتيحها والقيود التى يفرضها.

٣- أن بيئة المدينة الكبيرة تساعد على اتساع المسافات الاجتماعية دون انعزال فيزيقى. ويلاحظ أن المسافات الاجتماعية بين الجماعات فى المدينة الكبيرة أعظم من تلك الموجودة فى المدن الصغيرة بسبب الطابع اللاشخصى الذى يميز حياة المدينة الكبيرة، ولأن الجماعات المنعزلة فى المدينة الكبيرة تكون كبيرة الحجم بدرجة تجعلها مكتفية بذاتها.

٤- أن التقسيم الداخلى لمجتمع المدينة الكبيرة لا يحول دون الحراك الفردى. والواقع أن هذا التقسيم يشجع على الحراك، لأن الفرد الذى ينتقل إلى جماعة جديدة أو إلى طبقة جديدة ينعزل تلقائياً عن زملائه السابقين.

٥- أن كثيراً من سكان المدن يصبحون بفعل التأثير المزدوج للتفاضل والحراك أقل ميلاً إلى الألفة الاجتماعية، ويتعلمون أن يعيشوا دون اعتراف أو استجابة من الآخرين.

وغالباً ما يوجد الأشخاص اللااجتماعيون (أو الرافضون لمعايير الجماعة) فى أماكن الإقامة التى تضم أعداداً كبيرة، كالبيوت التى تعيش فيها كل أسرة فى حجرة واحدة، وهى تتركز عادة فى مناطق معينة، والفنادق الرخيصة التى يقيم فيها روادها، ومناطق الإيواء، ومناطق البيوت المقطورة، ولكنهم لا يطورون روابط اجتماعية قوية

---

(١) John Madge, **The Origins of Scientific Sociology**, New York, Free Press, ١٩٦٢, P. ١٢٥.

بينهم. وعادة ما تتميز هذه المناطق بارتفاع معدلات الانتحار، والاضطراب العقلى، وسوء التغذية، واعتلال الصحة.

٦- أن المدينة الكبيرة تتميز بارتفاع معدل الجريمة ضد الأشخاص والممتلكات، وبالسلوكيات الأخرى التى تعد فى نظر المجتمع الأكبر سلوكيات لا شرعية ولا أخلاقية أو كليهما معاً، مثل تعاطى المسكرات، وإدمان المخدرات، والدعارة، والجنسية المثلية، والمقامرة، والتغيب عن العمل، وتخريب الممتلكات العامة أو الخاصة، والإعالة. وتعد دراسات شيكاغو أولى الدراسات التى كشفت عن أن كثيراً من هذا السلوك ينمو وفقاً لمعايير المجتمعات المحلية الفرعية التى تشجع على السلوك الانحرافى وتكافئه.

٧- تتميز كل صورة خطيرة من صور السلوك الانحرافى الذى يحدث فى المدينة الكبيرة بالتركز الشديد. ومع أن العاهرات ومدمنى المخدرات موجودون فى كافة أرجاء المنطقة الحضرية الكبرى، فإن غالبيتهم موجودون فى مناطق محددة، وفى منطقة تعادية بعينها فى بعض الأحيان. وهناك ارتباط إيكولوجى (بمعنى أنها تتركز فى نفس الأماكن) بين مختلف صور السلوك الانحرافى من ناحية، والفقر، والإعالة، والبطالة من ناحية أخرى.

٨- أن البناء الإيكولوجى للمدينة الأمريكية الكبيرة فى لحظة معينة أقل استقراراً مما يبدو لنا. فهذا البناء ناتج عن التطور السريع الذى لا يتوقف. ونادراً ما تظل أنماط الاستيطان واستخدام الأرض مستقرة لأكثر من جيل واحد. فالطفل الذى يكبر لا يستطيع العودة إلى جيرته القديمه ويتوقع أن يجدها كما هى.

٩- أن عملية النمو والاتساع تمر بما يطلق عليه الاسم العجيب **"اللامركزية المركزية"**(*). فالتعقد السكانى والبنائى للمنطقة الحضرية الكبرى يستمر فى الاطراد. كما أن نمو الضواحى وامتداد التأثير الحضرى إلى الظهير يصحبه تركز شديد

(*) أى نمو للضواحى والأطراف واستقلالها مع تزايد ارتباطها بمركز المدينة.

للوظائف فى حى الأعمال المركزى، كما يصحبه تغيرات عديدة فى خصائص الأحياء الوسطى.

إن عديداً من الموضوعات التى تطرقت إليها لأول مرة مدرسة شيكاغو (مثل التفاعل فى الجيرة، والعصابات الجانحة، والأسرة فى المناطق المتخلفة، والتشرد) يتم دراستها الآن بصفة مستمرة وفى كل مكان: من شيكاغو إلى أوزاكا (فى اليابان) إلى إيبادان (فى نيجيريا).

* * *

٣- الحراك الاجتماعى

بيتريم سوروكن

يضم كتاب سوروكن **الحراك الاجتماعى**[١] مجموعة ضخمة من البيانات الإحصائية من مصادر ودول وفترات زمنية عديدة مختلفة، كما يضم أنماطاً من البحث، بالإضافة إلى نتائج دراسات سوروكن الإحصائية، وبعض البيانات غير الكمية. وقد ناقشها جميعاً مناقشة تفسيرية مطولة.

وكان سوروكن مفكراً روسياً تعلم علم النفس فى الأصل، ولعب دوراً بارزاً فى المرحلة الأولى من الثورة الروسية كعنصر فى المجلس الوطنى، وكسكرتير لرئيس الوزراء. وقد أضير من نظام الحكم الشيوعى الذى حل محل الحكومة الثورية الأولى، وترك روسيا عام ١٩٢٢ كلاجئ سياسى. وأثناء عمله فى وظيفة مؤقتة بجامعة مينسوتا ألف كتابه **الحراك الاجتماعى** الذى يعد أول مؤلفاته العديدة المكتوبة باللغة الإنجليزية. وقد نال هذا الكتاب أهمية بمجرد نشره، ومهد له ذلك طريق الأستاذية فى جامعة هارفارد، وهو منصب أكاديمى متميز استمر فيه دون انقطاع حتى وفاته عام ١٩٦٨.

ويعرف سوروكن **الحراك الاجتماعى** بأنه انتقال الأفراد أو الطبقات داخل

---

(١) Pitirim Sorokin, **Social Mobility**, New York, Harper and Row, ١٩٢٧.

المجتمع[1]، ويميز بين نمطين من أنماط الحراك الاجتماعى هما الأفقى والرأسى. **والحراك الأفقى** هو الانتقال من وضع إلى آخر داخل نفس الطبقة الاجتماعية. وهذا يشمل الهجرة، والتحولات المهنية، والتغيرات فى الانتساب، أما **الحراك الرأسى** فهو الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى صعوداً أو هبوطاً فى بناء اجتماعى متدرج. وتهتم دراسة سوروكن بالحراك الرأسى والتدرج الطبقى الاجتماعى، أما الحراك الأفقى فقد عولج فى إيجاز وبشكل عابر.

ويبدأ سوروكن بتوضيح أن أنساق التدرج الطبقى فى العصور التاريخية تميل إلى التقلب بطريقة دورية. فعلى سبيل المثال يختلف متوسط الثروة والدخل داخل نفس المجتمع من فترة زمنية إلى أخرى، كما يتعاقب انتشار الملكية مع تركزها، ويبدو أن التدرج الطبقى السياسى "يتقلب مكانياً وزمانياً دون أى اتجاه ثابت"[2]. ويعقب ذلك مناقشة مطولة لقنوات التعاقب الرأسى فى مجتمعات عديدة تؤدى بسوروكن إلى نتيجة فحواها أن بعض الفرص الاقتصادية والسياسية والمهنية موجودة حتى فى أكثر الأنساق جموداً، مع أنه لا يوجد نسق مفتوح بدرجة تسمح بالحراك الحر المطلق.

وتعد أكثر أجزاء الكتاب فائدة هى الأجزاء المتعلقة بالفروق الفيزيقية (الجسمية) والعقلية بين الأشخاص فى مختلف الطبقات فى المجتمعات الحديثة، والعوامل التى تؤدى إلى استمرار عملية التعاقب الرأسى فى المجتمع الغربى. وقد نشر سوروكن عشرات الدراسات المغمورة التى قام بها الأطباء وعلماء الأنثروبولوجيا لكى يبرهن على وجود ارتباط واضح فى العديد من المجتمعات – إن لم يكن فى جميعها – بين المكانة الطبقية والمؤشرات الفيزيقية كالطول، والوزن، ومحيط الرأس، وانتفاء الشذوذ، والجمال، وأمد الحياة، والصحة، والقوة البدنية، ومقاومة المرض، وانخفاض وفيات الرضع، هذا بالإضافة إلى الارتباطات المعروفة بين المكانة وكل من الذكاء،

---

(١) انظر المرجع السابق، ص٣. وقد قدم سوروكن تعريفاً آخر يأخذ فى اعتباره حراك الأشياء وحراك القيم إلى جانب حراك بنى الإنسان طبعاً، وقد أورده فى بداية الفصل السابع من كتابه **الحراك الاجتماعى**، ولكنه لم يعد إلى استخدامه بعد ذلك.

(٢) نفس المرجع السابق، ص٨٤.

والإنجاز الدراسى والإنجاز المهنى. ولم يكن بمقدور سوروكن أن يحدد مقدار هذه الاختلافات الذى يعود إلى عدم التكافؤ فى الخصائص الوراثية، والمقدار الذى يعود إلى عدم التكافؤ فى الفرص المعيشية.

* * *

٤- ميدلتاون

روبرت وهيلين لينـد

تلقى روبرت لينـد تعليمه لصبح كاهناً فى الكنيسة البروتستانتية. وفى أوائل العشرينيات قام هو وزوجته بإجراء مسح عن الأنشطة والممارسات الدينية فى مجتمع محلى أمريكى نمطى. وكان المكان الذى اختاره هو مدينة مونسى Muncie بولاية انديانا، وهى مدينة صناعية صغيرة يبلغ عدد سكانها حوالى ٤٠ ألف نسمة، وهى تقترب كثيراً من محل ميلاد روبرت لينـد. وقد استعيض عن اسم هذه المدينة باسم مستعار هو "ميدلتاون" Middletown. وسرعان ما تجاوزت الدراسة هدفها الأصلى واتسعت لتغطى جميع الجوانب الأساسية للحياة الاجتماعية المنظمة تحت ستة عناوين هى: كسب القوت، وتأثيث المنزل، وتنشئة الصغار، واستخدام وقت الفراغ، والمشاركة فى الممارسات الدينية، والمشاركة فى أنشطة المجتمع المحلى. وتنقسم كل فئة من هذه الفئات إلى أقسام أخرى. فعلى سبيل المثال نجد أن مناقشة أنشطة المجتمع المحلى فى ميدلتاون[١] شملت وسائل الإدارة الحكومية، والمحافظة على الصحة ورعاية المعوقين، والحصول على المعلومات، والعوامل المفضية إلى تضامن الجماعة وكذا العوامل المؤدية إلى إعاقة هذا التضامن.

وقد قام لينـد وزوجته ومعاونيهما بفتح مكتب فى مبنى محلى لجمع البيانات لمدة استغرقت ثمانية عشر شهراً. وخلال تلك الفترة شارك لينـد وزوجته قدر الإمكان فى

---

(١) Robert S. Lynd and Helen Merrell Lynd, **Middletown: A Study in American Culture**, New York, Harcourt Brace Jovanovich, ١٩٢٩.

جميع جوانب الحياة بالمجتمع المحلى، واعتمد التقرير النهائى للبحث على مزيج من البيانات الرسمية والانطباعات غير الرسمية. وقامت الدراسة على مقارنة دقيقة بين ميدلتاون المعاصرة (١٩٢٤ و١٩٢٥) وميدلتاون منذ جيل مضى (١٨٩٠).

وبالإضافة إلى المعلومات التى حصل عليها ليند وزوجته باستخدام الملاحظة بالمشاركة، قاما بفحص البيانات الوثائقية، وجمع الإحصاءات، وإجراء المقابلات، والاستعانة بالاستبيانات. ومن بين الوثائق المكتوبة نجد تقارير التعداد، وسجلات المدينة والإقليم، وملفات المحاكم، وسجلات المدارس، وتقارير الولاية وكتبها السنوية، والصحف، ومحاضر الاجتماعات، واليوميات الشخصية، وسجل القصاصات، والأحداث المحلية، ودليل المدينة، والخرائط، وكراسة الغرفة التجارية، وحوليات المدرسة الثانوية. وشمل برنامج المقابلات محادثات عارضة، ومقابلات مخططة مع أبرز الإخباريين، ومسح لعينة من أسر الطبقة العاملة، وعينة أخرى من أسر طبقة رجال الأعمال.

وكان **كتاب ميدلتاون** أول كتب علم الاجتماع التى أصبحت من الكتب الأكثر مبيعاً، حيث طبع منه ست طبعات فى السنة التى ظهر فيها، وحظى بمناقشات حامية فى أرجاء الولايات المتحدة خاصة فى ميدلتاون. وأصبح مؤلفا هذا الكتاب مشهورين بين عشية وضحاها. وقد كشف الكتاب – فى رأى بعض القراء – عن الضجر بالحياة وعدم جدواها فى الظهير الحضرى (القدر الأكبر من المناطق الحضرية فى المدن الصغيرة والمتوسطة)، وأطلق عليه مينكين H. L. Mencken "دراسة فى النكد" A Study of Moronia. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كشف هذا الكتاب – فى رأى قراء آخرين بما فيهم قادة الرأى فى مونسى – عن قوة أسلوب الحياة الأمريكية وقدرته على تحقيق التلاؤم. وقد حصل ليند بسبب إسهامه فى هذا العمل على الدكتوراه من جامعة كولومبيا وعين أستاذاً لعلم الاجتماع بها عام ١٩٣١.

وفى هذا الوقت فاجأ الكساد العظيم الولايات المتحدة وجميع مدنها التى تشبه الميدلتاون. وفى عام ١٩٣٥ عاد ليند وزوجته إلى مونسى مع مجموعة كبيرة من

المعاونين لدراسة تأثير الكساد ورصد التغيرات التى أصابت كل نظام من النظم الاجتماعية. وكانت المناهج المستخدمة فى هذا البحث الثانى أكثر اختصاراً من مناهج البحث الأول. وقد نشر كتاب **ميدلتاون المتغيرة**(١) بعد سنتين فقط. وكان التغير الذى انتاب ليند وزوجته يفوق التغير الذى أصاب مجتمع الدراسة. ففى الفترة الواقعة بين الدراستين تقبلا وجهة النظر الماركسية للبناء الاجتماعى، وأصبحا يؤمنان الآن بأن العلاقات المتصلة بكسب القوت هى التى تحدد بناء النظم الاجتماعية الخمسة الأخرى بالإضافة إلى القيم والمعتقدات السائدة. لقد اهتزت ثقتهما القديمة فى أسلوب المعيشة فى ميدلتاون وفى قدرته على التلاؤم، وكان ذلك بدرجة أقوى من اهتزاز ثقة السكان فى هذا الأسلوب. ولم يقتصر الأمر على وصف لينـد وزوجته للتغير الضخم الذى أصاب ميدلتاون عام ١٩٣٥ كما سوف يتضح من بعد، بل إنهما عدلا من وصفهما لهذا المجتمع عام ١٩٢٥ بشكل أصبحت معه الملامح السلبية أكثر وضوحاً.

ومن النتائج الأساسية للدراسة الأولى الانقسام الحاد للمجتمع المحلى إلى طبقة رجال الأعمال التى تحصل على معظم دخلها من العمل مع الناس، وطبقة العمال التى تحصل على معظم دخلها من العمل مع الأشياء. وتختلف هاتان الطبقتان اختلافاً حاداً بدرجة تفوق ما يدرسه أعضاؤها ويتضح هذا الاختلاف فى فرص الحياة، ونظام المعيشة اليومى (الروتين اليومى)، والعلاقات الأسرية وكذلك المعتقدات الدينية والسياسية إلى حد ما. وتتشابه عادات أفراد الطبقة العاملة فى بعض الجوانب مع عادات أفراد طبقة رجال الأعمال من الجيل الماضى. وتظهر السمات الثقافية الجديدة فى طبقة رجال الأعمال أولاً، ثم تنتقل ببطء إلى طبقة العمال.

وكان تأثر هاتين الطبقتين بالتغير الاجتماعى بدرجة غير متكافئة. كما كان الصغار أكثر استجابة لهذا التغير من والديهم، وكانت النساء أكثر استجابة له من الرجال خاصة فى طبقة رجال الأعمال. وكان هناك نوع من التدرج فيما يتعلق

---

(١) Robert S. Lubd and Helen Merrell Lynd, **Middeltown in Transition: A Study in Cultural Conflicts**, New York, Harcourt Brace Jovanovich, ١٩٣٧.

بسرعة التغير الاجتماعى فى النظم الاجتماعية الستة. إذ كان التغير أكثر سرعة فى النشاط الاقتصادى، يليه وقت الفراغ، والتعليم، وأنشطة المجتمع المحلى، والأنماط الأسرية، والدين النظامى على هذا الترتيب. وبالنسبة للنسق ككل كان التكيف مع التغير الاجتماعى السريع هو المشكلة:

"تُظهر الحياة فى ميدلتاون فى كل جانب تقريباً بعض التغيرات أو بعض الضغوط الناتجة عن الفشل فى التغير. ويقف الفرد بإحدى قدميه على أرض صلبة من العادات النظامية الراسخة، ويجرى بقدمه الأخرى على سلم يتحرك فى اتجاهات عديدة بسرعات مذهلة. وتتوقف المعيشة فى مثل هذه الظروف أولاً وقبل كل شئ على تحقيق قدر من التوازن"(١).

وكان تحقيق هذا التوازن عام ١٩٢٥ أسهل إلى حد ما على الرجال فى طبقة رجال الأعمال مقارنة بالعمال على الرغم من اهتزاز ثقتهم نتيجة الرغبة فى التغير من جانب زوجاتهم والتمرد من جانب أطفالهم فى طور المراهقة. يضاف إلى ذلك أنهم لا يستطيعون تجاهل نذر الاضطراب فى نظام العمل نفسه. وكانت استجابتهم لهذا الاضطراب "التدعيم المعنوى" Booster Spirit، وهى إيديولوجية بين التضامن المحلى، والنزعة السياسية المحافظة، وإضفاء الطابع المثالى على أنشطة العمل، والإصرار على الامتثال. ولم تقابل الطبقة العاملة هذه الإيديولوجية بتحد واضح عام ١٩٢٥ على الرغم من عدم سعادتها بها.

وفى عام ١٩٣٥ كانت ميدلتاون قد بدأت تصحح وضعها الناتج عن انهيار الصناعة، والبطالة السافرة، والخسارة فى الممتلكات والمدخرات التى حدثت خلال السنوات الخمس الماضية. وتعطل التقدم الاقتصادى للمجتمع المحلى تعطلاً كاملاً. وأصبح حوالى ربع الأسر يعيش على المساعدات العامة، وانخفضت أعداد الزيجات والولادات، وتوقف تشييد المبانى الجديدة. وشهد نظام العمل تحولاً بفعل القواعد الفيدرالية، وانتشار الحركة النقابية بين العمال، والصراعات الكامنة فى القيم داخل

(١) ليند وليند، الميدلتاون، ص٤٩٨.

مجتمع الميدلتاون مثل الصراع بين مُثُل الفردية ومُثُل المسئولية الجمعية، ذلك الصراع الذى شق طريقه وطفا على السطح. بيد أن التأثير العام للكساد تجلى فى إبطاء سرعة التغير الاجتماعى. إذ تتشابه مناسيب الخريطة الثقافية لميدلتاون عام ١٩٣٥ مع عام ١٩٢٥. واكن برنامج المساعدات العامة هو الملمح الوحيد الجديد فى التشكيل النظامى للمجتمع. ويبدو أن أبرز الاختلافات بين الفترتين تمثلت فى عقول السكان، فى وعيهم بنمو التعارض بين الواقع والرموز التى يستخدمونها فى تفسيره.

وقد اتخذ تحرر ليند وزوجته من الأوهام مجرى طبيعياً موازياً. فقد اكتشفا ملامح بغيضة للحياة فى ميدلتاون تغاضياً عنها أو صوراها بدرجة أقل من الواقع عام ١٩٢٥. ففى مناقشة الدعارة أوضحت الدراسة الأولى انحسارها، ووجود بيتين أو ثلاثة لممارسة الدعارة فى الخفاء. وبعد عشر سنوات اكتشف ليند وزوجته أن ميدلتاون كانت فى عام ١٩٢٥ تمثل مركزاً للدعارة لإقليم كبير وأنهما فشلا فى ملاحظة وجود منطقة حى البغاء بجانب حى الأعمال. وعلى نحو مشابه أصبح ليند وزوجته على دراية بأن نسبة كبيرة من السكان كانوا يعيشون فى مساكن متهدمة لا توجد بها مياه نقية أو تدفئة كافية، وأن إدمان المسكرات كان منتشراً عام ١٩٢٥، وأن التعصب ضد الزنوج كان يمثل مرضاً مستوطناً، وأن الصحافة المحلية كانت تتعرض للمناورات ولمؤثرات غير قويمة، وأن النهر كان ملوثاً بدرجة خطيرة.

والأهم من ذلك أن ليند وزوجته أعادا النظر فى وجهة نظرهما السابقة حول البناء الطبقى لتأخذ فى الاعتبار دور الأسر ذات النفوذ التى كانت تمتلك الصناعة المحلية الرئيسية، والتى كانت تمارس نوعاً من السيطرة على المجتمع المحلى برمته من خلال علاقاتها الاستراتيجية مع البنوك الرئيسية، والمكاتب القانونية، ومجلس التعليم، والجمعيات الخيرية، والكنائس، والصحافة، والأحزاب السياسية، ويبدو أن الكساد عزز هذه السيطرة. وأدرك ليند وزوجته وجود طبقة عليا ناشئة تتكون من رجال الصناعة الأثرياء، وأصحاب البنوك والمديرين المحليين للشركات الوطنية، وقلة ثرية تابعة لهذه الجماعات. ويقسمان الآن طبقة رجال الأعمال إلى طبقة وسطى – عليا مؤلفة من أصحاب المصانع، والتجار، وأصحاب المهن الفنية المتخصصة، والمديرين التنفيذيين، وطبقة وسطى – دنيا تتألف من صغار باعة التجزئة، والكتبة، والعاملين بالخدمات،

وأصحاب المهن الفنية. كما يقسمان الطبقة العاملة إلى "الارستقراطية العمالية" المكونة من رؤساء العمال والحرفيين، والعمال المهرة وقطاع كبير من العمال العاملين أمام الآلات والعمال شبه المهرة، والطبقة الدنيا المكونة من العمال غير المهرة والعمال الذين يعملون بصفة عرضية أو مؤقتة. وكثير من هؤلاء من البيض الفقراء القادمين من المناطق الجبلية المجاورة. ولم يخلص ليند وزوجته من هذه التقسيمات الحادة إلى أن الحرب الطبقية على وشك الحدوث، بل يبدو من المحتمل أن تسير ميدلتاون فى الطريق الوسط المعتاد، وتتكيف بعناد مع التغيرات اللازمة وتشكل مستقبلها من خلال عمليات التوفيق والحلول الوسطى. وفى الجملة الأخيرة من كتاب **"ميدلتاون المتغيرة"** يستشهد ليند وزوجته بعبارة كتبها تاونى Tawney فى وصفه للوضع بعد الثورة الفرنسية: "... إن الناس يسيرون إلى الوراء على مضض فى اتجاههم نحو المستقبل، خشية أن يصيبهم مكروه"[1].

* * *

٥- التيكوبيا

ريموند فيرث

ريموند فيرث عالم أنثروبولوجيا اجتماعية من نيوزيلاند. وبدأ دراسته للتيكوبيا – وهم شعب بولينيزى يعيش فى جزيرة صغيرة بالمحيط الهادى – (يطلق نفس الاسم "تيكوبيا" على الشعب وعلى الجزيرة) بعمل ميدانى لمدة سنة (١٩٢٨-١٩٢٩). وفى عام ١٩٥٢ قام بزيارة ثانية للجزيرة بصحبة زميل يصغره فى السن. وفى عام ١٩٦٦ قام بالزيارة الثالثة. وقد نشر تقريره الأول لهذا المشروع البحثى عام ١٩٣٦ تحت عنوان: **نحن التيكوبيا**، ثم نشرت تقارير أخرى على فترات منذ ذلك التاريخ، فقد نشر كتاب **تأثير الآلهة فى التيكوبيا**، وكتاب **الشعائر والمعتقدات عند التيكوبيا** لأول مرة عام ١٩٦٧، ثم صدر تقرير آخر بعد ذلك التاريخ. وهكذا انشغل فيرث كباحث رئيسى

(١) نفس المرجع السابق، ص٥١٠.

لهذا المشروع البحثى الوحيد ما يزيد عن ٤٠ سنة[١].

ولقد انشغل علم الاجتماع المعاصر منذ بداياته المبكرة بالشعوب التى جرى العرف على تسميتها بالشعوب **البدائية** أو ما يطلق عليها الآن **الشعوب الأمية أو شعوب ما قبل الصناعة**. وقد صورت هذه الشعوب باعتبارها بمثابة "الأسلاف الأحياء" فى كل مناقشة تقريباً عن الأصول الاجتماعية. إذ قام دوركايم بدراسة الممارسة التوتمية عند قبيلة الأرونتا Arunta بقصد تفسير تطور الدين فى المجتمعات المتحضرة[٢]. كما استعان كل عالم اجتماع تقريباً منذ كونت بهذه الشعوب باعتبارها "مجتمعات محفوظة بحالتها الأصلية" لرسم معالم الاختلاف فى السلوك الإنسانى، والكشف عن نسبية القيم الاجتماعية، وتحليل التغير الاجتماعى، ودراسة التساند الوظيفى بين عناصر الأنساق الاجتماعية.

وكان كل جيل من علماء الاجتماع له من يفضلهم من علماء الإثنولوجيا (الأنثروبولوجيا الوصفية) من ناحية والشعوب البدائية من ناحية أخرى. فقد قام فرانز

---

(١) بصرف النظر عن المقالات التى ظهرت فى المجلات العلمية، فإننا يمكن أن نورد التقارير الرئيسية وسط هذه السلسلة الطويلة، وهى:

- Raymond Firth, **We, The Tikopia: A Sociological Study of Kinship in Primitive Polynesia**, London, Allen and Unwin, ١٩٣٦.
- Raymond Firth, **Primitive Polynesian Economy**, London, Routledge and Kegan Paul, ١٩٣٩.
- Raymond Firth, **Social Change in Tikopia: ReStudty of a Polynesian Community After a Generation**, New York. McMillan, ١٩٥٩.
- Raymond Firth, **History and Traditions of Tikopia Wellington**, New Zealand, The Polynesian Society Incorporated, ١٩٦١.
- Raymond Firth, **Essays on Social Organization and Values**, London, University of London, The Athlone Press, ١٩٦٤.
- Raymond Firth, **The Work og the Gods in Tikopia**, London, University of London, The Athlone Press, ١٩٦٧.
- Raymond Firth, **Tikopia Ritual and Belief**, London, Al;en and Unwin, ١٩٦٧.

وقد صدر بعد هذا التاريخ مجلد جديد آخر عن الرتب والدين عند التيكوبيا.

(٢) Emile Durkheim, **The Elementary Forms of the Religious Life**, trans. Joseph Ward Swian, London, Allen and Unwin, ١٩١٥, and New York, MacMillan, ١٩١٥.

بـواس بدراسـة السـكان الأصـليين الأسـتراليين فـى مطلـع هـذا القـرن[١]، ثـم الهنـود فـى الشمال الغربى فى العقد التالى[٢]. وقام مالينوفسكى (أستاذ فيرث) بدراسة التروبرياند فى العشرينيات[٣]. وبعد ذلك بقليل اهتمت مارجريت ميد بدراسة العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية وأنماط الشخصية فى ساموا وثلاثة مجتمعات فى غينيا الجديدة[٤]، وواصلت روث بندكت فكرة مشابهة لتحدد القيم الاجتماعية المتضادة بين الهنود فى الجنوب الغربى[٥]، كما اهتم روبرت ردفيلد بوصف التحول العلمانى للمجتمعات الشعبية فى المكسيك[٦]. ولم يصبح كتاب فيرث "التيكوبيا" مصدراً إثنوجرافياً مفضلاً إلا فى أوائل الخمسينيات مع ظهور عاملين هامين اعتمدا عليه اعتماداً مكثفاً، وهما كتاب **الجماعة الإنسانية**[٧] لجورج هومانز، وكتاب **الدين عند الشعوب البدائية**[٨]

---

(١) اعتمد دوركايم فى الشواهد التى أوردها فى كتابه اعتماداً أساسياً على كتابى بولدوين سبنسر وفرانسيس جيلين:
- Sir Baldwin Spencer and Francis James Gillen, **The Native Tribes of Central Australia**, New York MacMillan, ١٨٩٩; and
- Sir Baldwin Spencer and Francis James Gillen, **The Northern Tribes of Central Austalia**, New York, Macmillan, ١٩٠٤.
(٢) Franz Boas, **The Kwakiutl of Vancouver Island**. New York, Stechert, ١٩٠٩; and
- Franz Boas, **Race, Language and Cutlture**, New York, Macmillan, ١٩٤٠.
(٣) Bronislaw Malinwski, **Argonauts of the Western Pacific**: An Account of Native Enterprise and Adventure in the Archipelagoes of Melanesian New Guinea, New York, Dutton, ١٩٢٢.
(٤) Margaret Mead, **Coming of Age in Samoa: A Psychological Study of Primitive Youth for Western Civilization**, New York, William Morrow, ١٩٢٨; and
- Margaret Mead, **Growing Up in New Guinea: A Comparative Study of Primitve Education**, New York, William Morrow, ١٩٦٢.
(٥) Ruth Benedict, **Patterns of Culture**, Boston, Houghton Mifflin, ١٩٣٤.
(٦) Robert Redfield, **Tepoztlan, A Mexican Village: A Study of Folk Life**, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٣٠; and
- Robert Redfield, **The Folk Culture of Yucatan**, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٤١
(٧) George C. Homans, **The Human Group**, New York, Harcourt Brace Jovanovich, ١٩٥٠.
(٨) William J. Goode, **Religion Among the Primitives**, New York, Free Press, ١٩٥١.

لوليام جود. ومنذ ذلك الحين نال كتاب "التيكوبيا" نفس الشهرة تقريباً بين طلاب علم الاجتماع التى نالتها دراسات شيكاغو ودراسة الميدلتاون.

وتعد التيكوبيا مثالاً رائعاً على المجتمع الصغير المعزول. وتبدو الجزيرة وحيدة فى المحيط الهادى، وتبعد سبعين ميلاً عن أقرب أرض، كما تبعد مئات الأميال عن أية دولة مهمة مجاورة. ويبلغ طول الجزيرة ثلاثة أميال فقط، وبلغ عدد سكانها ١٢٠٠ نسمة فقط عام ١٩٢٨. ويندر الاتصال بالعالم الخارجى، وتصل بعثة تبشيرية واحدة مرة فى العام. ومع أن نصف السكان مسيحيين، فلا يوجد رجل أبيض عاش فى هذه الجزيرة أكثر من شهور قليلة. وملامح الناس بولينيزية: فهم طوال القامة، وبشرتهم فاتحة اللون، ويتسمون بالوسامة وفقاً للمعايير الأوروبية. والجزيرة مكتفية بذاتها على نحو تام منذ زمن سحيق. ويضم هذا الإقليم الصغير جبالاً ضخمة، وبحيرة بعيدة عن الشاطئ، ومستنقعات ومناطق صحراوية، ومناطق ساحلية، وسلاسل من الشعب المرجانية. وداخل هذا المحيط الضيق للجزيرة تشكل فى تيكوبيا عام ١٩٢٨ بناء ثقافى واجتماعى متطور بدرجة تكفى لظهور حضارة ذات شأن. والتيكوبيا لها لغتها الخاصة المرتبطة بلغة الماوريين Maori، وتراثها الشفاهى، وأساطيرها، وهيكل للآلهة، ودورة من الاحتفالات والشعائر الدينية التى تستغرق معظم وقت الرجال البارزين طوال العام.

وينقسم السكان إلى طبقتين: الزعماء والعامة، مع تدرج دقيق للمكانة فى كل طبقة وشروط للحراك الصاعد والهابط. وتنقسم كل طبقة إلى أربع عشائر، كل عشيرة لها زعيمها وشعائرها وعاداتها المتميزة. وتنقسم كل عشيرة إلى بيوت Houses أى وحدات معيشية أكبر من العائلة الواحدة. ويتجمع السكان فى منطقتين تقعان على الساحلين المتقابلين للجزيرة، وغالبية سكان إحدى هاتين المنطقتين مسيحيون، أما سكان المنطقة الأخرى فهم وثنيون.

ويبدو تقسيم العمل معقداً. ويقوم شعب التيكوبيا بالصيد بعيداً عن الشاطئ وعلى الأحياد (سلاسل الصخور) البحرية. ويستوجب كل نمط من نمطى الصيد التعاون،

والخبرة الفنية وتقسيم العائد بين رأس المال والعمل، واتخاذ تدابير تصنيع الآلات وصيانتها وتخزينها. ويقوم شعب التيكوبيا بزراعة القلقاس، وأشجار الخبز(*)، وجوز الهند، والموز، والساجو، واليام (نوع من البطاطس). وتتم زراعة كل محصول رئيسى فى حماية أحد زعماء العشيرة الذى يعد مسئولاً عن الإشراف على الإجراءات المقدسة والعلمانية الملائمة لنوع الزراعة والتى تستهدف الحفاظ على الإنتاج عند المستوى الأمثل. وعلى الرغم من أن شعب التيكوبيا لا يعرف النقود، فإن لديهم نظاماً دقيقاً لحقوق الملكية وقواعد للتأجير والإقراض وتبادل السلع.

وتتشابه العلاقات الأسرية عند التيكوبيا مع العلاقات فى المجتمع الغربى. فالانحدار يكون فى خط الذكور، ويتم توريث الملكية الحقيقية (وليست الملكية الشخصية) فى خط الذكور فقط. والزواج أحادى بصفة عامة على الرغم من إباحة الزواج التعددى. كما أن توازن السلطة بين الأزواج والزوجات وبين الآباء والأطفال يتشابه مع ما تعودنا عليه، مع أن بعض العلاقات الخاصة تعد أكثر أهمية عند التيكوبيا مثل علاقة الولد بخاله، وكذا بعض القواعد الخاصة بالقرابة مثل إحلال ابن عم الأم أو ابن خالها محل الخال عندما لا يوجد أخ للأم.

وهناك تكامل وثيق بين الجوانب التنظيمية لمجتمع التيكوبيا. فزعيم العشيرة هو فى نفس الوقت المخطط الاجتماعى، ورب الأسرة الممتدة، والكاهن الأعلى لطائفة دينية خاصة، ورئيس مجموعة كبيرة من العمال، والقاضى الذى يسعى إلى تسوية النزاعات وتحقيق السلام، والعم الثرى لكل فرد. كما أن هناك ترابطاً وطيداً بين الرتبة والدين والإنتاج الاقتصادى.

وربما يكون مجتمع التيكوبيا هو آخر المجتمعات البولينيزية البسيطة فى البحر الجنوبى العظيم الذى حافظ على طابعه المقدس فى مواجهة الغزو الأوروبى الكثيف الذى بدأ بحملة الكابتن كوك Cook فى نهاية القرن الثامن عشر، واستمرت تلك

(*) المقصود Bread Fruit أى ثمرة الخبز، وهى ثمرة شجر من فصيلة الخبزيات ذى ثمار كبيرة تشتمل على لب نشوى ستعمل كالخبز.

الحملات منذ ذلك الوقت. وتعود تلك الحصانة إلى العزلة الشديدة للتيكوبيا، وعدم وجود مراسى آمنة للسفن، وشهرة شعبها بعدم الضيافة[1]. ومع ذلك تزايد اتصال التيكوبيا بالعالم الخارجى فى الفترة بين ١٩٢٩ و١٩٥٢ عندما هاجر الشباب إلى الخارج كعمال، وجلبوا معهم عند العودة الآلات الأوروبية والأدوات المنزلية، والملابس بكميات ضخمة. وبدأ استخدام النقود، كما زادت الجهود التبشيرية. وفى عام ١٩٥٢ هدد إعصار مدمر السكان بالمجاعة وزلزل قواعد البناء الاجتماعى. وبعد وباء ١٩٥٥ تحول زعماء ثلاث عشائر إلى المسيحية، وانتهى الدين القديم (الوثنى) نهاية مفاجئة. ومع زيارة فيرث الأخيرة عام ١٩٥٦ لم تعد التيكوبيا – رغم بُعدها – مجتمعاً معزولاً، أو مقدساً أو مكتفياً بذاته. ويسيطر على عالم الإثنوجرافيا الذى يجهل التحول إحساس مرير بضياع لا شفاء منه.

وتكشف دراسات فيرث لمجتمع التيكوبيا عن أفضل صفات عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية المعاصر، وهى رغبته فى المعيشة مع الناس، وتعلم لغتهم، والمشاركة فى طقوسهم، وصبر لا ينفذ فى الملاحظة والاستفسار والحصر والتسجيل لكل جانب من جوانب الحياة حوله. وتتمثل أهمية هذه الدراسات بالنسبة لنا كعلماء اجتماع فى أنها تقدم لنا وصفاً لمجتمع التيكوبيا يتميز بأنه أكثر شمولاً من وصف أى مجتمع آخر، وأنه أصبح مجتمعاً واضحاً ومفهوماً لنا.

وإذا نظرنا إلى حالة التيكوبيا **كمجتمع ممثل للمجتمعات البسيطة** فإننا نستطيع أن نخرج بمجموعة من النتائج التى ربما تكون صائبة أو خاطئة: **وأولها**: أنه لا يوجد هذا الشئ الذى يسمونه العقلية البدائية. إذ يتفاعل شعب التيكوبيا مثلنا مع الازدراء الاجتماعى، والنكت البذيئة والخطب السياسية. ويبدو أن هذا الشعب أكثر مهارة من معظمنا فى إدراكهم للعلاقات الشخصية. **وثانى** هذه النتائج أن وجود التمايزات الطبقية

---

(١) فيما يتعلق باستقبال أبناء التيكوبيا غير الودى للزوار العابرين، انظر كتاب الكابتن ارفنج جونسون وزوجته:

Captain and Mes. Irving Johnson, **Westward Bound in the Schooner Yankee**, New York, Norton, ١٩٣٦, pp. ١٨٢-١٨٦.

يتسق مع التضامن الاجتماعى، بل ويتسق فى الحقيقة مع التكامل الفريد لمجتمع يعرف فيه كل شخص باقى الأشخاص، ويحرم العنف بشكل فعال. **وثالث** هذه النتائج أن المجتمع يتماسك بواسطة روابط الالتزام التبادلى بين الزوج والزوجة، وبين الآباء والأبناء، وبين الصغار والكبار، وبين الزعماء والعامة. ويحافظ المجتمع على هذا التوازن مادام طرفا العلاقة التبادلية يقبلان التزاماتها ويقدران على الوفاء بها. **ورابع** هذه النتائج أن جميع النظم الاجتماعية فى التيكوبيا يوجد بينها اعتماد متبادل، كما أن أشكال الإنتاج لا تحدد المعتقدات الدينية أو العكس، بل يؤثر كل منهما فى الآخر، **وآخر** هذه النتائج أن الاعتماد المتبادل بين النظم الاجتماعية لا يعنى أن التغير الاجتماعى إما أن يكون عملية شاملة أو لا يتم على الإطلاق. فقد اختفى الدين التقليدى (الوثنى) بين شعب التيكوبيا، فى حين ظل البناء الاجتماعى والنسق العائلى بدون مساس فى الوقت الحاضر.

* * *

٦- تجارب هوثورن

مايو، روثلسبرجر، ديسكون

أجريت تجاري هوثورن – التى تعرف أيضاً بدراسات شركة ويسترن إليكتريك – فى مصنع بشركة ويسترن إليكتريك فى دائرة هاوثورن بمدينة شيكاغو فى الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٢، تحت إشراف مشترك من بعض العاملين بالشركة وفريق من الباحثين بجامعة هارفارد بقيادة إلتون مايو. وقد نشر تقرير البحث النهائى تحت عنوان **الإدارة والعمال**(١) عام ١٩٣٩ من تأليف روثلسبرجر ووليام ديسكون، غير أن موجزاً بالنتائج ظهر قبل ذلك بعدة سنوات فى كتاب مايو **المشكلات الإنسانية للحضارة**

(١) F. J. Roethlisberger and William, J. Dickson (with Harlod A. Wright), **Management and the Worker**, Cambridge, Mass., Harvard University Press, ١٩٣٩.

الصناعية[١]، كما نشر من قبل أيضاً تقرير إحصائى تفصيلى من تأليف وايتهيد[٢].

ومع أن مايو قدم عرضاً مختصراً مبسطاً للنتائج، فقد صاغها فى منظور أوسع يوضح صلتها بمفهوم الأنومى عند دوركايم، وتأكيد باريتو على أهمية النظريات غير المنطقة فى شئون الحياة اليومية الإنسانية، وإيكولوجية شيكاغو كما تصفها مدرسة شيكاغو، والنتائج الأولية لدراسة يانكى سيتى، والنظريات النفسية عند جانيت وفرويد وبياجيه، وسلوك السكان الأستراليين الأصليين وسكان جزر التروبرياند. وقد جمع مايو أفكاراً رئيسية من هذه المصادر العديدة ليضمها إلى نتائج تجارب هوثورن بما يدعم ادعاءه الرئيسى، وهو أن الصناعة تحتاج إلى مستوى رفيع للغاية فى القدرات والمعارف الإدارية من أجل المحافظة على الاتصال والتعاون الوثيق المطلوبين لكفاية الإنتاج والسعادة الشخصية للعمال.

وشركة ويسترن إليكتريك شركة تابعة للشركة الأمريكية للتليفون والتلغراف، وهى تصنع معظم المعدات التى تحتاجها الشركة الأم. ومصانع هوثورن شركة ضخمة تعمل فى إنتاج المعدات التليفونية بكميات ضخمة. وأثناء القيام بالدراسة كانت نسبة كبيرة من قوة العمل تتكون من الأجانب أو أبناء المهاجرين. وكانت نقابة العمال وقتها ضعيفة غير مؤثرة، ومع ذلك لم تكن تبذل أى محاولات جادة لدعم كيان النقابة

---

(١) Elton Mayo, **The Human Problems of an Industrial Civilization**, ٢d ed., Boston Division of Research, Graduate School of Business Administration, Harvard University, ١٩٤٦.

وقد صدر هذا الكتاب فى طبعته الأولى عام ١٩٣٣ عن دار ماكميلان بنيويورك.

وكان هذا المشروع بمثابة ثمرة بحث سابق عن التعب فى العمل الصناعى الذى كان يجرى بمعمل دراسة التعب بجامعة هارفارد. وكان مدير المعمل آنذاك لورانس هندرسون، المتخصص فى الكيمياء الحيوية، كما كان يقدم فى بعض الأحيان محاضرات فى علم الاجتماع، وهو يشغل مكانة متميزة فى تاريخ البحث الاجتماعى فى الولايات المتحدة. وقد تولى بالتشجيع والتوجيه البحوث الأولى التى قام بها كل من بارسونز، ووايت، وبيرنارد، ووارنر، وآرنسبرج، وهومانز وغيرهم. ثم انتقل إلتون مايو إلى هارفارد وبدأ تعاونه مع هندرسون فى عام ١٩٢٦. وفى العام التالى مباشرة بدأ مشروع بحث ويسترن إليكتريك (١٩٢٧).

(٢) Thomas North Whitehead, **The Industrial Worker: A Statistical Study of Human Relations in a Group of Manual Workers**, ٢d Vols., Cambridge, Mass., Harvard University Press, ١٩٣٨.

وتقويتها.

وتتكون تجارب هوثورن من خمس دراسات مستقلة لكل منها مناهجها ونتائجها المختلفة، وكلها تسلم إلى نتيجة مؤداها أن إنتاج العمال يتحدد بدرجة كبيرة بطبيعة العلاقات الاجتماعية مع أقرانهم من العمال ومع المشرفين. وهذه الدراسات الخمس هى:

١- تجارب الإضاءة.

٢- حجرة اختبار خط التجميع المناوب (أى القائم بالعمل وقت البحث).

٣- تقسيم المجموعات إلى فرق.

٤- برنامج المقابلات.

٥- حجرة ملاحظة شبكة الأسلاك.

وسوف نناقش ثلاثاً فقط من هذه الدراسات فيما يلى:

تجارب الإضاءة: أجريت هذه التجارب من قبل على يد المسئولين عن شركة ويسترن إليكتريك قبل وصول فريق جامعة هارفارد. وصممت هذه التجارب بغرض الكشف عن علاقة الإضاءة بالكفاية الصناعية. وتم فى التجربة الأولى زيادة مستوى الإضاءة بدرجات بطيئة فى ثلاثة أقسام تؤدى مهاماً مختلفة. وتبين فى قسمين من هذه الأقسام أن الكفاية تزيد مع تحسن الإضاءة، فى حين لم يتضح أى تأثير للإضاءة فى القسم الثالث. وفى التجربة الثانية تم اختيار مجموعة واحدة لتعمل فى إضاءة متغيرة، وتم مضاهاة هذه المجموعة بمجموعة ضابطة تعرضت لإضاءة ثابتة قدر الإمكان. وكانت النتائج مباغتة، حيث زادت الإنتاجية فى المجموعتين التجريبية والضابطة بنفس القدر تقريباً. وفى التجربة الثالثة تم تعريض المجموعتين: التجريبية والضابطة لإضاءة صناعية لاستبعاد الاختلاف فى كمية ضوء النهار الواصل إليها. وتم تخفيض مستوى الإضاءة بالتدريج فى حجرة المجموعة التجريبية.

وتبين للمرة الثانية أن كفاية المجموعتين: التجريبية والضابطة تزيد بنفس المعدل تقريباً. ولم يبدأ الإنتاج فى الانخفاض إلا بعد أن قام الباحثون بتخفيض الإضاءة فى

المجموعة التجريبية إلى مستوى ضوء القمر تقريباً. بحيث لم يعد العمال قادرين على رؤية المواد التى يعملون فيها إلا بصعوبة.

ويتضح من هذه التجارب أن الإضاءة تؤثر تأثيراً ضئيلاً فى الإنتاج، وأن الزيادة الملحوظة فى هذا الإنتاج أثناء التجارب لابد أنها تعود إلى عامل آخر لم يُعمل حسابه. وتحدد هذا العامل الخفى بتأثير عملية البحث نفسها أو ما أطلق عليه "تأثير هوثورن". ووفقاً لهذا التفسير (الذى لم يقبله الباحثون الأصليون)، فإن العمال تعرضوا لبرنامج تجريبى، وأن الاهتمام الشخصى الذى نالوه مع البرنامج كان له تأثيره فى تغيير حالة اللامبالاة والمسافة الاجتماعية فى علاقاتهم الطبيعية مع الإدارة وتوصيلهم إلى حالة دفعتهم إلى العمل الجاد، وبالتالى زاد الإنتاج بغض النظر عن مقدار التحسن فى ظروف العمل المادية التى أحدثتها التجارب. وقد لوحظ ظهور تأثير هوثورن فى مؤسسات أخرى كالمدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والسجون وأماكن أخرى فضلاً عن المصانع طبعاً.

برنامج المقابلات: انبثق برنامج المقابلات فى شركة ويسترن إليكتريك عن برنامج تدريبى للمشرفين كشف عن نقص المعلومات حول الروح المعنوية، كما انبثق أيضاً عن اكتشاف وجود علاقة بين الإشراف والروح المعنوية فى حجرة الاختبار. وكان برنامج المقابلات يتألف من مرحلتين: **الأولى**: دراسة استطلاعية أجريت فى أحد فروع الشركة من سبتمبر ١٩٢٨ إلى فبراير ١٩٢٩، **والثانية**: برنامج متصل شمل حوالى ٢٠ ألف مقابلة مع العاملين فى الشركة فى عامى ١٩٢٩ و١٩٣٠. وقد توقف البرنامج عام ١٩٣١ نظراً لحدوث انخفاض مماثل فى النشاط الإنتاجى، مما أدى إلى تعثر التجارب الأخرى. بيد أن البرنامج عاد مرة ثانية عام ١٩٣٦ ليصبح من الملامح الدائمة للإدارة العمالية فى مصانع هورثون تحت مسمى "الإرشاد العمالى"[١].

---

(١) نشر وصف مفصل لبرنامج المقابلات فى مصانع هورثون بعدها بحوالى عقدين من الزمان، وذلك فى المقال التالى:

وفى بداية البرنامج أعد القائمون بالمقابلة قائمة بالموضوعات التى اعتقدوا أنها ترتبط بالروح المعنوية مثل التدفئة، والتهوية، والتخزين، وحوادث العمل، والمزايا الإضافية، وفرص الترقية. وقد واجه القائمون بالمقابلة صعوبات فى إلزام المبحوثين بهذه الموضوعات، وجاءت النتائج أكثر إثارة عندما سارت المقابلة على طبيعتها دون الالتزام بالموضوعات المحددة. وبعد عدة مناقشات اتبع الباحثون أسلوباً جديداً للمقابلة أطلقوا عليه الأسلوب غير المباشر، أو ما يطلق عليه الآن **المقابلة غير الموجهة**. فقد ترك للمبحوث أن يختار الموضوعات، ويقوم القائم بالمقابلة بمتابعة تفكير المبحوث دون أية محاولة لتغيير الموضوع أو التدخل فى المحادثة. وترتب على تغيير أسلوب المقابلة إطالة وقت المقابلة من ٣٠ دقيقة إلى ٩٠ دقيقة، كما زاد متوسط عدد صفحات تقرير المقابلة من حوالى أربع صفحات إلى حوالى عشر صفحات. وقد تبين أن إتاحة الفرصة للحديث مع باحث غير مدقق خلال ساعات العمل وإتاحة الفرصة للكشف عن المشكلات الشخصية فى سرية تامة مع غريب متعاطف له تأثير إيجابى مستقل على الروح المعنوية للعمال.

وكانت هذه النتيجة على درجة كبيرة من الأهمية. وكان هذا هو هدف برنامج المقابلات عندما طبق مرة ثانية فى مصانع هورثون. ومع ذلك كان للبرنامج الأصلى أهداف أخرى. ومن خلال المقابلات التى أجريت أثناء عام ١٩٢٩ استخرج قسم التحليل بالمشروع حوالى ٨٠ ألف تعليق، وتم تصنيفها حسب درجة إلحاح الشكوى وحسب طابعها الإيجابى أو السلبى. وكانت تلك أول عملية تحليل مضمون تمت على هذا النطاق الضخم. وقد خضعت التعليقات التى تضم شكاوى وفقاً لنظام يذكرنا بباريتو إلى الفئة (أ) شكاوى موضوعية صحيحة، والفئة (ب) شكاوى شخصية، والفئة (ج) شكاوى غير منطقية. وقد أدى هذا التصنيف بالباحثين إلى التمييز بين المضمون الظاهر والمضمون الكامن للشكوى. وخلصوا إلى أن **المضمون الكامن** (الاتجاهات

Jeanne L. Wilensky and Harold L. Wilensky, "Personnel Counseling: The Hawthorne Case", **American Journal of Sociology** ٥٧, No. ٣, November, ١٩٥١, pp. ٢٦٥-٢٨٠.

الكامنة وراء صاحب الشكوى) يعادل فى أهميته **المضمون الظاهر** (الشكوى التى يعبر عنها صاحبها). ويلاحظ أن العامل الذى يشكو مرة من حجرة الطعام ثم يشكو من مشرفه فى مرة ثانية، إنما يعبر عن نفس الاتجاه الأساسى فى كلا المرتين.

وتتلخص النتيجة الأساسية لهذا التحليل الشامل فى أن مناخ العمل الذى يعمل فيه العمال الصناعيون – وربما غيرهم من العمال – ذا أهمية اجتماعية. وحتى يتسنى فهم شكاوى العمال وكذا مصادر رضاهم ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أربع ظواهر مختلفة: التنظيم الاجتماعى الذى يتم العمل فى إطاره، والأحداث والأشياء والأشخاص الموجودون فى بيئة العامل، ووضع العامل داخل التنظيم، والأنساق الاجتماعية الخارجية التى تحيط بعمله.

حجرة ملاحظة شبكة الأسلاك: اشتملت التجربة الأخيرة من تجارب هوثورن على دراسة تفصيلية لموقف معملى من وجهة نظر علم الاجتماع. وكان الهدف من تصميم هذه التجربة الكشف عن آثار التفاعل الاجتماعى على سلوك العمال. ومع تقدم الدراسة بدأت فى التركيز على عملية تقييد الإنتاج التى تمارسها جماعة الأقران المنظمة تنظيماً غير رسمى.

لقد أخذت مجموعة من العمال الذكور من القسم الذى يعملون فيه، ووضعوا تحت الملاحظة فى حجرة مستقلة ليستمروا فى أداء نفس العمل الذى كانوا يقومون به. وكان عملهم هو توصيل أسلاك خطوط لوحة مفاتيح التليفونات. وتكونت هذه المجموعة من ١٤ رجلاً على النحو التالى: ٩ عمال أسلاك، وثلاثة لحامين، واثنان من المفتشين، بالإضافة إلى ملاحظ تم ضبط سلوكه ضبطاً دقيقاً حتى لا ينزلق إلى دور شبه إشرافى. وقد استمرت هذه التجربة الأخيرة من نوفمبر ١٩٣١ إلى مايو ١٩٣٢ حيث انتهت بانتهاء المشروع.

ولقد ظلت أجور العمال وساعات عملهم على حالها. إذ أن نظام حوافز الأجر يضع معياراً قدره ٧٢٠٠ توصيلة، غير أن العامل يقف عن ٦٦٠٠ توصيلة فى اليوم. ويذكر معظم العمال أن إنتاجهم اليومى يقترب من هذا الرقم مع أن ذلك يتطلب جهداً متواصلاً وانشغالاً بهذه الأرقام. وباستثناء فرد أو فردين لم يندمجوا كلية مع الجماعة، استطاع بقية العمال أن يصلوا إلى هذا الإنتاج تقريباً. وهذا يعنى أن بعض العمال

ينتجون أقل مما يستطيعون إنتاجه بالفعل، وبعضهم ينتج أكثر من ذلك، وتنتج المجموعة ككل أقل مما تقدر عليه.

ويلاحظ أن التنظيم الاجتماعى الداخلى لحجرة شبكة الأسلاك كان أكثر إحكاماً أثناء فترة التجربة القصيرة من التنظيم الاجتماعى الملحوظ لمجموعات أصغر من الفتيات فى التجارب السابقة. ولم يقتصر الأمر على أن المجموعة استطاعت تطوير معاييرها الخاصة بها، وتتحد على استقرار الإنتاج عند المستوى المرغوب فيه، وتحافظ على التضامن ضد المشرفين والأغراب، بل إن هذه المجموعة انقسمت إلى زمرتين تتفوق إحداهما على الأخرى، ولكل منهما نمط من التفاعل الداخلى الخاص بها.

وقد قام جورج هومانز[1] بتحليل بارع لهذا المجتمع الصغير بعد ذلك بعدة سنوات لتوضيح كيفية حفاظ الأنساق الاجتماعية بصفة عامة على نفسها ضد الضغوط الخارجية، وتحقيق توازن داخلى بين العواطف والنشاط بما يكفل الامتثال لمعايير الجماعة، وتناسب الثواب الاجتماعى مع الرتبة الاجتماعية، وإنجاز الأهداف المشتركة.

* * *

٧- سلسلة دراسات يانكى سيتى

لويد وارنر

كانت دراسة يانكى سيتى نتاجاً مباشراً لتجارب هوثورن، التى كان لويد وارنر قد شارك فيها لفترة قصيرة. ووارنر عالم "أنثروبولوجيا" حول اهتمامه من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات الحديثة. كان قد خطط الباحثون فى ويسترن إليكتريك لدراسة علاقة مصانع هوثورن بالمجتمع المحلى المحيط بها. ولقد أبان البحث الدقيق وجود بعض المعوقات أمام دراسة مدينة كبيرة كمدينة شيكاغو، وبدأ البحث عن مجتمع محلى صناعى صغير يمكن فيه دراسة مشكلات عمال المصنع فى

(١) جورج هومانز، الجماعة الإنسانية، مرجع سابق، الفصول من الثالث حتى السادس.

إطار السياق الاجتماعى الكلى الذى يعيشون فيه. وقد رغب وارنر أن يدرس مجتمعاً محلياً أقل تفككاً من الأحياء الصناعية بمدينة شيكاغو، أى مجتمع تتميز فيه الأنماط الاجتماعية بالاستقرار النسبى ومقاومة التغير. وهذا ما جعل اختياره ينحصر فى نيوانجلند. وقد وقع الاختيار فى النهاية على نيو برى بورت New Bury Port فى ماساشوسيتس، وهى مدينة ساحلية صغيرة لها تاريخ طويل ومتواصل. وكانت تضم حوالى ١٧ ألف نسمة وقت إجراء الدراسة.

وقد بدأ العمل الميدانى عام ١٩٣١ واكتمل عام ١٩٣٥. وخرجت نتائج المشروع فى خمسة مجلدات ضخمة[١] ظهرت فى الفترة بين ١٩٤١ و١٩٥٩ وفقاً لخطة البحث الأصلية. وتغطى هذه المجلدات النمط العام للحياة الاجتماعية فى يانكى سيتى، وتحليلاً دقيقاً لنسق المكانة، وأوضاع ثمانى جماعات عرقية فى المجتمع المحلى (الأيرلنديون، والكنديون الفرنسيون، واليهود، والإيطاليون، والأرمن، واليونانيون، والبولنديون، والروس)، والتطور المفاجئ الهام لصناعة الأحذية المحلية، والرموز السياسية والتاريخية والدينية فى يانكى سيتى. وقد ساعد وارنر فى إعداد هذه المجلدات مجموعة من المشاركين والمساعدين الأكفاء، وواصل كثير منهم إجراء بحوث هامة خاصة بهم فيما بعد.

ويتشابه مشروع يانكى سيتى مع المشروع الأول فى ميدلتاون من نواح عديدة. إذ نجد للمرة الثانية مجموعة متحمسة من شباب الباحثين تنتقل إلى المجتمع المحلى،

---

(١) W. Lloyd Warner and Paul S. Lunt, **The Social Life of a Modern Community**, New Haven, Yale University Press, ١٩٤١; W. Lloyd Warner and Paul S. Lunt, **The Status System of a Modern Community**, New Haven, Yale University Press, ١٩٤٢; W. Lloyd Warner and Leo Srole, **The Social Systems of American Ethnic Groups**, New Haven, Yale University Press, ١٩٤٥; W. Lloyd Warner and J.O. Low, **The Social Systems of the Modern Factory: The Strike: A Social Analysis**, New Haven, Yale University Press, ١٩٤٧; W. Lloyd Warner, **The Living and the Dead: A Study of the Symbolic Life of Americans**, New Haven, Yale University Press, ١٩٥٩.

وتحيط سكانه علماً بأهدافهم العامة، وتسعى إلى جمع معلومات غزيرة باستخدام طرق عديدة: الملاحظة بالمشاركة، ورسم الخرائط، والعد الإحصائى، والمقابلات، والاستبيانات، وتاريخ الحالة، والوثائق العامة، والصحف، واليوميات، والمذكرات، وكما هو الحال فى ميدلتاون كان الاكتشاف المبكر الهام هو وجود نسق واضح من الطبقات الاجتماعية يؤثر فى حياة السكان من جميع الجوانب. وكما هو الحال أيضاً فى ميدلتاون اتضح أن وجود الباحثين كان له تأثير ضخم على الوعى الاجتماعى للسكان موضوع الدراسة(١).

بيد أن الاختلافات بين الدراستين تعادل فى أهميتها أوجه التشابه بينهما. فقد كان التركيز فى ميدلتاون منصباً على التغيرات الاجتماعية التى حدثت بين ١٨٩٠ و١٩٢٥. أما فى يانكى سيتى فقد تمت دراسة التغير بصفة منتظمة عبر فترة زمنية أطول. ويمكن أن تعد ميدلتاون عينة من المجتمع الأمريكى أو على الأقل عينة من وسط غرب أمريكا، أما يانكى سيتى فإنها تمثل شريحة أقل نمطية من الحياة الأمريكية. وقد ساد مشروع يانكى سيتى اهتمام بأماكن معينة وأشخاص بعينهم. وتتمثل أهم الاختلافات المنهجية بين المشروعين فى معالجة الجماعات فى ميدلتاون على أنها تجمعات Aggregates، فى حين تم ترتيب البيانات التى جمعت فى يانكى سيتى حسب أسماء الأفراد. ويتكون الجزء الرئيسى من التحليل من تعقب روابط الأفراد وعلاقاتهم باستخدام نظام الملفات (ملف لكل فرد) الذى يجمع المعلومات بشكل فردى عن كل ساكن تقريباً من سكان المدينة.

ويتكون النظام الطبقى فى رأى ليرنر من:

> "طبقتين أو أكثر من الناس الذين يعتقد أنهم فى أوضاع عليا ودنيا وفقاً لترتيب أعضاء المجتمع المحلى. ويفضل الزواج داخل نفس الطبقة، مع أن قيم المجتمع تبيح الزواج بين أفراد ينتمون إلى طبقات مختلفة. كما أن

---

(١) ظهر وارنر ودراسته فى شكل قصصى فى رواية عن نيو برى بورت كتبها جون ماركواند.
- John P. Marquand, **Point of No Return**, Boston, Little Brown, ١٩٤٩.

النسق الطبقى يساعد الأطفال أن يظلوا فى نفس مكانة والديهم. ويقوم المجتمع الطبقى بتوزيع الحقوق والامتيازات، والواجبات والالتزامات بدرجة غير متكافئة بين الرتب الدنيا والعليا. ويتميز نسق الطبقات المفتوحة – على عكس نسق الطبقات المغلقة – بقيمه الخاصة بالصعود والهبوط على السلم الاجتماعى. وهذا هو التسلق الاجتماعى باللغة الدارجة، أو الحراك الاجتماعى باللغة المتخصصة. وقد وجدنا أن النسق الاجتماعى فى يانكى سيتى يسوده نظام طبقى"[1].

ويتألف النظام الطبقى من ست طبقات، أو من ثلاث طبقات رئيسية كل منها ينقسم بدوره إلى قسمين. وباللغة الدارجة توجد أسماء لهذه الطبقات تستند إلى أحياء المدينة (مثل سكان شارع هيل، وسكان شارع سايد، وسكان ريفر بروكر). وتدل هذه التسميات كتعبيرات مهذبة عن التصنيفات الطبقية. والطبقات الست – بلغة وارنر – هى: العليا – العليا، والعليا – الدنيا، والوسطى – العليا، والوسطى الدنيا، والدنيا العليا، والدنيا – الدنيا. وتتألف الطبقة العليا – العليا من العائلات العريقة التى حافظ أسلافها على وضع قيادى فى المدينة على مدى ثلاثة أجيال على الأقل، ويلى ذلك العائلات الجديدة (العليا – الدنيا) التى يتشابه أسلوب معيشتها مع أسلوب معيشة العائلات العريقة، ولكنه أسلوب مكتسب حديثاً. وتتكون الطبقة الوسطى – العليا من رجال الأعمال وأصحاب المهن الفنية المتخصصة الذين يتمتعون بقدر من الاستقلالية. وتتألف الطبقة الوسطى – الدنيا من صغار التجار والعمال أصحاب الياقات البيضاء. ويشكل عمال المصانع السواد الأعظم من الطبقة الدنيا – العليا. أما الطبقة الدنيا – الدنيا فتتكون من ساكنى ريفر بروكر الذين يعملون بصفة غير منتظمة، ويحصلون على قوت غير مضمون من العمل العرضى، وأعمال الحفر، وصيد البحر، والمهن غير النظامية.

---

(١) وارنر ولنت، نسق المكانة فى المجتمع المحلى الحديث، ص٨٢.

ويلاحظ أن اليانكيين (وهم الأشخاص المنحدرون من المستوطنين الإنجليز الأول فى نيوانجلند) هم الجماعة السائدة. ويشكل اليانكيون من أصل محلى حوالى نصف مجموع السكان، وهم ممثلون فى جميع الطبقات الست خاصة فى الطبقتين العليا والدنيا. وينتمى حوالى ربع السكان إلى جماعات عرقية عديدة بدأت تستوطن يانكى سيتى فى الأربعينيات من القرن الماضى. وهم ممثلون فى جميع الطبقات باستثناء الطبقة العليا – العليا. ويبدو أن جميع الجماعات العرقية ارتفعت مكانتها باطراد وقت إجراء الدراسة مع تزايد نسبة السكان الوطنيين وانتهاء عزلتهم الثقافية عن أغلبية السكان.

ومع أن وارنر أشار أحياناً إلى "تنظيم الحياة" فى يانكى سيتى، فإن النسق الطبقى ليس تنظيماً بالمعنى المألوف عند عالم الاجتماع، أى نسق اجتماعى له أهداف جمعية واضحة. وحتى الوقت الذى وصل فيه فريق البحث لم يوجد فرد واحد فى هذه المدينة كانت لديه معرفة وافية بالنسق الطبقى، مع أن كل فرد لديه تصور عن بعض ملامحه. وهذا النسق الطبقى نمط تلقائى نتج تدريجياً عن ظروف تاريخية، وأصبح قادراً على الاستمرار لأن نيو برى بورت تتميز بحجم ثابت نسبياً من السكان، ولم تتعرض لأية ضغوط حادة من الخارج.

ومع أن النسق الطبقى فى يانكى سيتى يرتكز فى النهاية على ملكية رأس المال والوصول إلى الأوضاع من خلال فرص الكسب المختلفة، فإنه يصعب تفسير هذا النسق تفسيراً كاملاً من خلال العوامل الاقتصادية وحدها. فالناس فى كل طبقة أكثر ثراء فى المتوسط عن الناس فى الطبقة الأدنى منها، بيد أن هناك فجوة زمنية – وأحياناً ما تكون فترة زمنية طويلة للغاية – بين أى تغير فى الوضع الاقتصادى للأسرة والتغير المقابل فى مكانتها، لدرجة أن نفراً من أعضاء الطبقة العليا – العليا يعيشون فى فقر تقريباً، فى حين يحوز بعض أفراد الطبقة الوسطى الدنيا دخولاً مرتفعة. ويبدو أن المحك الرئيسى للنسق الطبقى لا يتمثل فى مقارنة الدخول، بل يتمثل فى مجموعة معقدة ودقيقة ومتشعبة من القواعد يتم بواسطتها اختيار أو رفض

الأفراد لأنماط معينة من العلاقات. فالعضوية التى تبدو هامة ومؤثرة فى يانكى سيتى هى عضوية الأسرة، والزمرة، والرابطة، والجماعة الاقتصادية. ولكل جماعة من هذه الجماعات نمطها الطبقى الخاص بها. فأعضاء نفس الأسرة عادة ما ينتمون إلى نفس الطبقة، وأعضاء الزمرة ينتمون إلى طبقة أو طبقتين متقاربتين، وأعضاء الرابطة ينتمون إلى تشكيلة من الطبقات تبعاً لطبيعتها، أما أعضاء الجماعة الاقتصادية فيتفاوتون تفاوتاً حاداً من الناحية الطبقية.

ويدعم النسق الطبقى نفسه بفاعلية واضحة. ويعود ذلك إلى أن الأفراد المستائين يهاجرون إلى مكان آخر، أما الأفراد الذين يظلون موجودين يقبلون قيم يانكى سيتى. ويتوقف أى نوع من أنواع الحراك الصاعد داخل هذا المجتمع على رغبة أشخاص من الطبقة الأعلى فى انضمام الشخص الطامح إلى مكانة أعلى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تكون كل طبقة (حتى الطبقة العليا – العليا) كبيرة بدرجة تمنع أى فرد أو زمرة أن تحتكر الوصول إليها، وأى مرشح للعضوية فى الطبقة حر فى أن يبحث عن مدخل ثان إذا صعب عليه الدخول من المدخل الأول. وهكذا تمضى أرامل الطبقة العليا فى يانكى سيتى حياتهن فى شبكة معقدة من الخدع الخطيرة. ويمكن تفسير كل تجمع اجتماعى – سواء من جانب الباحثين أو من خلال الأشخاص العاديين – بأنه عبارة عن جولة من لعبة مستمرة من أجل إحراز نقاط المكانة. وتتم ممارسة اللعبة بقوة فى قمة السلم حيث تكون المكافأة أعظم، فى حين تتم ممارستها بأسلوب هادئ بين أفراد الطبقة الدنيا.

وقد أسهم مشروع يانكى ستى – على غرار دراسات ميدلتاون – فى انتشار وجهة نظر الأمريكيين عن مجتمعهم، واتضح أن التنوع المحلى هو أساس تجانس النظم فى المجتمع الأمريكى. مع ذلك فإن هذا التصور كان له ثمنه مادام أن النسق الطبقى الذى نما فى نيو برى بورت كان بطبيعته سرياً، وغير معترف به، وانحرافاً غير شرعى عن المثل الأمريكية السائدة عن الديمقراطية والمساواة بين الأشخاص. وقد أمكن للباحثين من خلال إظهار معالم هذا النسق أن يغيروا من طبيعته إلى حد ما،

وأن يبرهنوا على صحة حجج من ادعوا مكانة عليا، وأن يجعلوا من الصعب على الجماعات الوسطى والدنيا ادعاء المساواة النظرية، وهو الادعاء الذى كان موجوداً من قبل. ومع الستينيات تم التسليم على نطاق واسع بوجود نسق طبقى فى الولايات المتحدة، كما أن النسق الطبقى المؤلف من ست طبقات الذى وجده وارنر فى نيو برى بورت موجود فى مجتمعات أخرى دون حاجة للبحث عن ذلك.

* * *

٨- مجتمع النواصى

وليام فوت وايت

اكتشف وليات فوت وايت – وهو خريج جامعة هارفارد – مجتمعاً غريباً آخر ولكنه قريب منه أشد القرب، وذلك عندما قام بدراسة منطقة إيطالية حضرية متخلفة (كورنفيل) فى بوسطن فى الفترة بين ١٩٣٧ و١٩٤٠[١]. وتوجد علاقة بين دراسة وايت ومشروع يانكى سيتى. فقد تعلم وايت أساليب العمل الميدانى من كونراد أرينسبرج وإليوت شابل اللذين اكتسبا هذه المعرفة فى يانكى سيتى، كما استفاد من نصائح وارنر فى إعداد تقريره.

ويتمثل الاختلاف البارز بين هاتين الدراستين فى أن وايت قام بهذه الدراسة بمفرده (باستثناء مساعدة محدودة من زميل له ومن زوجته)، واعتمد اعتماداً كبيراً على منهج الملاحظة بالمشاركة. وكان سكان كورنفيل وقت إجراء الدراسة أكبر حجماً إلى حد ما من سكان يانكى سيتى، حيث بلغ عدد سكانها حوالى ٢٠ ألف نسمة. ولم يزعم وايت أنه يدرس النظم الاجتماعية لهذه المدينة دراسة كاملة، والحقيقة أنه أشار إشارات طفيفة إلى الأسرة، والكنيسة، والمدارس، والقطاع الرسمى من الاقتصاد المحلى. وكان موضوع بحثه هو العلاقة التبادلية بين الجمعيات التطوعية للشباب فى

---

(١) William Foote Whyte, **Street Corner Society: The Social Structure of an Italian Slum**, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٤٣, Enlarged ed. ١٩٥٥.

كورنفيل والمقامرة المنظمة والسياسة. ويصف وايت فى القسم الأول من كتابه تطور جمعيتين شارك فيهما، وهما عصابة النواصى التى يطلق عليها "نورتونز" Nortons، وجمعية صغيرة يطلق عليها النادى الإيطالى المحلى Italian Community Club. وأعضاء النورتونز من صبية النواصى الذين لا تتعدى طموحاتهم وفرصهم المجتمع المحلى، أما أعضاء النادى الإيطالى المحلى فهم جامعيون يتطلعون إلى وضع فى المجتمع الأكبر.

وكتاب **مجتمع النواصى** له طابع درامى ملحوظ، ولا يوجد مؤلف فى تراث علم الاجتماع يتصف بهذه البراعة الفائقة فى الوصف والدراما وإثارة العاطفة والشعور. وقليلة تماماً الأعمال الأخرى التى يمكن أن تضارعه فى هذه البراعة وهذا التأثير. ويعود هذا الطابع إلى مشاركة المؤلف الوجدانية للناس الذين قام بدراستهم. وفى موضع من الكتاب يشير وايت إلى أنه تحول تقريباً من ملاحظ غير مشارك إلى مشارك غير ملاحظ. وكان يشعر أنه أقرب إلى النورتونز منه إلى النادى الإيطالى المحلى. وكان دوك Doc قائد النورتونز أول إخبارى له، وأصبح صديقه الحميم ومعاونه. وقصة النورتونز هى إلى حد كبير قصة دوك فى أيام مجده الأولى، ثم ضياع هيبته كقائد حالت البطالة الدائمة التى عانى منها بينه وبين الوفاء بالتزامات القيادة، ودفعته فى النهاية إلى قطع صلته مع زمرته. أما القصة المختلفة للنادى الإيطالى المحلى فهى إلى حد كبير قصة قائده شيك موريللى Chik Morelli، وهو انتهازى بلا مبادئ على دراية جيدة بالبناء الاجتماعى لكورنفيل. وهى قصة التناحر فى صورة مصغرة بين أسود باريتو وثعالبه، وكانت عواطف وايت كلها مع الأسود قليلة الحظ.

القسم الثانى من التقرير عبارة عن دراسة للبناء الاجتماعى لابتزاز الأموال Racketeering فى كورنفيل، وكان المبتزون يسيطرون على لعبة الأرقام ويتحكمون فيها، ويحرصون على مهادنة الشرطة، وتوطيد علاقاتهم مع البناء السياسى الذى يشبع الولاء العرقى والاحتياجات المحلية. ومن مميزات دراسة وايت أنها تكشف عن هذا النسق من

أسفل إلى أعلى. وهناك فصل طويل يحدثنا عن كيفية خضوع نادى اجتماعى ورياضى صغير لأحد المبتزين، وكيفية قيام هذا النادى بدور محدود – ولكنه دور هام – فى انتخابات المدينة. إن وضوح أسلوب وايت، ووصفه الدقيق للأحداث، واستخدامه المستمر للاقتباس المباشر يعطى القارئ إحساساً بالمشاركة الشخصية.

وهناك ملمح درامى آخر فى كتاب **مجتمع النواصى**. ففى الوقت الذى قام فيه وايت بدراسة منطقة حضرية متخلفة مع نهاية الكساد العظيم، وكان مهتماً اهتماماً ظاهرياً بالجانب الأسوأ من حياتها (البطالة والإسكان المتخلف، والرشاوى والمرتبات الثابتة التى تدفع لرجال الشرطة، والفساد السياسى، والخدع الانتخابية، والفرص المحدودة)، فإن تعاطفه قاده إلى وصف كورنفيل بأنها مكان يخلو من العنف والحقد أو المعاناة الحقيقية. وقد أنجز مهمته فى دخول المجتمع بنجاح لدرجة أوقعته فى حب مبحوثيه ووقعوا هم فى حبه. فقد كون لنفسه موطناً ثانياً فى أسرة صاحب مطعم محلى، وتعلم الإيطالية، وحاز مكانة مرتفعة بين النورتونز، وكوّن صداقات مع المبتزين، وشارك فى الحملات الانتخابية، بل وأحضر عروسته الجديدة لتعيش معه فى كورنفيل. وفى بعض الأحيان كان وايت ينسى حياده وينحاز إلى جانب القضايا المحلية[1]. وبين الحين والآخر كان يمتثل لمعايير أصدقائه بدرجة تفوق ما كانوا يتوقعونه منه، مثل مشاركته فى التصويت عدة مرات فى يوم الانتخاب. بل إنه فضل المعلومات غير الوثائقية وغير الإحصائية والبيانات الأولية المأخوذة مباشرة من الميدان بدرجة أكبر من المطلوب حتى يؤكد على أهمية التزامه بالتفاعل الشخصى المباشر.

ومن السلوكيات النمطية التى اكتشفها وايت فى كورنفيل أن صبية النواصى

---

(١) انظر وصفاً للخبرات الشخصية التى اكتسبها وايت من بحثه فى النسخة الموسعة من كتاب **مجتمع النواصى** الذى سبقت الإشارة إليه، وانظر كذلك آرثر فيديش وجوزيف بنسمان وموريس ستاين (مشرفين على التحرير):
Arthur J. Vidich, Joseph Bensman and Maurice R. Stein, eds., **Reflections on Community Studies**, New York, John Wiley, ١٩٦٤.

يعتنقون "القيم المحلية"، أما الطلبة الجامعيون فإنهم يعتنقون "القيم غير المحلية"، بمعنى أن صبية النواصى يحافظون على الفضائل الأصيلة لمجتمعهم المحيط بهم، فى حين نجد أن طلبة الجامعة الذين تأثروا بالأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من مؤسسات المجتمع الأكبر تناسوا التزاماتهم حيال بعضهم بعضاً فى سباقهم من أجل الحراك الصاعد.

ويميز وايت فى كل تدرج طبقى فى كورنفيل نسقاً من ثلاثة مستويات يتألف من صغار القوم، وكبارهم، ووسطائهم. وصبية النواصى هم صغار القوم، أما المبتزون والساسة فهم علية القوم، أما قادة عصابات النواصى فهم الوسطاء الذين يصلون بينهما. ويمتد هذا النمط إلى التدرج الهرمى فوق الطبيعى حيث أن العباد – شأنهم فى ذلك شأن صغار القوم – يتخذون من القديسين وسطاء ليتشفعوا لهم عند "علية القوم".

بيد أن التدرج الطبقى فى كورنفيل يضم أكثر من هذه الفئات المتدرجة العامة. إذ إن كل رابطة من الرابطتين اللتين قام وايت بملاحظتهما لها نظامها الطبقى الدقيق الخاص بها بغض النظر عما يبدو للوهلة الأولى من تميز الرابطة بالبساطة واللارسمية. واستطاع وايت أن يبين بوضوح اعتماد المكانة على مجموعة من الالتزامات داخل الجماعة، لدرجة أن مكانة الفرد تقيس مقدرته النسبية على الامتثال لقيم الجماعة.

ويكون القائد فى كل الأحوال هو النقطة المحورية لبناء الجماعة، وممثلها أمام العالم الخارجى، والقائم بدور الحكم فى الداخل، وهو الذى يبادر بأنشطتها الجمعية. وتكون العلاقات الهامة تلقائية مع نائبيه، وليست مع تابعيه وأعوانه. وتحدث التغيرات فى القيادة عن طريق حدوث تحول فى العلاقات بين من يتربعون على قمة البناء، وليس بصعود من يقبعون فى القاع. وتمثل هذه التغيرات مصدراً لقلق المشتركين فيها أو المعنيين بها. وقد يصاب القائد المخلوع وبعض من أتباعه بالمرض عندما يختل توازن الجماعة.

وربما يكون تأثير نتائج لعبة البولنج Bowling من أكثر الأشياء التى تعلق بالذهن

من دراسة وايت. إذ يعد البولنج أحد الأنشطة الأساسية فى زمرة دوك، وهم يعلقون أهمية كبيرة على المهارة فى ممارسة هذه اللعبة. وقد افترض وايت فى البداية أن مهارة الفرد فى لعب البولنج تضيف إلى مكانته فى الجماعة، ولكنه انتهى بعد ملاحة طويلة إلى أن العكس هو الصحيح. إذ إن مكانة عضو الجماعة هى التى تحدد مهارته فى البولنج، على الأقل فى تلك المناسبات التى تجتمع فيها الجماعة كلها لمشاهدة مباراة هامة. وينخفض مستوى أداء الأعضاء ذوى المرتبة المنخفضة بفعل الضغوط الجافة والحادة من الجماعة، فى حين يلقى مؤازرة بأساليب مشابهة. ويصف وايت هذه الظاهرة كتجربة ذاتية له بقوله:

"هنا نجد البناء الاجتماعى يحدث تأثيره فى ملاعب البولنج، حيث يضع الأعضاء كل فرد فى مكانه، وأنا واحد منهم. ولم أتوقف عندئذ عند تفسير وضعى بالقرب من زعماء الزمرة بحكم صداقتى القوية مع دوك ودانى ومايك، ولذلك كان من المتوقع أن أتفوق فى هذه المناسبة العظيمة. وقد شعرت ببساطة أن هذا الموقف يملؤنى بالثبات. وشعرت أن أصدقائى كلهم معى، ويضعون ثقتهم فى، ويريدون منى أن ألعب البولنج جيداً. وعندما جاء دورى وتقدمت لأدحرج الكرة، شعرت بالثقة الزائدة بأننى سوف أصيب القطع الخشبية التى استهدفت التصويب عليها. ولم أشعر بهذه الثقة من قبل ولا من بعد. وهنا لمست عن تجربة ذاتية فى ملعب البولنج تأثير بناء الجماعة على الفرد. وقد كان شعوراً غريباً ينتابنى كما لو كان شيئاً أكبر منى يتحكم فى الكرة عندما سددتها فى اتجاه القطع الخشبية"(١).

إن المزج بين العناصر الموضوعية والذاتية فى كتاب مجتمع النواصى يجعل الواحد منا يتساءل عما يمكن أن يتوصل إليه فى نفس الموقف باحث آخر لديه مزاج

(١) ويليام فوت وايت، مجتمع النواصى، النسخة الموسعة، ص ص ٣١٨-٣١٩.

مختلف. وتحتاج دراسة مجتمع النواصى إلى تكرارها أكثر من أى دراسة أخرى فى تراث علم الاجتماع. ويصعب تفسير وفهم الأسباب التى دفعت إلى عدم تكرار مثل هذه الدراسة، باستثناء دراسة مشابهة عن مجتمع نواصى الزنوج التى قام بها اليوت ليبو[1]، والتى اهتمت بدراسة المشكلات المهنية والأسرية، وعرضت لخبرة مختلفة تمام الاختلاف.

* * *

٩- الأزمة الأمريكية

جونار ميردال

جاءت دراسة ميردال عن وضع الزنوج الأمريكيين بمبادرة من مؤسسة كارنيجى عام ١٩٣٧. وأجريت الدراسة الميدانية بسرعة ملحوظة فى الفترة من عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤٠.

وقد صممت هذه الدراسة لتكون دراسة شاملة عن الزنوج فى أمريكا، وكانت كذلك بالفعل. واختير ميردال – وهو عالم سويدى متخصص فى الاقتصاد الاجتماعى وله سمعته الدولية – ليدير مشروع البحث، لأنه جاء من بلد لا تضم نسبة كبيرة من السكان الملونين وليس لها تاريخ فى التدخل الاستعمارى. وقد اصطحب معه من السويد ريتشارد ستيرنر، وبدءا العمل بالتجول طويلاً وبشكل مكثف فى أرجاء الجنوب. ومع أن ميردال عاد إلى السويد فى أوائل عام ١٩٤٠، فقد عاد مرة ثانية إلى أمريكا عام ١٩٤١ لإعداد التقرير النهائى، وكان مسئولاً بدرجة كبيرة عن أفكاره الأساسية.

ويعد هذا المشروع أكبر مشروع مشترك يقوم به العلماء الاجتماعيون الأمريكيون حتى ذلك التاريخ. فقد اشترك حوالى ١٥٠ منهم فى هذه الدراسة كمستشارين، وخبراء، وباحثين، ومؤلفين. وتضم قائمة المشاركين نسبة كبيرة من

---

(١) Elliot Liebow, **Tally's Corner: A Study of Negro Streetcorner Men**, Boston, Little, Brown, ١٩٦٧.

علماء الاجتماع البارزين الذين كانوا على قيد الحياة فى ذلك الوقت. وقد ظهرت ثلاثة مجلدات عن الجوانب الاجتماعية لوضع الزنوج[١] قبل اكتمال التقرير الرئيسى[٢]. كما ظهرت كتب عديدة اعتمدت على بيانات هذه الدراسة[٣]، وبقيت مخطوطات عديدة أعدت لهذا المشروع دون أن يتم نشرها. ويتسع مجال هذا البحث ليضم تاريخ الزنوج، وأصولهم، وتركيبهم، والخصائص الفيزيقية للسكان الزنوج، واختبارات الذكاء واختبارات الشخصية، وعرضاً لبيانات التعداد ونقدها، ودراسات اعتمدت على الاستبيان، وتاريخ الحالة النفسى، وتحليل الصور النمطية والأيديولوجيات الشائعة بين البيض عن الزنوج، والجريمة والتعصب، ودور الزنوج فى الصناعة والزراعة وقطاع الأعمال الخاص والتعليم والحكومة، وتفاوت الأجور والتشريعات المتصلة بالمسائل العرقية، وغيرها من الموضوعات العديدة. وعلى الرغم من هذه التفاصيل، فإن الموضوع الرئيسى لكتاب **الأزمة الأمريكية** يبدو فى غاية البساطة، كما يتضح من المقدمة التى كتبها ميردال لتقرير البحث:

"إن مشكلة الزنوج الأمريكيين هى مشكلة متأصلة فى قلوب الشعب الأمريكى. وهنا يكمن أساس التوتر بين الإثنيات، ويستمر الصراع الضارى. وهذا هو جوهر هذا البحث. ومع أن دراستنا تغطى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الجماعات الإثنية، فإن مكمن المشكلة هو

---

(١) Melville J. Herskovits, The Myth of the **Negro Past**, New York Harper and Brothers, ١٩٤١, Charles S. Johnson, **Patterns of Negro Segregation**, New York, Harper and Row, ١٩٤٣; and Richard Sterner, The Negro's Share: **A Study of Income, Consumption, Housing and Public Assistance**, New York, Harper and Row, ١٩٤٣.

(٢) Gunnar Myrdal with the Assistance of Richard Sterner and Arnaold Rose, **An American Dilemma: The Negro Problem and Modern Democracy**, New York, Harper and Row, ١٩٤٤.

(٣) انظر على وجه مؤلف أوتو كلينبرج (مشرف على التحرير): سمات الزنجى الأمريكى:
Otto Klineberg, ed., **Characteristics of the American Negro**, New York, Harper and Row, ١٩٤٤.

الأزمة الأخلاقية للشعب الأمريكى، أى الصراع بين تقييمه الأخلاقى على مختلف مستويات الوعى والتعميم. وتعنى "الأزمة الأمريكية" المشار إليها فى عنوان الكتاب الصراع العنيف بين الأحكام القيمية على المستوى العام والتى سوف نطلق عليها "العقيدة الأمريكية"، حيث يفكر الأمريكيون ويتناقشون ويتصرفون تحت تأثير قوى لتعاليم أخلاقية ذات طبيعة قومية ومسيحية من ناحية، وبين الأحكام القيمية على مستويات خاصة للحياة الفردية والجماعية حيث تسيطر على المواطن الأمريكى وجهة نظره فى المصالح الشخصية والمحلية، والحقد الاقتصادى والاجتماعى والعرق، واعتبارات الهيبة والامتثال فى المجتمع المحلى، والتعصب الجماعى ضد أشخاص بعينهم أو نماذج معينة من الناس، وجميع صنوف الرغبات والدوافع والعادات المختلفة من ناحية أخرى"[1].

وتعنى هذه العبارات أن أسباب مشكلة الزنوج الأمريكيين ينبغى البحث عنها فى معتقدات وتصرفات الأغلبية البيضاء لا فى معتقدات وتصرفات الأقلية السوداء. وهذه هى نفس النتيجة التى توصلت إليها اللجنة الاستشارية القومية بخصوص الاضطرابات المدنية بعد حوالى ثلاثين عاماً فى بحث عن الشغب بين الزنوج فى الفترات الصيفية بين ١٩٦٥ و١٩٦٧[2]. والحقيقة أن دراسة ميردال قد حملت النذير بوقوع أحداث عديدة. فقد افترضت هذه الدراسة على سبيل المثال استمرار هجرة الزنوج الجنوبيين إلى المدن الشمالية، كما لاحظت الدور الهام الذى يقوم به رجال الشرطة البيض فى أحياء الزنوج، وكشفت عن المشاعر العدوانية المكبوتة التى عبر عنها المنادون بالقومية السوداء فيما بعد، بل إنها تنبأت بأن تحسين الفرص يؤدى ببعض الزنوج إلى تفضيل العزلة الذاتية على التكامل.

---

(١) انظر جونار ميردال، **الأزمة الأمريكية**، مرجع سابق، صفحة XIVII.

(٢) انظر تقرير اللجنة الاستشارية القومية عن الاضطرابات الخاصة بالحقوق المدنية، نيويورك، بنتام، ١٩٦٨.

وفى رأى ميردال أن القاسم المشترك فى المشكلة العرقية الأمريكية هو رفض الأمريكيين البيض بالإجماع تقريباً للاندماج مع السكان السود، واعتمادهم على إجراءات الفصل العنصرى من أجل الحيلولة دون قيام علاقات وثيقة معهم قد تؤدى إلى التزاوج. وقد أشار ميردال إلى ما أسماه بالنظام التراتبى للتمييز العنصرى عند الرجل الأبيض أى الأهمية النسبية الملتصقة بكل نمط من أنماط التمييز العنصرى من جانب البيض، وهو النظام التراتبى الذى يضاد النظام التراتبى للتمييز العنصرى عند السود أى الأهمية النسبية الملتصقة بالتخلص من جميع صور التمييز العنصرى. ويبدأ النظام التراتبى للتمييز العنصرى عند الرجل الأبيض بتحريم التزاوج والاتصال الجنسى بين الرجل الزنجى والمرأة البيضاء، يلى ذلك وضع حواجز أمام قيام علاقات اجتماعة وثيقة، والفصل فى الأماكن العامة، والحرمان من حق التصويت السياسى، والمعاملة المتحيزة من جانب المؤسسات العامة، وأخيراً التمييز الاقتصادى على هذا الترتيب. ويبدأ النظام التراتبى للتمييز العنصرى عند الزنوج بالتخلص من التمييز الاقتصادى.

وقد أصيب ميردال بصدمة عند مقارنة وضع الزنوج بوضع قطاعات سكانية أخرى محرومة من المشاركة الكلية فى الاقتصاد مثل النساء وفقراء البيض. وأشار إلى أن القطاعات الفقيرة من قوة العمل الأمريكية لا تتحد ضد الطبقة المسيطرة بالمعنى الماركسى ولكنها تظهر عداءها نحوها وتخضع لها.

التصاعد أو التراكم: ويعد مبدأ التصاعد أو التراكم، بمثابة الآلية التى تبقى على الزنوج فى فقرهم. يقول ميردال: "إن تعصب البيض وتحيزهم يحافظ على إبقاء الزنوج فى وضع متدن من حيث مستويات المعيشة، والصحة، والتعليم، والآداب الاجتماعية، والعادات الأخلاقية. وهذا الوضع المتدنى الذى يوجد فيه الزنوج يدعم بدوره تعصب البيض ضدهم. وهكذا نرى أن تعصب البيض ومستويات الزنوج

المتدنية يفضى كل منهما إلى الآخر"[1]. وقد سلم ميردال بأن جميع عوامل الحرمان متداخلة ومتشابكة، غير أنه أكد على الصور الاقتصادية للحرمان التى يتعرض لها الزنوج ولا يزالوا معرضين لها بحكم اهتمامه الأساسى بعلم الاقتصاد. وقد وصف الوضع الاقتصادى للزنوج الأمريكيين بأنه وضع مرضى حيث لاحظ أنهم يمتلكون ممتلكات محدودة، وأن المعدات المنزلية التى لديهم غير كافية، ودخولهم منخفضة وغير منتظمة، ويتركز المزارعون الزنوج فى أقل القطاعات الزراعية إنتاجاً، كما يتركز العمال الزنوج غير الزراعيين فى أدنى المهن الخدمية والصناعية وأقلها أجراً، وترتفع البطالة بين الزنوج بنسبة أعلى بكثير من معدلها العام فى المجتمع، كما أن ظهور النزعة النقابية فى الثلاثينيات أصابتهم بالضرر بدلاً من أن تؤدى إلى تحسن وضعهم نسبياً.

وكان ميردال يؤمن إيماناً قوياً – ولا يزال – بأن العلم الاجتماعى المتحرر من القيم أمر مشكوك فيه، وبأن العالم الاجتماعى لا يلتزم بموضوعية تامة تجاه قرائه، بل يلتزم بتعبير صريح عن **مقدمات مشبعة بالأحكام القيمية** عندما يتطرق إلى موضوع ما. وتبدو المقدمة الأساسية المشبعة بالأحكام القيمية لكتاب **الأزمة الأمريكية** فى غاية الوضوح: "نحن نفترض أنه من مصلحة الزنوج الأمريكيين كأفراد وكجماعة أن يندمجوا اندماجاً تاماً فى الثقافة الأمريكية، وأن يكتسبوا السمات التى تعتز بها الغالبية البيضاء"[2]. ومع أن كثيراً من المتحدثين بلسان السود رفضوا هذه المقدمة، فقد لاقت قبولاً من البيض والسود على حد سواء جنباً إلى جنب مع دعوة ميردال إلى عكس مبدأ التصاعد أو التراكم بتحسين أوضاع السكان السود تدريجياً بالاستعانة بمراكز الحكم، ومبادرة التنظيمات الخاصة، وضمائر الأفراد. ويقرر ميردال أن حل المشكلة العنصرية فى الولايات المتحدة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقة بين البيض وغير البيض على مستوى العالم، وأن البيض الذين يواجهون أغلبية ملونة "ينبغى عليهم إما أن

---

(١) انظر ميردال، **الأزمة الأمريكية**، ص٧٥.
(٢) نفس المرجع السابق، ص٩٢٩.

يستسلموا وإما أن يبحثوا عن طرق للمعيشة فى سلام مع الشعوب الملونة"[١].

* * *

١٠- اختيار الشعب

بول لازارسفيلد وآخرون

فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٤٠ كان على الناخبين فى مقاطعة ايرى Erie بولاية أوهايو أن يقرروا ما إذا كانوا سيدلون بأصواتهم لصالح الرئيس فرانكلين رزفلت لفترة رئاسة ثالثة، أم لصالح نظيره الجمهورى وندل ويلكى، أم سيعزفون عن الاشتراك فى الانتخابات كلية. وقد قام لازارسفيلد – وهو مؤسس مكتب البحوث الاجتماعية التطبيقية فى جامعة كولومبيا – بإجراء بحث للكشف عن كيفية اتخاذ هذا القرار. وتقل عدد صفحات تقرير نتائج البحث[٢] عن مائتى صفحة، غير أن هذا البحث كانت له آثار بعيدة المدى على النظرية والممارسة السياسية فى الولايات المتحدة، وضرب هذا البحث مثالاً يحتذى به فى المسوح السياسية التى وفرت تراثاً غزيراً منذ ذلك الوقت حول العوامل التى تحدد نتائج الانتخابات فى البلاد الديمقراطية[٣].

---

(١) نفس المرجع السابق، ص١٠١٨.

(٢) Paul F. Lazarsfeld, Bernard Berelson, and Hazel Gaudet, **The People's Choice: How the Voter Makes Up His Mind in a Prsidential Campaign**, New York; Duell, Sloan and Pearce, ١٩٤٤.

(٣) ظهرت فيما بعد طائفة من الدراسات التى تناولت انتخابات الرئاسة الأمريكية فى الولايات المتحدة نذكر من بينها الدراسات التالية:

- Bernard Berelson, Paul Lazarsfeld and William McPhee, **Voting: A Study of Opinion Formation in a Presidential Compaign**, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٥٤;
- Angus Campbell, Gerald Gurin and Warren Miller, **The Voter Decides**, Evanston, III., Row, Peterson, ١٩٥٤;
- Heinz Eulau, **Class and Party in the Eisenhower Years: Class Roles and Perspectives in the ١٩٥٢ and ١٩٥٦ Elections**, New York, Free Press, ١٩٦٢;
- Ithiel de Sola Pool, Robert Abelson and Samual Popkin, **Candidates,**

وقد جاء مشروع بحث مقاطعة ايرى نتيجة للاستخدام المكثف لاستطلاعات الرأى العام لتقدير اتجاهات الناخبين فى الحملات الانتخابية فى الثلاثينيات، كما جاء نتيجة لبحوث جمهور المستمعين والقراء التى قامت بها الشبكات الإذاعية والمجلات القومية فى نفس الوقت لمضاعفة تأثير حملاتها الدعائية. وقد تم تدبير الجانب الأكبر من تمويل هذا البحث من جانب إحدى المجلات القومية وإحدى مؤسسات بحوث الرأى العام.

وقد جمعت البيانات بواسطة باحثين قاموا بزيارة عينة إحصائية ممثلة للسكان، وحصلوا على إجاباتهم على استبيان مقنن. وكانت هذه الدراسة – مع ذلك – أكثر دقة وإحكاماً مما هو مألوف فى مسوح الرأى العام. وقام الباحثون بزيارة المنزل الرابع فى كل شارع من شوارع المقاطعة لتحديد إطار معاينة مكون من ٣٠٠٠ ناخب تقريباً على أن يكونوا ممثلين لجملة السكان من حيث: العمر والنوع والإقامة والتعليم وامتلاك الهاتف والسيارة، والموطن الأصلى. تم اختيار أربع عينات من هذا الإطار، وتتكون كل عينة من ٦٠٠ مفردة تتشابه فى الخصائص السابقة. ووقع الاختيار على إحدى هذه العينات لتكون العينة الأساسية، وتمت مقابلة مفرداتها مرة كل شهر من مايو إلى نوفمبر من ذلك العام. وجرت المقابلة الأولى قبل انعقاد مؤتمرات الترشيح التى تعقدها الولايات، وتمت المقابلة الأخيرة بعد إجراء الانتخابات. أما مفردات العينات الثلاث الأخرى فقد تمت مقابلتهم على فترات مختلفة. وتمثل هذه العينات الثلاث مجموعات ضابطة لاختبار تأثير تكرار المقابلة على العينة الأساسية.

وقد ركزت الدراسة على اتجاه المبحوثين فى عملية التصويت فى انتخابات شهر نوفمبر، والتغيرات التى طرأت على هذا الاتجاه من مقابلة إلى أخرى. وإذا حدث تغير ما فى اتجاه التصويت لدى المبحوث يتم سؤاله عن أسباب ذلك تفصيلاً وعن الملابسات المرتبطة به. وتم تسجيل اتجاهات المبحوثين عند تعرضهم لحملات الدعاية

Issues and Strategies: A Computer Simulation of the ١٩٦٠ and ١٩٦٤ Presidential Elections, Cambridge, Mass., M. I. T. Press, ١٩٦٥.

الانتخابية تسجيلاً دقيقاً. ولم يضم التقرير المطبوع نص الاستبيان، غير أننا نعلم أنه يتضمن معلومات وافية حول سمات المبحوث الشخصية (البيانات الأساسية)، وفلسفته الاجتماعية، وتاريخه السياسى، وسمات شخصيته، وعلاقته مع الأصدقاء والأقارب، وعضويته فى التنظيمات، وانتمائه الدينى، وآرائه فى القضايا الجارية.

وتتلخص النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة فى أن اختيار الأغلبية العظمى من الناخبين يمكن التنبؤ به من خلال ثلاث خصائص اجتماعية فقط هى: المكانة الاجتماعية – الاقتصادية، والانتماء الدينى، والإقامة الريفية أو الحضرية. إذ يتبين أن المكانة المرتفعة، والنزعة البروتستانتية والإقامة الريفية تجعل الناخبين يميلون إلى المرشح الجمهورى، فى حين أن المكانة المنخفضة، والنزعة الكاثوليكية والإقامة الحضرية تجعل الناخبين يميلون إلى المرشح الديمقراطى. وقد أمكن للباحثين باستخدام هذه العوامل وحدها أن يصمموا مقياساً للتعرف على التوجه السياسى للفرد، ويفيد فى التنبؤ بالسلوك الانتخابى بصفة عامة. وقد وصل الباحثون إلى هذه النتيجة على الرغم من أن قياس هذه الخصائص الثلاث كان قياساً تقريبياً إلى حد كبير. فقد اعتمد تقدير المكانة الاجتماعية – الاقتصادية مثلاً على التقدير الذاتى للمبحوث لمسكنه وممتلكاته ومظهره وطريقة كلامه. ولم يتم قياس الانتماء الدينى بالمواظبة على التردد على الكنيسة أو أى مقياس آخر من مقاييس المشاركة الدينية.

ويتأثر اختيار الناخب بتاريخه السياسى إلى حد ما بالإضافة إلى خصائصه الاجتماعية. فقد اتضح على سبيل المثال أن جميع الجمهوريين الذين أعطوا أصواتهم لصالح لاندون ضد روزفلت عام ١٩٣٦ قد أعطوا أصواتهم لويلكى عام ١٩٤٠. وهناك مثال آخر هو أن معظم الناخبين الجدد ساروا على نفس التفضيلات الحزبية لوالديهم عندما أدلوا بأصواتهم للمرة الأولى.

ويتمثل الأثر الصافى لهذه العوامل المتعددة فى انخفاض عدد الناخبين الذين يمكن أن يتأثر قرارهم بالحملات الانتخابية إلى أقلية صغيرة جداً من الناخبين. وقد أصبح هؤلاء الناخبون – غير المستقرين سلفاً على موقف معين أو غير الملتزمين –

هدفاً أساسياً لكل حملة سياسية منظمة. ومع ذلك يصعب الوصول إلى هؤلاء الناخبين كما أوضحت دراسة مقاطعة ايرى. إذ أن الناخبين الأكثر اهتماماً بالانتخابات، والذين يشاركون فى حملات الدعاية والذين يعرضون أنفسهم للاتصالات السياسية يتخذون قرارهم قبل إجراء الانتخابات أو حتى قبل انعقاد مؤتمرات الترشيح فى كل ولاية. ونجد من بين الناخبين المترددين أعداداً ضخمة من النساء، وصغار السن، والفقراء، وغير المتعلمين. وقد لا يدلى هؤلاء بأصواتهم إذا فتر اهتمامهم قليلاً.

وليس الناخب اللامبالى وحده هو الذى يؤجل قراره. إذ يتعرض الناخبون لضغوط متعارضة عندما ينتمون إلى جماعات ذات اتجاهات متعارضة فى التصويت. إذ يتعرض أغنياء الكاثوليك لضغوط متعارضة، ومن ثم يميلون إلى تأجيل قرارهم، كما لو كانوا ينتظرون الأحداث كى تبدد هذه الضغوط المتصارعة. ومن بين الضغوط المتعارضة التى توصل الباحثون إلى التعرف عليها تبين أن أكثرها تأثيراً فى تأجيل القرار هو انعدام الاتفاق داخل أسرة الناخب بسبب انقسام الرأى بين أفراد الأسرة. بل إن بعض الناخبين يظلون على ترددهم إلى أن يدخلوا بالفعل حجرة الاقتراع، ولكنهم يبددون هذه الضغوط المتعارضة بأن يصوتوا على نفس طريقة أقرب الأقرباء إليهم. ومن أبرز النتائج المهمة لهذا البحث أن نفس العوامل التى تجعل الناخب يميل إلى اتخاذ قرار مبكر بشأن مرشح أو آخر تستمر فى تأثيرها عندما يعجز عن اتخاذ نفس القرار. ويتأثر اختياره النهائى فى الاتجاه المعتاد بخصائصه الاجتماعية حتى فى مثل هذه الظروف.

وتلقى كل هذه النتائج بظلال من الشك على رشد العملية السياسية، وعلى أهمية الادعاءات التى يستند إليها المرشحون والأحزاب فى محاولة التأثير على الناخبين. ويتعمق هذا الشك عندما نكتشف أن التعرض للوسائل الدعائية يتحدد بنفس الطريقة التى يتم بها اتخاذ قرار التصويت. ويلاحظ أن أكثر الناخبين اهتماماً ومعرفة هم الذين يتخذون قرارهم مبكراً، كما أنهم يكونون أكثر عرضة للوسائل الدعائية وأكثر إحجاماً عن التعرض للوسائل الدعائية للمرشحين الذين اختاروهم بالفعل. أما الناخبون الذين

لم يقرروا بعد كيفية التصويت يعرضون أنفسهم بدرجة أكبر لدعاية الحزب الذى يميلون إليه متأثرين فى ذلك بالعوامل الاجتماعية المألوفة.

وقد كان لازارسفيلد وزملاءه مقتنعين بأن الإقناع العقلى ليس له علاقة تذكر بالطريقة التى يتخذ بها الناخب قراره:

"تمثل المناظرات المرحلة الأخيرة من اتخاذ القرار باعتبارها مؤشرات عليها أكثر منها مؤثرات فيها. وهى تشير – شأنها فى ذلك شأن لافتات المرور على الطريق – إلى الممر الذى ينبغى السير فيه للوصول إلى المكان المقصود الذى تم تحديده واختياره بالفعل. ويتحدد الهدف من خلال النزعة السياسية المسبقة والولاءات الجماعية، فكل ما يقرأ ويسمع يصبح مفيداً ومؤثراً لأنه يوجه الناخب إلى قراره الذى اختاره. وبالتالى لا تقوم المناظرة الحاسمة بوظيفة إقناع الناخب بسلوكه، إذ أن الناخب مزود بقوة دافعية. وتقوم المناظرة بوظيفة تحديد طريق التفكير والسلوك للناخب، وهذا الطريق يمثل نصف الرغبة. وليست الدعاية الانتخابية هى محاولة للكتابة على صفحة بيضاء (هى عقل الجمهور)، بل هى ما تظهر للرجال والنساء أن أصواتهم تعبير طبيعى ومنطقى وحتمى عن الاتجاهات التى يتبناها كل منهم بالفعل"[1].

ويناقش الجزء الأخير من كتاب اختيار الشعب، التجانس السياسى للجماعات الاجتماعية، ويوضح كيف أن الارتباطات التى اتضحت من قبل تقوم على احتمال قوى مؤداه أن الناس الذين يعملون أو يعيشون معاً يعطون أصواتهم لنفس المرشح، إما من خلال اختيار تلقائى أو بسبب ممارسة تأثير شخصى. وتكون المحصلة الطبيعية للمناظرات السياسية التى تحدث خلال الحملات الانتخابية بين الأصدقاء والجيران والأقارب هى تعزيز الرأى السائد داخل كل جماعة اجتماعية. وهذا التأثير يضارع

(١) بول لازارسفيلد وزملاؤه، **اختيار الشعب**، مرجع سابق، ص ص ٨٣-٨٤.

تأثير المرشح المحتمل فوزه فى جمهور الناخبين بصفة عامة. ويتوقع الناس أن يفوز المرشح الذى يفضلونه، ويكون العكس صحيحاً أيضاً بمعنى أنهم يفضلون أحد المرشحين فى بعض الأحيان لأنهم يتوقعون فوزه.

ولا تتكرر السياسة الأمريكية على نفس المنوال مرة ثانية. وقد خلص كتاب **اختيار الشعب** إلى أن الطرف الذى يستطيع تعبئة الجماهير لتأييده بطريقة الخبراء ترتفع فرص نجاحه، وإن الذين يمارسون السياسة بطريقة الخبراء ينبتون كالنبات الذى يترعرع فى الأرض. وقد تغلغلت نتائج هذه الدراسة فى العملية السياسية خلال الستينيات لدرجة أن إعلانات التليفزيون عن نتائج الانتخابات، وتحليل اتجاهات التصويت حسب الدخل والدين والعمر والسلالة والمهنة وعضوية النقابات وغيرها من العوامل (التى تحدد التوجه السياسى) أصبحت تعد أموراً طبيعية شأنها فى ذلك شأن نتائج الانتخابات نفسها. ومن حسن الحظ أن نتائج بحوث التصويت تكون متاحة بنفس القدر لكل منافس سياسى، وبالتالى لا تغير من الطبيعة التنافسية للحملات الانتخابية على نحو ما كان يحدث من قبل.

* * *

١١- الجندى الأمريكى

صمويل ستوفر وآخرون

بعد الهجوم اليابانى على بيرل هاربور بفترة قصيرة تم تعيين عالم الاجتماع المشهور صموئيل ستوفر مديراً مدنياً لفرع البحوث Research Branch المنشأ حديثاً، والذى أصبح فيما بعد إدارة المعلومات والتعليم بالقوات المسلحة الأمريكية. ورأس هذه الإدارة الجنرال فريدريك أوسبورن، وهو رجل أعمال سابق وعالم اجتماع أيضاً، وقد أنشئ فرع البحوث – كما يقول ستوفر – للقيام بمهام هندسية اجتماعية وليست مهاماً علمية. وكانت وظيفته هى إجراء مسوح الاتجاهات بين الجنود عندما تشعر الإدارات العليا بمشكلات تحتاج إلى معلومات شاملة ذات طبيعة مسحية. فقد طلبت

تلك الإدارات على سبيل المثال تحليل العوامل التى جعلت الجنود فى مسرح العمليات بجنوب المحيط الهادى ينفرون من استخدام عقار الأتبرين للوقاية من الملاريا، والكشف عن أى نوع من نوعى الأكواخ الذى يفضله الجنود فى ألاسكا، ودراسة حالة مغاسل الملابس فى بنما، واتجاهات الجنود نحو الصينيين فى مسرح العمليات بالهند وبورما. ويعد كثير من هذه الموضوعات تافهاً، غير أن بعضاً منها له أهمية واضحة. فقد قام فرع البحوث على سبيل المثال بتصميم نظام النقط Point System الذى استخدم فى تحديد الأولويات لتشغيل الجنود عند تسريح القوات المسلحة مع نهاية الحرب. كما أن دراسات هذا الفرع وفرت المعلومات اللازمة للتشريع الخاص بمساعدة المحاربين القدماء خاصة ميثاق الحقوق والذى أدى بصفة دائمة إلى التوسع فى النظام الأمريكى للتعليم العالى.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قام فرع البحوث بمقابلة ما يزيد عن ٥٠٠ ألف شخص بالاستعانة بأكثر من ٢٠٠ استبيان مختلف، وقام بإعداد عدة مئات من التقارير عن نتائجه لأغراض عسكرية متعددة. ومع ذلك لم تستغل مطلقاً القيمة العملية لهذه البيانات الغزيرة. وقد عهد بهذه المهمة إلى لجنة خاصة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية برئاسة الجنرال أوسبورون، ونفذت تحت إشراف البروفسير ستوفر بمنحة من مؤسسة كارنيجى فى السنوات الخمس التى أعقبت الحرب. وهكذا تحول فرع البحوث فى ظل نفس القيادة إلى فريق بحث علمى برعاية مدنية. وقد نشرت النتائج فى أربعة مجلدات تحت عنوان **دراسات فى علم النفس الاجتماعى فى الحرب العالمية الثانية**[١]، والتى اشتهرت باسم **الجندى الأمريكى** من عنوان المجلدين

---

(١) وهذه الدراسات هى:

Studies in Social Psychology in World War II, ٤ Vols.

- **Vol. I**: Samuel A. Stouffer et al., **The American Soldier, Adjustment During Army Life**, Princeton, N. J., Princeton University Press, ١٩٤٩;
- **Vol. II**: Samuel A. Stouffer et al., **The American Soldier: Combat and Its Aftermath**, Princeton, N. J., Princeton University Press, ١٩٤٩;
- **Vol. III**: Carl Hovland, Arthur Lumsdaine and Fred Sheffield, **Experiments on Mass Communication**, Princeton, N. J., Princeton

الأولين.

وكان هذا المشروع – على غرار مشروع ميردال – تعاونياً على أوسع نطاق، إذ وصلت قائمة الأشخاص العلميين والإداريين إلى ١٣٤ إسماً، وتبرز صفحات العناوين فى المجلدات الأربعة أسماء خمسة عشر مؤلفاً رئيسياً. ولم يضارع أى بحث اجتماعى بعد ذلك هذا البحث فى مجاله.

وعلى الرغم من اعتمال كتاب **الجندى الأمريكى** على علوم عديدة خاصة علم النفس وعلم النفس الاجتماعى، فإنه يعد سوسيولوجياً فى منهجه (مسوح الاتجاهات Attitude Survey) وفى طبيعة نتائجه. كما أن معظم التفسيرات والتحليلات التى تلت نشر هذا الكتاب ركزت على المضامين السوسيولوجية للبيانات لا على أهميتها النفسية أو التاريخية أو الإدارية.

ويختص المجلد الأول من التقرير بالتكيف الشخصى للجنود خاصة جموع الجنود المدنيين الذين خدموا فى الجيش بصفة مؤقتة أثناء الحرب العالمية الثانية. ويهتم المجلد الثانى بالمشكلات المتعلقة بالحرب وما بعدها. ويبحث المجلد الثالث رد فعل جمهور المشاهدين العسكريين للأفلام التوجيهية وغيرها من المواد الدعائية. ويبعد هذا المجلد عن موضوع بقية الكتاب إلى حد ما. ويتضمن المجلد الرابع معالجة دقيقة لنظرية قياس الاتجاهات وتطبيقها، ومناقشة لثلاثة مناهج دقيقة لتحليل بيانات المسح، وهى: تحليل المقاييس، وتحليل البناء الكامن، واستخدام استجابات المسح لأغراض تنبؤية.

وتتميز موضوعات المجلدات الأربعة بالغزارة والارتباط الوثيق لدرجة أن التفسيرات اللاحقة سارت على طريقة الرجل الهندوسى الأعمى الذى وصف أحد الأفيال بأنه يشبه الحائط، أو الجبل، أو الشجرة، أو المروحة، أو الثعبان حسب الجزء

University Press, ١٩٤٩;
- **Vol. IV**: Samuel Stouffer et al., **Measurement and Prediction**, Princeton, N. J., Princeton University Press, ١٩٥٠.

الذى يلمسه من جسم الفيل. ولذلك يذهب إدوارد شيلز فى مقالته الشهيرة إلى أن الروح المعنوية للجندى المقاتل تعتمد بصفة أساسية على روابط جماعته الأولية فى الجيش[١]، وأن هذه الروابط تقلل من اعتماد الروح المعنوية للجندى المقاتل على الصلاة التى تعد أكثر أهمية من رفقة السلاح.

وقد أكد عدد من المحللين البارعين على نحو مماثل على تأثير الحرمان النسبى. فقد لوحظ على سبيل المثال أن الزنوج فى المعسكرات الشمالية كانوا أسوأ تكيفاً بصفة عامة من الزنوج فى المعسكرات الجنوبية، لأن أساس المقارنة عند الجندى فى الجنوب والشمال على حد سواء كان وضع الشخص المدنى، وأن الوضع السيئ للزنجى المدنى فى الجنوب كان بمثابة معادل للمعاملة السيئة للزنوج فى المعسكرات الجنوبية. وقد أدى هذا التأكيد إلى تحويل الاهتمام عن بعض النتائج الهامة حول الحرمان المطلق، ومنها أيضاً الاكتشاف الذى مؤداه أن الوحدات العسكرية تبدأ فى التفكك عندما تتعرض للقتال أو لأية صورة أخرى من صور المعاناة لفترات طويلة.

كما أدى تأكيد المحللين على تأثير الدور والمكانة فى تعديل الاتجاهات (بمعنى أن الاختلافات فى الدور والمكانة لا تؤدى فحسب إلى الاختلافات فى الاتجاه، وإنما تؤدى أيضاً إلى الخطأ فى حكم جماعة على جماعة أخرى) أدى إلى إغفال نتيجة هامة هى أن الجيش وقت الحرب يعمه الاستياء من سوء استخدام امتيازات الرتبة، وأن هذا الشعور له آثار عكسية شديدة على الروح المعنوية باستثناء القوات الجوية التى تسودها ظروف مختلفة.

وربما يعد كتاب **الجندى الأمريكى** بمثابة انتقاد شديد لواحد من أكبر التنظيمات التى عرفها المجتمع الحديث والذى أعده أفراد من داخل التنظيم نفسه. وعلى عكس الدراسات المبكرة للمجتمع المحلى والدراسات الحديثة للأنساق التنظيمية التى توصلت

---

(١) Edward Shils, "Primary Groups in the American Army", pp. ١٦-٣٩, in: **Continuities in Social Research: Studies in the Scope and Method of "The American Soldier"**, ed., Robert K. Merton and Paul Lazarsfeld, New York, Free Press, ١٩٥٠.

إلى أن معظم الناس راضون عن الأنساق الاجتماعية التى وجدوا أنفسهم فيها، كشفت بيانات **الجندى الأمريكى** عن حالة ملحوظة لملايين الرجال المشغولين بنضال شديد من أجل مثل اجتماعية مطلقة فى الوقت الذى لا يوجد فيه التزام حقيقى بهذه القضية بين أعداد ضخمة منهم، ولا توجد لديهم ثقة فى قادتهم، ولا يوجد لديهم شئ سوى احتقار المعايير التى تنظم حياتهم. وهناك ثلاثة من كل خمسة مقاتلين خدموا فى معارك ما وراء البحار كانت لديهم شكوك حول مشروعية الحرب عام ١٩٤٥[١].

وكان الجيش الأمريكى فى الحرب العالمية الثانية يتكون فى معظمه من رجال جندوا بهدف كسب حرب ظلت أهدافها الأيديولوجية غامضة عليهم بعض الشئ. ويوضح المجلد الثالث دون إشارة مقصودة كيفية ظهور هذا الوضع وأسباب عدم المقدرة على معالجته. ويتعلق معظم التجريب فى هذا المجلد برد فعل الجنود نحو سلسلة أفلام رائعة بعنوان "لماذا نقاتل؟"، والتى تعيد إلى الأذهان الأحداث التى أفضت إلى الحرب، كما لو كان الجنود الذين يشاهدون تلك الأفلام لم يسمعوا مطلقاً عن هذه الأحداث، أو ليست لديهم آراء بشأنها وقت حدوثها. وهذا يفسر أسباب قبول مغزى هذه الأفلام بين المشاهدين العسكريين وتأثيرها المحدود على اتجاهاتهم نحو الحرب.

وهناك تجارب أخرى فى الاتصال تتعلق بالدعاية، وهى تجارب نظرية وبسيطة. فعلى سبيل المثال تم إعداد نوعين من البرامج الإذاعية بعد انتهاء الحرب فى أوروبا لإقناع الجنود بأنه لا يوجد مبرر وراء تفاؤلهم بسلام مبكر فى المحيط الهادى (وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن تفاؤلهم كان له ما يبرره). وكانت القضية المثارة هى ما إذا كان البرنامج الإذاعى الذى يقدم المزاعم وراء الموقف الرسمى (المتشائم) أكثر إقناعاً من البرنامج الإذاعى الذى يقدم المزاعم وراء الموقفين التفاؤلى والتشاؤمى فى محاولة لتفنيد المزاعم المعارضة للموقف الرسمى. وكان تأثير هذين البرنامجين متعادلاً فى بداية الأمر. فقد تغيرت آراء ما يقرب من نصف المشاهدين فى كلتا الحالتين إلى الاتجاه المرغوب فيه، غير أنه بدأت اختلافات حادة فى تأثير البرنامجين عند تقسيم

(١) انظر: ستوفر وزملاؤه، **دراسات فى علم النفس الاجتماعى فى الحرب العالمية الثانية**، المجلد الأول، شكل رقم ٢، ص٤٤.

المشاهدين إلى جماعات فرعية. فقد كان البرنامج الذى استعرض الموقفين التفاؤلى والتشاؤمى أكثر إقناعاً لمن كانوا يعارضون الموقف الرسمى منذ البداية، وأقل إقناعاً من البرنامج الذى عرض لوجهة نظر واحدة لمن كانوا فى صف الموقف الرسمى. وكان البرنامج ذو الموقف الواحد أكثر تأثيراً فى الجنود الأقل تعليماً، فى حين كان البرنامج ذو الموقفين أكثر تأثيراً فى الجنود خريجى المدارس العليا والجامعات. وتبدو الاختلافات فى التأثير أكثر وضوحاً عندما يؤخذ فى الاعتبار الآراء المسبقة (التى تكونت قبل التجربة) والمستوى التعليمى. فعلى سبيل المثال أدى البرنامج ذو الموقفين إلى إقناع ٤٤% من الجنود الأكثر تعليماً (الذين كانوا يعارضون الموقف الرسمى فى البداية) بالاتجاه المرغوب فيه، كما أحدث نفس البرنامج تأثيراً عكسياً صافياً بين الجنود الأقل تعليماً الذين كانوا فى صف الموقف الرسمى منذ البداية.

وقد أجريت هذه التجارب بدون تحفظ على أمل تعليم السلطات العسكرية كيفية التأثير فى آراء وعواطف ضباط الصف والجنود. وقد أنشئ فرع البحوث – كما أشار ستوفر إلى ذلك مراراً وتكراراً – بغرض الهندسة الاجتماعية باعتبارها سلاحاً فى يد الإدارة العسكرية، وكان الالتزام الصادق من جانب الباحثين بالجهود الحربية هو الذى ساعدهم فى تعضيد الأهداف الإدارية للقيادة العليا دون تردد. وعند اكتشاف خلل فى نسق الإدارة العسكرية تتم معالجته على أنه مشكلات معنوية. ولم يهتم فرع البحوث بإمكانية إصلاح النسق العسكرى بالطرق المناسبة، لأن ذلك لم يدخل ضمن اختصاصات القادة الذين كان فرع البحوث يحاول مساعدتهم. ولم تكن الإصلاحات التى تمت بفضل النتائج البحثية ذات تأثير يذكر. وقد عولجت شكوى جنود المشاة بأنهم لا يعاملون نفس معاملة الجنود فى الأفرع الأخرى من خلال منحهم شارة الشرف. واقترح الباحثون إجراءات جديدة للأخذ بها فى فترة السلام بعد الكشف عن سوء استخدام الأنساق العسكرية للسلطة من خلال القنوات السرية للمفتش العام. وقد وجهت انتقادات حادة إلى وجهة النظر الواحدة بعد طبع التقرير، غير أن أصحاب هذه الانتقادات لم يحاولوا الاستفادة من البيانات الغزيرة التى وردت فى كتاب **الجندى الأمريكى** لتطوير برنامج منظم لإصلاح المؤسسات العسكرية. وكانت الإصلاحات الرئيسية التى تمت فى الجيش بعد الحرب العالمية الثانية مجرد إصلاحات داخلية

متعلقة بتحقيق العدالة العسكرية أو دعمها، وهو الموضوع الذى لم يعالجه كتاب **الجندى الأمريكى**.

* * *

١٢ـ تقارير كينزى

الفريد كينزى

قرر الدكتور الفريد كينزى حوالى عام ١٩٣٨ أن يقوم بدراسة السلوك الجنسى البشرى. وكان كينزى عالم حيوان فى جامعة انديانا تميز بدماثة خلقه وحيائه، وعمل عدة سنوات فى دراسة هامة عن حشرة الدبور. وبحلول عام ١٩٤٨ كان كينزى ومساعدوه قد قابلوا ما يزيد عن اثنى عشر ألف أمريكى من جميع الأعمار ومن الذكور والإناث بالاستعانة باستبيان عن التاريخ الجنسى احتوى على ٥٢١ بنداً. وقد سجلت الإجابات بالاعتماد على ترميز خاص أعده أحد المتخصصين. وتم حفظ ملفات مشروع البحث كما لو كانت تحتوى على أسرار عسكرية.

وقد قام كينزى نفسه بإجراء معظم المقابلات على مدى سنوات عديدة، ولم يكن معه سوى عدد قليل من المشاركين الذين تميزوا بمستوى فذ من الحنكة والمهارة فى إجراء المقابلات خلال سنوات طوال مع آلاف الأشخاص من جميع الأقاليم والمهن والمستويات الاجتماعية – الاقتصادية وأنماط الشخصية. فقد قابلوا المجرمين، والراهبات، وأصحاب الجرائم الجنسية، والعوانس الطاعنات فى السن، والمقامرين، والقوادين، وربات البيوت، والأطباء النفسيين. وكان هدفهم الوصول إلى قطاع مستعرض من السكان الأمريكيين يمثل المجتمع الأمريكى. وعلى الرغم من وجود بعض الثغرات فى إجراءات المعاينة، فقد نجحوا فى هذه المهمة.

وشملت المقابلة جميع صور السلوك الجنسى، بمعنى أى نوع من أنواع النشاط الجسدى الذى يؤدى إلى الإثارة الجنسية. وكان تصنيف كينزى للسلوك الجنسى تصنيفاً سلوكياً. بمعنى أنه اهتم بالمظاهر الجنسية الواضحة والفسيولوجية مع وجود

استثناءات محددة. فقد استبعد المشاعر والعواطف بدرجة كبيرة، ومما يلاحظ هنا أن كلمة "الحب" لم ترد فى فهرس التقريرين الرئيسيين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اتسعت فئة السلوك الجنسى لتشمل إلى جانب النشاط الجنسى الطبيعى مع الجنس الآخر، بعض أنواع النشاط الجنسى غير الطبيعى كالاتصالات الجنسية المثلية، والاستمناء، والاحتلام، والاتصال الجنسى مع الحيوانات.

وتتمثل النتائج الرئيسية لدراسة كينزى فيما يلى:

١- أن الصور الرئيسية للنشاط الجنسى غير الشرعى ليست نادرة، ولكنها تنتشر فى المجتمع على نطاق واسع.

٢- أن الدوافع الجنسية أكثر تبكيراً وكثافة واتساقاً واستمراراً واختلاطاً (أى الرغبة فى الاتصال بالجنس الآخر) بين الذكور عنها فى الإناث.

٣- أن الأفراد من نفس العمر والطبقة والنمط الاجتماعى يختلفون اختلافاً شديداً فى نشاطهم الجنسى كماً وكيفاً.

٤- أن تكرار النشاط الجنسى يتأثر تأثراً قوياً بالعمر والنوع والانتماء الدينى والمستوى التعليمى والإقامة الريفية – الحضرية والمستوى المهنى.

٥- أنه لا يوجد اتجاه واضح يدل على تزايد عدم الامتثال لمعايير الجنس الاجتماعية وقت إجراء الدراسة.

ويلاحظ أن النتائج المتعلقة بانتشار صور النشاط الجنسى المحرمة بالقانون أو القواعد الدينية أو بالأعراف فى الولايات المتحدة قد شدت الرأى العام على ما هو متوقع، لأنها غيرت الصورة الموجودة عن الحياة الجنسية فى أذهان معظم الباحثين تغييراً كبيراً، بما فيهم أولئك غير الملتزمين بالقواعد الاجتماعية. وكان معظم المبحوثين يعتقدون أن سلوكهم أكثر انحرافاً عما هو فى الواقع فعلاً، وهم على وعى بنشاطهم الجنسى المخالف، ولكنهم لا يدركون مدى انخراط آخرين فى أنشطة مماثلة.

وقد تضمنت نتائج البحث معلومات وبيانات دقيقة عن ممارسة الجنس قبل الزواج بالنسبة للرجال والنساء، وعلاقة ذلك النشاط بالمتغيرات الاجتماعية

الاقتصادية كالتعليم والمهنة والدخل وغيرها.

وطبيعى أن تحوى النتائج بيانات مفصلة ودقيقة عن العلاقات الجنسية لكل من الزوجين خارج إطار العلاقة الزوجية (الخيانة الزوجية). وهى جميعاً سلوكيات تتصل بالمجتمع الأمريكى وأسلوب حياته، ومفهوم أبناء هذا المجتمع للحريات الشخصية وغير ذلك.

وإذا كانت دراسة كينزى قد قدمت شواهد على عدم الامتثال الكامل للقواعد الاجتماعية التقليدية، فإنها لا تعنى أبداً أن المعايير السائدة غير مجدية بصفة عامة كما توصل إلى ذلك بعض القراء الذين قرأوا تقارير كينزى قراءة متعجلة غير مدروسة. إذ أن نسبة الفتيات اللائى حافظن على عذريتهن كانت مرتفعة. كما أن أكثر من نصف عدد الأزواج وأكثر من ثلاثة أرباع الزوجات كانوا مخلصين لأقرانهم حتى وقت إجراء المقابلات. وتحدث معظم صور الجنسية المثلية فى طور المراهقة أو فى ظل ظروف خاصة، كما أن غالبية الذكور والإناث لم يمروا بهذه التجربة على الإطلاق.

وقد ظهر التقرير الخاص بالذكور عام ١٩٤٨، وظهر التقرير الخاص بالإناث عام ١٩٥٣[١]. ولقى هذان التقريران اهتماماً على مستوى عالمى. وتوفى الدكتور كينزى عام ١٩٥٦. وقام المشاركون فى الدراسة بإعداد مجلدين آخرين أولهما بعنوان **الحمل والولادة والإجهاض** ظهر عام ١٩٥٨، وثانيهما بعنوان **تحليل أنماط الجرائم الجنسية** ظهر عام ١٩٦٥. ولم يكن لهذين الكتابين صدى لدى الرأى العام مع أنهما يضمان معلومات غزيرة لم تكن متاحة من قبل.

ويعد نشر تقارير كينزى بمثابة نقطة تحول هامة فى البحث الاجتماعى. ولا يعود

---

(١) Alfred C. Kinsey, Wendell Pomeroy and Clyde Martin, **Sexual Behavior in the Human Male**, Philadelphia, Saunders, ١٩٤٨; Alfred Kinsey and Others, **Sexual Behavior in the Human Female**, Philadelphia, Saunders, ١٩٥٣.

ومما يذكر أنه بعد وفاة الدكتور كينزى فى عام ١٩٥٦، تابع زملاؤه ومساعدوه العمل فى مشروع البحث. ولكن المطبوعات التى صدرت عن عملهم بعد ذلك جاءت موجهة إلى المتخصصين وليس إلى الجمهور العام.

ذلك فحسب إلى تقديم بيانات وفيرة عن النشاط الجنسى، وإنما يعود أيضاً إلى دخول هذا الموضوع فى دائرة اهتمام البحث الاجتماعى، وأنه يمكن دراسة المناطق المحرمة لأنماط السلوك الإنسانى بالاستعانة بالمناهج المسحية. وتضم اختبارات الصدق فى البحث إعادة مقابلة عدة مئات من المبحوثين، ومقارنة إجابات الزوج والزوجة، ومضاهاة بيانات المقابلة بشواهد خارجية. وتتمتع البيانات بدرجة كبيرة من الصدق بفضل استخدام جميع هذه الاختبارات. ومما يثير الدهشة أن أحداً لم يحاول تكرار هذه الدراسة فى الدول الأخرى حيث تبدو أهمية المقارنة بين النتائج.

* * *

١٣ـ الدراسات الحديثة

نشر المجلد الأخير من كتاب **الجندى الأمريكى** عام ١٩٥٠، كما نشر التقرير الثانى من تقارير كينزى عام ١٩٥٣. ومنذ ذلك الحين لم يستحوذ أى مشروع بحث اجتماعى على اهتمام العلماء الاجتماعيين على الرغم من تزايد عدد البحوث الاجتماعية وظهور مئات الدراسات الهامة. وقد زادت الموارد المالية المتاحة لإجراء البحوث الاجتماعية زيادة ضخمة عاماً بعد آخر خلال الخمسينيات والستينيات، وأنشئت مؤسسات بحثية جديدة عديدة، وتضاعف عدد علماء الاجتماع أضعافاً مضاعفة. وحدثت طفرة مماثلة فى العلوم القريبة من العلوم الاجتماعية، وتحول البحث الاجتماعى من مشروع أمريكى بدرجة كبيرة إلى جهد تعاونى شمل معظم دول العالم.

وكان التخصص هو النتيجة الطبيعية لهذا النمو. وتوقف عالم الاجتماع عن الخوض فى جميع الموضوعات الاجتماعية، وحصر نفسه فى موضوع أو موضوعين متخصصين.

وفى أواخر عام ١٩٥٠ وجد هذا التيار المتدفق لنتائج البحوث فى علم الاجتماع مخرجه المناسب فى مجلتين أو ثلاث مجلات تحتل الآن موقعها فى مقدمة الدوريات

المتخصصة. وتعالج بعض هذه المجلات موضوعات ضيقة محدودة النطاق أو الأهمية مثل مشكلات الأقليات فى المدارس الابتدائية الحضرية أو رد فعل الأطباء نحو الإعلان عن العقاقير. ويلاحظ أن المطبوعات التى تحتوى على نتائج البحوث فى علم الاجتماع غزيرة العدد الآن لدرجة يصعب معها على قارئ بمفرده أن يتصفحها.

ويلاحظ أن نشر نتائج البحوث أصبح أقل تأثيراً مع تزايد عدد المشروعات البحثية، بل إن أضخم الدراسات الحالية وأهمها لا يلقى اهتماماً يضارع الاهتمام الذى نالته الدراسات التى ناقشناها من قبل.

وتبدو كثير من الدراسات المعاصرة متواضعة فى أهدافها. فهى تغطى جانباً بعينه من النشاط الاجتماعى مثل مجريات الأمور فى محكمة الجنايات أو فى حلبة السباق[١] دون محاولة الوصول إلى تعميمات طموحة. وفى نفس الوقت ظهرت أعمال جديدة عن موضوعات مثل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والسلوك الجنسى البشرى، وهى موضوعات تهم علم الاجتماع ولكنها تقع خارج دائرة اختصاصه.

ولهذه الأسباب يستحيل تحديد معالم البحث الاجتماعى التطبيقى الحديث بنفس الثقة التى حددنا بها الدراسات المبكرة. وهناك مشروعات بحثية عديدة تزين المنظر المعاصر، غير أنه لا يوجد من بينها مشروع واحد يلوح فى الأفق.

ونناقش فيما يلى مجالين من مجالات البحث هما تجارب الجماعات الصغيرة ودراسات حالة لبعض التنظيمات البيروقراطية بغرض توضيح أن الدراسات البارزة حالياً تظهر على نطاق ضيق فى مجالات أكثر تخصصاً. وهناك دراسات بارزة فى مجالات أخرى من مجالات اهتمام علم الاجتماع المعاصر يمكن وصفها بنفس الطريقة.

تجارب الجماعات الصغيرة

يمتد التجريب المعملى مع الجماعات الصغيرة فى مجال علم النفس إلى تاريخ

---

(١) For Example, Abraham Blumberg, **Criminal Justice**, Chicago, Quadrangle Books, ١٩٦٧; Marvin Scott, **The Racing Game**, Chicago, Aldine, ١٩٦٨.

طويل يعود إلى القرن التاسع عشر. ومع ذلك لم تتطور دراسة العلاقات الاجتماعية باستخدام الأساليب المعملية تطوراً شاملاً إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت بدايات هذا التطور قد تمت على يد كورت ليفن وأتباعه فى دراساتهم عن "ديناميات الجماعة"، ثم على يد روبرت بيلز وآخرين فى دراساتهم عن تحليل عمليات التفاعل. والمجموعة الأولى من علماء النفس، والثانية من علماء الاجتماع. وقد أسهمت هاتان المجموعتان فى مجال علم النفس الاجتماعى الذى تطور فيما بعد لدرجة جعلته يتفوق على علمى النفس والاجتماع.

ولا يعد تلخيص نتائج التجريب مع الجماعات الصغيرة هنا أمراً عملياً. إذ أن هناك مداخل وكتب مدرسية متخصصة كلها فى عرض هذا الموضوع(١). ومع ذلك سوف نخص بالذكر هنا دراسات قليلة ذات أهمية خاصة بالنسبة لعلماء الاجتماع حتى نقف على أنواع النتائج التى تم التوصل إليها باستخدام الأساليب المعملية.

وقد قام بيلز فى عام ١٩٥٠ بنشر كتابه **تحليل عمليات التفاعل**(٢) الذى اعتمد فيه على برنامج من العمل التجريبى فى معمل العلاقات الاجتماعية بجامعة هارفارد. ويشير اسم الكتاب إلى طريقة ابتدعها بيلز لتسجيل التفاعل فى جماعات المناقشة الصغيرة. وقام الملاحظون الذين اختفوا وراء مرايا وحيدة الاتجاه بتقسيم المناقشة إلى "أفعال" فردية. والفعل عبارة عن كلمة أو إشارة لها معنى اجتماعى يمكن التحقق منه.

---

(١) يمكن الرجوع إلى ملخصات ممتازة لنتائج التجارب التى أجريت على الجماعات الصغيرة فى المصدر التالى:

- Gardner Lindzey and Elliot Aronson, **The Handbook of Social Psychology**, ٢d. ed., Reading, Mass., Addison Wesley, ١٩٦٨; and in Alexander Paul Hare, Edgar Brogatta and Robert Bales, rev. ed., **Small Groups: Studies in Social Interaction**, New York, Knopf, ١٩٦٥.

(٢) Robert Bales, **Interaction Process Analysis: A Method for the Study of Small Groups**, Reading, Mass., Addison Wesley, ١٩٥١.

وللوقوف على تقييم لهذه الطريقة انظر المصدر التالى:

- Nancy E. Waxler and Eliot G. Mishler, "Scoring and Reliability Problems in Interaction Process Analysis", in **Sociometry ٢٩**, No. ١, March ١٩٦٦, pp. ٢٨-٤٠.

وكل فعل يتم تسجيله بواسطة أحد الملاحظين على شريط سينمائى فى فترات زمنية قصيرة حتى يمكن مقارنة شرائط مختلف الباحثين بعضها ببعض، ومقارنتها مع تسجيل حرفى لنفس الجلسة. وكان الترميز الذى استعان به الملاحظون شكلاً معقداً من أشكال الاختزال تعلموه من خلال تدريب مكثف. وتم تسجيل كل "فعل" فى فئة من اثنتى عشرة فئة تتدرج من الموجب إلى السالب فى الاستجابة الاجتماعية – العاطفية. ويوضح لنا تسجيل كل "فعل" من هو العضو من أعضاء الجماعة الذى بدأ بـ "الفعل" وإلى من كان يوجهه.

وكانت هناك طريقة لترميز أفعال الجماعة، وأفعال الفرد تجاه الجماعة ككل، والأفعال الموجهة إلى الذات، وكانت الفئات متماثلة. ففى القمة تقع ردود الأفعال العاطفية الموجبة، وفى القاع تقع ردود الأفعال العاطفية السالبة، وفى المنتصف توجد مجموعة من الأسئلة والأجوبة. وكل فئتين تخرجان من المنتصف تمثل نمطاً من أنماط المشكلات الست التى ينبغى على كل مجموعة أن تحلها بصفة مستمرة حتى تحقق أهدافاً جمعية. ويتضح تأثير بارسونز – الذى ارتبط به بيلز ارتباطاً وثيقاً – فى التأكيد على الأفعال الاجتماعية، وصورها الإيجابية والسلبية، والمتطلبات الوظيفية للنسق الاجتماعى.

ومن النتائج التى تم التوصل إليها باستخدام هذا المنهج أن النظام التراتبى لبدء "الأفعال" يتطابق تطابقاً وثيقاً وتاماً مع النظام التراتبى للتلقى Reception، وبعبارة أخرى يكون الأشخاص الذين يتكلمون فى اللقاءات الجماعية هم أكثرهم تحدثاً وتأثيراً. ومن النتائج الأخرى أن الجماعات التجريبية الصغيرة تؤدى إلى ظهور قائدين بدلاً من قائد واحد: قائد المهام أو القائد العملى الذى يسهم إسهاماً كبيراً فى تحقيق الأهداف الجمعية للجماعة، والقائد العاطفى أو المعبر الذى يؤثر تأثيراً واضحاً فى الحفاظ على تضامن الجماعة. ويعد قائد المهام أو القائد العملى أكثر أعضاء الجماعة احتراماً بصفة عامة ولكنه ليس أكثرهم وداً. وبناء على هذه النتائج التجريبية طور بارسونز نظرية فى البناء الأسرى باعتباره نسقاً متوازناً يكون فيه الأب هو القائد العملى أو

المؤثر، وتكون الأم هى القائد المعبر.

ومن الدراسات البارزة التى سارت على نهج ليفن فى تجارب الجماعات الصغيرة كتاب ستانلى شاشتر **سيكولوجيا الانتماء** The Psychology of Affiliation الذى نشر عام ١٩٥٩[١]. ويتمتع شاشتر بموهبة فى التجريب حيث يميل إلى استخدام نتائج كل تجربة ليصمم التجربة التالية فى تتابع متناغم. وقد بدأ شاشتر فى هذه الحالة بدراسة تأثير العزلة التامة على الفرد، حيث تم حبس المتطوعين من الطلاب حبساً انفرادياً لفترات زمنية طويلة فى حجرات عازلة للصوت بلا نوافد. ومما أثار دهشة شاشتر أن السأم – وليس الألم – كان هو رد الفعل النمطى لدى الأفراد، مع أنه توقع أن يؤدى الحبس الانفرادى إلى معاناتهم. وبعد ذلك استمر شاشتر فى إجراء مجموعة من تجارب الجماعة حيث أخبر المبحوثين أنهم سيواجهون خبرات عديدة غير سارة، وعليهم أن يختاروا: إما أن يظلوا بمفردهم أو أن ينضموا إلى جماعة قبل هذه المحنة وأثناءها. وقام المجرب بتجريب المعاناة البدنية وذلك بمنع بعض المبحوثين من تناول بعض الوجبات قبل التجربة. وقد اتضح أن القلق يرتفع بصفة عامة بين الأفراد المعزولين فى حالة وجود ما يهددهم. وقد اختار معظم المبحوثين أن يواجهوا موقف التهديد وهم فى جماعة. وكان الجوع – كنوع إضافى من الضغط – له أثره فى زيادة مستوى القلق والرغبة فى حماية الجماعة. وأبدى بعض المبحوثين خلال تلك التجارب رغبة أقوى من غيرهم فى الوقاية من خلال الانتماء. وبعد إجراء تجارب عديدة اكتشف شاشتر أن الوضع الطبيعى للمبحوث فى أسرة المولد يفسر كثيراً من هذا الاختلاف. إذ أن المولود الأول أو المولود الوحيد بين المبحوثين كانوا أكثر سعياً إلى حماية الجماعة فى ظل ظروف القلق المرتفع، وهم أكثر عرضة للقلق وأقل تسامحاً عن الألم، ويصبحون أكثر قلقاً وخوفاً من المولود الأخير عند التعرض لمواقف تولد

---

(١) Stanley Schachter, **The Psychology of Affiliation: Experimental Studies of the Sources of Gregariousness**, Stanford, Calif., Stanford University Press, ١٩٥١.

القلق. وبعيداً عن الإطار التجريبى اتضح أمام شاشتر تراكم شواهد عديدة على تزايد التبعية الاجتماعية Social Dependence للمولود الأول. إذ أن المولود الأول أكثر ميلاً إلى قبول العلاج النفسى، وأكثر ارتباطاً بالوالدين وبالمدرسين، وأقل إدماناً للمسكرات، وأقل دخولاً فى المشاجرات.

ومن الدراسات البارزة فى تراث التجريب تلك التجربة التى قام بها مظفر شريف وزملاؤه[١] فى معسكر صيفى فى أوكلاهوما. وكان المبحوثين هم تلاميذ المدارس ممن تبلغ أعمارهم حوالى أحد عشر عاماً، وجميعهم من البيض، ومن الطبقة الوسطى، ومن البروتستانت. ويشكل هؤلاء التلاميذ عينة متجانسة بما يناسب الاختبار النفسى. وبعد وصول التلاميذ إلى المعسكر تم تقسيمهم إلى جماعتين تجريبيتين تتماثلان فى القدرات الرياضية، وخصائص الشخصية والمعرفة المسبقة. وبعد ذلك وضعت الجماعتان فى سلسلة مواقف تنافسية تتعارض فيها مصالحهما بحيث تكون كل جماعة عائقاً أمام أهداف الجماعة الأخرى. وخلال فترة المعسكر ظهرت حالة من الحرب المصغرة. وطورت كل مجموعة نظامها المتعلق بالمكانة وأسلوبها السياسى الخاص بها. وظهر اختلاف شديد بين النسقين الاجتماعيين الناشئين. وكان العداء المتبادل بين هذين النسقين عداءاً فعلياً مع أنه ضعف فى التصميم التجريبى، وعجز الباحثون تقريباً عن الحيلولة دون انفجار العنف. وبعد أن نجح الباحثون فى خلق حالة الصراع الاجتماعى تجريبياً قام الباحثون بتجربة حالة السلام، واكتشفوا أنه يمكن تحقيق السلام عندما يمكن إقناع الجماعتين بالسعى نحو "هدف أسمى"، وهو الهدف الذى لا يمكن تحقيقه اعتماداً على جهود كل جماعة بمفردها. ويؤدى النفور من التعاون فى ظل هذه الظروف إلى تبدد بعض التوتر الناجم عن الصراعات السابقة بين الجماعتين، ولكن موسم المعسكر انتهى سريعاً لدرجة حالت دون تحديد الآثار النهائية

---

(١) Muzafer Sherif et al., **Intergroup Conflict and Cooperation: The Robbers Cave Experiment**, Norman, Oklahoma, University of Oklahoma Institute of Group Relations, ١٩٦١.

للسلام على البناء الداخلى لكل جماعة.

وقد واصل علماء النفس وعلماء الاجتماع فى السنوات الحديثة البحث فى الائتلاف Coalition عند الجماعات الثلاثية باستخدام التجارب المعملية[١]. والجماعة الثلاثية عبارة عن نسق اجتماعى يضم ثلاثة أعضاء مترابطين فى موقف دائم. وتعد هذه الجماعة إحدى الظواهر المألوفة فى التجارب الإنسانية. ولا ينبغى أن يكون أعضاء الجماعة الثلاثية أشخاصاً فردية، بل ينبغى أن يكونوا جماعات تعمل كوحدات. وفى معظم التجارب المعملية التى أجريت على عملية تكون الائتلاف، كانت الجماعة التجريبية تتكون من ثلاثة مبحوثين متطوعين تعلموا أن يلعبوا مبارات تجريبية تؤدى إلى اتحاد لاعبين ضد اللاعب الثالث.

ويعد جورج زيمل أول من لاحظ اتجاه الجماعات الثلاثية إلى الانقسام بما يؤدى إلى اتحاد عضوين ضد العضو الثالث. وتوصل زيمل إلى ذلك من خلال تحليله للتغيرات فى نشاط الجماعة والتى ترتبط بالتغيرات فى حجمها. كما كان زيمل أول من ألمح إلى الميكانيزم الأساسى الذى يتحول بواسطته القوة إلى ضعف والضعف إلى قوة من خلال تكوين الائتلاف فى الجماعات الثلاثية. والحقيقة أن هناك صيغاً معينة للقوة فى الجماعة الثلاثية تجعل هذا التحول حتمياً. ففى الجماعة الثلاثية التى يكون فيها الشخص (أ) أقوى من الشخص (ب)، ويكون الشخص (ب) أقوى من الشخص (ج)، إلا أن الشخص (أ) ليس أقوى من الشخص (ب) و(ج) معاً نجد أن ظهور أى شكل من أشكال الائتلاف (أ ب، ب ج، أو أ ج) سوف يقلب توزيع القوة الموجودة سابقاً. وقد أوضحت التجارب المعملية أن ائتلاف (ب ج) هو أكثر أشكال الائتلاف حدوثاً عندما تشجع ظروف اللعبة على الائتلاف. وهكذا نجد أن القوة الفائقة للشخص (أ) مقارنة بقوة اللاعبين الآخرين تؤدى بالفعل إلى هزيمته.

وقد أوضحت التجارب المعملية على الجماعات الثلاثية أن ظهور الائتلاف يعد

---

(١) Partially Summarized in Theodore Caplow, **Two Against One: Coalitions in Triads**, Englewood Cliffs, N. J., Prentice Hall, ١٩٦٨, Chap. ٣.

عملية منظمة بدرجة يمكن معها التنبؤ بدرجة احتمال مرتفعة بظهور شكل معين من أشكال الائتلاف. وتعطى هذه التجارب مثلاً واضحاً على جدواها. ويمكن البرهنة على أن الجماعات الثلاثية الكبيرة المكونة من جماعات (العصابات، الأحزاب السياسية، الأمم) تتصرف بنفس طريقة الجماعات الثلاثية التجريبية الصغيرة فيما يتعلق بظهور الائتلاف. ويمكن تطبيق النتائج التى توصلت إليها المباريات التجريبية على تحليل المواقف الكبرى التى يصعب فيها القيام بالتجريب المباشر.

دراسات حالة لبعض التنظيمات البيروقراطية

منذ أوائل الخمسينيات كان مفهوم فيبر عن **البيروقراطية** بمثابة إطار نظرى لعدد من البحوث الميدانية عن التنظيمات البيروقراطية[١]. وترتب على نتائج هذه البحوث اتساع هذا المفهوم ووضوحه. إذ لم يعد ثمة شك فى أن البيروقراطية تقوم بالوظائف التى حددها فيبر باعتبارها آلة ضخمة وموضعية لتحقيق التناسق بين جهود البشر وتكييف العلاقات الاجتماعية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أوضحت الدراسات أن البيروقراطية من صنع الإنسان، بمعنى أنها لا تعمل من تلقاء نفسها، وأنها تتعرض لسوء الاستخدام فى الوظيفة والأسلوب، وأنها قد تطور ملامح لم يحسب لها أحد أى حساب. وقد توصلت تجارب هوثورن وما قبلها إلى بعض هذه النتائج بالطبع، غير أن الدراسات الحديثة توصلت إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير.

ونضرب مثالاً على ذلك بدراسة ألفن جولدنر بعنوان **أنماط البيروقراطية الصناعية**[٢]. وهى دراسة للقيم والمعايير وفرض المعايير فى منجم للجبس، وفى المكاتب التنفيذية والإدارية المتصلة بالمنجم. وتسلط هذه الدراسة الضوء من جديد على عملية فرض المعايير الاجتماعية فى التنظيمات، وعلى التغيرات الحادثة عندما يحل شخص محل شخص آخر فى موقع تنظيمى هام. وقد اكتشف جولدنر أن صورة

---

(١) انظر مناقشة لآراء وأعمال ماكس فيبر فى فصل لاحق من كتاب كابلو (الفصل الرابع) الذى ترجم عنه هذا الفصل.

(٢) Alvin W. Gouldner, **Patterns of Industrial Bureaucracy**, New York, Free Press, ١٩٥٤.

أى معيار ومحتواه لا تخبرنا شيئاً عن طريقة تأثيره. ويعد فرض أى معيار محصلة علاقة معقدة بين الجماعة التى تنشر المعايير والجماعة التى تخضع لهذه المعايير. وهناك بعض المعايير التى يتم الالتزام بها على نحو حرفى ومطلق مثل تحريم التدخين فى أماكن تخزين المتفجرات التى يمكن أن يحدث فيها انفجار بسبب التدخين، لأن فائدته واضحة وملموسة عند كلتا الجماعتين. وهناك معايير أخرى تطبق بشكل صورى مثل تحريم التدخين فى أماكن العمل الآمنة، ويعد هذا نوعاً من التواطؤ بين الجماعتين حيث يخفى وراءه التعدى الذى يتم على هذا الحظر. وهناك معايير أخرى يستحيل فرضها لأنها تمثل تعارضاً– غير قابل للحل– فى المصالح بين الجماعات. وفيما يتعلق بحلول موظف مسئول محل آخر، كان جولدنر قادراً على أن يوضح أن التغير فى تولى منصب هام تصحبه تغيرات فى الأسلوب الإدارى، وفى النسق، وفى ترتيب المكانة فى التنظيم.

وتعد دراسة بيتر بلاو عن **ديناميات البيروقراطية**(١) من أبرز دراسات الحالة فى هذا الصدد. وقد اعتمدت هذه الدراسة على ملاحظات بلاو الشخصية لسلوك الموظفين فى مؤسستين حكوميتين فى عام ١٩٤٩/٤٨. وكانت إحدى هاتين المؤسستين فرعاً من فروع إدارة التوظيف حيث تقوم بمقابلة المرشحين وتوزيعهم على الوظائف فى صناعة الملابس. وكانت المؤسسة الثانية مصلحة حكومية فيدرالية مسئولة عن تطبيق قوانين معينة تتعلق بتنظيم العمل خاصة الحد الأدنى للأجور. وتختلف هاتان المؤسستان اختلافاً شديداً فى الوظيفة ومناخ العمل، غير أنهما تتشابهان فى وجود أبنية غير رسمية ظهرت كاستجابة للاحتياجات الاجتماعية للموظفين. ولم تكن هذه الأبنية جزءاً من التنظيم القانونى أو متسقة اتساقاً كلياً مع أهدافه.

---

(١) Peter M. Blau, **The Dynamics of Bureaucracy: A Study of Inter Personal Relations in Tow Government Agencies**, rev. ed., ١٩٦٣, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٥٥.

وقد تبين وجود إجراءات دقيقة فى إدارة التوظيف تحول دون القيام بالعمل على الوجه المطلوب، كما تساعد هذه الإجراءات القائمين بالمقابلة على الظهور بمظهر من حقق أقصى إنجاز. وأحياناً ما يكون ذلك على حساب التضحية بمصالح العملاء أو عدم إنجاز العمل. وهناك قدر كبير من العداء بين الموظفين والعملاء فى هذه المؤسسة وغيرها من مؤسسات الرعاية التى تمت دراستها.

ويأخذ التحرر من القواعد الرسمية فى المصلحة الفيدرالية شكلاً مختلفاً تمام الاختلاف، إذ يوجد نظام دقيق من العمل المشترك على الرغم من أن كل موظف مسئول عن دراسة حالاته بنفسه. وفى هذه الحالة نجد أن التحرر من المعايير الرسمية أدى إلى ارتفاع مستوى الكفاية. ويشكل الموظفون جماعة مترابطة متماسكة لها نظام غير رسمى يتعلق بالمكانة، وهو نظام يعتمد على التنافس. ويتم تبادل المساعدة والنصيحة داخل هذه الجماعة بكل حرية، ولا يقع الموظف فى الأخطاء التى يرتكبها لو أنه اعتمد على حكمه الفردى مادام أنه يعتمد على المعرفة المشتركة للجماعة ككل. وتوجد شواهد فى نفس الوقت – مع أن بلاو قلل من أهميتها – على أن هذه الإجراءات تساعد الموظفين على تغيير جوهر القانون الذى يطبقونه بما يحقق رضاء المجموع.

وهناك دراسة ميشيل كروزييه عن **البيروقراطية فى فرنسا**(١). وقد ظهرت هذه الدراسة بعد حوالى عشر سنوات من دراسة بلاو. وهى تركز بشكل مباشر على اختلاف التجربة البيروقراطية عما أوضحته الدراسات السابقة، كما تحلل أسباب التكيف المختلف مع الأنساق البيروقراطية. وقد قام كروزييه بدراسة ثلاث مؤسسات حكومية فى فرنسا. وكان يتخذ المؤسسة فى مجموعها مجالاً لملاحظاته. وبدون الدخول فى التفاصيل فقد أوضحت هذه الدراسة تطابق الاختلافات البنائية التى ظهرت فى الوحدات البيروقراطية.

ومن أبرز المؤسسات التى قام كروزييه بدراستها إحدى الصناعات المملوكة

---

(١) Michel Crozier, **The Bureaucratic Phenomenon**, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٦٤.

للدولة التى تضم مصانع ضخمة تنتشر فى أرجاء الدولة. ويضعف الصراع الكامن فى هذه المصانع بوضع خطوط فاصلة بين كل مستوى من مستويات الموظفين. ولذلك تتم ترقية جميع المديرين الإداريين تبعاً للأقدمية، وليس تبعاً لتقارير الامتياز، من بين صفوف المديرين المساعدين الذين تخرجوا من مدرسة شهيرة فى الهندسة. ولم يصعد أى مدير إدارى من بين المستويات الأدنى من ذلك. وهناك طائفتان أخريان من كبار الموظفين هما المهندسون الفنيون ومراقبو الحسابات. وهما فئتان منفصلتان تتم الترقية فيهما تبعاً للأقدمية. وهناك فصل مماثل فى المستويات يوجد بين العمال اليدويين فى قسم التسويق. أما رؤساء العمال، وعمال الصيانة، وعمال الآلات فهم موظفون يُختارون من مصادر مختلفة، ويظلون منفصلين حيث لا يحل أحدهم محل الآخر طوال حياته العملية. وقد تحقق تخفيف من حدة الصراع بين الإدارة والعمال، ولكن ذلك يتم على حساب انخفاض الكفاية، وضعف الاتصال، وانخفاض الروح المعنوية. وقد استطاع كروزييه أن يدرس العلاقات فى هذا النوع من التنظيمات مع عناصر ثابتة فى المجتمع الفرنسى وثقافته.

وتوفر دراسات المستشفيات باستخدام الملاحظة بالمشاركة معلومات إضافية عن التنوع البيروقراطى. وتتمثل الدراسة الأولى الهامة فى كتاب ستانتون وشوارتز بعنوان **مستشفى الأمراض العقلية**، وهى دراسة عن مؤسسة خاصة للعلاج النفسى نشرت عام ١٩٥٤[١]. ومنذ ذلك الوقت ظهرت دراسات أخرى هامة عن مستشفيات الأمراض العقلية[٢]، وعدد من الدراسات الهامة عن المستشفيات العامة[٣] ودراسات

---

(١) Alfred H. Stanton and Morris Schwarrz, **The Mental Hospital: A Study of Institutional Participation in Psychiatris Illness and Treatment**, New York, Basic Books, ١٩٥٤.

(٢) For Example, Ezra Stotland and Arthur Kobler, **Life and Death of a Mental Hospital**, Seattle, Wash., University of Washington Press, ١٩٦٥; Robert Rubenstein and Harold D. Lasswell, **The Sharing of Power in a Psychiatric Hospital**, New Haven, Yale University Press, ١٩٦٦.

(٣) See Especially, Rose Laub Coser, **Life in the Ward**, East Lansing, Mich., Michigan State University Press, ١٩٦٢; and Temple Burling, Edith Lentz and Rober Wilson, **The Give and Take in Hospital: A Study of Human Organization in Hospital**, New York, Putman's, ١٩٥٦.

عن تعليم الطب فى المستشفيات[١]. وكان التنوع فى البناء إحدى النتائج المذهلة لهذه الدراسات. وسعى الباحثون فيما بعد إلى توسيع مفهوم الابتعاد عن الرشد الرسمى فى إدارة مؤسسات العلاج النفسى دون أن يقدروا على وضع خطوط فاصلة لهذه العملية، أو أن يتنبأوا بظهور بناء غير رسمى فى أى نوع من أنواع المستشفيات.

وهناك نتيجتان تشترك فيهما جميع دراسات المستشفيات، وهما:

١- أن المرض (خاصة المرض العقلى) ظاهرة اجتماعية، وأن أعراضه ومظاهره فى المستشفى تتحدد دوماً بالتفاعل الاجتماعى بين المرضى، وبين المرضى والفريق الطبى، وبين أعضاء الفريق الطبى وبعضهم البعض. وقد أوضحت دراسة حديثة فى إحدى المستشفيات أن المرضى يموتون نتيجة عوامل اجتماعية لا عوامل فسيولوجية.

٢- على الرغم من أن المستشفى يتكون غالباً من مجموعتين أولهما المرضى الذين يستسلمون للعلاج بشكل سلبى، وثانيهما الأطباء والممرضات والفنيون والمعاونون الذين يشرفون على العلاج، فقد كشفت الملاحظة فى المستشفى الحديث أن هناك نسقاً اجتماعياً واحداً يمثل فيه الفريق الطبى والمرضى "الفاعل" و"المفعول به" فى نفس الوقت، أى الطرف المؤثر والطرف المستجيب. وكلا الطرفين قادر على المبادرة بأفعال والاستجابة لمبادرة الطرف الآخر بالرغم من الاختلاف الشاسع فى المكانة والقوة بين المرضى والفريق الطبى، وهو الاختلاف المتوارث فى هذا الشكل من أشكال التنظيم.

---

(١) Foe Example, Robert Merton, George Reader and Particia Kendall, eds., **The Student Physician: Introductory Studies in the Sociology of Medical Education**, Cambridge, Mass., Harvard University Press, ١٩٥٧; and Howard Becker et al., **Boys in White: Student Culture in Medical School**, Chicago, University of Chicago Press, ١٩٦١.

الباب الثالث
المشكلات الاجتماعية

الفصل الأول
ملامح التغير فى المجتمع المصرى المعاصر
محاولة لتشخيص المشكلات(*)

مقدمة: الإطار النظرى

يمثل عام ١٩٦٧، بما شهده من كارثة الهزيمة المروعة للجيش والنظام فى مصر، عاماً حاسماً فى التجربة الاجتماعية المصرية الحديثة. فقد كان معنى تلك الهزيمة العسكرية هزيمة للحقبة الناصرية وإيذاناً بفقدانها قوة الدفع، وهى الحقبة التى صدرت شهادة وفاتها الرسمية فى سبتمبر عام ١٩٧١.

وحقيقى أيضاً أن الرئيس الراحل أنور السادات قد تولى الحكم رسمياً فى عام ١٩٧١، ولكن المؤكد أن المرحلة الساداتية، بفلسفتها ورؤيتها الاجتماعية والسياسية، لم تبدأ إلا بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وصدور ورقة أكتوبر وصدور قانون الاستثمار عام ١٩٧٤. وكانت أبرز شعارات تلك المرحلة سياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى، والتحالف مع الولايات المتحدة، والليبرالية فى الممارسة السياسية فى الداخل، والاتجاه تدريجياً إلى تبنى آليات السوق على الصعيد الاقتصادى، وتداعيات ذلك النظام الجديد على الصعيد الاجتماعى، خاصة ما أدى إليه من عمليات فرز طبقى سريعة، صعدت بالبعض سريعاً إلى أعلى، وهبطت بالكثيرين إلى أسفل، مع حدوث ذلك كله بطبيعة الحال على حساب الطبقة الوسطى المصرية، التى كانت المرحلة الناصرية بسياساتها قد أدت إلى ازدهارها ونموها واتساعها.

ومع أن الرئيس السادات قد غاب عنا فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، وانتقلت السلطة بعده

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمد الجوهرى.

إلى الرئيس مبارك، إلا أن المؤكد أننا مازلنا نعيش فى ظل السياسة التى رسمت خطوطها العريضة فى السبعينيات والتى خلقت واقعاً جديداً لم يعد من الممكن لأى نظام أن يتجاهله أو يلغيه أو يقفز فوقه. ومن أهم تلك الخطوط: الصلح مع إسرائيل، والتحالف المصرى الأمريكى، والانفتاح نحو الغرب، والانتقال إلى ضبط نمو القطاع العام وتشجيع نمو القطاع الخاص، وانسحاب الدولة بشكل تدريجى منظم وواع من تقديم الدعم إلى السلع الغذائية والاستهلاكية، ومن تقديم طائفة كبرى من الخدمات كالتعليم والصحة (أو تقديم بعضها بأسعار متزايدة، أو بأسعار التكلفة)... كذلك من أبرز خطوط المرحلة الراهنة اضطراد نمو التجربة الليبرالية فى الممارسة السياسية الداخلية، واتساع الهامش الديمقراطى، مع تعثر واضح برغم كل ذلك للمشاركة السياسية الحقيقية من جانب الجماهير. وهى أمور كانت لها آثارها الواضحة على الواقع الاجتماعى سوف نتناول بعضها فى سياق حديثنا التالى.

ولا جدال أن حجم التغيرات الاجتماعية وإيقاع حدوثها فى مصر على امتداد نصف القرن الماضى كان ومازال هائلاً بكل مقياس، يكفى أن نشير إلى أن ذلك المجتمع قد انتقل من مرحلة ليبرالية قبل الثورة المصرية عام ١٩٥٢، إلى مرحلة قامت على الاشتراكية (أو رأسمالية الدولة) والتخطيط المركزى، وتحديد سقف الدخول والملكية، ووضع حد أدنى للأجور، وسيطرة كاملة على الأجور والأسعار...إلخ ثم تحركت دفة السفينة حركة حادة وعنيفة فى الاتجاه المضاد عادت بها إلى المسار الرأسمالى (أو هى مازالت تحاول ذلك).

وبديهى أن تلك التحولات العنيفة كانت لها مضاعفات حادة كل الحدة، وآثار سلبية واضحة، (عدا ما قد يكون هناك من آثار إيجابية بطبيعة الحال). ويعرف الصغير قبل الكبير أن النظام الشمولى يؤثر تأثيرات قوية على سلم القيم، ثم أن انسحاب الدولة من ميدان الخدمات (بمعنى تقديمها بأسعار بعد أن كانت تقدم مجاناً، أو رفع السعر المدعم إلى سعر التكلفة أو ما هو قريب من ذلك) كفيل بأن يهوى بالكثيرين إلى هاوية العوز أو المتاعب فيخلق بذلك المشكلات الاجتماعية.

ونحن نعرف أن النظم الاجتماعية (والنظام هو سمتها واسمها الدال عليها) لم تكن لتستحق هذا الاسم لو أنها كانت تغير نفسها كل يوم لتتلاءم مع الظروف المتغيرة. فهذا مخالف لطبيعتها، على الأقل فى المدى القصير. ولابد أن يقترن كل تغيير بخسارة طرف ما، هو فى هذه الحالة جماعات المصالح التى كانت مسئولة حتى الآن عن إدارة هذا النظام وتسييره، والتى تشعر بالالتزام نحوه.

ومع ذلك فنحن نؤمن إيماناً لا يتزعزع بأن التغير هو سنة الحياة بصفة عامة، ومن ثم فالتغير الاجتماعى هو سنة الحياة الاجتماعية. وهذا التغير يمكن أن يحدث ببطء، على مدى زمنى ممتد، وبشكل تدريجى، وبدون تحولات عنيفة فى مسار حركة المجتمع. معنى ذلك أن إيقاع التغير قد يأتى على درجة من الانتظام أو الرتابة التى تسمح للنظم الاجتماعية القائمة أن تلائم نفسها معه، وتتقبل التحولات الجارية، وتفرز من داخلها ميكانيزمات التكيف مع الواقع المتغير المتجدد.

ولكن التغير الاجتماعى قد يحدث بتسارع كبير أو بعنف ظاهر، وعلى مدى زمنى قصير نسبياً، بحيث يأتى إيقاع التغير أسرع من قدرة النظم فى ذلك المجتمع على استيعابه وتقبله والتلاؤم معه. من هنا تنشأ داخل هذا المجتمع مشكلات اجتماعية تتفاوت فى درجة حدتها وفى حجم مضاعفاتها تبعاً لسرعة إيقاع التغير، ومرونة البناء الاجتماعى، وعوامل أخرى كثيرة.

والفكرة الأساسية وراء هذا المقال أن العلم الاجتماعى المستنير، المستند إلى بحوث إمبيريقية دقيقة وأمينة، قادر على أن يخفف من حدة التغيرات الاجتماعية التى شهدها ويشهدها المجتمع المصرى على امتداد نصف القرن الأخير. وهذا الفهم المستنير للتغير الاجتماعى يجب ألا يعتمد فى نظرنا على سلسلة من الأسباب والنتائج، فمحاولة تفسير التغير الاجتماعى بهذه الطريقة قد ثبت خطؤها علمياً[1]. وكل ما نستطيعه هو أن نقول أنه بالنسبة للحالة الفلانية، كانت العوامل كذا وكذا ذات أهمية خاصة واضحة فى تحقيقها أو تكوينها. والشئ المؤكد أن جميع الجماعات الإنسانية لديها دافع قوى للتغيير، كما أن لديها دافعاً قوياً للمحافظة على ما هو قائم والتمسك به،

وأن زيادة هذا الدافع أو ذاك عن الحد المناسب يؤدى إلى انهيار الجماعة. ويجب أن نعى أن ميكانيزمات الحفاظ على الجماعة، أى الحفاظ على البناء الاجتماعى القائم، تمثل هى نفسها أجزاء من هذا البناء ذاته، والمعايير الثقافية هى التى تدعمها وتضفى عليها مشروعيتها.

وعوامل التغير توجد فى البناء الاجتماعى، وتوجد فى ثقافة هذا المجتمع، كما توجد خارج المجتمع والثقافة. ويرى الكثيرون (ربما غالبية علماء الاجتماع، ولكن غيرهم من الناس أيضاً)، أن التحكم فى مسار التغير الاجتماعى يمثل هدفاً هاماً يجب أن نرغب فيه ونسعى إليه، وذلك لكى تستطيع الوحدات الاجتماعية أن تتغير، دون أن يتهددها خطر التفكك، فلا يتم التغير بسرعة أقل مما يجب ولا أكثر مما يجب، ويتم فى الاتجاه الذى يحقق من الفوائد أكثر مما يحقق من الأضرار.

إن هذا التصور إنما هو اختراع ثقافى، لم يتبلور فى صورة محددة إلا كثمرة للجهود العلمية فى حقل العلوم الاجتماعية (خاصة علم الاجتماع) خلال المائة عام الماضية. ونظراً لقصر هذه الفترة – بالقياس إلى عمر البشرية – فإننا لم نتوصل إلى بلورة طرق مؤكدة لتطبيق هذا الاختراع، أو على الأقل التمهيد لتطبيق سليم فى المستقبل القريب. ولعل التعاون الإيجابى المثمر بين المشتغلين بعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية كفيل بدفع هذا الجهد قدماً إلى الأمام، والعمل على الإسهام فى الوصول إلى تطبيقات أكثر استنارة ورشداً وأقدر على خدمة المجتمع.

وهذه الدعوة التى تبلورها هذه الورقة وتحاول أن تسهم فى تقديم صياغة متواضعة لها، قد تستوقف بعض علماء الاجتماع، وقد تثير لديهم أوهاماً عن "إخضاع" النظر للتطبيق، أو "نزولاً" من مستوى التنظير والتفكير الراقى، إلى مستوى الاشتغال بالواقع المادى وإلى إحداث عملية "تسطيح" للبحث الاجتماعى والفكر الاجتماعى.

والواقع أن تلك الآراء قد أثيرت من قبل فى التراث العالمى لعلم الاجتماع، خاصة فى أمريكا حيث كانت البدايات الأولى للبحث الاجتماعى وللكتابة الاجتماعية

منكبة على محاولة رؤية الواقع وفهمه والعمل على تحسينه وتطويره والتخفيف من حدة آثار التغير عليه. ففى الكتابات الأمريكية الأولى فى علم الاجتماع بدا ذلك الاتجاه العملى جلياً ومسيطراً، إلى الحد الذى دفع تشارلز رايت ميلز C. Wright Mills إلى الهجوم بحدة على أصحاب اتجاه الباثولوجيا الاجتماعية فى مقال له صدر عام ١٩٤٣ بعنوان: "الأيديولوجيا المتخصصة لعلماء الباثولوجيا الاجتماعية"، انتقد فيه جيلاً كاملاً من أصحاب اتجاه الباثولوجيا الاجتماعية متهماً إياهم بهبوط المستوى الفكرى لكتبهم، ومعالجتهم الهامشية للمشكلات الاجتماعية، وإقحامهم نسقاً من القيم المتحيزة للقيم الريفية (أى نسقاً من القيم البالية) فى ثوب من المصطلحات الموضوعية أو التى تتخذ رداء الموضوعية... إلخ[٢].

بعد ذلك اندفعت الكتابات السوسيولوجية صوب التنظير، مترفعة عن الاشتغال بالمشكلات والقضايا العملية، تاركة ذلك للإمبيريقيين ذوى المستوى الفكرى الهابط. ومع إحياء تراث ماكس فيبر فى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وتردد آرائه عن علم الاجتماع المتحرر من الأحكام القيمية...إلخ ازدادت الشقة بين علم الاجتماع النظرى وعلم الاجتماع الإمبيريقى. إلى أن ضغطت الظروف الاجتماعية الواقعية ضغطها الحاسم الذى كان أشد من كل تحزب وأقوى من كل حجج فجذب تيار المشتغلين بالعلم جذباً نحو معاودة الاهتمام بالواقع المعاش، وسيطر تيار سوسيولوجيا الحياة اليومية على البحث. بل وتقدم علم الاجتماع خطوة إلى الأمام فرفض الحياد الأخلاقى المزعوم فى العلم الاجتماعى، واعتبره موقفاً لا أخلاقياً. فالباحث العلمى الجاد هو الباحث الملتزم بقضايا مجتمعه، والمتوجه بفكره وبحثه إلى محاولة فهم هذا الواقع من أجل مواجهة ما يعتور هذا المجتمع من تغيرات.

وإذا عدنا إلى وصل ما انقطع من حديث، فسوف نجد من الضرورى الإشارة إلى أن تدخل الباحث الاجتماعى المعاصر فى مسار التغير الاجتماعى يستهدف بالنسبة للتغيرات الاعتيادية النمطية الهادئة التخفيف من تكلفتها الاجتماعية أو الإسراع بحدوثها بدون ثمن باهظ يدفعه المجتمع. ثم يستهدف هذا التدخل الاجتماعى العلمى

بالنسبة للتغيرات العنيفة والمفاجئة والحادة التقليل من شدتها، وعلاج بعض آثارها السلبية، وعدم تحولها إلى معوق للحركة الاجتماعية أحياناً.

تلك هى الرؤية التى انطلقنا منها فى حديثنا، والتى عليها نبنى تحليلنا، وهى تأكيد لموقف حكيم ورأى سديد بسطه الدكتور أحمد خليفة فى تقديمه للمسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠ حيث قال:

"إن العلم الاجتماعى من بدايات الطريق لتطوير المجتمع وإذا كنا نتحدث عن مصر فى بداية القرن القادم، فليست هذه دعوة لكى نحلم، بل دعوة لكى نتعلم. ومصر فى بداية القرن (الحادى والعشرين) سوف تأتى إما عشوائياً وبغير تخطيط، وإما فى صورة أقرب إلى ما نريد نتيجة ما نبذله من جهد فى التصور والتنبؤ والتوقع والتوجيه آخذين فى الاعتبار ما لا نستطيع أن نغيره وما نستطيع أن نطوره ونحوره"[٣].

* * *

مشكلات قومية

إذا تطلعنا إلى المشكلات القومية على الصعيد القومى فسوف نفاجأ بالمعضلة الأزلية، وهى تشابك تلك المشكلات فى مظاهرها وعواملها إلى الحد الذى يجعل الفصل بينها، أو محاولة ترتيبها جهداً عبثياً لا طائل من ورائه، وتبقى عملية الفصل والترتيب عملية تعسفية بحتة، تستهدف مجرد تيسير المعالجة وتبسيط العرض.

الهجرة إلى النفط

فمع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت الأزمة الاقتصادية تمسك بتلابيب النظام المصرى وتطحنه طحناً، بحيث كانت عملية تصدير البشر المصريين، أو تهجيرهم إن جاز التعبير، جزءاً من التخلص من قسط من المشكلة، وجزءاً من الحل أيضاً. ولا يستطع منصف أن يصف سياسات فتح الباب أمام المهاجرين من أصحاب الكفاءات أساساً، ثم من كل الفئات بعد ذلك، وصولاً إلى العمال الزراعيين "وأهل الفن"؛ لا يستطيع أن يصف تلك السياسات

القائمة على التيسير إلا بأنها كانت تستهدف معاونة الناس وتزين الخروج أمامهم.

ولا جدال أن هذا الإجراء حل مشكلة البعض حلاً واضحاً صريحاً لا لبس فيه، هم المهاجرون وأسرهم، وأدخل إلى مصر حصيلة كبيرة من العملة الصعبة كانت هى نفسها مصدراً هاماً لتمويل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، وتيسير استيراد "أشياء" أخرى، أهمها المخدرات، كما سنشير فيما بعد. ومعروف أن تيار الهجرة المؤقتة النازحة من مصر قد تزايد مع ظاهرة الرواج النفطى التى أعقبت حرب أكتوبر.

ولكن تلك الهجرة النازحة كان لها إلى جانب الآثار الإيجابية القليلة التى لا يجادل فيها عاقل، آثار سلبية مدمرة على كافة الأصعدة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بل والثقافية.

وقد نشر حسن الخولى دراسة وافية استعرض فيها بالتقويم الهجرة المصرية إلى الخارج، فقدم لمحة عن تطور حركة الهجرة الخارجية المصرية، وألقى الضوء على وظائف الهجرة والغايات من ورائها من وجهة نظر الدولة ومن وجهة نظر الفرد المهاجر وعائلته. ثم فصل القول فى بيان التبعات والسلبيات فتناول سلبيات الهجرة الخارجية على المستوى القومى (كظاهرة سلبية على المستوى العربى)، وعلى مستوى المجتمع المصرى.

ويهمنا هنا الإشارة إلى أثر الهجرة فى المساعدة على حدوث التضخم بالاقتصاد المصرى، وسحب قوة عمل مهمة من قطاعات رئيسية تحتاج إلى العاملين بها، وإهدار قيمة العمل المنتج، والإضرار بالزراعة والأرض الزراعية، وتشجيع وتنمية النزعة الاستهلاكية، وإحداث عديد من التغيرات السلبية على مستوى الأسرة المصرية...إلخ[٤]. وواضح أن كل تلك السلبيات تمثل مجالاً لعمل مكثف للأخصائى الاجتماعى، فضلاً عن واجب رعاية المهاجرين فى الخارج كما ستأتى الإشارة فيما بعد.

الانتماء والولاء

فى وطن يلتمس فيه المواطن مستقبله ورزقه، بل يلتمس فيه حل مشكلة الزواج، والسكن، والطعام، خارج حدود هذا الوطن... وفى وطن يصبح الخروج منه هو الحلم

والأمل... وفى وطن يرى أبناؤه أن صاحب العمل الأجنبى (فى المهجر) هو التجسيد الحى للحكمة، والطيبة، والصواب، وكل شئ إيجابى (هذا فى أحسن الأحوال)، وتصبح مسايرته والتعايش معه هى السبيل الوحيد لضمان استمرار العمل وتحقيق الأمل... وفى وطن خرج لتوه من نظام شمولى (الحقبة الناصرية)، ليمر بحقبة شمولية أخرى ذات ديكور ديمقراطى (الحقبة الساداتية)، فى وطن تسيطر فيه قيم التجار على قيم الزراع والصناع، وتسيطر فيه قيم الوساطة والسمسرة والشطارة على قيم العمل والإنتاج.. فى وطن كهذا لابد أن يتراجع الولاء إلى أدنى حدوده، ويضعف الانتماء إلى أقل مستوى يمكن تصوره، ويصبح الوطن مجرد "مكان" لا أكثر ولا أقل، يعمل المهاجر على أن يتعايش معه ويتحمله طوال فترة أجازته بكل ما وسعه من صبر وبكل ما يحمله من تيسيرات ونقود. وإزاء الإقصاء العمدى للجماهير عن المشاركة فى صنع القرار وتوجيه الأحداث وممارسة حقوقهم ممارسة حقيقية، إزاء هذا كله تتراجع المشاركة السياسية تراجعاً مخيفاً يتمثل كما لفت الرئيس حسنى مبارك النظر إليه بإخلاص وأمانة فى ضعف المشاركة فى التصويت فى الانتخابات (تصل نسبة المشاركة إلى أقل من ٥% فى كثير من الدوائر الانتخابية). ويتمثل تراجع المشاركة السياسية فى تداعى الأبنية الشعبية للأحزاب السياسية، التى تحول أغلبها إلى أحزاب صحف، دون مشاركة جماهيرية حقيقية، بل تحول بعضها إلى أكاذيب فعلاً، لا وجود إلا للمقر (المبنى) ورئيس الحزب، وجريدة لا يقرؤها أحد، ولا تمثيل بطبيعة الحال فى أى مجالس نيابية.

إن تفريط الشعب فى ممارسة حقوقه السياسية أمر لا يلام عليه أفراد هذا الشعب فقط، ولكن لابد أن تلام عليه أولاً القوى صاحبة المصلحة فى إقصائه وصاحبة المصلحة فى الاستئثار بالسلطة وعدم تداولها مع أحد. ذلك واحد من أهم التحديات التى تواجهها مصر، والتى لا يمكن بدون تخطيها تحقيق أى تقدم. فوضع مقدرات البشر فى أيديهم وتداول السلطة هو البداية الحقيقية لأى إصلاح. ونحن لا ندعو إلى ثورة أو عنف، ولا يستطيع عاقل أن يدعو إلى عنف، لأن فيه تدمير للأخضر واليابس، ولكننا نرى المدخل هو فى تنمية المشاركة السياسية وتنشيطها وتغذية

الاتجاهات الإيجابية نحو العمل السياسى، وفى هذا المجال يستطيع المشتغلون بالعلوم الاجتماعية تحقيق بعض التقدم المشود.

الدين

إن الإحساس بالقهر السياسى والضغط الاقتصادى لابد وأن يقود (مع العوامل الأخرى التى ستتضح تباعاً) إلى التأثير بشكل خطير ومؤسف على دور الدين فى تنمية المجتمع وترقيته والنهوض به. فالدين هو مستودع القيم والمثل العليا، ورافد أساسى من روافدها، خاصة فى المجتمعات التقليدية كمجتمعنا، ولكننا نرى تياراته الأساسية الظاهرة تتراجع عن دورها الرائد الموجه لحياة جماهير الشعب. وتبنى أحد تلك التيارات موقف رفض النظام الاجتماعى القائم وتكفيره، ليس النظام الحاكم فقط، ولكن نظام حياة الناس وعيشهم، ويضع لنفسه هدفاً أوحد ليس هو الإصلاح والتقويم ولكن القضاء على هذا النظام وتدميره. هذا تيار لا يتحاور ولا يتشاور ولكنه يضرب ويحرق ويقتل. وكان السادات أعظم وأشهر ضحاياه.

ولكن الواقع الاجتماعى الاقتصادى السياسى الضاغط الذى وصفنا طرفاً منه يضغط مع ذلك على جماهير الناس، وهناك أغلبية من البشر لا تسمح لها طبيعتها المسالمة المتواضعة بمجاراة تيار العنف أو ممارسة سلوك العنف، وهى تشعر بعجز حقيقى عن تعديل الأوضاع الخاطئة المتردية التى تراها وتنكرها، فتهرب إلى ما بعد الحياة، إلى عالم الخرافة، وعالم ما بعد الموت، وربما عالم السحر "والأعمال". إنها ببساطة تقفز بالدين فوق الحياة المعاصرة، أو قل فوق الحياة الواقعية، لتحلق فى عالم ما بعد الحياة، وبذلك يفقد الدين – كنظام اجتماعى ثقافى يؤثر فى سائر النظم الاجتماعية ويتأثر بها – يفقد قوة دفع هامة وطاقة هائلة، ويتحول أحياناً إلى قوة معيقة للتقدم أو عامل جمود فكرى واجتماعى.

ولكن هل القوى الدينية التى عرضنا لتيارين منها هى كل التيارات، أو هى أبرز التيارات، أو هى أقواها. الجواب بالقطع لا، فهناك التيار الدينى الوسطى أو التيار المعتدل، الذى يخوض الحياة السياسية ويتكلم لغة العصر، ولكن من موقع دينى وبفكر

دينى طبعاً، ولكنه لا يجد تجسيداً سياسياً ينقله من قوة هلامية شائعة الوجودة إلى قوة منظمة ذات تأثير ووزن سياسيين. تلك هى المشكلة، وإذا لم تحل، بما يكفل تغليب فريق المعتدلين على المتطرفين أو المنسحبين، فإن المجتمع المصرى سيظل محكوماً عليه أن يعانى التطرف ويذوق العنف ويدفع ثمن رفضنا لمبدأ تداول السلطة والحكم. وهذا التيار هو الذى يستطيع الأخصائى الاجتماعى أن يتعاون مع أفراده فى محاربة السلبية، ومكافحة الإدمان، والتصدى للفساد... إلخ.

الفساد

الفساد من تراث النظم الشمولية، يترعرع فى ظلها، وينكشف ويتعرى ويموت – أو على الأقل يوضع تحت المجهر – فى النظم الديمقراطية المفتوحة. ونحن فى المرحلة القريبة التى تغطيها معالجتنا عانينا من حكم شمولى طويل، أهدانا من بين ما أهدى بؤراً عديدة للفساد، أخطرها تلك التى تعشش وترتع فى دوائر الحكومة والقطاع العام، حيث "المال السايب".

وليس الفساد سرقة أموال فحسب، ولكنه أسلوب فى الحكم وفى الاستخلاف (اختيار الوكلاء والنواب الذين يمكن أن يخلفوا المسئول فى موقعه، أو يكونون على نحو ما قريبين منه، قرباً يسمح لهم بالتأثير عليه) وفى تعيين الناس وترقيتهم... إلخ وهذا الأسلوب يعتمد على الواسطة والمحسوبية، وهى واسطة "الدفعة" سابقاً، أو واسطة القرابة سابقاً وحالياً، أو "الشلة" أو "الشريك"... إلخ. ونحن لا نود أن نستطرد فى حديث الفساد فى البلاد النامية، ومنها مصر، ولكننا ننبه إلى أن الإخفاق الديمقراطى يؤدى آلياً إلى انتعاش الفساد وازدهاره.

وليس الفساد قاصراً على ما يلحقه بالمال العام من تخريب وإتلاف وتبديد، ولكنه يعمل فى نفس الوقت على تدمير مصفوفة طويلة من القيم والمثاليات: قيم الإنجاز، والعمل، والطموح والولاء للوطن، وللمؤسسة وليس للشخص... إلخ[٥].

الإدمان

ومع الضغوط أو بسببها، وبسبب تآمر قوى خارجية وتعاون قوى داخلية، يلتمس

بعض الناس الملاذ والنجاة فى المخدر، ولذلك تنتشر لدى الشعوب ظاهرة الإدمان فى مواقف التدهور والعجز والإحباط التى تمر بها. ويصدق نفس القول على ظاهرة رواج المخدرات لدى الفئات المطحونة، أو المقهورة أو المحبطة فى البلاد الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة. مع مراعاة أنه فى تلك البلاد المتقدمة لم يزد الأمر عن حدود المشكلة، ولم يصل إلى حد الكارثة القومية كما هو الحال فى بلادنا مصر.

ولا يستطيع منصف أن يتجاهل دور العوامل والقوى الخارجية فى إغراق مصر بالمخدرات، ولكننا لا ننسى أيضاً دور عوامل الإحباط والضغوط فى الداخل. ومن المؤكد أننا لا نعفى الشخص المدمن من مسئولية إدمانه (فالإدمان ليس هو الحل بالنسبة للشخص السوى القوى)... ولكن من المهم أن نؤكد أن حراسة بوابات الوطن بشدة وأمانة، والضرب بلا رحمة وبطرق غير تقليدية على يدى البؤر وقوى الترويج الداخلية سيغلق صنبور الموت[٦].

المهم أن نتعامل مع مشكلة الإدمان كمشكلة قومية ملحة، تبدد المال والنفس وكل قوى البناء، ومع إدراكنا لاحتياج علاج أى مدمن إلى فريق متكامل من الطبيب الجسمانى وطبيب النفس ورجل الدين والأخصائى الاجتماعى وغيرهم. إلا أننا نعتقد أن إسهام الأخصائى الاجتماعى هو إسهام ثمين يستوجب كل دعم وتشجيع، ويحتاج إلى روح جديدة لا تعتمد الأساليب التقليدية، ولا العمل الحكومى الرسمى فقط، ولكنه يحتاج إلى التطوع والحماس والإيمان بالرسالة.

تلوث البيئة

طبيعى أن مجتمعاً غارقاً فى مشكلات الحياة اليومية، على امتداد أجيال وأجيال لابد وأن يكون قد فقد كثيراً من الضوابط الذاتية أو الداخلية عند الفرد، والضوابط التقليدية من جانب الجماعات المختلفة على أفرادها من ناحية وحيال بعضها البعض من ناحية أخرى، ناهيك عن الضوابط الرسمية التى تكتفى بالحد الأدنى، الذى "لا يكدر الأمن العام". إن مجتمعاً كهذا قد أسقط فيه الفرد اعتباره للأفراد الذين يعيشون معه، فما بالك بالأفراد الذين سيأتون بعده (أبناؤه وأحفاده) هل يكون مهتماً بأن يحافظ

لهم على البيئة الطبيعية وعلى مرافقها وعناصرها ومكوناتها نقية ونظيفة خالية من التلوث؟ إن الجواب معروف نلمسه فى سلوك كل فرد تقريباً.

ولكن هل يجد الفرد القدوة من الجماعة ومن المجتمع الكبير، هل لديه احتياجاته الأساسية من مرافق، وهل المرافق التى يتعامل معها تحافظ عليه هو نفسه، قبل أن تحافظ على البيئة (طفح المجارى مثلاً، النمو العشوائى للأحياء السكنية التى تمثل بيئة متهالكة أو مدمرة لنفسها ولمن بداخلها ولما حولها)؟.

إن تلوث البيئة ظاهرة أصبحت صارخة تدعونا للحذر والتنبه ليس فى البيئة الحضرية المكتظة فقط، ولكن فى البيئة الريفية أيضاً، بيئة الهواء النقى والماء الصافى والجو الهادئ!! لم يعد فى الريف شئ من هذا، بل أصبحت البيئة الطبيعة فى الريف تتعرض للتدمير بشكل أكثر سرعة وعنفاً، عما كان يحدث حتى الماضى القريب، وعما يحدث حتى الآن فى البيئة الحضرية.

إن الثقافة البيئية هى نسق متكامل من المعلومات والمشاعر والسلوكيات والضوابط ونظم الجزاء لا يمكن فرضها بقانون أو لائحة، ولا بعصا أو كرباج، ولكنها تربية شعب من جانب العلماء ورجال السياسة، ونشاط كبير من جانب الأخصائيين الاجتماعيين.

إن المواطن العادى اليوم قد يسخر من دعوة المحافظة على البيئة من التلوث والتدمير، وقد يهز لها كتفيه فى أحسن الظروف، ولكن شأنها شأن أى دعوة تحتاج إلى الجهد والمثابرة وإلى الإيمان بمثاليات ومبادئ كثيرة أهمها وحدة المصير المشترك، فكل فعل فردى مدمر للبيئة أو ملوث لها هو إضرار بالكل.

ولا أعتقد أن عاقلاً يتجاهل حجم مشكلة تلوث البيئة فى مصر، بكافة العناصر البيئية وعلى تنوعها، والتى وصل تلوث بعضها إلى أرقام قياسية عالمية.

البطالة

البطالة أصبحت حقيقة تلمسها كل أسرة لديها عضو أو أكثر لا يجد العمل الذى يكفل له الشرف والأمان ويحقق وجوده الاجتماعى الإنسانى. ولا جدوى من أن نسوق

الإحصائيات، فالأرقام فى بلد كبلدنا تعانى كما يعانى كل شئ من ضعف الانضباط، ولكن المهم فى الأمر أننا يجب أن نصحح نظرتنا إلى البطالة ليس فقط كأزمة تنمية اقتصادية، أى مجرد نقص فرص العمل، ولكن أيضاً كأزمة نظام تعليم بالمفهوم العام للتعليم (كتعليم، وتدريب، وتلمذة.. إلخ). وقد أشار المسئولون عن التعليم إلى تلك المشكلة من حيث ارتباطها بنظام التعليم. ومن هنا إشارتهم المتكررة إلى ضرورة النظر إلى التعليم كعامل هام مؤثر من عوامل تحقيق الأمن القومى لمصر.

وهذا الارتباط المعقد للظاهرة أو للمشكلة بأكثر من عامل يجعل العلاج أكثر صعوبة، ويؤخره، وقد يجعله أيضاً – وهذا هو المهم – أكثر تكلفة. ولكن على أى حال إن مواجهة البطالة تحتاج منا فضلاً عن تلك العوامل التى أشرنا إليها إلى تعديل نظرة قطاع عريض من الشباب من الاعتماد على الغير إلى الاعتماد على الذات (سواء كان هذا الغير الدولة أو الأسرة.. إلخ). حقيقة أن التشغيل الكامل يحتاج إلى سياسة اقتصادية مختلفة وعصرية، ولكن المؤكد أيضاً أن الاستكانة وملازمة البيت أو الاندفاع الأعمى وراء تعليم وهمى لا يؤهل لعمل نافع أو متاح.. كل ذلك ينطوى على تعديل فى قيم قائمة وسلوكيات عامة يمكن للعلوم والمهن الاجتماعية أن تسهم فيها إسهاماً مهماً.

الجريمة

إن الجريمة قديمة قدم الوجود الإنسانى، ولكننا نقصد من الإشارة إليها هنا أن نقول إن المجتمع المصرى يشهد اليوم نتيجة للتغيرات المتلاحقة ولتشابك المشكلات التى أشرنا إلى طرف منها، يشهد أنماطاً جديدة من الجرائم، ويشهد أنواعاً جديدة من المجرمين، ويشهد تطوراً بعيد المدى فى أساليب ارتكاب الجرائم ويشهد زيادة فى كثير من أنواع الجرائم... إلخ. وحصيلة كل ذلك ما يبدو لنا من تراجع فى الشعور بالأمن داخل المجتمع، برغم تزايد الإنفاق على أدوات حفظ الأمن من رجال ومعدات (حوالى نصف مليون من جنود الأمن المركزى.. ناهيك عن أعداد الفئات الأخرى من العاملين فى الشرطة والأنشطة المرتبطة بحفظ الأمن والنظام العام).

هدف حديثى فى هذا المقام أن حفظ الأمن يجب أن يصبح واجب كل مواطن، وذلك لتقليل الداخلين إلى عالم الإجرام، ثم بالوقوف فى وجه المجرم بمساعدة الشرطة فى القبض والمعلومات... إلخ. كل ذلك مما نعرفه عن الجمهور العادى فى كل المجتمعات المتقدمة والتى تجعل حفظ الأمن مسئولية الجميع، ويتطلب مشاركة الأخصائى الاجتماعى مشاركة فعالة، فى ميادين الدفاع الاجتماعى ومنع الجريمة، ومعاملة المجرمين، ورعاية أسر المحبوسين، ورعاية المفرج عنهم... إلخ[٧].

الخدمات والمرافق

تنص روشتة الإصلاح الاقتصادى التى يصفها صندوق النقد الدولى لعملائه من مرضى الاقتصاد على تقليل دعم الدولة للخدمات والمرافق (فترتفع أسعارها بطبيعة الحال) أو تقديمها بمقابل إن كانت تقدم مجاناً أصلاً، أو رفع أسعار تقديمها التى كانت تقدم بها فى السابق. وتلك الخدمات والمرافق ليست ترفاً يستطيع المرء أن يستغنى عنها، فالتعليم، والعلاج، والمواصلات، والصرف الصحى... إلخ كل ذلك مما لا يمكن الإقلاع عنه أو التقليل منه. وإذا كان أحداً يدعى أن مرتبات الموظفين تزيد، وأسعار شراء الحاصلات الزراعية ترتفع... إلخ فإن الفارق بين الزيادتين (زيادة أسعار الخدمات، وزيادة الدخول أياً كان مصدرها) هى بيت القصيد فى الحديث كله. ونحن هنا لسنا مشغولين بتوزيع الاتهامات، أو بكيل المديح، أو توجيه اللوم، فهذا عبث لا طائل منه، ثم إنه ليس من واجب العلماء المخلصين. ولكن يهمنا التنبيه إلى طبيعة الضغوط التى يتعرض لها الفرد والجماعة، والتى تتضافر مع بقية المشكلات والأوضاع الطارئة أو المعقدة فى زيادة الإحساس بالمحنة... وهذا هو ميدان عمل الأخصائى الاجتماعى ذى الحس الوطنى اليقظ، شمول الرؤية فى فهم المشكلة، ومحاربتها على كل الجبهات وفى نفس الوقت[٨].

* * *

هذه المشكلات بين الريف والحضر

طبيعى أن تلك المشكلات التى أشرنا إلى وجودها على المستوى القومى، وحاولنا تشخيص أبرز ملامحها، تتخذ الواحدة منها أبعاداً متباينة، وربما أشكالاً متفاوتة من

الريف إلى الحضر.

فالهجرة إلى البلاد العربية تختلف بطبيعة الحال من العامل الماهر فى الصناعة إلى العامل الزراعى الذى لا يقرأ ولا يكتب ولم يحصل على أى تأهيل حديث، إلى المهندس المتخصص إلى أستاذ الجامعة.

فالعامل الزراعى المعدم الذى يبيع جاموسته أو ذهب زوجته ليدبر نفقات سفره إلى الخارج، يتعرض لتغير أبعد مدى وأكثر عنفاً عند هجرته، التى يتجه فيها من إحدى قرى سوهاج مثلاً إلى خارج الحدود مباشرة. إن الهجرة هنا تتخذ أبعاداً مختلفة، وتحدث تأثيرات أعمق، وربما تلحق بالفرد والجماعة تدميراً أكبر.

ثم إن دخول المشروعات الرأسمالية إلى الريف يحدث من الآثار ما يختلف عن دخول تلك المشروعات إلى بيئة حضرية. ولا يمكن أن ننسى أثر هذا وذلك على إهمال الأرض الزراعية وإهمال العمل الزراعى (وصل إلى حد التجريف، أى إعدام الأرض كقوة منتجة للمحاصيل الزراعية) وهى التى كانت فى الأساس محور الوجود الاقتصادى الاجتماعى فى الريف المصرى.

ومن مضاعفات تلك التغيرات تغييرات مهمة على البناء الطبقى فى الريف، حيث لم تعد ملكية الأرض هى أساس التباين الطبقى اليوم، ولكن انضمت إليها متغيرات التعليم، وعوائد الهجرة، والنشاط الاستثمارى، والانتفاع بالوظيفة العامة (فضلاً عن الانتماء العائلى كعامل تقليدى).

وطبيعى أن تتخذ مشكلة كالإسكان أبعاداً أكثر حدة وأقل مرونة وأشد ضغطاً فى البيئة الحضرية (فالأرض الخضراء مازالت واسعة منبسطة أمام أهل الريف، رغم ما ينطوى عليه ذلك من إجرام فى حق المصدر الأول للثروة القومية المصرية). ولكن الأرض فى المدينة عملة نادرة، ثم إن التكلفة أشد وأعلا، فضلاً عن أن نمط المبانى الحضرية (بما يضمه من مبان ضخمة تضم وحدات عديدة) هو مما يتطلب مبادرات رأسمالية من ناحية، ونفقات عالية من جانب المستأجر (فى صورة خلو، أو مقدم، أو إيجار، أو سعر شراء).

وتعانى المدن المصرية الكبرى معاناة حقيقية من مشكلة الإسكان، تتخذ عديداً من

المظاهر والأشكال أخطرها فى نظرنا سكنى المقابر فى مدينة القاهرة، ثم بعدها فى مدينة الإسكندرية حيث يلجأ الأحياء إلى السكن فى أحواش المقابر بسبب عدم وجود أى موطئ قدم. وزادت الأعداد، وارتفعت فبلغت فى مدينة القاهرة وحدها نحو مليون مواطن.

وقد حاولت دراسة اجتماعية ميدانية أجراها قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة تحت إشراف كاتب هذه السطور إلقاء الضوء على الملامح المعاصرة لمشكلة سكنى المقابر. وقد انطلقت تلك الدراسة من فرض مؤداه أن ظاهرة سكنى المقابر قد انبثقت من عملية النمو الحضرى المشوه الذى تتميز به مدينة القاهرة، والذى نجم عنه تضخم حضرى زادت حدته بتفاقم مشكلة الإسكان. وقد نُشر عنها تقرير مفصل كتبه محمود الكردى[٩].

ولا تقتصر أبعاد مشكلة الإسكان على سكنى المقابر أو على الأحياء التى نمت عشوائياً، ولكنها تتضح أيضاً فى مشكلة التزاحم الشديد وما ينطوى عليه من تدهور البيئة الاجتماعية والنفسية، والصحية لسكانها[١٠].

ولكن الأخطر حقاً هو تدهور البيئة الحضرية فى كافة أحياء المدينة المصرية، الراقى منها والمتخلف على السواء Urban Deterioration، يتمثل فى تدهور المنشآت، والأمن، والتعليم وغيرها.

أما الفقر الحضرى فهو مشكلة حضرية قائمة برأسها استأثرت ومازالت تستأثر بالاهتمام الأكبر لعلماء الاجتماع الحضرى والاقتصادى والسياسى...إلخ. ففقراء المدن هم وقود كل ثورة، وهم أدوات كل عنف سياسى، وهم مصدر تفريخ كافة صور الجريمة والانحراف[١١]. ومن البديهى أن العمل وسط فقراء المدينة كان وما يزال من أبرز مهام الأخصائى الاجتماعى ذات التوجه الإنسانى، وذات الانتماء العلمى الرشيد.

* * *

ميادين ومجالات أخرى

لعل المعالجة السابقة أوضحت بكل جلاء أن التغير الاجتماعى الذى شهده ويشهده المجتمع المصرى المعاصر قد خلق كثيراً من النتوءات والبؤر ومواطن الداء التى لسنا منفردين بها دون سائر الناس، ولكننا مع ذلك نطمع فى أن نتفوق على من

حولنا ومن فى مستوانا فى مواجهة تلك الأمراض والمشكلات بالتخفيف من وطأة بعضها، أو التخلص من بعضها الآخر تماماً.

وقد اتضحت كثير من مجالات العمل المهمة أمام الأخصائى الاجتماعى فى مجتمع اليوم، فى مجال مواجهة الجريمة وعلاج آثارها، أو التطرف، أو تنمية الوعى السياسى والمشاركة السياسية، أو مواجهة الإدمان...إلخ.

وتبقى مع ذلك بعض المجالات الأخرى التى تتطلب رعاية خاصة من الأخصائى الاجتماعى كتلك الخدمات والرعاية التى يمكن أن تقدم للمجندين فى القوات المسلحة وفى الأمن المركزى. وقوات الشرطة بأنواعها، وعددهم لا يقل عن المليون، فضلاً عن أسرهم التى تقفز بهذا الرقم إلى خمسة ملايين.

ومن المجالات الخاصة التى أشرنا إلى بعض جوانبها ولكنها تمثل أحد المجالات المستحدثة للخدمة الاجتماعية ولم تحظ بعد بما هى جديرة به من اهتمام، مجال رعاية المهاجرين فى الخارج، ولهذا نلفت النظر إلى خطورة الإسهام الذى يمكن أن نقدمه فى رعاية عدد يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة ملايين مصرى، هم عدد المهاجرين هجرة مؤقتة أو دائمة إلى خارج الوطن. ولا جدال أنه رقم كبير ليس بحكم العدد وحسب، ولكن بحكم القوة الاقتصادية التى يملكها هذا القطاع الضخم والتى تستطيع المساهمة بدور فعال فى التنمية الاقتصادية للمجتمع الأم، بدلاً من بعثرتها فى سفه، أو الاستئثار بها فى الخارج (راجع رقم المدخرات المصرية فى الخارج). ولعله يرجع لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم فضل الريادة فى لفت النظر إلى هذا المجال الجديد المهم من مجالات الخدمة الاجتماعية، وأجازت فيه (تحت إشراف كاتب هذه السطور) رسالة دكتوراه نأمل من صاحبها أن يثرى المعرفة والممارسة فى هذا الميدان.

تبقى بعد ذلك ضرورة حيوية للاهتمام المكثف والعمل الواعى المتحمس بين الشباب، فنحن نستطيع من خلال رعاية الشباب جسمياً ونفسياً واجتماعياً أن نساهم بشكل فعال فى مواجهة التطرف، والإدمان، والبطالة، واللامبالاة السياسية... إلخ المشكلات التى تطرقنا إليها فى حديثنا السابق. هل لنا أن نطالب بتواضع وعلى

استحياء بتخصيص أخصائى اجتماعى واحد على الأقل لكل تجمع شبابى، سواء كان مركزاً أو نادياً أو غير ذلك. وهى مهمة يمكن أن يجند لها أكثر من ثلاثين ألف شاب من شباب الأخصائيين الاجتماعيين، سيكونون عوناً للأمان والتقدم.

ولا يمكن لمنصف يتصور ملامح توصيف جديد لدور الخدمة الاجتماعية فى المجتمع المصرى المتغير أن يتجاهل ما يمكن أن تؤديه هذه المهنة من دعم للأسرة المصرية. وأنا لا أقصد الحديث عن الدور التقليدى للخدمة الاجتماعية الأسرية، ولكنى أقصد لفت الانتباه إلى المشكلات والظواهر والمتغيرات الجديدة على مسرح الأسرة المصرية: فتقدم المستوى الصحى يزيد من أعداد المسنين المحتاجين إلى رعاية واهتمام، وتأخر سن الزواج للفتى والفتاة إلى أعمار لم تعد تتفق والمكانة التقليدية للأسرة والزواج فى الثقافة المصرية، الأمر الذى بات يشكل تهديداً للمجتمع نراه فى الأنماط الجديدة من جرائم الشرف والأخلاق.. وطبيعى أن رعاية الأمومة والطفولة هى من المهام التقليدية للخدمة الاجتماعية الأسرية، ولكن فى ظل مجتمع يرفع شعارات عن الطفولة السعيدة ويخصص عقداً خاصاً لرعاية الطفل لابد وأن يشهد هذا المجال ما هو أكثر من الشعارات، عملاً حقيقياً للنهوض بالطفولة ورعايتها، والخدمة الاجتماعية هى صاحبة الحق الأول فى هذا، وعليها الواجب الأول أيضاً.

* * *

ملاحظة ختامية

قد يرى البعض أن الحديث هنا تجاهل بعض المشكلات المهمة أو المزمنة أو المختلف عليها مثل:

- مشكلة الأمية بسبب كونها مزمنة، كثر الحديث عنها وأنشئت من أجلها المجالس ونظمت المشروعات، وسنت التشريعات والقوانين، ولكنها فشلت جميعاً فى إنقاص معدل الأمية، بسبب عجز المدارس عن استيعاب الطلاب الجدد من ناحية، وتسرب أعداد كبيرة منهم من المدرسة، أو ارتداد أعداد منهم إلى الأمية بسبب سطحية العملية التعليمية... إلخ. والأهم أن أسلوب الحياة فى المجتمع مازال يسمح للمواطن أن يعيش

ويعمل ويثرى دون أن تكون الأمية معوقاً لتقدمه ونجاحه. وقد خصصنا أحد فصول هذا الكتاب لدراسة جانب من جوانب مشكلة الأمية.

- ومشكلة النمو السكانى السريع هى موضع اهتمام قومى، على الأقل فى نظر النظام الحاكم منذ عهد عبدالناصر، مروراً بمرحلة السادات وحتى الوقت الحاضر، على اعتبار أن الزيادة السكانية تأكل أى نمو اقتصادى، وتعمل فى الواقع على تكريس التخلف الاقتصادى كما تهبط بنوعية السكان، على اعتبار أن الخدمات المتاحة من تعليم ورعاية صحية وغيرها تقصر عن الوفاء باحتياجات الأعداد المتزايدة من السكان. ولكن من حسن حظ مصر أن الولايات المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة تشفق على مصر من هذا النمو السكانى، وتخصص لهذا الغرض اعتمادات سخية للمساعدة فى خفض معدلات النمو السكانى. وهى قضية تحتمل الاختلاف فى نظرنا، فليست المشكلة فى مجرد الزيادة السكانية، ذلك أنها سلاح ذو حدين، يمكن أن تكون عنصر قوة إذا أحسن إعدادها واستغلالها، ويمكن – كما هو الحال اليوم – أن تكون وسيلة لتكريس التخلف. وهناك من المؤسسات الرسمية والسياسات والجهود والتنظيمات ما يتكفل بدعم الأيديولوجية الرسمية إزاء النمو السكانى، ولا نرى بنا حاجة إلى مجاراة هذه الجهود، التى لا نتعاطف معها من حيث المبدأ، ونجد أن إغفالنا الإشارة إليها فى هذا الصدد لا يمثل تهديداً لها أو تعويقاً لمسيرتها.
- وهناك فضلاً عن هذا طائفة من المشكلات المتخصصة التى لن يتسع المقام حتى لمجرد الإشارة إليها، رغم أهميتها القومية، مثل بعض المشكلات الخاصة كتفشى مرض البلهارسيا رغم ارتباطه الواضح بنمط معيشة الفلاح المصرى وأسلوب حياته وعمله وطريقة ممارسته للعمل الزراعى. وهى لذلك من القضايا التى يمكن أن تستأثر باهتمام الأخصائى الاجتماعى على اعتبار أن التخفيف من وطأتها أو القضاء عليها رهن بتغيير فى السلوك والاتجاهات ونظام العمل الزراعى، وأسلوب الحياة على وجه الإجمال. فهذا الإغفال منا ليس وليد تجاهل، أو تقليل من شأن مثل هذا النوع من

المشكلات ذات الحجم القومى، والخطورة الظاهرة والمؤكدة، ولكنه راجع لاعتبارات عملية تتصل بالحيز المخصص لهذه الدراسة.

* * *

المراجع

(١) انظر مزيداً من التفاصيل عند: محمد الجوهرى، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، طبعات متعددة، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٢٢٥ وما بعدها خاصة، ص ص٢٥٢-٢٥٣.

(٢) انظر:

C. Wright Mills, "The Professional Ideology of Social Pathologists", in: American Journal of Sociology, ٤٦: ١٦٥-١٨٠.

(٣) انظر أحمد محمد خليفة "تقديم"، فى: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٩.

(٤) انظر حسن الخولى، الهجرة الخارجية المصرية: رؤية تقويمية، فصل فى: علياء شكرى وآخرون، دراسات فى علم السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص٢٨٥-٣٤٠.

(٥) انظر رسالة شادية قناوى للدكتوراه التى قدمتها لجامعة بيلفيد بألمانيا بعنوان الفساد كمشكلة اجتماعية فى مجتمعات العالم الثالث – مصر بعد عبدالناصر: الانفتاح الاقتصادى والتغير الاجتماعى، باللغة الألمانية. وانظر لها أيضاً: شادية على قناوى، المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع، رؤية من العالم الثالث، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.

(٦) انظر عدلى السمرى، العوامل الاجتماعية فى إدمان المخدرات، رسالة دكتوراه غير منشورة، أجيزت من قسم الاجتماعى بكلية الآداب جامعة القاهرة تحت إشراف كاتب هذه السطور عام ١٩٩٠.

(٧) انظر مزيداً من التفاصيل فى محمد الجوهرى، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، الفصل الثالث من الباب الرابع بعنوان: دراسة الجريمة، ص ص ٤٩٩-٥١٦، وكذلك المراجع الواردة هناك.

(٨) راجع حول هذا الموضوع المؤلفات العديدة الممتازة لأبرز الاقتصاديين المصريين فى الثمانينيات ونخص بالذكر مؤلفات الأساتذة الدكاترة: محمود عبدالفضيل، رمزى زكى، جودة عبدالخالق، فؤاد مرسى وغيرهم.

(٩) انظر محمود الكردى، سكان المقابر فى مدينة القاهرة، فى: محمد الجوهرى، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ١٧-١٣٢.

(١٠) انظر لكاتب هذه السطور دراسة بعنوان: الأبعاد الاجتماعية لمشكلة الزحام. الزحام ونسق القيم، فى: محمد الجوهرى وسعاد عثمان، دراسات فى الأنثروبولوجية الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص ٣٤٣-٣٦٥.

(١١) انظر محمد الجوهرى، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، الفصل الثانى من الباب الرابع بعنوان "دراسة الفقر"، ص ص ٤٨٥-٤٩٨. وانظر كذلك محمد الجوهرى وسعاد عثمان، الأنثروبولوجيا الحضرية، مرجع سابق، خاصة مقدمة المؤلف: "لماذا ندرس فقراء المدينة"، ص ص ٥-١٢. وبقية فصول الكتاب الذى يدور أساساً حول فقراء المدينة.

الفصل الثانى
أولويات المشكلات الاجتماعية
بين الجمهور العام والباحث العلمى(*)

هذه الدراسة ثمرة حوار خصب، أرجو أن يكون مفيداً مع الدراسة التى يقدمها هنا محمد الجوهرى ويحاول فيها تقديم تشخيص شامل مجمل لمشكلات المجتمع المصرى المعاصر، واضعاً فى المقام الأول من اعتباره انبثاق تلك المشكلات عن مسار التغير الاجتماعى فى مصر، ومؤكداً على ترابطها وتلاحمها(١). ثم أن دراستى تصل الحوار مع دراسة محمد الجوهرى بنتائج بحث عبدالحليم محمود ورفاقه عن: "الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى، دراسة مسحية لعينة ممثلة للجمهور العام وعينة من الجمهور الخاص" التى أجريت فى نطاق المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية"(٢).

ومع أن دراسة محمد الجوهرى المنشورة فى هذا الكتاب لم تحاول عمل أى ترتيب للمشكلات التى تناولتها بالتحليل من حيث درجة أهميتها أو خطورتها، إلا أن المطالع لتلك الدراسة يرى أن صاحبها كان يضع نصب عينيه ترتيباً معيناً لها، أو أنه قد بلور بالفعل ترتيباً لها على سلم الأهمية والخطورة، وإن لم يفصح عنه، التزاماً منه بالحذر العلمى، وإدراكاً منه أن مثل هذا الترتيب يحتاج إلى دراسة مستقلة، لا تستند إلى الانطباع وحسن التقدير، ولكنها تعتمد على القياس العلمى والتحليل الدقيق.

وقد تصدى لهذه القضية بالذات، وأعنى الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى جهد بحثى مخلص وممتاز قام به فريق من خيرة الباحثين المصريين فى علم النفس وعلم الاجتماع، وهو الذى أشرف عليه عبدالحليم محمود وأشرت إليه فى صدر هذه الدراسة. وقد تشكلت هيئة البحث من الدكاترة: عبدالحليم محمود السيد (مشرفاً) وهو الذى قام بكتابة التقرير النهائى، وزين العابدين درويش، وحسن

(*) كتب هذا الفصل الدكتورة علياء شكرى.

الخولى، ونجوى حسين خليل.

وقد نوه عبدالحليم محمود فى مقدمته بأهمية هذا البحث: "لكل من يهتم بمعرفة مشكلات المجتمع المصرى حسب أولوياتها لدى مختلف فئات الجمهور المصرى، على أساس أن ترتيب هذه المشكلات فى وعى فئات الجمهور العام من ناحية، وفئات جمهور الخاصة من المفكرين والمخططين والمشرعين وكبار رجال التنفيذ من ناحية أخرى أصبح أمراً لابد منه لكل مخطط للتنمية الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، لأن الجهل به أو تجاهله قد يؤدى إلى أضرار قد لا تحمد عقباها"[٣].

وقد انطلق بحث "الترتيب القيمى..." من مشكلة "عدم وجود ترتيب لتصور جمهور الناس فى مصر من ناحية، وجمهور المفكرين والمخططين من ناحية أخرى، لأولويات المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى، مما يساعد على اختيار أكثر المشكلات حدة لمحاولة حلها أو حسن مخاطبة الجمهور عن مبررات تأجيل هذا الحل".

ومن هذا المنطلق تبلورت أهداف هذا البحث فى:

١- إجراء استفتاء لعينة ممثلة على المستوى القومى. لمختلف فئات الجمهور فى مصر، من الذكور والإناث، وفئات التعليم المختلفة، وفئات العمر المختلفة. وذلك لتحديد المشكلات الاجتماعية التى ترى فئات الجمهور أنها تمثل المشكلات التى يعانى منها مجتمعهم، وتمس مصالح معظم أفراد المجتمع المصرى، وتحتاج لدراسة عملية ومواجهة فعالة.

٢- إجراء استفتاء لعينة من الجمهور الخاص تمثل قادة رجال الفكر والثقافة والتنفيذ والتخطيط الاجتماعى والاقتصادى على المستوى القومى.

والمفروض أن تمكن تلك العمليات من تحقيق عدد من المنجزات العلمية، أذكر جانباً منها، مما يتصل بمناقشتنا هنا:

١- إجراء حصر شامل أو خريطة للمشكلات الاجتماعية التى يتصورها ويقدر أهميتها أعضاء الفئات الاجتماعية الثقافية المختلفة فى مصر.

٢- ترتيب هذه المشكلات الاجتماعية حسب درجة الأهمية والأولوية لدى كل فئة من الفئات الاجتماعية الثقافية بمصر.

٣- اكتشاف المشكلات التى قد يتعارض تقدير أهميتها بين فئات الجمهور المختلفة، التى ستمثل أقساماً من العينة الكلية للبحث.

٤- محاولة التوصل إلى تصنيف لأهم مكونات المشكلات الاجتماعية فى تصور الفئات المختلفة من الجمهور وخاصة الجمهور العام (الذى يمكن تقسيمه إلى أبناء مدن كبرى وشبه حضر، ومناطق ريفية)، والجمهور الخاص (الذى يمثل قادة التخطيط والتنفيذ فى المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية).

٥- إعداد أداة لهذا البحث المسحى بطريقة تحقق الأهداف السابقة، مع صلاحيتها لأن تكشف عن جوانب التغير فى الترتيب القيمى لأهمية مشكلات المجتمع المصرى، وجوانب التغير والثبات فى أنساق القيم الاجتماعية... من خلال تكرار تطبيق الأداة وإجراء هذا الاستطلاع كل عدد معين من السنين.

٦- إلقاء الضوء – من خلال الصورة التى يقدمها هذا البحث من حيث ترتيب أهمية المشكلات – على أنواع الالتقاء والافتراق فى هذا الترتيب بين الفئات الثقافية الاجتماعية المختلفة... إلخ[٤].

والحق أن الجهد الذى بذله عبدالحليم محمود وزملاؤه قد نجح بكفاءة فى إنجاز هذه الدعوة التى قطعها على نفسه فى صدر التقرير. ولست هنا بصدد عرض كافة إنجازات هذا البحث ولكننى أتوقف على الجانب الذى يهمنا فى هذه الدراسة وهو ترتيب أولوية المشكلات لدى كل من الجمهور العام والجمهور الخاص، ومقارنة تلك القائمة بالقائمة التى قدمها لنا محمد الجوهرى فى دراسته لمشكلات المجتمع المصرى المعاصر.

وقد اخترت أن أنقل هنا قائمة بترتيب أهمية ٢٢ من المشكلات التى استقصى البحث عن نظرة المبحوثين إليها (وهى تمثل ٥٠% من المشكلات الأربع والأربعين)، لدى كل من عينة الجمهور العام، وعينة الجمهور الخاص، مرتبة من الأكثر أهمية إلى

الأقل أهمية، كما يلى(*):

ترتيب أولويات المشكلات الـ٢٢ الأولى من بين ٤٤ مشكلة لدى عينة الجمهور العام وترتيبها المقابل لدى الجمهور الخاص(٥)

مضمون المشكلة	فـى الجمهور الخـاص	فـى الجمهور العـام
ارتفاع الأسعار مع عدم زيادة الأجور	١٩	١
قلة دخل معظم الناس وعدم كفايته لمعيشتهم	٩	٢
مشكلة الأمية	٧	٣
أزمة المساكن	٢	٤
صعوبة الحصول على مواد التموين	٢٢	٥
دخول المحسوبية والوساطة فى اختيار الأفراد للمناصب القيادية	٨	٦
مشكلة المواصلات	٤	٧
مشكلة البطالة	٣٨	٨
عدم محافظة الناس على أموال الدولة	١	٩
انحرافات الموظفين فى الحكومة والقطاع العام	٥	١٠
عدم العناية الكافية بالتربية الدينية	٢٣	١١
نقص الخدمات الصحية	٣١	١٢
انتشار تعاطى المخدرات	٢٥	١٣
عدم محاسبة كبار المسئولين عن أخطائهم وانحرافاتهم	٣	١٤
زيادة السكان عن موارد البلد (من الزراعة والصناعة والتجارة)	٦	١٥

(*) الرقم الوارد فى العامود رقم (١) (الجمهور العام) يوضح ترتيب أهمية هذه المشكلة من المشكلات الأربع والأربعين، فى تقرير أبناء هذه الفئة. أما الرقم الوارد فى العامود رقم (٢) (الجمهور الخاص) فيوضح ترتيب نفس المشكلة فى تقدير أبناء هذه الفئة. أى أن مشكلة: "ارتفاع الأسعار مع عدم زيادة الأجور" تحتل الأهمية الأولى فى تقدير عينة الجمهور العام، والأهمية رقم ١٩ (من بين ٤٤) فى تقدير عينة الجمهور الخاص. وواضح أن هذا الجدول يبرز فى الأساس أولويات مشكلات الجمهور العام لأنها واردة أولاً وحسب ترتيبها، وقد ذكر أمامها الترتيب المقابل لدى الجمهور الخاص.

مضمون المشكلة	فـى الجمهور الخـاص	فـى الجمهور العـام
تعطيل مصـالح النـاس نتيجـة سـوء معاملـة الأفـراد فـى الحكومـة والقطاع العام	١٠	١٦
كثرة تغيير المشروعات والخطط مع تغير المسئولين	١٥	١٧
عدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب	١٤	١٨
ضعف الأخلاق والضمير فى المعاملات والتصرفات	١١	١٩
عدم الأخذ بالشريعة الإسلامية فى بعض القوانين	٣٩	٢٠
كثرة المبانى على الأرض الزراعية	١٣	٢١
حرية الرجل فى الطلاق	٤٠	٢٢

ترتيب أولويات المشكلات الـ٢٢ الأولى من بين ٤٤ مشكلة لدى عينة الجمهور الخاص وترتيبها المقابل لدى الجمهور العام(٦)

مضمون المشكلة	فـى الجمهور العـام	فـى الجمهور الخاص
عدم محافظة الناس على أموال الدولة	٩	١
أزمة المساكن	٤	٢
عدم محاسبة كبار المسئولين عن أخطائهم وانحرافاتهم	١٣	٣
مشكلة المواصلات	٧	٤
انحرافـات المـوظفين فـى الحكومـة والقطـاع العـام، الرشـوة والاختلاس والمحسوبية	١٠	٥
زيادة السكان عن موارد البلد الزراعية والصناعية والتجارية	١٥	٦
مشكلة الأمية (عدم معرفة القراءة والكتابة)	٣	٧
المحسوبية والوساطة فى اختيار الأفراد للمناصب القيادية	٦	٨
قلة دخل معظم الناس وعدم كفايته لمعيشتهم	٢	٩

مضمون المشكلة	فـى الجمهور العام	فـى الجمهور الخاص
تعطيل مصالح الناس نتيجة سوء الإدارة فى الحكومة والقطاع العام	١٦	١٠
ضعف مستوى التعليم فى المدارس والجامعات	٣٠	١١
ضعف الأخلاق والضمير فى المعاملات والتصرفات	١٩	١٢
كثرة المبانى على الأرض الزراعية	٢١	١٣
عدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب	١٨	١٤
كثرة تغيير المشروعات مع تغير المسئولين	١٧	١٥
عدم العناية الكافية بتربية الشباب	٢٣	١٦
عدم الاستفادة الكافية من مصادر الثروة الطبيعية (المعادن والبترول والأسماك)	٢٨	١٧
مشكلة تأخرنا فى العلوم والصناعات الحديثة	٣٠	١٨
ارتفاع الأسعار مع عدم زيادة الأجور	١	١٩
عدم توجيه عناية كافية لرعاية الأطفال الصغار (قبل سن ٦ سنوات)	٣٥	٢٠
وجود المصانع والمصالح الحكومية والخدمات فى المدن مع حرمان الريف منها	٢٥	٢١
صعوبة الحصول على مواد التموين	٥	٢٢

ومن الواضح أن ترتيب المشكلات من حيث الأهمية يختلف بين القائمتين، أى أن هذا الترتيب لدى عينة الجمهور العام ليس هو نفسه لدى عينة الجمهور الخاص[٧]. ويمكن أن نلاحظ فضلاً عن هذا أن هناك بعض المشكلات التى قدرها محمد الجوهرى فى دراسته عظيمة الخطر نجدها جاءت فى ترتيب متأخر لدى عينة الجمهور العام، وقليل منها احتجب أو كاد.

فالمشكلة التى دفعتنا إلى كتابة هذه الورقة أصلاً تبدو أمامنا الآن واضحة كل

الوضوح: اختلاف ترتيب المشكلات على سلم الأهمية بين معالجة الباحث الاجتماعى العلمى وبين رأى الجمهور العام. كيف نستطيع مواجهة هذا الموقف، خاصة بعد أن اتفقنا على أن وعى الجمهور العام بالمشكلة وأهميتها عامل مساعد من عوامل دعم جهود المواجهة أو الإصلاح، وقد يكون فى أضعف الأحوال عامل تقليل المعارضة أو التذمر من بعض إجراءات الإصلاح والمواجهة.

إن أى مشتغل بالبحث العلمى الاجتماعى لا يستطيع منطقاً وعقلاً أن يلزم نفسه ويحصر رؤيته للمشكلات فيما يراه الجمهور العام، فالمواطن العادى الذى يتقاتل، والفلاح الذى بيع جاموسته (آخر ما يملكه من حطام الدنيا)، وربما ذهب زوجته، أو كل ما تصله يداه لكى يهاجر إلى خارج الوطن (ناهيك عن الشاب المتعلم والأستاذ الجامعى) لا يمكن أن يتفق مع هذا الباحث العلمى فى أن الهجرة إلى خارج الوطن تضر بهذا الوطن، وسوف تضر بهذا المواطن نفسه، فى شخصه أو فى بعض أفراد أسرته. فهو لا يرى فيها سوى تحقيق الحلم، والنجاة من الحاجة، والعبور إلى الرفاهية، وكل متع الحياة.

كذلك الأبناء فى نظر كل مواطن مصرى متدين هم نعمة الحياة (هم والمال زينة الحياة الدنيا)، وهم خير مطلق، وبركة، وهبة من عند الله، وكل واحد منهم يأتى برزقه إلى هذه الدنيا، ويسعدون والديهم فى طفولتهم، ويصبحون ظهراً وسنداً لهم فى شيخوختهم، ثم هم بالنسبة لشريحة غير قليلة من المواطنين (إذا عملوا صبية صغاراً) مصدر دخل وقوة وعمل لا يعود من ورائها إلا الخير. كيف تحدث هؤلاء الناس أن زيادة الإنجاب مشكلة، وخطر على صحة الأم، ولن تتاح للأسرة فرصة تعليمهم ورعايتهم صحياً ونفسياً، وهم عبء اقتصادى على أسرهم، وهم مصدر كثير من المشكلات إذا زاد عددهم، إذا نظرنا إلى أبنائك وأبناء الملايين. ولكن ما شأنى بالملايين، وكيف يكون الأبناء عبئاً وهم يعملون ويربحون... إلخ.

هكذا تختلف الرؤى بين الباحث العلمى والمواطن العادى، فوق ما أوضحه عبدالحليم محمود من قبل من اختلاف الرؤى بين الجمهور العام والجمهور الخاص.

ويمتد اختلاف الرؤى ليصبح أيضاً اختلافاً فى ترتيب المشكلات، بل أحياناً لا يكون هناك اتفاق أصلاً على تعريف هذا الوضع بأنه مشكل، أو يستوجب الحذر والهم وكل هذا القدر من الانفعال والحماس.

ولكن هؤلاء الباحثين والمخططين ورجال الحكم إنما يعملون جميعاً فى خدمة هذا الجمهور العام، الذى قد يكون أكثر من نصفه من الأميين (بل حوالى ٦٠% فعلاً كذلك)، والذى لا يرى سوى مصلحة قريبة، أو هماً يحك جلده هو شخصياً. وهم لهذا السبب الإنسانى العام، ولأسباب سياسية أهم وأكثر خطراً، لا يستطيعون – ولا يصح لهم أبداً – أن يتجاهلوا هذا الجمهور العام.

ولكنهم مطالبون بدلاً من الاندفاع إلى تبنى رؤية الجمهور العام (لأسباب سياسية عملية) أو ازدرائها وتجاهلها والاستعلاء عليها (كما فى النظم الشمولية)، أو تضليل الجماهير (بإعلان سياسات وتطبيق أخرى)... إلخ، إن الجميع مطالبون بالبحث عن أسباب هذا الموقف، وتحليله تحليلاً هادئاً، والخروج ببعض التوجهات العملية المفيدة.

وقد انتبه عبدالحليم محمود فى تقديمه لتقرير بحث الترتيب القيمى إلى خطورة هذه القضية، وإلى أنه ليس من المنتظر من العلماء والمخططين ورجال الحكم أن ينصاعوا انصياعاً كاملاً لرؤية الجمهور العام، فيقول: "ولا يعنى هذا أنه ينبغى قبول تفضيلات المواطنين، أو أن هذه التفضيلات لابد من فرضها على صانعى القرارات الاجتماعية والسياسية والسياسات التنموية، لأن تعقيدات عملية اتخاذ القرار فى المجتمعات الحديثة، ووجود معلومات لا تتوفر إلا لدى القادة ومن يلعبون أدواراً أساسية فى صنع السياسة القومية، وكذلك التغير السريع والمستمر فى ظروف المجتمع، كل هذه الظروف تمثل بعض المتغيرات التى تمنع من التنفيذ الحرفى لتفضيلات الجمهور أو الرضوخ لضغوطها بمجرد الشعور بهذه الضغوط"[٨].

لعل هذا الاختلاف فى ترتيب أولويات المشكلات بين الباحثين العلميين من ناحية، وبين الجمهور العام من ناحية أخرى يرجع إلى سبب قريب وبسيط: إن الجمهور العام يتحدث بطبيعة الحال (ليس فقط لأن أكثر من نصفه من الأميين) عن

مشكلات قريبة، قريبة بالمعنى الحسى، لأنها تمس جلده وتلدغه صباح مساء. وقريبة بالمعنى الفكرى، لأنها مفهومة وواضحة، ويستطيع أن يشخصها، وربما أن يتحدث عن أساليب معالجتها.

أما الباحث العلمى فطبيعى أن تقوده تحليلاته إلى البعيد، البعيد بالمعنى التحليلى أى المشكلات المعقدة الكبرى، التى قد تتجسد بعض جوانبها فى مشكلات يومية، ولكنها تظل مع ذلك فى حاجة إلى نسق من المفاهيم العلمية قادر على أن يؤلف بينها، ويجردها، ويسميها، أى قادر على التركيب.

كذلك يذهب الباحث إلى البعيد بالمعنى الزمنى – ربما – أى إلى تلك النوعية من المشكلات التى ليست بالضرورة متجسدة أو حالة فى الوقت الراهن، أى ليست لها ملامح ملموسة حالياً، أو أنها لم تصبح بعد ضاغطة بالقدر الذى يلفت نظر رجل الشارع إليها، أو يدفعه إلى الحديث عنها. ولكنها ستمثل – فى تقدير الباحث – خطراً داهماً بعد سنوات أو عقود لو سارت الأمور على نفس المنوال وظلت جوانب الموقف المختلفة على نفس الحال. إنه هنا يدق للمجتمع ناقوس الخطر.. إنه يقوم بمهمة الرائد فى القافلة.

إن تجريد الإنسان لجوانب حياته المختلفة مرتبط أوثق الارتباط بنمو قدراته العامة على التجريد والفهم، ولذلك ليس من المتوقع من العامة من بسطاء الناس (ولا من كثير من غير المتخصصين) أن يتطرق فكرهم إلى ما هو أبعد من ناظريهم أو من جلدهم.

وإذا أردنا مواجهة عملية للموقف، فربما كان علينا أن نتساءل – ونحن بإزاء موقفين مختلفين – أى الفريقين ينبغى أن يرقص على أنغام الفريق الآخر، الباحث العلمى أم رجل الشارع؟ مع إدراكنا الواضح أننا لسنا بصدد مواجهة على الإطلاق، ولكننا بصدد اختلاف فى النظر إلى ترتيب قائمة من المشكلات على سلم الأهمية.

إن الوسطية والاعتدال تدعونا بداية إلى الإجابة عن السؤال السابق، بأنه ليس مطلوباً، فوق أنه ليس ممكناً، أن يرقص أحد الفريقين على أنغام الفريق الآخر.

فالباحث الاجتماعى العلمى (ومعه رجل التخطيط ورجل السياسة) مطالبون جميعاً بألا يتجاهلوا كلية مراعاة أولويات الجمهور العام. ولكنهم مطالبون – فى نفس الوقت – وكنوع من رجع الصدى Feedback بأن يبثوا لدى الجمهور العام وعياً بأهمية وخطورة مشكلات معينة قد لا يراها هو بنفس الإلحاح أو نفس الخطورة. وتتم التوعية على كافة المستويات وبكل الوسائل: فيعالجها الكتاب المدرسى بقدر الإمكان، وتركز عليها وسائل الإعلام صباح مساء، ويتحدث عنها رئيس الدولة فى أحاديثه العامة، ويذكرها وينبه إليها رجل الدين فى خطبه وأحاديثه... إلخ.

وقد انتبه عبدالحليم محمود إلى أن إدراك المخططين ورجال السياسة الاجتماعية لتفضيلات جمهور المواطنين (التى ينبغى الوقوف عليها وتحديدها بأسلوب علمى، وليس بأسلوب انطباعى) وتصورهم لأولويات المشكلات الاجتماعية يعد بمثابة موجه إلى نواح قد تخفى على هؤلاء المسئولين عن التخطيط، وعامل تكامل بين المخطط والجمهور. ولكن الأهم فى رأيه أنه يرى فى إطلاع المسئولين والمخططين على موقف الجمهور عامل تغذية استرجاعية (رجع صدى) تزودهم بإمكانيات أكبر لحسن مخاطبة هذا الجمهور والدخول إليه والحصول على دعمه ومساندته لما يتخذ من إجراءات وما ينفذ من سياسات[٩].

ثم إننا نستطيع فوق هذا أن نستفيد من معرفة الترتيب القيمى للمشكلات الاجتماعية فى نظر الجمهور العام فى توجيه البحوث الاجتماعية إلى تلك القضايا والموضوعات المهمة والمفيدة للناس، أى تلك البحوث ذات الدلالة المجتمعية. وهذا الموقف يمثل فى تقديرنا الهدف الحق للبحث الاجتماعى العلمى وهو خدمة المجتمع بإلقاء الضوء على ملامح التغير الاجتماعى ومساره وما يواجهه فى حركته من عقبات ومشكلات. وذلك فى تقديرنا أفضل وأجدى من بذل الجهود عبثاً فى دراسة موضوعات ليست موضوعات، وقضايا ليست بقضايا، أما لأنها واضحة وماثلة للعيان، أو لأنها شبعت بحثاً ودراسة، أو لأنها تمثل عرضاً لمشكلة أخطر وأهم، أو أحياناً لأنها ليست جديرة بأن يطلق عليها اسم مشكلة.

* * *

بقيت كلمة أخيرة لا ينبغى أن أحجبها عن القارئ، وهى مع طابعها السلبى العام، إلا أنها دليل على ثراء بحث عبدالحليم محمود وزملائه وخصوبته وأهميته الكبرى. وتتصل تلك النقطة بتحليل مضمون المشكلات التى وردت سواء فى نظر عينة الجمهور العام أو عينة الجمهور الخاص:

- فبعضها قد صيغ بصورة مسطحة تمس العرَض والمظهر، أكثر مما تمس الحقيقة والجوهر. فدخول المحسوبية والوساطة فى اختيار الأفراد للمناصب القيادية، وعدم محاسبة كبار المسئولين عن أخطائهم وانحرافاتهم، وكثرة تغيير المشروعات والخطط مع تغير المسئولين، وعدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب... كلها أعراض لمشكلات النظام الشمولى، وتواضع مستوى الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وضعف المشاركة السياسية الشعبية فى الحكم...إلخ.
- وبعضها يمكن إجمال عدد منه تحت مظلة واحدة أشمل وأوسع وأكثر إحاطة، فارتفاع الأسعار، وقلة دخل معظم الناس وعدم كفايته لمعيشتهم...إلخ هى أعراض وجوانب متباينة لتخبط السياسة الاقتصادية وقصورها، وتقلب التوجهات الأساسية للنظام الاجتماعى السياسى والاقتصادى العام.
- وبعضها يصعب وصفه بأنه مشكلة أصلاً، إما لقلة شأنه، أو لأن وجوده مصطنع بالكامل أو نحو ذلك، مثل صعوبة الحصول على التأمين.
- وبعضها اختفى كما أشرت فى موضوع سابق من دراستى اختفاء كلياً من هذه القوائم، مثل الآثار السلبية للهجرة الخارجية، والتفكك الأسرى، وتداعى الفنون والثقافة (بفعل المرحلة الساداتية التى تعقبت كل فكر ملتزم)، ومشكلة الأبعاد الجديدة للإدمان (لأنها مشكلة الثمانينيات، وقد جمعت مادة هذا البحث فى السبعينيات)... إلخ.

* * *

المراجع

(١) محمد الجوهرى، ملامح التغير فى المجتمع المصرى المعاصر. محاولة لتشخيص المشكلات، الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٢) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى. دراسة مسحية لعينة ممثلة للجمهور العام وعينة من الجمهور الخاص، القاهر، ١٩٨٦.

(٣) انظر تقرير بحث: الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص١١.

(٤) عبدالحليم محمود، الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص ص١٩-٢١.

(٥) المرجع السابق، ص ص ١٠١-١٠٢.

(٦) المرجع السابق، ص١٠٣.

(٧) يقول عبدالحليم محمود فى تقرير البحث تعليقاً على هذا: "وإذا كان ترتيب أهمية المشكلات فى وعى جمهور مصر يترتب عليه تقدير هذا الجمهور لأى جهود جادة لمواجهة المشكلات الهامة، كما يترتب عليه أيضاً ابتئاس هذا الجمهور من أى إجراء يشير إلى عدم شعور المخططين والمنفذين بحيوية بعض المشكلات الهامة التى تمس المصالح الحيوية للجماهير، فإن وجود اختلاف شديد فى ترتيب أهمية مشكلات المجتمع المصرى بين الجمهور العام والجمهور الخاص (من قادة الرأى والتخطيط والتنفيذ) نتيجة لعدم وجود "رجعة استجابة" من المخططين والقادة من ناحية، وبين الجمهور العام – أى عدم حصول المخططين على أولويات اهتمام أو ترتيب المشكلات حسب أهميتها لدى الجمهور العام من ناحية ومدى استجابة هذا الجمهور وتصوراته نحو الإجراءات التى تتخذ للحل، وأساليب تقديم هذه الحلول إليه من ناحية أخرى. من شأن هذه الهوة بين ترتيب أهمية المشكلات لدى الجمهور العام والجمهور الخاص أن تؤدى إلى أزمة ثقة بين جماهير الناس وقادتهم، بل إن الأمر قد يتعدى المشاعر الداخلية أو التصورات الشخصية لعدم الثقة إلى اللامبالاة أو السلوك التخريبى". ص١٠٤، وانظر كذلك الصفحتين ٥ و٦ من تقرير البحث.

(٨) انظر المرجع السابق، ص١٥ نقلاً عن المصدر التالى:

Dillman, D., and Christensen, J., Toward the Assessment of public Values, **Public Opinion Quarterly**, ١٩٧٤, PP. ٢٠٦-٢٢١.

(٩) عبدالحليم محمود، المرجع السابق، ص١٦.

الفصل الثالث
البطالة ومشكلات الشباب
دراسة ميدانية على خريجى المدارس الفنية والمتوسطة والجامعات فى الريف والحضر(*)

مفهوم البطالة

فيما يتصل بمفهوم البطالة هناك اتفاق تأخذ به الجهات المختصة ومن بينها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء على تقسيم السكان إلى فئتين هما:

أ- سكان داخل قوة العمل ب- سكان خارج قوة العمل

ويعرف من هم داخل قوة العمل عادة بأنهم القوة العاملة. وهؤلاء هم جميع الأفراد الذين يمكن اعتبارهم من العاملين أو المتعطلين، ويجرى قياسهم استناداً على فترة إسناد قصيرة (أسبوع - يوم) وليس هناك اتفاق على الحد الأدنى لمتغير السن، إذ أن ذلك يترك ليناسب ظروف كل بلد(١). ومن ثم فإن القوى العاملة تتضمن كلاً من العاملين والمتعطلين، وتضم فئة العاملين أربع شرائح هى:

١- يعمل لحسابه ولا يستخدم أحداً.

٢- يعمل لدى ذويه بدون أجر نقدى.

٣- صاحب عمل ويستخدم.

٤- يعمل بأجر يومى.

أما فئة المتعطلين فإنها تضم شريحتين هما:

١- متعطل حديث وهو الذى لم يسبق له العمل.

٢- مشتغل متعطل وهو الفرد الذى كان يعمل من قبل ثم توقف عن العمل.

أما من هم خارج قوة العمل فإنهم يتمثلون فى الشرائح التالية:

١- طالب متفرغ ٢- مسن لا يعمل

(*) كتب هذا الفصل الدكتور عبدالرؤوف الضبع.

٣- متفرغة للمنزل ٤- زاهد فى العمل

٥- عاجز عن العمل ٦- بالمعاش

٧- غير مبين[٢].

وللبطالة أشكال مختلفة منها:

أ- البطالة السافرة

وهى التى تعنى حالة خلو العامل من العمل على الرغم من قدرته عليه وذلك لسبب خارج عن إرادته. ولا يشترط لأن يكون الفرد متعطلاً أن يسجل فى مكاتب العمل أو يحصل على إعانة بطالة، وإنما اقتصر التعريف على نشاط الفرد خلال فترة مرجعية معينة[٣]. وهذا الشكل من أشكال البطالة هو موضوع هذا البحث.

أما عن الأشكال الأخرى للبطالة فإننا نذكر منها:

أ- البطالة الهيكلية

وهى التى تنشأ نتيجة للتغيرات فى هيكل وفنية الإنتاج، وما يؤدى إليه إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة، الأمر الذى يترتب عليه ضعف الحاجة إلى نفس العمال الذين كانوا يعملون على الآلات القديمة، وهذا يعنى أنه كلما تقدمت التكنولوجيا بآلاتها الحديثة كلما زادت حدة البطالة الهيكلية[٤].

ب- البطالة الدورية

وهى حالة إذا كان تحويل عدد معين من الأفراد الذين يعملون فى فرع معين من فروع النشاط الاقتصادى إلى فرع آخر لا يؤدى إلى نقص الإنتاج الكلى لنوع النشاط الذى سحب منه هؤلاء الأفراد حتى لو لم تتم زيادة فى رأس المال المستخدم فى هذا النوع من النشاط ودون إدخال أى تحسينات أو تغيرات فنية[٥].

ج- البطالة الاختيارية

وهى كما يشير مسماها بطالة اختيارية بمعنى عمل الفرد لبعض الوقت والتوقف بعض الوقت الآخر. وقد يحدث هذا الخيار بين العمل ووقت الفرغ عندما يحقق الفرد مستوى مرتفعاً من الدخل[٦]. وغالباً ما يحدث ذلك فى المجتمعات التى حققت نمواً متقدماً فى الاقتصاد[٧].

السياسات الاقتصادية ونمو معدلات البطالة

من العوامل التى تكون قد أسهمت فى زيادة معدلات البطالة فى مصر السياسات الاقتصادية الخاصة بتوزيع الاستثمارات القومية خلال العقود الثلاثة الماضية، وبقدر ما كانت هذه الاستثمارات توجه أنشطة تسهم فى خلق فرص عمل جديدة بقدر ما انخفضت معدلات البطالة. فبمطالعة الخطة الخمسية ٦٥/٥٩ نلاحظ أن نسبة كبيرة قد وجهت نحو الاستثمارات فى القطاعات السلعية بلغت قيمتها نسبة ٥٧,٥% من جملة الاستثمارات القومية، وقد ترتب على ذلك أن استوعبت هذه القطاعات نسبة ٦٧,٦% من القوة العاملة.

وقد استحوذ القطاع الزراعى على أعلى نسبة من القوى العاملة، إذ بلغت نسبة العاملين فى الزراعة فى هذه الفترة ٥٢,٨% من مجموع القوى العاملة، فى حين بلغت مساهمة قطاعى التعدين والصناعة فى استيعاب العمالة نسبة ١٠,٦% من مجموعة القوى العاملة.

وبالنسبة لقطاع الزراعة فقد بلغ معدل نمو العمالة فى المتوسط نسبة ٣%، وهو أعلى معدل نمو فى خلال تلك العقود الثلاثة، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإن استيعابه للعمالة قد بلغ نسبة ٣٢,٤%. ومن هذا يتضح أن معظم الاستثمار القومى كان متجهاً نحو القطاعات السلعية الأمر الذى لازمه انخفاض فى معدل البطالة[٩].

هذا وقد شهدت الاستثمارات فى القطاع الزراعى انخفاضاً من ٨٢,٣ مليون عام ٦٦/٦٥ إلى ٤٣,٩ مليون عام ١٩٧٢/٧١. وقد يرجع ذلك فى جانب منه إلى انتهاء العمل فى مشروع السد العالى الأمر الذى ترتب عليه أن انخفضت مساهمة القطاع الزراعى فى استيعاب العمالة من ٥٢,٨% فى الفترة من ٦٠/٥٩: ١٩٦٥/٦٤ إلى ٤١,٣% من العمالة فى الفترة ٦٧/٦٦: ١٩٧٣[١٠].

ولقد ترتب على ذلك وما تبعه من سياسات فى الخطط الخمسية التالية أن أخذت الفجوة الغذائية فى الاتساع حتى وصلت فى منتصف السبعينيات إلى مرحلة الخطر[١١].

ولقد تميزت السياسة الاستثمارية التى انتهجتها الدولة فى ذلك الوقت فى الصناعة

بالاتجاه نحو الكثافة الرأسمالية حيث انتهجت الدولة سياسة الإحلال محل الواردات ترتب عليه خلق صناعة كبيرة الحجم كثيفة رأس المال. وقد اتجهت معظم الاستثمارات الصناعية إلى صناعات يرتفع فيها معامل رأس المال/ العمل كصناعة الكيماويات والصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب والسلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والثلاجات. ولهذا أحدثت هذه السياسة تغيرات جوهرية فى هيكل الإنتاج الصناعى تمثل فى انخفاض النصيب النسبى للصناعات الاستهلاكية فى القيمة المضافة للقطاع الصناعى مقابل ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية، حيث كانت ٣٥% فى عام ٦٠/٥٩ وارتفعت إلى نسبة ٥١% عام ٧٠/٦٩. وفى ذات الوقت ازدادت الأهمية النسبية للصناعات الوسيطة والرأسمالية فى استيعاب العمالة من ٢٣,٢% عام ١٩٥٩ إلى ٣٢,٥% عام ١٩٧٣.

وعندما نقارن هذا النمط الذى كان سائداً فى الفترة المذكورة سابقاً بالنمط السائد فى فترة الثمانينات وتوجهات الاستثمار الصناعى وعلاقته بقضية العمالة والبطالة، يستوقفنا نمط الشركات عابرة القوميات فى النشاط الصناعى فى مصر، إذ تسهم هذه الشركات بنصيب وافر فى الاستثمار الصناعى ليصل إلى ٣٠% من الإجمالى، فى حين تبلغ نسبة العمالة فى هذه الشركات ٩% فقط من إجمالى العمالة فى القطاع الصناعى. وتسهم الشركات المملوكة للمصريين كاملة بنسبة ٣٣% من إجمالى الاستثمار فى القطاع الصناعى الخاص وتقوم بتشغيل نسبة ٦٠% من العاملين فى الصناعة فى القطاع الخاص[١٢].

ولقد شهدت الفترة الزمنية ٧٤-٨٠/ ١٩٨١ تحولات شديدة فى توجهات الاستثمار القومى فى مصر، وكان أبرز ملامحها ما يلى:

١- تحول الاستثمار من قطاع الإنتاج السلعى نحو قطاع الخدمات.

٢- تركز نسبة كبيرة من الاستثمارات نحو:

أ- التنقيب عن البترول. ب- توسعات قناة السويس.

ج- الاستثمارات فى مجال السياحة.

فقد بلغ الاستثمار الموجه نحو التنقيب عن البترول فى الفترة عام ١٩٨١/٨٠ نسبة ١١,٩% من جملة الاستثمار القومى.

وبالنسبة للتوسع فى مشروعات تطوير قناة السويس والسياحة فقد بلغت جملة الاستثمارات الموجهة إليها نسبة ٢٤,٦%[١٣] وبهذا يكون قطاع البترول وتطوير قناة السويس والسياحة قد أخذا نسبة ٣٦,٥% من مجموع الاستثمارات القومية، ولقد كان التوجه نحو هذه الاستثمارات بهذا الحجم من جملة الاستثمارات القومية بدعوى أن هذه الاستثمارات توجه نحو مشروعات تعتبر مصادر أساسية للنقد الأجنبى للاقتصاد القومى. وعلى الرغم من صحة هذا التوجه لتحقيق الهدف المقصود منه وهو الحصول على النقد الأجنبى، إلا أن ذلك التوجه الاستثمارى كانت له أعظم السلبيات على نمو ظاهرة البطالة ومعدلاتها، إذ أن هذه القطاعات لا تستوعب إلا قدراً ضئيلاً من العمالة. وقد واكب هذه الفترة المشار إليها ١٩٨١/٧٤ مجموعة أخرى من المتغيرات التى ساعدت فى نمو معدلات البطالة من ناحية، وانخفاض النمو فى الناتج القومى من ناحية أخرى. ومن هذه المتغيرات ما يلى:

انخفض إسهام قطاع الزراعة والصناعة فى الناتج القومى من ٦٣,٦% فى الفترة ٧٤-١٩٨١/٨٠، إلى ٤٣,٩% فى الفترة ٧٤-١٩٨١/٨٠، كما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج القومى ٣٢,٤% فى الفترة ٦٠/٥٩، واستحوذ قطاع الخدمات على نسبة ٤٠,٧% من العمالة فى الفترة ٧٤-١٩٨١ وقد كان نصيبه ٣٢,٤% فى الخطة الخمسية الأولى[١٤].

وارتفع نصيب النقل والمواصلات والتعدين وقناة السويس من ١٩,٦% من إجمالى الاستثمارات عام ٦٠/٥٩- ١٩٦٦/٦٥ إلى ١٩,٨% خلال الفترة ١٩٦٦/٦٥-١٩٧٣، ثم ارتفع إلى ٢٤,٦% من جملة الاستثمارات فى الفترة ٧٤-١٩٨١/٨٠[١٥].

ورغم حجم هذه الاستثمارات فإن هذه القطاعات لم تستوعب إلا نسبة ٤,٣% من العمالة فى الفترة ٧٤-١٩٨١/٨٠[١٦] وهذا يعكس عدم التكافؤ بين حجم الاستثمار واستيعاب العمالة، الأمر الذى يؤدى بشكل واضح إلى ارتفاع فى معدلات البطالة.

أما الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٦/١٩٨٧ فقد تميزت بمجموعة من المتغيرات التى أسهمت بشكل فعال فى ارتفاع معدل البطالة، فلقد انخفض معدل النمو فى فترة الثمانينيات إلى نحو ٤,١% سنوياً فى المتوسط، مقارناً بفترة السبعينيات التى وصل فيها معدل النمو إلى ٩,٦%[١٧]. وقد تزامن ذلك مع مجموعة من المتغيرات الأخرى التى تمثلت فى انخفاض أسعار البترول وانخفاض دخل قناة السويس وكذلك عائدات تحويلات المصريين بالخارج. كما انخفض أيضاً معدل الاستثمار فى تلك الفترة إلى ١٩% فى حين أنه كان قد وصل إلى نسبة ٣٠% من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٧٩. كما تميزت تلك الفترة أيضاً بارتفاع نصيب قطاع الخدمات من الاستثمارات والعمالة من ٤٧% فى الفترة ٧٤-١٩٨١/٨٠ إلى ٥٣,٧% فى الفترة من ٨٢-١٩٨٧، كما انخفضت مساهمة القطاعات السلعية فى استيعاب الاستثمارات والعمالة من ٥٢,٧% فى الفترة الأولى إلى ٤٤,٥% فى الفترة الثانية. وانعكس ذلك على معدل النمو الناتج إذ بلغ ٦,٥% فى المتوسط فى القطاعات السلعية، وارتفع إلى ١٣,٩% فى القطاعات الخدمية فى الفترة ما بين ٨٢-١٩٨٧[١٨].

وقد صاحب كل ذلك ارتفاع فى معدل التضخم إذ وصل نحو ٣٠% سنوياً وتفاقم العجز فى ميزان المدفوعات، ووصلت نسبة الدين الخارجى نحو ١١٩% من إجمالى الناتج المحلى، كما وصلت خدمة الدين إلى نسبة ٤٠% من إجمالى الناتج[١٩].

ونتيجة لهذه السياسات التى اتبعت فى السبعينيات والثمانينيات فإن أربعة قطاعات رئيسية قد تحملت مسئولية تحقيق نوع من التوازن فى سوق العمل عن طريق استيعاب العمالة الزائدة فى مصر.

١- القطاع العام: تحمل نسبية كبيرة من العمالة الزائدة نتيجة التزام الدولة بالسياسة المطبقة منذ الستينيات بتعيين الخريجين وكذلك بعد حرب أكتوبر حينما أقدمت الدولة على تعيين المسرحين من القوات المسلحة، وذلك باعتباره التزاماً قومياً.

٢- القطاع الحكومى: وقد وقع عليه العبء الأكبر فى تحمل العمالة الزائدة إذ استوعب فى الفترة ٧٤-١٩٨٧/٨٦ نحو ١,٨ مليون عامل، كثير منهم يمثلون بطالة

مقنعة.

٣- القطاع غير المنظم: ويحوى هذا القطاع هؤلاء الذين أخفقوا فى الحصول على أى فرصة عمل فى القطاعات الأخرى. وقد أدى ظهور تلك الفئة فى سوق العمل إلى وجود ما يسمى بظاهرة البطالة الهامشية منخفضة الإنتاجية. وقد وصل العاملون فى هذا المجال عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣ مليون عامل. ومع حالة الركود الاقتصادى فى منتصف الثمانينيات وصلت السوق الهامشية إلى حدودها القصوى[٢٠].

وإذا نظرنا إلى خطة ٨٦-٩١/٨٧-١٩٩٢ فإننا نجد نسبة ٢١,٢% من جملة الاستثمار تتجه نحو مشروعات الإحلال، ونسبة ٣٠,٢% تتجه نحو مشروعات الاستكمال، ونسبة ٤٨,٦% لبناء مشروعات جديدة[٢١]. وهذا يعنى أن نسبة ٦٩,٨% من استثمارات الخطة خصصت لبناء هياكل جديدة فى شراء معدات وآلات لمشروعات الإحلال.

ويماثل ذلك أيضاً الوضع فى خطة ٨٣/٨٢- ٨٧/٨٦، حيث خصصت نسبة ٢٤,٤% من إجمالى الاستثمارات للقطاع الصناعى لمشروعات البنية الأساسية.

تطور معدلات البطالة فى مصر

من خلال مقارنة بيانات التعدادات السكانية للأعوام ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦ يمكن أن نخلص إلى ما يلى:

١- فى تعداد ١٩٦٠ بلغ عدد المتعطلين ١٦٦٥٥١ نسمة يمثلون نسبة ٢,٢٤% من مجموع القوة العاملة، ارتفع هذا العدد فى تعداد ١٩٧٦ ليصل إلى ٥١٣٤١١ نسمة يمثلون نسبة ٥% من مجموع القوة العاملة. وفى تعداد ١٩٨٦ بلغ عدد المتعطلين ١٥٧٣٨٩٤ نسمة يمثلون نسبة ١٢,٣% من مجموع القوة العاملة[٢٢].

٢- من خلال بيانات هذه التعدادات يظهر أيضاً أن هناك ارتفاعاً فى معدلات البطالة بين المؤهلين تأهيلاً متوسطاً وجامعياً، ففى تعداد ١٩٦٠ كانت نسبة المؤهلين فى جملة المتعطلين ٢٤,٢%. ارتفعت هذه النسبة فى تعداد ١٩٧٦ لتصل إلى ٩٧% من جملة المتعطلين[٢٣].

٣- أن معدلات البطالة فى الحضر أعلى من معدلاتها فى الريف، ففى تعداد ١٩٦٠ كانت نسبة البطالة فى الحضر ٤,٣% لسن ٦ سنوات فأكثر بينما كانت فى الريف ١,١%، وفى تعداد ١٩٧٦ كانت نسبة البطالة فى الحضر ١٣,٧% بينما كانت فى الريف ١٢%[٢٤].

المؤهلات الدراسية واتجاهات البطالة

فى تعداد ١٩٨٦ مثل حملة دبلوم المدارس الزراعية أعلى معدل بطالة بين المؤهلات المتوسطة، إذ بلغت نسبة البطالة بينهم ٤٢,٥%، ثم تلا ذلك الدبلوم الصناعى بنسبة ٣٧,١%، ثم الحاصلين على شهادة دينية متوسطة وبلغت نسبة البطالة بينهم ٣٢,٧% ثم الحاصلين على دبلوم تجارى بنسبة ٢٧,٣% ثم الحاصلين على الثانوية العامة بنسبة ١٩,٢%.

أما بالنسبة للمؤهلات فوق المتوسطة، فقد احتل خريجو المعاهد التجارية أعلى نسبة بلغت ٤٣,٥%، ثم تلاها المعاهد الزراعية بنسبة ٣٢,٣%، ثم المعاهد الصناعية بنسبة ٢٨%، وكانت تلك أكبر معدلات البطالة فى التعليم فوق المتوسط.

البطالة بين المؤهلات العليا

فى تعداد ١٩٨٦، احتلت كليات الأزهر أعلى نسبة بطالة، وبلغت نسبة البطالة بين خريجيها ٤٦%، ثم تلا ذلك خريجو كليات الآداب بنسبة ٤٤,٩، ثم خريجو كليات العلوم بنسبة ٣٤,٣%.

ثم خريجو كليات الحقوق بنسبة ٣٠,٤%، ثم خريجو كليات الطب البيطرى والصيدلة ومعاهد التمريض بنسبة ٢٥,٥%، ثم خريجو كليات التجارة والاقتصاد بنسبة ٢٢,٥%، ثم خريجو كليات الزراعة بنسبة ٢١,٧%، وأخيراً الفنون والهندسة ١٥,٩%.

هذا وقد وصل متوسط معدل البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة نسبة ٢٨,٨% وكانت نسبة البطالة بين الذكور فى مختلف المؤهلات المتوسطة ٢٧,٨% وبين الإناث ٣١,٤%، وبالنسبة لحملة الشهادات فوق المتوسطة فقد بلغ متوسط البطالة فى التخصصات المختلفة ٢٧,١% وكانت النسبة بين الذكور ٢٨,٤% وبين

الإناث ٢٥,١%.

أما بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية فقد بلغت نسبة البطالة لمختلف التخصصات ٢٥,٩% وبلغت النسبة بين الذكور ٢٤,٤% وبين الإناث نسبة ٣١,٣%[٢٥].

* * *

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: مشكلة البحث

تتحدد مشكلة كل بحث بشكل عام فيما يثيره هذا البحث من قضايا لم يتطرق إليها الباحثون من قبل فى ظروف مماثلة سواء من حيث طبيعة موضوع الدراسة أو طبيعة هذه القضايا وتناولها منهجياً. وفى بحثنا هذا يمكن أن تصاغ مشكلته على النحو التالى:

أن البيانات المتاحة تقر بأن هناك تزايداً مضطرداً فى ارتفاع معدلات البطالة بين الجامعيين وحملة الشهادات المتوسطة دون الفئات التعليمية الأخرى. وأن هذه الفئة العمرية التى نالت القدر الأعلى من التعليم أكثر الفئات العمرية تفاعلاً مع واقعها سلباً وإيجاباً. ومن ثم فإننا نتوقع أن تتعرض هذه الفئة العمرية لآثار متعددة الجوانب بفعل بقائها متعطلة بما يحدثه هذا التعطل من فقدان لمورد الحياة الذى تتحمله نيابة عنهم الأسر التى ينتمون إليها، وما صاحب ذلك من انعكاسات على مستوى المشكلات الشخصية والأسرية والمجتمعية.

وهناك بعض الأسئلة التى تشكل حدود مشكلة البحث هذه، وذلك على النحو التالى:

١- كيف نمت معدلات البطالة بين المتعلمين، وما هى أبرز العوامل تأثيراً فى إحداث هذا النمو المضطرد؟

٢- ما هى انعكاسات حالة تعطل الشباب على أنماط المشكلات الفردية والأسرية والمجتمعية؟

٣- كيف تتأثر علاقة بطالة الشباب بالمشكلات الفردية والأسرية والمجتمعية بمتغيرين أساسيين هما: المستوى التعليمى سواء كان جامعياً أو تعليماً متوسطاً من

ناحية، والثانى هو الثقافة سواء كانت ريفية أم حضرية؟

أو بمعنى آخر هل تختلف آثار البطالة على الشباب الجامعى عن آثارها على حملة المؤهلات المتوسطة؟ وهل تختلف تلك الآثار من الريف إلى الحضر؟

ثانياً: أهمية الدراسة

إن إبراز أهمية الدراسة يتوقف إلى قدر كبير على مدى أهمية القضايا التى تثيرها الدراسة على مستويين: الأول الأكاديمى، والثانى على المستوى التطبيقى. وعلى الرغم من أن نمطى الأهمية هذين من الصعب وضع فاصل بينهما على المستوى الواقعى، إلا أن عملية الفصل هذه تسهم فقط فى إبراز ما يهم كل جانب من الجانبين المكمل كل منهما للآخر.

فعلى المستوى الأكاديمى يمثل موضوع البحث قضية تقع فى ميدان فرع من فروع علم الاجتماع الذى على الرغم من أن تاريخ البحث فيه قد يعود إلى مراحل مبكرة فى نشأة العلم واستقلاله إلا أن الدراسات التى أجريت فى هذا الفرع مازالت متواضعة، ألا وهو علم اجتماع العمل أو ما اصطلح عند آخرين على تسميته بعلم الاجتماع المهنى. وعلى الرغم من أن موضوع هذا الفرع يمثل بعداً أساسياً فى الحياة الاجتماعية، فإن الإسهامات السوسيولوجية فى هذا المضمار مازالت متواضعة. وإن كان موضوع البطالة وما يرتبط بها من قضايا يمثل إحدى القضايا المحورية فى موضوع علم الاجتماع المهنى، إلا أننا نلاحظ أن إسهامات غير السوسيولوجيين فى مصر هى التى كان لها السبق فى تناول هذه القضية سواء كانوا من السياسيين أو الاقتصاديين، ومن ثم فإن هذا البحث يأتى كمساهمة سوسيولوجية فى موضوع سوسيولوجى أهمل من قبل أصحابه(*).

(*) عقدت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى سنة ١٩٨٩ المؤتمر الأول بقسم الاقتصاد بعنوان: "البطالة فى مصر" نوقشت فيه أكثر من ثلاثين ورقة بحثية لم يكن من بينها ورقة قدمها أحد المشتغلين بعلم الاجتماع. =

= - عقدت نقابة المهندسين ندوة عن البطالة عام ١٩٨٩ قدمت فيها ١٥ ورقة بحثية لم يكن من بينها غير ورقة واحدة لمشتغل بعلم الاجتماع.

- عقدت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع المؤتمر الرابع عشر سنة

أما على المستوى التطبيقى فإن أهمية هذا البحث هو إثارته لقضايا عديدة تستند بداية على أن البطالة فى حد ذاتها تمثل إهداراً لطاقة كبيرة من جانبين: الأول وهو الكم الهائل من الاستثمارات الذى أنفق على تعليم هذه الجيوش المتعطلة، والأمر الثانى هو بقاء هذه الجيوش من العاطلين فى فراغ دائم يجعل هذه القوة من الشباب عرضة للانحراف نحو متاهات تنعكس بشكل مباشر على معاناتهم النفسية والأسرية والمجتمعية، الأمر الذى يشكل تهديداً متعدد المحاور لأعز ما يمتلكه مجتمع وهو شبابه. ومن خلال إثاره هذه القضايا وإخضاعها للبحث العلمى، فإنها تمكن من وضع حقائق أمام المسئولين التنفيذيين لمراجعة سياسات التعليم وسياسات تنظيم سوق العمل للوقوف على أبرز العوامل فى نمو الظاهرة.

ومن خلال ما تسعى إليه الدراسة من تحديد العلاقة بين البطالة ومشكلات الشباب على المستوى الفردى والأسرى والمجتمعى يمكن أن تبرز صورة واقعية عن طبيعة هذه المشكلات ودوافعها، الأمر الذى يمكن بعض الجهات التنفيذية والأمنية من التعامل بشكل صحيح مع بعض الظواهر التى تنامت أخيراً فى المجتمع المصرى، والتى صارت فى كثير من الأحيان مهددة لأمنه وسلامته.

ثالثاً: أهداف الدراسة

١- تهدف هذه الدراسة إلى بحث موضوع يمثل أهمية فى علم اجتماع العمل الذى يتطلب الكثير من الاهتمام خاصة فى العقود الأخيرة، إذ استجدت توجهات سياسية واقتصادية أثرت بشدة فى طبيعة موضوعات علم اجتماع العمل. ومع ترسيخ الدولة لهذه السياسات تزداد الحاجة لمزيد من الدراسات التى تقع فى ميدان هذا الفرع. ويمثل هذا الموضوع إسهاماً فى هذا الصدد.

٢- الهدف الثانى هو تحليل ظاهرة البطالة فى محاولة للوقوف على أكثر المتغيرات إسهاماً فى زيادة معدلاتها.

٣- الهدف الثالث تحديد العلاقة بين البطالة ومشكلات الشباب على المستوى

١٩٨٩ وكان عنوانه: الموارد البشرية والبطالة، وخلا المؤتمر من التواجد السوسيولوجى أيضاً.

الفردى والأسرى والمجتمعى، ودور كل من متغير المستوى التعليمى جامعياً كان أو متوسطاً، ومتغير الثقافة الفرعية سواء كانت ريفية أو حضرية، فى تحديد علاقة البطالة بمشكلات الشباب.

رابعاً: فروض الدراسة

الفرض الأول: هناك علاقة إيجابية بين حالة تعطل المبحوثين وتدنى المحددات الاقتصادية والاجتماعية للأسر التى ينتمون إليها.

الفرض الثانى: تسهم مخرجات التعليم وتنظيم سوق العمل فى زيادة معدلات البطالة.

الفرض الثالث: يصاحب حالة التعطل عند الشباب مشكلات على المستوى الفردى والأسرى والمجتمعى.

الفرض الرابع: المتعطلون الريفيون أقل تأثراً من المتعطلين الحضريين بالمشكلات المرتبطة بتعطلهم.

خامساً: منهج وأدوات البحث

استخدمت الدراسة المنهج التجريبى الذى يتمثل فى اصطناع تجربة على المستوى الاجتماعى بمعنى محاولة دراسة حالتين بينهما اتفاق كبير فى كثير من المتغيرات بينما تتميز واحدة من المجموعتين بوجود متغير بها تفتقده المجموعة الثانية، وذلك لإبراز دور هذا المتغير المستقل فى المجموعة التجريبية. ومن هنا فإن العوامل التى تم تثبيتها كانت متمثلة فى المتغيرات الآتية:

١- **متغير العمر**: إذ أجريت كانت الدراسة على مجموعتين فى فئة عمرية واحدة.

٢- **متغير المؤهل**: وقد كانت الدراسة بين مجموعتين من ذوى المؤهلات العليا، إحداهما تعمل والأخرى متعطلة.

ولتثبيت ذات المتغير "المؤهل الدراسى" فقد أجريت الدراسة أيضاً على مجموعتين من ذوى المؤهلات المتوسطة إحداهما تعمل والأخرى متعطلة. ومن هنا فإن تثبيت متغير المؤهل الدراسى سواء كان جامعياً أو متوسطاً كان بين جماعة من

الجامعيين وحملة الشهادات المتوسطة الذين يعملون ومثلهم ممن لا يعملون.

٣- متغيرى الريفى والحضرى: إذ أجريت الدراسة على ريفيين يعملون وريفيين لا يعملون، وحضريين يعملون وحضريين لا يعملون.

وكانت تلك هى المتغيرات الثلاثة التى أمكن التحكم فيها وتثبيتها عند المجموعات الأربع التى أجريت عليها الدراسة. أما البطالة فكانت هى المتغير المستقل سواء عند:

(أ) الحضريين الجامعيين المتعطلين والعاملين.

(ب) الحضريين متوسطى المؤهل المتعطلين والعاملين.

(ج) الريفيين الجامعيين المتعطلين والعاملين.

(د) الريفيين متوسطى المؤهل المتعطلين والعاملين.

ومن هنا يمكن القول بأن هناك مجموعة تجريبية (المتعطلة) ومجموعة ضابطة (مشتغلة) فى كل من المجموعات الأربع السابقة أ، ب، ج، د. هذا وقد كان استخدام هذا المنهج المشار إليه سابقاً لمحاولة تحديد العلاقة بين البطالة كمتغير مستقل ومشكلات الشباب ذات الطابع المتعلق بالشخصية، والمشكلات ذات الطابع الأسرى، والمشكلات ذات الطابع المجتمعى. ويدرك الباحث أن كل شكل من أشكال المشكلات السابقة هو بالضرورة متضمن فى الآخر ومتداخل معه، ولكن محاولة الفصل هنا إنما تهدف فقط إلى تيسير عملية التحليل.

وإضافة إلى المنهج التجريبى فإن الدراسة فى سعيها نحو إيجاد تفسيرات لنمو ظاهرة البطالة والوقوف على المتغيرات التى تسهم فى هذه الظاهرة فإنها قد استخدمت المنهج الوصفى التفسيرى الذى سعت الدراسة من خلاله إلى الوقوف على المتغيرات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية التى تلعب دوراً فى نمو الظاهرة.

أدوات جمع البيانات ومصادرها

اعتمدت الدراسة على المصادر الآتية لجمع البيانات:

(أ) الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(ب) الإخباريون.

(ج) صحيفة الاستبيان.

وفيما يتصل بالمصدرين ب، وج نلاحظ ما يلى:

الإخباريون

لما كانت عينة الدراسة من الشباب حملة المؤهلات الجامعية وحملة الشهادات المتوسطة من العاملين وغير العاملين فى مرحلة عمرية معينة فإن وجود كشوف يعتمد عليها فى اختيار العينة أمر غير ميسر فى مجتمعنا، ومن ثم اعتمدت الدراسة على الإخباريين فى الحصول على العينة، وقد كان ذلك بمعاونة من طلاب المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وقسم الاجتماع بكلية الآداب سوهاج، فى الحصول على أفراد تنطبق عليهم مواصفات العينة المبحوثة. وتم بعد ذلك الاختيار من خلال القوائم التى أعدت بناء على ما قام به الإخباريون من طلاب المعهد وكلية الآداب بسوهاج واختيرت من هذه الكشوف عينة الدراسة.

صحيفة الاستبيان

انطوت صحيفة الاستبيان على مجموعات من الأسئلة تتناول كل مجموعة قضية معينة، فكانت المجموعة الأولى متناولة للبيانات الأساسية، وتناولت المجموعة الثانية علاقة البطالة بمخرجات التعليم وسوق العمل، وتناولت المجموعة الثالثة علاقة البطالة بمشكلات الشباب.

هذا وقد روعى فى تصميم الاستمارة التى خضعت للاختبار القبلى أن تتضمن عدداً كبيراً من الأسئلة المفتوحة، والتى على الرغم مما تتطلبه من جهد مضاعف فى الاستيفاء والتفريغ والتحليل، إلا أن الباحث يعتقد أن ترك الأسئلة التى تتعلق بقضايا متعددة الاستجابات مفتوحة يتيح للمبحوث فرصة كاملة للتعبير عن اتجاهاته ومواقفه، وتسد الباب أمام الاختيار العشوائى والذى يمكن أن يصاحب الأسئلة المقفلة بإجابات محددة. وعلى الرغم من أن ترك الأسئلة مفتوحة يتطلب جهداً آخر فى عملية التوفيق بين الاستجابات حتى يمكن أن تخرج فى شكل يندرج تحت استجابة واحدة تعبر عن الاستجابات المتقاربة، إلا أن هذا الشكل من الأسئلة يتيح عملية التفاعل بين المبحوث

والقضايا التى تثيرها الأسئلة.

سادساً: عينة الدراسة

نظراً لطبيعة الظاهرة المدروسة وعدم وجود بيانات معدة سلفاً تبين من هم العاملون ومن هم المتعطلون من حملة الشهادات الجامعية والشهادات الفنية المتوسطة من غير العاملين فى الحكومة والقطاع العام، فإن الباحث قد اعتمد على مساعدة الاخباريين من طلبة بكالوريوس الخدمة الاجتماعية، وطلبة ليسانس الآداب بقسم الاجتماع بسوهاج، فى معاونته فى الحصول على عينة تنطبق عليها المواصفات المحددة لها. وبعد أن قام الطلبة الإخباريون بجمع أسماء أعداد كبيرة من هؤلاء، سجل هؤلاء فى قوائم اختيرت من بينهم عينة بطريقة عشوائية منتظمة.

أسس اختيار العينة

انقسمت العينة بداية إلى عينة حضرية وعينة ريفية، وكان قوام كل منهما ٤٠٠ حالة. وانقسمت كل من العينتين الريفية والحضرية إلى مشتغلين ومتعطلين. وانقسم كل من المشتغلين والمتعطلين إلى حملة الشهادات الجامعية وحملة الشهادات المتوسطة. هذا وقد روعى اختيار المشتغلين ممن لا يشتغلون فى الحكومة أو فى القطاع العام، وذلك تحقيقاً لنقطة تثبيت متغير العمر بالنسبة لشرائح العينة، إذ أن العاملين فى الحكومة والقطاع العام معظمهم يختلفون عمرياً بعدة سنوات عن غير العاملين استناداً إلى طريقة التعيين فى القوى العاملة والقطاع العام بالالتزام بأقدمية التخرج فى التعيين. وهكذا كان حجم العينة كما يلى:

العينة الحضرية عدد ٤٠٠ حالة:

مائة حالة من الجامعيين العاملين فى القطاع الخاص.

مائة حالة من الجامعيين المتعطلين.

مائة حالة من حملة الشهادات المتوسطة العاملين فى القطاع الخاص.

مائة حالة من حملة الشهادات المتوسطة المتعطلين.

العينة الريفية عدد ٤٠٠ حالة:

مائة حالة من الجامعيين العاملين فى القطاع الخاص.

مائة حالة من الجامعيين المتعطلين.

مائة حالة من حملة الشهادات المتوسطة العاملين فى القطاع الخاص.

مائة حالة من حملة الشهادات المتوسطة المتعطلين.

هذا وقد كانت العينة من الذكور وذلك على اعتبار أن قضية البطالة قضية مرتبطة بالنوع فى المجتمع المصرى، وهذا ما تؤكده البيانات الإحصائية المتاحة، وكذلك استناداً على وضعية كل من الرجل والمرأة فى مجتمع تسود به ثقافة مازالت تفصل فى كثير من القضايا بين الرجل والمرأة.

سابعاً: مجالات الدراسة

المجال البشرى: خريجو الجامعات والمدارس الثانوية الفنية الذكور غير العاملين فى الحكومة والقطاع العام.

المجال الجغرافى: أ- المجال الحضرى مدينة القاهرة.

ب- المجال الريفى ريف محافظة سوهاج.

المجال الزمنى: أجريت هذه الدراسة فى شهور أكتوبر، إلى ديسمبر ١٩٨٩.

ثامناً: خصائص مجتمعى الدراسة

أولاً: مدينة القاهرة

يبلغ عدد سكان القاهرة ٦٠٠٧٢٨٠ نسمة منهم ٣٠٧١٩٧٢ نسمة من الذكور بنسبة ٥١,٣% والإناث ٢٩٢٥٣٠٨ نسمة بنسبة ٤٨,٩% يبلغ عدد من هم داخل قوة العمل فيها ٩,٩% وتبلغ النسبة بين إجمالى الذكور والإناث ١١,٤%.

وبالنسبة لحاملى الشهادات المتوسطة فقد بلغ إسهامهم فى القوى العاملة نسبة ٢٩%، وبلغت نسبة البطالة بين الذكور ١٧,٥%، وبين الإناث ١٩,٩%، وبلغت النسبة لإجمالى الذكور والإناث المتعطلين ١٨,٣%.

ويسهم حاملو الشهادات فوق المتوسطة بنسبة ٣,٦% من القوى العاملة، وتبلغ نسبة البطالة بين الذكور ٢٩,٦%، وبين الإناث ٢٤,٩%. وتبلغ النسبة الإجمالية بين الذكور والإناث ٢٧,٧%.

أما حملة الشهادات الجامعية فإن إسهامهم فى قوة العمل يكون بنسبة ١٦,٥% من مجموع القوة العاملة، هذا وقد بلغت نسبة البطالة بين الذكور ٢٠%، وبلغت بين الإناث ٢٩%، وبلغت نسبة البطالة الإجمالية للذكور والإناث نسبة ٢٢%.

وأخيراً فإن حملة الشهادات فوق الجامعية من دبلوم عال وماجستير ودكتوراه كانت نسبة مشاركتهم فى القوة العاملة تمثل ٠,٦٥ من مجموع القوة العاملة، وكانت نسبة البطالة بينهم صفر[٢٦].

ثانياً: محافظة سوهاج

يبلغ عدد سكان سوهاج ٢٤٤٨٨٨٠ نسمة، منهم عدد ١٢٤٧٠٥٨ ذكور بنسبة ٥٠,٩%، وإناث عددهم ١٢٠٠١٨٢٢ نسمة بنسبة ٤٩,١%.

وقد بلغ عدد سكان الحضر ٥٣٣٤٢٨ نسمة يمثلون نسبة ٢١,٨% نسبة الذكور بينهم ٥١,٩% وتبلغ نسبة النساء ٤٨,١%.

وقد بلغ عدد سكان الريف ١٩١٤٥٢ نسمة يمثلون نسبة ٧٨,٢% من جملة السكان، منهم ذكور بنسبة ٥٠,٦٥% وإناث بنسبة ٤٩,٣٥%.

هذا ويبلغ عدد من هم داخل قوة العمل ٦١٠٠٩٢ نسمة بنسبة ٣٧,٨٣% من القوة البشرية لأكثر من ١٢ سنة من جملة السكان بالمحافظة.

المستوى التعليمى والبطالة فى محافظة سوهاج

بلغت القوة العاملة فى محافظة سوهاج عدد ٦١٠٠٩٢ نسمة منهم ذكور بنسبة ٩٣,٢%. وقد بلغ عدد المتعطلين ٦٣٦٧٨ نسمة يمثلون نسبة ١٠,٤٣% من قوة العمل.

هذا وقد مثل الأميون نسبة ٢٥% من مجموع المتعطلين، كما كانت نسبة من يقرأ ويكتب من المتعطلين ٨,٨% من مجموعهم، وقد بلغت نسبة الحاصلين على الابتدائية من جملة المتعطلين ١,٢% كما وصلت نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط من المتعطلين ١,٨% من مجموع المتعطلين.

وفيما يتعلق بالمتعطلين الحاصلين على مؤهل متوسط فقد احتلوا أعلى نسبة ٤٦,٨% من جملة المتعطلين، وبالنسبة للحاصلين على مؤهل أعلى من المتوسط فقد

كانت نسبتهم ٤,٣% من مجموع المتعطلين، وأخيراً فقد كانت نسبة الجامعيين ١١,٥٤% من مجموع المتعطلين.

ريف محافظة سوهاج

بلغت قوة العمل فى ريف محافظة سوهاج عدد ٤٦٦٣٤١ نسمة بنسبة ٧٦% من جملة قوة العمل. والجدير بالذكر أن سكان الريف يمثلون نسبة ٧٨,٢% من مجموع سكان المحافظة، هذا وقد كانت نسبة الذكور فى قوة العمل فى ريف المحافظة ٩٥% من مجموع القوة العاملة. وبلغ عدد المتعطلين فى ريف المحافظة ٤٣٦٩٦ نسمة يمثلون نسبة ٩,٤% ويمثل الذكور نسبة ٩٢% من بينهم. وقد كانت نسبة الأميين المتعطلين ٢٩,٧% من مجموع المتعطلين، وبالنسبة للمتعطلين فئة من يقرأ ويكتب فقد كانت نسبتهم ١٠% من مجموع المتعطلين، أما المتعطلون الحاصلون على الشهادات الابتدائية فقد انخفضت نسبتهم لتكون ٠,٩٤% وكذلك الحال بالنسبة للمتعطلين من حملة شهادة أقل من المتوسط فقد بلغت نسبتهم ١,٢٣% من مجموع المتعطلين. وبالنسبة للحاصلين على مؤهل متوسط فقد كانت نسبة المتعطلين منهم ٤٥,٥%، من مجموع المتعطلين. والمتعطلون الحاصلون على شهادة فوق المتوسط فقد بلغت نسبتهم ٣% من مجموع المتعطلين، وأخيراً بالنسبة للجامعيين فقد كانت نسبتهم ٩,١١% من مجموع المتعطلين[٢٧].

* * *

نتائج الدراسة الميدانية

الفئات العمرية للمبحوثين

يتناول الجدول رقم(١)[*] الفئات العمرية للمبحوثين، وتضم العينة ثمانى عينات فرعية تكون عينة البحث، أربع منها حضرية وأربع منها ريفية. وتضم العينة الحضرية أربع عينات فرعية هى الحضريون الجامعيون العاملون، الحضريون حاملو المؤهل المتوسط العاملون، الحضريون الجامعيون المتعطلون، الحضريون الحاصلون على مؤهل متوسط المتعطلون.

(*) لم نورد جداول البحث ضمن هذا الفصل بسبب ضيق المساحة (المشرف على التحرير).

وفى العينة الريفية فإنها تضم أيضاً الفئات الأربع، الجامعى العامل، المتوسط العامل، الجامعى المتعطل، المتوسط المتعطل.

العمر بالنسبة للعينة الحضرية

بلغ متوسط عمر المبحوث الجامعى الذى يعمل ٢٧,٢٥ سنة، وبلغ متوسط عمر المبحوث الحضرى الحاصل على مؤهل متوسط ويعمل ٢٥,٥ سنة. أما بالنسبة للمتعطلين من الحضريين فقد بلغ متوسط العمر بالنسبة للجامعيين المتعطلين ٢٧,٤٦ سنة. وقد بلغ متوسط عمر الحضريين حاملى الشهادة المتوسطة ٢٥,٧٥ سنة.

متوسط العمر فى العينة الريفية

بلغ متوسط العمر فى العينة الريفية الجامعية العاملة ٢٦,١ سنة. وبلغ متوسط عمر المبحوثين الريفيين الحاصلين على شهادة متوسطة وعاملين ٢٥,١ سنة، وبالنسبة للمتعطلين الريفيين فقد بلغ متوسط العمر للجامعى المتعطل ٢٧ سنة. وبلغ متوسط العمر للريفى المتعطل الحاصل على مؤهل متوسط ٢٥,٤ سنة.

المؤهل الدراسى للمبحوثين

بالنظر للجدول رقم (٢) الذى يبين المؤهل الدراسى للمبحوثين يتضح أن المؤهلات الدراسية للمبحوثين كانت كما يلى:

١- حضريون جامعيون عاملون بنسب: ١٩% حاصلون على ليسانس الحقوق و١٦% حاصلون على بكالوريوس التجارة و٦% بكالوريوس زراعة و١٥ بكالوريوس هندسة، و٣٢% ليسانس آداب، ٥% بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية و٣% بكالوريوس الخدمة الاجتماعية.

٢- وبالنسبة لحملة الشهادات المتوسطة الحضريين العاملين، فقد كانت نسبة ٤٧% منهم من حملة دبلوم صناعى و٣٢% حاصلون على دبلوم التجارة، ٢١% حاصلون على دبلوم الزراعة.

٣- الحضريون الجامعيون المتعطلون، نسبة ١٣% منهم ليسانس حقوق، ٢٠% بكالوريوس تجارة، ١٧% بكالوريوس زراعة، ٤% بكالوريوس الهندسة، ٦% ليسانس

الآداب، ٢٠% بكالوريوس خدمة اجتماعية، ١٨% بكالوريوس تعاون وإرشاد.

٤- حضريون متعطلون متوسطو المؤهل، نسبة ١٧% دبلوم صناعى، ٢٦% دبلوم تجارة، ٥٧% دبلوم زراعة.

المؤهل الدراسى للعينة الريفية

بالنظر لذات الجدول السابق الإشارة إليه نجد:

١- الريفيون الجامعيون العاملون منهم: نسبة ٥% ليسانس حقوق، ١٧% بكالوريوس تجارة، ٢٢% بكالوريوس زراعة، ٤٧% ليسانس آداب، ٧% بكالوريوس خدمة اجتماعية، ٢% بكالوريوس الإرشاد والتعاون.

٢- ريفيون عاملون متوسطو المؤهل: نسبة ٢٤% من حملة دبلوم صناعى ونسبة ٣١% دبلوم تجارة ونسبة ٤٥% دبلوم زراعة.

٣- ريفيون جامعيون متعطلون، تضم هذه الفئة نسبة ٢٩% حملة ليسانس الحقوق، ٣٦% حملة بكالوريوس التجارة، ١١% من حملة بكالوريوس الزراعة، ونسبة ٥% بكالوريوس الهندسة، و٢% من حملة بكالوريوس الاقتصاد، ونسبة ١% من خريجى الخدمة الاجتماعية، و٥% من حملة بكالوريوس التعاون وأخيراً نسبة ١١% من خريجى كليات الآداب.

٤- ريفيون متوسطو المؤهل متعطلون: بلغت نسبة حاملى دبلوم صناعى نسبة ٤٧% وحملة دبلوم التجارة نسبة ٣٤% وحملة دبلوم المدارس الزراعية نسبة ١٩%.

المستوى التعليمى لآباء المبحوثين

يبين جدول رقم (٣) الحالة التعليمية لآباء المبحوثين، ففى فئة الحضريين الجامعيين العاملين، نلاحظ أن نسبة ٧% من آبائهم حاصلون على الإعدادية، ونسبة ٤٦% آباؤهم من حملة المؤهلات المتوسطة و٤٢% من المبحوثين آباؤهم من حملة الشهادات الجامعية، ونسبة ٥% آباؤهم من حملة الشهادات فوق الجامعية.

وفى **العينة الحضرية** الجامعية المتعطلة فإن المستويات التعليمية لآبائهم تعبر عنها النسب التالية: ٦% آباؤهم يقرأون ويكتبون، ١١% آباؤهم من حملة الشهادة

الابتدائية، ٣٩% آباؤهم من حملة الشهادة الإعدادية، ونسبة ٢٩% من الآباء من حملة الشهادات المتوسطة، ١٥% من حملة الشهادات الجامعية.

وبالنسبة للعينة الحضرية حملة المؤهلات المتوسطة العاملين فإن المستوى التعليمى لآبائهم يتمثل فى البيانات الآتية: نسبة ٢% من الآباء يقرأون ويكتبون، ونسبة ١٧% من الآباء حاصلين على الشهادة الابتدائية ونسبة ٢١% من الآباء حاصلين على الإعدادية، ونسبة ٥٦% من الآباء حاملى شهادات متوسطة ونسبة ٤% من حملة الشهادات الجامعية.

كما يتضح من ذات الجدول بالنسبة لعينة الحضر ذوى الشهادات المتوسطة المتعطلين أن نسبة ١٥% من آبائهم أميون ونسبة ٢١% من الآباء يقرأون ويكتبون ونسبة ٣٧% من الآباء يحملون الشهادة الابتدائية ونسبة ١٤% من الآباء يحملون الشهادة الإعدادية ونسبة ١٣% يحملون الشهادة المتوسطة.

أما بالنسبة **للعينة الريفية** فإن المستوى التعليمى لآباء المبحوثين كان كما يلى:

بالنسبة للجامعيين العاملين فإن نسبة ١٧% من الآباء أميون ونسبة ٢٢% يقرأون ويكتبون، ونسبة ٣٦% من حملة الشهادة الابتدائية، ونسبة ١٣% يحملون الشهادة الإعدادية ونسبة ٧% يحملون مؤهلات متوسطة ونسبة ٥% يحملون مؤهلاً عالياً.

وبالنسبة للجامعيين المتعطلين فإن نسبة ٢٧% من الآباء أميون ونسبة ٣٦% من الآباء ممن يقرأون ويكتبون، ونسبة ٣٢% من الآباء يحملون الشهادة الابتدائية ونسبة ٥% من حملة الشهادة الإعدادية.

أما فيما يتعلق بالمبحوثين حملة الشهادات المتوسطة فإن المستوى التعليمى للآباء كان كما يلى: ٢٥% من الآباء أميون، ونسبة ٤٤% من الآباء يقرأون ويكتبون ونسبة ٢٢% حاصلون على الابتدائية ونسبة ٩% من حملة الإعدادية.

وأخيراً بالنسبة لحملة الشهادة المتوسطة من المبحوثين غير العاملين فإن نسبة ٥٧% من آبائهم أميون ونسبة ٢٦% من الآباء يقرأون ويكتبون و١٧% من حملة الابتدائية.

ومن خلال ما سبق فإننا نتوقف عند ملحوظتين: الأولى وهى أن المستويات

التعليمية الواردة فى هذه العينات يصعب أن نتخذها مقياساً للمستوى التعليمى فى الريف والحضر، ويرجع ذلك إلى أن اختيار العينة كان أساسه الأبناء المتعلمون وليس آباؤهم. الملحوظة الثانية: هى ارتفاع المستوى التعليمى للعينات بالمجتمع الحضرى عن المجتمع الريفى، وذلك أمر تقره الاحصائيات.

بالنظر إلى جدول (٤) الذى يبين **المستوى التعليمى لأمهات المبحوثين** فإننا نلاحظ:

أولاً: بالنسبة للعينة الحضرية

(أ) الجامعيون العاملون، نسبة ١٣% من الأمهات تقرأن وتكتبن، ونسبة ١٤% حاصلات على الشهادة الابتدائية، ونسبة ١٥% حاصلات على الإعدادية ونسبة ٣٦% حاصلات على مؤهل متوسط ونسبة ٢٢% من الجامعيات.

(ب) الجامعيون المتعطلون: نسبة ١٣% أميات ونسبة ١٧% يقرأن ويكتبن ونسبة ٣٦% حاصلات على الابتدائية ونسبة ١٤% حاصلات على الإعدادية ونسبة ١٢% حاصلات على مؤهل متوسط ونسبة ٨% حاصلات على مؤهل جامعى.

(ج) مؤهل متوسط عامل: نسبة ٧% من الأمهات أميات ونسبة ٩% يقرأن ويكتبن ونسبة ٢٦% حاصلات على الابتدائية ونسبة ٣١% حاصلات على الإعدادية ونسبة ٢٧% حاصلات على مؤهل متوسط.

(د) مؤهل متوسط متعطل: نسبة ١٩% أميات، ونسبة ٢٦% يقرأن ويكتبن ونسبة ٣٤% حاصلات على الابتدائية ونسبة ٢١% حاصلات على الشهادة الإعدادية.

ثانياً: العينة الريفية

(أ) جامعيون عاملون: نسبة ٧٧% من أمهاتهم أميات ونسبة ١٨% من أمهاتهم يقرأن ويكتبن ونسبة ٥% حاصلات على الابتدائية.

(ب) جامعيون متعطلون: نسبة ٧٥% أميات ونسبة ٢٣% يقرأن ويكتبن ونسبة ٢% حاصلات على الابتدائية.

(ج) مؤهل متوسط عامل: نسبة ٨٦% من الأمهات أميات، ونسبة ١٤% يقرأن ويكتبن.

(د) مؤهل متوسط متعطل نسبة ٩٢% من الأمهات أميات ونسبة ٨% يقرأن ويكتبن.

الحالة المهنية لآباء المبحوثين

بالنظر لجدول رقم (٥) الذى يبين الحالة المهنية لآباء المبحوثين نقف عند نتيجة أولية وهى أن المهنة السائدة لعينة الآباء فى البيئة الريفية يغلب عليها اتجاه العمل بالزراعة، على عكس ذلك فى العينة الحضرية إذ تتباين المهن. وتلك نتيجة طبيعية تمثل البناء المهنى فى الريف والحضر، غير أننا فى ثنايا هذا التقسيم العام نجد تفاوتاً فى المهنة من عينة لأخرى، جامعية أو متوسطة عاملة أو متعطلة ريفية أو حضرية. وفيما يلى تفصيل ذلك.

أولاً: العينة الحضرية

(أ) جامعيون عاملون: نسبة ١٦% من الآباء يشتغلون عمالاً، ونسبة ٢٥% من الآباء يعملون حرفيين، ونسبة ٤١% من الآباء موظفين، ونسبة ٦% من الآباء يعملون فى التجارة وأعمال البيع، ونسبة ١٢% يعملون فى مهن فنية عليا.

(ب) جامعيون متعطلون: نسبة ٢٧% من الآباء عمال، ونسبة ٢٨% من الآباء حرفيين، ونسبة ٣٨% موظفين، ونسبة ٧% يعملون فى التجارة وأعمال البيع. وهكذا نجد أن تعطل الأبناء يرتبط بتدنى المستوى المهنى للآباء. ولعل تفسير ذلك يرجع إلى مدى قدرة الآباء على التدخل لإيجاد فرص عمل لأبنائهم من خلال ما يحتلونه من وظائف وما ينتج عن ذلك من علاقات مع الآخرين.

(ج) حملة الشهادات المتوسطة العاملون: نسبة ٢٠% من آبائهم عمال، ونسبة ٢٥% من الآباء حرفيين، ونسبة ٤٨% من الآباء موظفين، ونسبة ٧% يعملون فى مهنة التجارة وأعمال البيع.

(د) حملة شهادات متوسطة متعطلون: نسبة ٣٧% من الآباء مهنتهم عمال، ونسبة ٣٢% حرفيين ونسبة ٢٦% موظفين، ونسبة ٥% يعملون فى مهنة التجارة وأعمال البيع.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

١- أن المستوى المهنى لآباء العينة الجامعية عاملين ومتعطلين يحتل درجة أعلى فى التدرج المهنى من آباء العينة المتوسطة المؤهل، العاملين فيها والمتعطلين.

٢- أن ارتفاع المستوى المهنى للآباء يرتبط باشتغال الأبناء سواء كانوا جامعيين أو من حملة الشهادات المتوسطة.

ثانياً: الحالة المهنية لآباء العينة الريفية

(أ) جامعيون عاملون: يمثل العاملون فى الزراعة نسبة ٦٨% من آباء تلك العينة، ويمثل العمال نسبة ٢%، والحرفيون نسبة ١%، والموظفون نسبة ٢٢% والعاملون فى التجارة وأعمال البيع ٧%.

(ب) جامعيون متعطلون: يعمل فى ميدان الزراعة بنسبة ٧١% من الآباء، ويعمل نسبة ٧% من الآباء فى مهنة عامل، ويعمل نسبة ٤% فى مهنة حرفى، ويعمل نسبة ٨% موظفين، ويعمل نسبة ١٠% فى أعمال التجارة والبيع.

(ج) متوسطو الشهادة وعاملون: نسبة ٦٦% من الآباء يعملون فى مهنة الزراعة، ونسبة ٥% من الآباء يعملون فى مهنة عامل، ونسبة ١٣% فى مهنة حرفى، ونسبة ٧% فى مهنة موظف، ونسبة ٩% فى أعمال التجارة والبيع.

(د) متوسط متعطل: يعمل نسبة ٨٤% من الآباء فى مهنة الزراعة، ونسبة ٦% عمال، ونسبة ٢% فى مهنة حرفى، ونسبة ٤% يعملون فى مهنة موظف، ٤% يعملون فى مهن التجارة والبيع.

ومن هذا نخلص إلى نفس النتيجة التى أفرزتها العينة الحضرية إذ تبين ارتباط اشتغال الأبناء سواء كانوا من حملة الشهادات الجامعية أو المتوسطة بارتفاع المستوى المهنى لآبائهم بالمقارنة بمهن الآباء الآخرين. وسوف نعود لمناقشة تلك النقطة فى موضع آخر من هذه الدراسة عند التعرض للمحددات المختلفة لأسر المبحوثين والمؤثرة سلباً أو إيجاباً فى اشتغال الأبناء.

الحالة المهنية لأمهات المبحوثين

يعكس جدول رقم (٦) الحالة المهنية لأمهات المبحوثين فى كل من العينة

الحضرية والريفية، وهو جدول يعكس إلى حد كبير صورة الحالة العملية للمرأة المصرية، إذ بلغت نسبة التفرغ للمنزل ٨٨%. هذا وقد اختلفت الصورة من الريف إلى الحضر، إذ كانت نسبة المتفرغات للمنزل عند العينة الريفية ١٠٠% عند كل فئاتها، أما بالنسبة للعينة الحضرية فقد تباينت النسبة بين الجامعيين وحملة الشهادات المتوسطة والعاملين والمتعطلين، فبلغت نسبة الموظفات من الأمهات فى العينة الجامعية العاملة ٤٧%، بينما بلغت نسبة الأمهات والموظفات فى العينة الجامعية المتعطلين ٣٠%، وبلغت النسبة عند أمهات حملة الشهادات المتوسطة ٢٧% وعند حملة الشهادات المتوسطة المتعطلين بلغت نسبة الأمهات الموظفات ١٤%.

مما سبق يتبين أنه لا أثر لعمل الأم فى تعطل أو اشتغال الابن فى العينة الريفية سواء كانوا جامعيين أو من حملة الشهادات المتوسطة. وتلك قضية ترجع لوضعية المرأة فى الريف المصرى، إذ تسود حالة التفرغ للمنزل بين الأمهات والنساء عموماً، وإن كان تعداد ١٩٨٦ يظهر أن المرأة الريفية بدأت تسجل معدلات مرتفعة فى البطالة. وهذا مرتبط بالمتعلمات منهن. أما بالنسبة للعينة الحضرية فقد بدا الارتباط واضحاً بين اشتغال الأم واشتغال الابن سواء على مستوى المبحوثين الجامعيين أو حملة الشهادات المتوسطة.

المستوى الاقتصادى لأسر المبحوثين: يبين جدول رقم (٧) الدخل الشهرى لأسرة المبحوثين دون دخل الابن المشتغل. فمن خلال القراءة الأولية لبيانات هذا الجدول يتبين أن ثمة ارتباطات بين ارتفاع دخل الأسرة واشتغال الأبناء الجامعيين وغير الجامعيين فى كل من المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى. وإن كان هناك ثمة اختلاف بين الحضر والريف، وبين أسر حملة الشهادات الجامعية وحملة الشهادات المتوسطة. وتظهر تلك الحقائق المتوسطات التالية للدخل الشهرى لأسرة المبحوثين.

فبالنسبة للعينة الحضرية: بلغ متوسط الدخل الشهرى لأسر الجامعيين العاملين ٢١٧ جنيهاً شهرياً. وبلغ نفس المتوسط ١٩٤ جنيهاً شهرياً بالنسبة للجامعيين المتعطلين، وبالنسبة لحملة الشهادات المتوسطة فقد بلغ متوسط الدخل الشهرى للأسرة

١٧٣ جنيهاً شهرياً. وبالنسبة للمتعطلين منهم فقد بلغ المتوسط الشهرى للدخل ١٥٧ جنيهاً.

أما بالنسبة للعينة الريفية فيلاحظ بصفة عامة انخفاض متوسط الدخل الشهرى لمختلف الأسر عن نظائرها فى المجتمع الحضرى، إذ بلغ متوسط الدخل الشهرى لأسر الجامعيين العاملين ٢٠٦ جنيهاً شهرياً. وبلغ ذات المتوسط ١٦٦ جنيهاً شهرياً للجامعيين المتعطلين وبالنسبة لحملة الشهادات المتوسطة فقد بلغ المتوسط ١٥٦ جنيهاً شهرياً. وأخيراً فقد بلغ المتوسط الشهرى لدخل أسر حملة الشهادات المتوسطة المتعطلين ١٥٢جنيهاً شهرياً.

حجم الأسرة فى العينة الحضرية والريفية

يبين جدول رقم (٨) عدد أفراد الأسرة فى كل من العينتين. ومن النظرة الأولى لهذا الجدول يتبين أن حجم الأسرة الريفية أكبر من نظيره فى الأسرة الحضرية. غير أن هذا لا يظهر دلائل ارتباط بين حجم الأسرة واشتغال المبحوث أو تعطله.

هذا وقد بلغ متوسط عدد الأفراد فى الأسرة الحضرية ٥,٩٣ فرداً. وبلغ هذا المتوسط فى الأسر الريفية ٦,٦ فرداً. وبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة عند فئات العينة الحضرية كما تظهره البيانات التالية:

متوسط عدد أفراد الأسرة عند الجامعيين العاملين ٥,٠٦، وعند غير العاملين كان المتوسط ٦، وكان متوسط حجم الأسرة عند حملة الشهادات المتوسطة العاملين عدد ٦,٠٨ فرداً وعند هؤلاء من المتعطلين فقد بلغ المتوسط عدد ٦,٦ فرداً.

وفى العينة الريفية بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة فى فئة الجامعيين العاملين عدد ٦,٩ فرداً، وعند المتعطلين كان حجم الأسرة عدد ٦,٣١ فرداً. وبالنسبة للشهادات المتوسطة للعاملين فقد بلغ متوسط حجم الأسرة ٦,٢٦ فرداً. وأخيراً فقد بلغ متوسط حجم أسر حملة الشهادات المتوسطة المتعطلين ٦,٥٦ فرداً.

من خلال البيانات الواردة فى الجداول السابقة والتى تحدد المحددات الاجتماعية الاقتصادية لأسر العينات المختلفة للعينة الحضرية والريفية، يظهر بصورة جلية أن

تعطل فئات معينة من حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة إنما يرتبط إيجاباً بتدنى المستويات التعليمية للآباء والأمهات فى كل من الحضر والريف، وإن كان ذلك يختلف من الحضر إلى الريف بحكم طبيعة كل من المجتمعين. كما يرتبط هذا التعطل بتدنى المستويات المهنية لكل من الآباء والأمهات، وكذلك الحال بالنسبة للحالة الاقتصادية.

وذلك يظهر أن حالة التعطل والاشتغال حالة انتقائية تختلف من أسرة لأخرى حسب المحددات السابقة. ولعل تفسير ذلك لا يتطلب اجتهاداً كبيراً إذ أن تلك المحددات الاقتصادية والاجتماعية تحدد بقدر كبير دائرة العلاقات الاجتماعية ذات التأثير والنفوذ الذى يمكن من مواجهة المواقف الطارئة التى تصادفها الأسرة. غير أن الخطورة فى هذه النتيجة تتمثل فى أن تدنى المستويات الاقتصادية والاجتماعية للأسر إنما يحمل الأبناء تبعات ذلك، فلا يكفى فقط أن يحتمل الأبناء ضعف المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر التى ينتمون إليها، بل إن هذا سوف يمتد نحو زيادة تلك المعاناة التى تتمثل فى تعطل الأبناء كأحد تبعات ذلك الضعف فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى.

وعلى الرغم من نصوص الدستور المقررة لمبدأ المساواة بين جميع المواطنين ومبدأ تكافؤ الفرص، إلا أن تلك المبادئ قد تعرضت للاهتزاز فى التطبيق خاصة حينما بدأت الدولة تتراجع عن كثير من التوجيهات التى كانت تعمل بصور فعالة إلى جانب تلك الطبقات العريضة التى تحتاج للمساندة من قبل الدولة. هذا وتظهر دراسة قامت بها كريمة كريم عن أثر سياسات البنك الدولى على الأسر محدودة الدخل أن هناك نسبة كبيرة من الأسر المصرية فى كل من الريف والحضر تعيش تحت خط الفقر. وقد بلغت نسبة هذه الأسرة فى كل من الريف والحضر نحو ٤٠% من مجموع الأسر المصرية[٢٨].

فإذا أضفنا إلى ما سبق ارتباط تعطل المبحوثين بكبر حجم الأسر التى ينتمون إليها، لأدركنا مدى الحاجة لتدخلات فعالة من قبل الدولة لصالح شرائح اجتماعية لا

تمكنها مقوماتها من مواجهة التغيرات التى تمخضت عن التوجهات الاقتصادية والسياسية فى العقدين الأخيرين فى المجتمع المصرى.

أحوال المبحوثين المشتغلين فى اشتغالهم وتعطلهم

يوضح جدول (٩) الفترات الزمنية لتخرج المبحوثين العاملين بالنسبة للعينة الحضرية من الجامعيين العاملين، فقد بلغ متوسط عدد السنوات التى مضت على تخرج المبحوثين ٤,٥٣ سنة، كما بلغت هذه السنوات فى متوسطها عند حملة الشهادات المتوسطة ٥,١٥ سنة. وبالنسبة للعينة الريفية فقد بلغ متوسط عدد السنوات التى مضت على تخرج المبحوثين الجامعيين العاملين ٥,١٤ سنة، وبلغ نفس المتوسط ٥,٨٣ سنة عند حملة الشهادات المتوسطة العاملين.

أما عن الفترات التى قضاها هؤلاء المبحوثون متعطلين والفترات التى اشتغلوا فيها، فتظهر من خلال الربط بين جدول (١٠) الذى يبين فترات اشتغال المبحوثين وبين الجدول السابق رقم (٩) الذى يظهر الفترة الزمنية التى انقضت منذ تخرج المبحوثين. إذ يظهر من خلال الربط بين بيانات جدولى (٩)، (١٠) أن متوسط عدد سنوات التعطل التى أمضاها المبحوثون دون عمل بعد تخرجهم تظهرها المتوسطات التالية:

بالنسبة للعاملين الجامعيين فى العينة الحضرية فقد بلغ متوسط سنوات التعطل ٢,١٨ سنة. وبلغ متوسط هذه السنوات عند حملة الشهادات المتوسطة الحضريين ٣,٥ سنة. أما بالنسبة للعينة الريفية فقد بلغت سنوات التعطل للجامعيين ٣,٣٧ سنة وبالنسبة لحملة الشهادات المتوسطة فقد بلغ متوسط سنوات التعطل ٤,٤٥ سنة.

وتلقى البيانات الواردة من جدول (١٢) والتى تبين أساليب الحصول على العمل مزيداً من الضوء على ارتباط اشتغال الأبناء بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم، إذ تبين من خلال استطلاع هذه البيانات عند الجامعيين الحضريين أن نسبة ٦% قد حصلت على العمل من خلال السعى نحو مواقع العمل، ونسبة ٨% حصلوا على أعمالهم من خلال إعلانات عنها، ونسبة ٣٧% حصلوا على أعمالهم عن طريق الأصدقاء والزملاء، وأن نسبة ٤٩% قد حصلوا على أعمالهم عن طريق وساطة

الأهل والمعارف.

ويختلف الأمر قليلاً عند عينة حملة الشهادات المتوسطة إذ تبين أن نسبة ٣٥% قد حصلوا على أعمالهم من خلال سعيهم نحو مواقع العمل، ونسبة ٣% حصلوا على العمل من خلال إعلانات، ونسبة ٥٦% قد حصلوا على أعمالهم من خلال زملائهم وأصدقائهم ونسبة ٦% قد حصلوا على الأعمال من خلال الوساطة عن طريق الأهل والمعارف.

ونلحظ هنا التباين بين نسبة من حصلوا على العمل عن طريق الأهل والمعارف عند كل من العينتين. أما بالنسبة للعينة الريفية فقد برز عامل السعى نحو مواقع العمل للحصول عليه عند كل من الجامعيين وحملة الشهادات المتوسطة، إذ بلغت هذه النسبة عند الجامعيين ٤٧%، وعند حملة الشهادات المتوسطة ٧٤%. وهذا يعكس صعوبة الظروف التى يواجهها المتعطل الريفى التى لا تقف فقط عند فقدان المصدر الاقتصادى للإعاشة، بل يتعدى ذلك إلى الضغوط الاجتماعية التى يواجهها من جراء تعطله. وذلك يظهر ارتفاع نسب هؤلاء الذين سعوا لأماكن العمل والحصول عليه، كما أن وساطة الأهل والمعارف احتلت نسبة ٢٥% عند الجامعيين و٢٦% عند حملة المؤهلات المتوسطة كأسلوب للحصول على العمل.

مما سبق يتبين أن سوق العمل فى مصر على الرغم من توجهاته الليبرالية، إلا أنه لم يكتمل فيه نمط التنظيم البيروقراطى الملازم للاقتصاد الحر، يوضح ذلك أن الذين حصلوا على وظائف من خلال الإعلان نسب ضعيفة من كل الذين اشتغلوا، إذ لم يتجاوز هؤلاء نسبة ٨% عند أكبر فئة اشتغلت عن طريق الإعلان. وكان متوسط الذين اشتغلوا عن طريق الإعلان ٣% من كل فئات المشتغلين فى العينة الحضرية والعينة الريفية.

وغير هذا المؤشر تورد الجداول التالية مؤشرات أخرى تحدد إلى قدر كبير الصورة غير المكتملة لتنظيم سوق العمل الخاص، فمن خلال جدول رقم (١٣) والذى يبين عدد ساعات العمل اليومى تبين أن متوسط ساعات العمل اليومى قد بلغت:

عند الحضريين الجامعيين ٧,٩٦ ساعة يومياً.

وعند الحضريين المتوسطى المؤهل ٨,٨٧ ساعة يومياً.

بينما بلغ هذا المتوسط عند الجامعيين الريفيين ٨,٤١ ساعة يومياً.

وعند الريفيين متوسطى المؤهل بلغ متوسط ساعات العمل اليومى ٩,٤١ساعة.

هذا وقد بلغ متوسط ساعات العمل اليومى لدى إجمالى الفئات المختلفة ٨,٦٦ساعة.

وتضيف البيانات الواردة فى جدول رقم (١٤) الأجر الشهرى الذى يتقاضاه العاملون. ومن الوهلة الأولى نلاحظ عدم التناسب بين حجم ساعات العمل وبين الأجر المدفوع، إذ بلغ متوسط الأجر الشهرى للعينة الحضرية للجامعيين ٩٩ جنيهاً شهرياً، وبلغ هذا المتوسط عند حملة الشهادات المتوسطة ٨٣ جنيهاً شهرياً. وبالنسبة للعينة الريفية فقد بلغ متوسط الأجر الشهرى ٨٥,٦ جنيهاً شهرياً فى فئة الجامعيين. وبلغ هذا المتوسط عند حملة الشهادات المتوسطة ٧٦ جنيهاً شهرياً.

ثمة استخلاصات من البيانات السابقة نذكر منها أن الأجر مازال مرتبطاً بالشهادة، إذ كان متوسط الأجر عند الجامعيين ٩٢,٥ جنيهاً وكان عند حملة الشهادات المتوسطة ٧٩ جنيهاً شهرياً.

كما نستخلص أيضاً أن متوسط الأجر للعينة الحضرية أكبر من العينة الريفية، كما تظهر أيضاً ضعف الأجر عموماً: إذ بلغ الأجر عن ساعة العمل ٤١,٦ قرشاً عند العينة الحضرية الجامعية، وبلغ هذا المتوسط ٣١ قرشاً عند العينة الحضرية متوسط المؤهل، وعند العينة الريفية كان متوسط الأجر عن ساعة العمل ٣٤ قرشاً بالنسبة للجامعيين و٢٧ قرشاً بالنسبة لمتوسطى المؤهل.

إضافة للمؤشرات السابقة الدالة على ضعف تنظيم سوق العمل فإن البيانات الواردة فى جدول (١٥) والمبينة لوجود عقد عمل بين العاملين وأصحاب الأعمال ووجود تأمين على العاملين من قبل أصحاب الأعمال، تضيف هذه البيانات مؤشراً آخر يشير إلى ضعف تنظيم سوق العمل. إذ تبين بالنسبة للعينة الحضرية الجامعية أن نسبة ٢٧% منهم

تربطهم عقود عمل مع أصحاب الأعمال، وكذلك نسبة ٢٧% منهم يقوم أصحاب الأعمال بدفع تأمينات عليهم، بينما انخفضت هذه النسبة عند حملة الشهادات المتوسطة إذ بلغت نسبة من تربطهم عقود عمل بأصحاب الأعمال نسبة ١٥%، وكذلك نفس النسبة للمؤمن عليهم من قبل أصحاب العمل. وتتضاءل نسبة من يرتبطون بعقود عمل ووجود تأمينات عليهم، ففى فئة الجامعيين بلغت نسبة هؤلاء ١٠%، وكانت هذه النسبة ٧% عند حملة الشهادات المتوسطة سواء كان ذلك فى حالة الارتباط بعقود عمل أو وجود تأمينات على هؤلاء العاملين من قبل أصحاب الأعمال.

من هذا كله نخلص إلى أن سوق العمل يفتقر إلى كثير من المحددات التنظيمية التى تجعل منه تنظيماً متكاملاً يتلاءم مع التوجهات الاقتصادية الرامية إلى إخضاع العمل لاقتصاد السوق المفتوح والاقتصاد الحر.

وترتبط القضية السابقة بقضية أخرى تعالجها البيانات الواردة فى الجداول التالية والتى تتناول مدى الملاءمة بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل. وبداية نتوقف عند تساؤل تطرحه معطيات الدراسة ذاتها، هذه القضية هى: إذا كانت هناك توجهات نحو جعل سوق العمل خاضعاً لتغير العرض والطلب، فهل صاحب ذلك توجهات معينة فى استراتيجية التعليم حتى يمكن أن يحدث تلاؤم بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل؟

العمل فى مجال التخصص الدراسى

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (١٦) يتبين ما يلى: فى العينة الحضرية الجامعية نسبة ١٦% يعملون فى ذات مجال التخصص الدراسى، و٢٥% يعملون فى تخصص مهنى قريب من تخصصهم الدراسى، و٥٩% يعملون فى تخصص مهنى بعيد تماماً عن ميدان تخصصهم الدراسى.

ويختلف الحال كثيراً فى العينة الحضرية بالنسبة لحملة الشهادات المتوسطة إذ يعمل ٣% فقط منهم فى مجال تخصصهم الدراسى، و٧% يعملون فى تخصص قريب من تخصصهم الدراسى، و٩% يعملون فى تخصصات مهنية بعيدة عن تخصصاتهم

الدراسية تماماً.

وفى العينة الريفية الجامعية تعمل نسبة ١٥% فى ذات تخصصهم الدراسى و١٦% يعملون فى تخصص قريب من تخصصهم الدراسى، و٦٩% يعملون فى تخصص بعيد تماماً عن مجال تخصصهم الدراسى. أما حملة الشهادات المتوسطة فإن نسبة ٦% فقط هى التى تعمل فى مجال تخصصها الدراسى، وتعمل نسبة ٩% فى تخصص قريب من تخصصها الدراسى، فى حين بلغت نسبة من يعملون فى تخصصات بعيدة تماماً عن تخصصاتهم بالدراسة نسبة ٨٥%.

مدى الاستفادة من الدراسة فى ميدان العمل

وعن مدى الاستفادة من الدراسة فى ميدان العمل استفادة مباشرة فإن نتائج الجدول رقم (١٦) تشير إلى أن نسبة ٢٧% من العينة الحضرية الجامعية قد استفادت استفادة كاملة من دراستها فى ممارسة أعمالها، وأن نسبة ١٩% قد استفادت جزئياً من دراستها فى أعمالها، وأن نسبة ٥٤% لم تستفد شيئاً من دراستها فى ميدان الأعمال التى تعمل بها. على أن الأمر يختلف كثيراً فى العينة الحضرية من حملة الشهادات المتوسطة فى مدى الاستفادة من دراساتهم فى ميدان العمل الذى يقومون به، إذ تظهر نتائج ذات الجدول أن نسبة ٣% فقط هى التى استفادت استفادة كاملة ومباشرة مما درسته فى مجال العمل الذى تقوم به، وأن نسبة ٥% قد استفادت استفادة جزئية من العلوم والمواد التى قامت بدراستها فى مجال العمل الذى تقوم به، وأن نسبة ٩٢% لم يسهم تعليمهم فى تحقيق أية استفادة لهم فى مجال الأعمال التى يقومون بها.

وبالنسبة للعينة الريفية فإن مدى الاستفادة يقترب من نظيره فى العينة الحضرية، إذ أجابت نسبة ١٥% من الجامعيين بأنهم استفادوا استفادة كاملة من دراستهم فى ميدان أعمالهم، وأن نسبة ٢٧% منهم قد استفادت استفادة جزئية من الدراسة فى العمل، ونسبة ٥٨% تسجل أنها لم تستفد شيئاً من دراستها فى أعمالها.

وتتضاءل نسب الاستفادة عند العينة الريفية من حملة الشهادات المتوسطة من الدراسة فى ميدان العمل، إذ أجابت نسبة ٣% منهم بأنهم قد استفادوا استفادة كاملة من

دراستهم فى عملهم، ونسبة ٤١% استفادت استفادة جزئية، ونسبة ٩٣% كانت استجابتهم أنهم لم يستفيدوا من دراستهم فى الأعمال التى اشتغلوها.

وعن نية المبحوثين استمرارهم فى أعمالهم التى يشغلونها كانت استجابة العينة الحضرية الجامعية بالإيجاب بنسبة ٣٦%، وكانت استجابة العينة الحضرية المتوسطة بالإيجاب بنسبة ٤٨%، أما العينة الريفية فإن نسبة ٤١% من الجامعيين يعتزمون الاستمرار فى أعمالهم، نسبة ٥٧% من حملة المؤهلات المتوسطة يعتزمون الاستمرار فى العمل.

ومن هذا نستخلص أن هناك اتجاهاً لعدم الرضى عن العمل وظروفه عند كل من عينتى الدراسة بفئتيها التعليميتين، وإن كان هذا الاتجاه يزيد عند الجامعيين أكثر من حملة الشهادات المتوسطة.

الفترة الزمنية لتخرج المبحوثين المتعطلين (جدول ٢١)

بلغ متوسط السنوات التى مرت على تخرج المبحوثين الحضريين الجامعيين ٣,٥٢ سنة، وبلغ هذا المتوسط ٤,١٦ عند حملة الشهادات المتوسطة الحضريين. أما الريفيون الجامعيون فقد بلغ متوسط السنوات ٣,٥٩ سنة، وبلغ عند حملة الشهادات المتوسطة ٤,٠٣ سنة.

ومن خلال المقارنة بين بيانات جدول (٢١) الذى يبين الفترة الزمنية لتخرج المبحوثين وجدول (٢٢) الذى يبين الفترات التى اشتغل فيها المبحوثون فإنه يمكن أن نستنتج أن فترات التعطل كانت كما يلى: الجامعيون الحضريون كان متوسط فترة تعطلهم ٢,٥٦ سنة، وكان هذا المتوسط عند الحضريين من حملة الشهادات المتوسطة عدد ٣,٤ سنة. وفى العينة الريفية كان هذا المتوسط عند الجامعيين عدد ٢,٧٤ سنة، وعند حملة الشهادات المتوسطة بلغ هذا المتوسط ٣,٤ سنة. ويظهر من هذا أن سوق العمل مازال يحجم عن استقبال حملة المؤهلات المتوسطة أكثر من الجامعيين. ولعل ذلك يفسر جانباً من تهافت أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بالتعليم الجامعى وعزوفهم عن إلحاقهم بالتعليم الفنى، إلا إذا اضطرتهم ظروف القبول لذلك.

أما عن سبب تركهم للأعمال التى كانوا يشغلونها، فلقد تمثلت هذه الأسباب فى المتغيرات التالية: ضعف الأجر، إجهاد العمل ومشقته، استغناء صاحب العمل، بعد العمل عن المسكن، عدم وجود الضمانات.

ويظهر جدول رقم (٢٤) استجابات كل فئة من الفئات الأربع على هذه المتغيرات السابقة. وفيما يتعلق بالأجر الشهرى الذى كان يتقاضاه المبحوثون خلال فترات أعمالهم فإن تحليل جدول رقم (٢٥) يظهر أن متوسط الراتب الشهرى للفئة الحضرية الجامعية بلغ ٩٨,٢ جنيهاً شهرياً. وقد بلغ هذا المتوسط عند متوسطى الشهادة ٨٧ جنيهاً، وللعينة الريفية ٧٠,٢ جنيهاً، وعند حملة الشهادات المتوسطة بلغ المتوسط ٦١ جنيهاً شهرياً.

الاشتغال فى التخصص الدراسى لعينة المبحوثين المتعطلين

عند النظر لمحتويات جدول رقم (٢٦) فإننا نلاحظ انعدام العمل فى ذات التخصص عند الفئات الأربع، ولكن هناك نسب مختلفة قد اشتغلت فى تخصصات قريبة من تخصصها الدراسى. ففى العينة الحضرية الجامعية عمل نسبة ١٦% فى تخصص قريب من دراستهم ونسبة ٨٤% عملوا فى تخصصات بعيدة تماماً عن تخصصهم الدراسى. أما العينة الحضرية متوسطة المؤهل فإن نسبة ٩% قد اشتغلت فى أعمال تقترب من تخصصهم الدراسى ونسبة ٩١% كانت الأعمال التى اشتغلوا فيها بعيدة تماماً عن تخصصاتهم الدراسية.

وفى العينة الريفية الجامعية فإن نسبة ٢٢% منهم قد اشتغلوا فى تخصصات قريبة من تخصصاتهم الدراسية فى حين بلغت نسبة الذين اشتغلوا فى تخصصات بعيدة تماماً عن تخصصهم الدراسى ٧٨%، وفى فئة الريفيين متوسطى المؤهل فإن نسبة ٥% قد عملت فى تخصص قريب من تخصصهم الدراسى. فى حين بلغ عدد الذين اشتغلوا فى تخصصات بعيدة تماماً عن تخصصاتهم الدراسية ٩٥%.

وتبرز هذه النتائج قضية سبق إثبات صدقها فى عينة العاملين من المبحوثين، حيث ظهر أيضاً أن كثيراً من هؤلاء المشتغلين يعملون فى تخصصات بعيدة تماماً عن

مجالات تخصصاتهم الدراسية.

وعن مدى الاستفادة من الدراسة التى تلقاها المبحوثون فى ميدان الأعمال التى اشتغلوا فيها، فإن بيانات جدول رقم (٢٨) تبرز أن نسبة ١٩% من العينة الحضرية الجامعية قد استفادوا استفادة جزئية، وأجابت نسبة ٨١% بأن استفادتهم من دراستهم لم يكن لها وجود. أما فئة الحضريين متوسطى المؤهل فإن استجابتهم على القضية السابقة كانت بنسبة ١١% استفادوا استفادة جزئية، ونسبة ٨٩% كانت استفادتهم منعدمة. وفى فئة الريفيين الجامعيين فإن نسبة ٢٩% كانت استفادتهم جزئية فى الأعمال التى اشتغلوا فيها من دراساتهم ونسبة ٧١% كانت استفادتهم منعدمة. أما فئة الريفيين متوسطى المؤهل فإن نسبة ٧% كانت استفادتهم جزئية ونسبة ٩٣% كانت استفادتهم منعدمة.

وعن كيفية الحصول على الأعمال التى شغلها المبحوثون فإن جدول رقم (٢٩) يبرز التباين بين أساليب الحصول على الأعمال. ولكن بداية تبرز بيانات هذا الجدول ضعف التنظيم البيروقراطى كأسلوب للحصول على الأعمال، فقد كانت القنوات غير الرسمية هى أبرز أساليب الحصول على الأعمال فى العينة الحضرية. وبرز فى العينة الريفية المجهود الفردى كأسلوب للحصول على العمل. وتفصيلاً لذلك نجد أن نسبة ٢٦% من الفئة الحضرية الجامعية قد حصلت على أعمالها من خلال السعى نحو مواقع العمل، ونسبة ٣% عن طريق الإعلان، و٤٦% عن طريق الزملاء والأصدقاء ونسبة ٢٥% عن طريق وساطة الأهل والمعارف. وفى فئة متوسطى المؤهل فإن نسبة ٣٧% قد حصلت على أعمالها من خلال سعيها لمواقع العمل و١% عن طريق الإعلان، ونسبة ٢٩% عن طريق الأصدقاء والزملاء ونسبة ٣٣% عن طريق وساطة الأهل والأقارب.

وفى العينة الريفية فإن نسبة ٥٤% من الجامعيين قد حصلوا على أعمالهم من خلال السعى لمواقع العمل، صفر% عن طريق الإعلان، و٢٩% عن طريق الزملاء والأصدقاء، ١٧% عن طريق وساطة الأهل والمعارف.

أما حملة الشهادات المتوسطة من العينة الريفية فإن نسبة ٦٧% منهم قد حصل على العمل من خلال السعى لمواقعه، وصفر% عن طريق الإعلان و٢٣% عن طريق الأصدقاء والزملاء و١٠% عن طريق المعارف والأقارب.

وحول الأسباب التى حالت دون حصول المبحوثين على أعمال أخرى وبقائهم متعطلين فإن هذه الأسباب تمثلت فى الآتى:

انعدام فرص العمل، عدم وجود فرص عمل مناسبة، وأن المؤهلات العلمية التى يحملها المبحوثون غير مطلوبة فى سوق العمل، وانعدام وجود الواسطة التى تمكن من الإلحاق بالعمل، وعدم المعرفة بحرف أو مهن قد تكون مطلوبة فى سوق العمل. وبمطالعة بيانات جدول (٣٠) نلاحظ أن معظم هذه الأسباب أجاب عنها المبحوثون بالإيجاب، بنسب عالية فى العينة الريفية الحضرية، ولكن من الملاحظ أن الاستجابة بالإيجاب على أن أحد الأسباب هو عدم وجود فرص عمل مناسبة كانت الاستجابة على هذا السبب ضعيفة إذ تراوحت ما بين ١١% و٢%.

وننتقل الآن لمناقشة نتائج بيانات الجداول التى تتناول قضية البطالة وما يمكن أن يلازمها من مشكلات عند الشباب. وتأتى فى البداية قضية بطالة الشباب والمشكلات الأسرية. وعند مطالعة بيانات جدول رقم (٣١) فإننا نتبين أن جميع شرائح العينة المتعطلة حالياً تجيب بالإيجاب على أن البطالة تحدث مشكلات أسرية بنسبة ١٠٠%، فى حين أن فئات المبحوثين العاملين حالياً قد تفاوتت إجاباتهم بالإيجاب بنسب ما بين ١٤% و٢١%. وذلك يعنى أن المبحوثين يقررون واقعهم فالذين يعيشون حالة بطالة يقررون جميعهم بوجود مشكلات أسرية تصاحب بطالتهم.

أما عن تلك المشكلات الأسرية الناتجة عن تعطل المبحوثين فإن نتائج البيانات تظهر أن هذه المشكلات تتمثل فيما يلى من مشكلات:

١- حدوث خلاف فى الأسرة.

٢- اضطرار الأسرة للاستدانة.

٣- فسخ خطوبة المخطوبين.

٤- تعطل متطلبات الإخوة الآخرين.
٥- غضب الأم وتركها للمنزل لمنزل أهلها.
٦- زيادة الأعباء الأسرية.
٧- إحساس الفرد المتعطل بالسخط على أسرته.
٨- حدوث مشاجرات مع الإخوة.
٩- حدوث مشاجرات مع الوالدين.
١٠- التغيب عن المنزل لأيام.
١١- التغيب عن المنزل طيلة النهار.
١٢- حدوث مشادات كلامية مع الإخوة.
١٣- حدوث مشادات كلامية مع الوالدين.
١٤- الأسرة تسئ معاملة الابن المتعطل.
١٥- شعور الأسرة بأن تعليم الأبناء ليس ذا فائدة.

هذا وقد تباينت الاستجابات بالإيجاب على تلك القضايا، ففى البيئة الحضرية وعند الجامعيين العاملين تباينت الاستجابات بالإيجاب بنسب ما بين ٧٩% و١١%. هذا وقد كانت الاستجابات المرتفعة تتعلق بالقضايا ذات الطبيعة الاقتصادية.

أما الحضريون متوسطو المؤهل فإن استجاباتهم بالإيجاب جاءت بنسب ما بين ٨٤% و١٧%. وقد حظيت القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية أيضاً بارتفاع فى الاستجابات بالإيجاب. أما الحضريون الجامعيون المتعطلون فإن استجاباتهم بالإيجاب على القضايا المذكورة سابقاً كانت بنسب ٩٦% و٢٦%. وقد احتلت أيضاً القضايا ذات البعد الاقتصادى استجابات أكثر ارتفاعاً من غيرها. بالنسبة للحضريين متوسطى المؤهل المتعطلين فقد تراوحت استجاباتهم بالإيجاب بنسب ما بين ٩٤% و٢٩%.

وجدير بالذكر أن أدنى الاستجابات بالإيجاب كانت تتعلق بتأثير البطالة فى إحداث الطلاق. أما بالنسبة للعينة الريفية فإن الاستجابات بين فئاتها كانت كما يلى: الريفيون الجامعيون العاملون تراوحت استجاباتهم بالإيجاب ما بين ٧١% و١٦% إذا

ما استثنينا قضية الطلاق التى كانت الاستجابة عليها بنسبة ٣%. ولم تكن الاستجابة بهذا المعدل عند هذه الفئة فقط وإنما كانت عند الفئات الثلاث التالية وقد كانت الاستجابات عنها بنسبة ٤%، ٦%، ٧% على التوالى.

وبالنسبة للريفيين متوسطى المؤهل العاملين فإن استجاباتهم على القضايا المذكورة وعلاقتها بالبطالة كانت فيما بين ٢٦% و٧٤%. أما عن الريفيين المتعطلين فإن استجابة الجامعيين منهم تراوحت ما بين ٨٦% و٣٧%، وبالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة فقد تراوحت الاستجابات ما بين ٩٥% و٤٩% بالإيجاب على اعتقادهم بأن البطالة تحدث المشكلات الأسرية التى عبرت عنها القضايا السابقة الذكر.

وفى ضوء تحليلنا لبيانات هذا الجدول يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

١- هناك اتفاق بين فئات العينة الثمانية على أن البطالة تحدث مشكلات أسرية تعبر عنها المؤشرات التى ذكرناها سابقاً.

٢- يظهر أيضاً أن المتعطلين أكثر معايشة وإحساساً بما يمكن أن تحدثه البطالة من مشكلات، ويتجلى هذا فى تفاوت الاستجابات بالإيجاب بين العاملين والمتعطلين.

٣- احتلت القضايا ذات البعد الاقتصادى أعلى معدلات فى الاستجابة بالإيجاب عند الفئات الثمانية. ولقد تمثلت هذه القضايا فى أن البطالة تضطر الأسرة للاستدانة وأن البطالة تعطل متطلبات الإخوة الآخرين، وأن البطالة يصاحبها زيادة الأعباء المالية للأسرة. ولكن يلاحظ ارتفاع نسب هذه الاستجابة فى العينة الحضرية عنها فى العينة الريفية، وقد يكون تعليل ذلك راجعاً إلى قدرة الأسرة الريفية على التكيف مع واقعها الاقتصادى، وقد لا تكون مضطرة كما هو الحال بالنسبة للأسرة الحضرية ذات الدخول المحدودة والاحتياجات الملحة.

كما نلحظ تبايناً بين العينة الحضرية والعينة الريفية فى استجابتهما على أن بطالة الأبناء قد تكون أحد الأسباب المؤدية لطلاق الوالدين. فلقد تراوحت استجابات الحضريين بالإيجاب ما بين ١٠% و٢٩%، فى حين أنها كانت فى العينة الريفية فيما بين ٢%

و٧%. وقد يعكس ذلك زيادة التماسك الأسرى فى المجتمع الريفى أكثر مما هو موجود فى المجتمع الحضرى بفعل كثير من المتغيرات.

٤- كما نتوقف أيضاً عند استنتاج آخر من هذه البيانات إذ نلاحظ أن الاستجابة على أن البطالة تشعر الأسرة بأن تعليم الابن ليس ذا فائدة، فقد كانت الاستجابة على هذه القضية بالإيجاب فى العينة الحضرية بمعدل أعلى منه فى العينة الريفية. ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أن التعليم مازال فى الريف قيمة تمنح المكانة الاجتماعية أكثر من غيرها. وقد يختلف الأمر فى ذلك فى المدينة التى تتعدد فيها المؤشرات التى تمنح المكانة الاجتماعية، وقد يكون الأمر على غير ذلك التفسير الذى ذهبنا إليه.

وإذا انتقلنا إلى قضية لابد وأن تتأثر بالضرورة بمشكلة البطالة وهى قضية الزواج، والسن الذى يراه المتعطلون مناسباً للزواج والسن الذى يتوقعون أن يتزوجوا فيه، ولاشك أن قضية الزواج تحتاج إلى بحث أكثر تخصصاً وأكثر عمقاً من تناوله كأحد القضايا الفرعية من بحث، وذلك لأن هذه القضية لابد أن لها انعكاسات خطيرة قد يستطيع هذا البحث تناول جوانب منها. وبداية واستناداً على بيانات الجدولين ٣٣، ٣٤ وحساب الفارق بين متوسط السن الذى يعتقد المبحوثون أنه السن المناسب للزواج والسن الذى يتوقعون أن يتزوجوا فيه نستخلص ما يلى:

- تباين متوسط السن الذى يراه المبحوثون مناسباً للزواج فيما بين ٢٥,٥سنة و٢٧,٧سنة، فى حين تراوح متوسط السن الذى يتوقع الشباب أنهم سوف يتزوجون فيه فيما بين ٣٠,٤ سنة و٣٥,٦٥ سنة.

- كما نلاحظ أيضاً أن العاملين يتوقعون أن يتزوجوا فى سن أصغر من الذين لا يعملون، كما تصدق هذه النتيجة أيضاً على تصورهم للسن المناسب للزواج.

وحول إذا ما كان ارتفاع سن الزواج يترتب عليه مشكلات وأضرار تظهر بيانات جدول رقم (٣٥) أن جميع المبحوثين باختلاف فئاتهم يقرون بالإيجاب. وعن تلك الأضرار التى يحدثها التأخر فى سن الزواج فقد كانت كما يلى:

تأخر سن الزواج يساعد على انتشار تعاطى المخدرات، وعلى انتشار جريمة

الاغتصاب، وعلى انتشار الأمراض الجنسية، ويساعد على انتشار الشذوذ الجنسى، وانتشار العلاقات المحرمة، وانتشار الدعارة، ويساعد على اهتزاز القيم الأخلاقية، كما أن تأخر سن الزواج تعطيل لطاقات الشباب.

وبمطالعة بيانات الجدول رقم (٣٦) يمكن أن نخلص إلى:

- أن الاستجابات بالإيجاب حول علاقة تأخر سن الزواج بالقضايا السابقة الذكر كانت مرتفعة حيث تباينت هذه الاستجابات ما بين نسبة ٢٢% و٨٦%.

- أن استجابات المتعطلين فى الريف والحضر بالإيجاب أعلى من غيرهم من العاملين.

- فى معظم القضايا التى تدور حول تأخر سن الزواج والأضرار المترتبة عليه فنلاحظ من خلال مطالعة البيانات أن استجابات الحضريين بفئاتهم الأربع بالإيجاب أعلى من الريفيين بفئاتهم الأربع أيضاً.

وحول إذا ما كان تعطل الشباب قد يدفع إلى الانحراف كانت استجابات المبحوثين بالإيجاب متباينة ما بين نسبة ٦٦% و٨٩%. كما يلاحظ أيضاً من خلال مطالعة بيانات جدول رقم (٣٧) أنه ليست هناك تباينات كبيرة بين استجابات العاملين وغير العاملين الحضريين والريفيين.

وعن أشكال الانحراف التى يرى المبحوثون أن البطالة قد تدفع إليها فإنها تتمثل فى الأشكال الآتية: السرقة، تعاطى الخمور، تعاطى المخدرات السوداء، الاغتصاب، السموم البيضاء، تطرف السلوك الدينى، التطرف السياسى، الانحرافات الجنسية، لعب القمار، ممارسة الرذيلة، الابتعاد عن العبادات الدينية.

بمطالعة البيانات فى جدول رقم (٣٨) يمكن أن نستخلص مجموعة من النتائج:

- تباين الاستجابات بالإيجاب حول علاقة التعطل بأشكال الانحرافات سابقة الذكر، وأن التعطل قد يدفع إليها، وذلك بين العينة الريفية والعينة الحضرية من جانب وبين حملة المؤهلات الجامعية وحملة المؤهلات المتوسطة من جانب آخر.

- يلاحظ أيضاً أن استجابات الحضريين بالإيجاب للعلاقة بين البطالة وأشكال

الانحراف أكثر من نسب استجابات الريفيين بالإيجاب.

- يلاحظ أيضاً أن استجابات حملة الشهادات الجامعية بالإيجاب للعلاقة بين البطالة وأشكال الانحراف أقل عما هو عند حملة الشهادات المتوسطة.

- الاستنتاج الأخير فى هذه المسألة، أن استجابة المتعطلين بالإيجاب للعلاقة بين البطالة وأشكال الانحراف أعلى عما هو عند العاملين.

آخر القضايا التى تعرض لها الدراسة حول علاقة البطالة بمشكلات الشباب هى:

العلاقة بين التعطل وحدوث مشكلات ذات طابع نفسى اجتماعى للمتعطل

من خلال مطالعة بيانات جدول رقم (٣٩) والذى يدور حول قضية إذا ما كان المبحوث يرى أن التعطل يحدث مشكلات ذات طبيعة نفسية اجتماعية للمتعطل، كانت استجابات المبحوثين فى العينة الحضرية والريفية عاملين ومتعطلين جامعيين ومتوسطى المؤهل جميعاً بأن التعطل يحدث مشكلات ذات طبيعة نفسية اجتماعية.

أما عن تلك المشكلات التى تصاحب التعطل فإنها تتمثل فى:

١- الشعور بالقلق والعصبية. ٢- الشعور بالضياع والإحباط.

٣- الشعور بالعزلة والاكتئاب. ٤- الشعور بالدونية وضحالة القيمة.

٥- الشعور بالندم على التعليم. ٦- الشعور بفقدان الثقة بالنفس.

٧- الشعور بالتشاؤم. ٨- الشعور بالشك فى المعتقدات الدينية.

٩- التوجه نحو التطرف العقائدى. ١٠- السخط على المجتمع.

١١- اهتزاز معايير الخير والشر. ١٢- الميل نحو اعتزال الناس.

وبمطالعة بيانات جدول (٤٠) الذى يبرز استجابات المبحوثين بالإيجاب حول مصاحبة تلك المشكلات السابقة الذكر لحالة التعطل يمكن أن نستخلص الملاحظات الآتية:

❖ اختلفت الاستجابات بالإيجاب من قبل المبحوثين من قضية إلى أخرى، ولكن كانت أكثر القضايا ارتفاعاً فى الاستجابة بالإيجاب هى القضايا الأربع الأولى من القضايا

التى سبق ذكرها.

❖ أن المشكلات ذات الطبيعة النفسية الاجتماعية تصاحب المتعطلين أكثر من العاملين. يظهر ذلك من خلال مطالعة الاستجابات فى الجدول المشار إليه.

❖ أن استجابات المبحوثين من حملة الشهادات المتوسطة كانت أعلى من استجابات الجامعيين بالإيجاب للعلاقة بين التعطل وحدوث المشكلات النفسية الاجتماعية.

❖ حظيت مشكلة الشك فى المعتقدات الدينية بأدنى استجابات بالإيجاب حول علاقتها بالتعطل، أو أن التعطل يدفع إليها، إذ تراوحت هذه الاستجابات ما بين ٢٩% و١٢%.

* * *

ملخص نتائج الدراسة

١- أولى نتائج هذه الدراسة هى أن المتعطلين سواء كانوا من الجامعيين أو من حملة الشهادات المتوسطة ينتمون إلى أبوين من ذوى المؤهلات العلمية المنخفضة مقارنة بقرنائهم العاملين. كما أن آباء العينة المتعطلة يعملون فى مهن ذات مكانة اجتماعية أدنى من المهن التى يشغلها آباء المبحوثين المشتغلين. كما تميز المستوى الاقتصادى للأسر التى ينتمى إليها الأبناء المتعطلون بالانخفاض. وتلك المؤشرات تؤكد صدق الفرض الأول القائل بأن المتعطلين ينتمون إلى أسر متدنية المستوى الاقتصادى والاجتماعى. وترتبط طول فترة التعطل لدى المبحوثين بانخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسر التى ينتمى إليها المبحوثون، وكلما انخفضت تلك المستويات كلما طالت فترة تعطل المبحوث.

٢- تؤكد نتائج الدراسة العلاقة الإيجابية بين مخرجات التعليم ونمو معدلات البطالة، إذ تشير نتائج الدراسة إلى أن معظم المشتغلين من المبحوثين أو الذين اشتغلوا فترات من المتعطلين قد عملوا فى أعمال بعيدة عن تخصصاتهم الدراسية، وأن الاستفادة من دراساتهم فى ميدان أعمالهم كانت محدودة للغاية. كما تؤكد نتائج الدراسة أيضاً العلاقة بين تنظيم سوق العمل ونمو ظاهرة البطالة إذ أن معظم الذين اشتغلوا ومعظم المشتغلين إنما حصلوا أعمالهم عن طريق وساطة الأهل والمعارف. كما تبين

أيضاً انخفاض الأجر مقارناً بساعات عمل أكثر مما حددها قانون العمل، وندر وجود عقد عمل يحفظ للعامل حقوقه، كما ندر أيضاً وجود اشتراكات فى التأمينات الاجتماعية على المشتغلين، وكل تلك المؤشرات تظهر إلى أى مدى ضعف تنظيم سوق العمل.

٣- تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرض الثالث. إذ تظهر أن هناك علاقة إيجابية بين التعطل والمشكلات على المستوى الفردى والأسرى والمجتمعى. فعلى مستوى المشكلات الشخصية يؤكد المتعطلون من المبحوثين بأنهم يشعرون بالقلق والعصبية، وبالشعور بالضياع والإحباط والعزلة والاكتئاب، ولديهم شعور بالدونية وضحالة القيمة، كما ينتابهم إحساس بالندم على التعليم ويميلون إلى التشاؤم وفقدان الثقة بالنفس نحو الشك فى المعتقدات الدينية من جانب والميل نحو التطرف العقائدى من جانب آخر.

- ولقد كانت معدلات هذه المشكلات بدرجة أعلى عند الجامعيين المتعطلين أكثر من حملة الشهادات المتوسطة المتعطلين، ولعل تبرير ذلك يتمثل فى مقدار خيبة الأمل الذى يعانى منه الجامعيون بعد أن حلقوا مع الآمال والأحلام أثناء دراساتهم الجامعية ومقدار ما بذلوه من جهد فى الحصول على المؤهل ومدى تفتح أذهانهم ووعيهم.

- كما تميز الريفيون المتعطلون سواء من حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة.. بانخفاض الإحساس بتلك المشكلات مقارنة بالحضريين من جامعيين ومتوسطى المؤهل. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء طبيعة الحياة الريفية فى بساطة تكاليفها النسبية وانخفاض مستوى الضغوط التى تمارسها على الفرد.

- وعلى مستوى علاقة البطالة بالمشكلات الأسرية فإن نتائج الدراسة تشير إلى وجود علاقة بين تعطل المبحوثين والمشكلات الأسرية الآتية: حدوث خلافات داخل الأسرة، اضطرار الأسرة إلى الاستدانة، فسخ خطوبة المخطوبين، تعطل متطلبات الإخوة الآخرين، غضب الأم وتركها للمنزل، إحساس الفرد المتعطل بالسخط على أسرته، حدوث مشاجرات مع الإخوة، حدوث مشاجرات مع الوالدين، إساءة الأسرة

لمعاملة الابن، شعور الأسرة بخيبة الأمل فى تعليم أبنائها.

- هذا ويظهر أثر نوعية المؤهل مؤثراً فى درجة العلاقة بين التعطل وتلك المشكلات، إذ أن الجامعيين أكثر تعرضاً لتلك المشكلات من قرنائهم المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة.

- كما تزداد درجة هذه المشكلات عند الحضريين سواء كانوا جامعيين أو متوسطى المؤهل عن قرنائهم الريفيين.

- كما تظهر نتائج الدراسة أيضاً اتساع الفترة الزمنية بين السن الذى يرى المبحوثون أنه مناسب للزواج والسن الذى يتوقعون أن يكونوا فيه قادرين على الزواج، وهذا أمر يمكن أن يترتب عليه الانحراف نحو تعاطى المخدرات، وزيادة الفرصة لانتشار الدعارة والعلاقات الجنسية المحرمة وانتشار ممارسة الشذوذ الجنسى واهتزاز القيم الأخلاقية وتعطيل طاقات الشباب.

- ولم يختلف فى ذلك الجامعيون عن حملة الشهادات المتوسطة، غير أن الاختلاف كان بيناً بين الريفيين والحضريين، إذ كانت استجابات الحضريين أعلى بكثير من الريفيين حول العلاقة بين ارتفاع سن الزواج وأشكال الانحرافات السابقة.

وعلى مستوى المشكلات المجتمعية، فإن نتائج الدراسة تقر بوجود علاقة بين البطالة وأشكال الانحراف الآتية: السرقة – تعاطى الخمور – تعاطى المخدرات السوداء – تعاطى السموم البيضاء – الاغتصاب – التطرف الدينى – التطرف السياسى – الانحرافات الجنسية – ممارسة الرذيلة – الابتعاد عن العبادات الدينية.

- وعلى خلاف ما سبق فى تحديد العلاقة بين المؤهل الدراسى وأشكال الانحراف المختلفة فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن حملة المؤهلات المتوسطة أكثر ميلاً لهذه الانحرافات من حملة الشهادات الجامعية سواء العاملين أو المتعطلين.

- وفى المقارنة بين الريفيين والحضريين تظهر نتائج الدراسة أن الحضريين عاملين ومتعطلين أكثر ميلاً نحو أشكال الانحراف المشار إليها من الريفيين، وذلك أمر ممكن تفسيره فى ضوء تحديد طبيعة الضبط الاجتماعى فى كل من المجتمع

الريفى والحضرى. ومما سبق نستخلص الآتى:

١- الجامعيون المتعطلون أكثر تأثراً بالمشكلات الشخصية من متوسطى المؤهل.

٢- الجامعيون المتعطلون أكثر تأثراً بالمشكلات الأسرية التى تصاحب التعطل.

٣- متوسطو المؤهل المتعطلون أكثر تأثراً بأشكال الانحراف المصاحبة للبطالة.

٤- الريفيون جامعيون ومتوسطو المؤهل المتعطلون أقل تأثراً بالمشكلات الشخصية والأسرية والمجتمعية المصاحبة للبطالة.

* * *

توصيات الدراسة

توصى الدراسة

١- بأن تقوم الأجهزة المختصة فى الدولة بالتنسيق فيما بينها سواء على مستوى مؤسسات التعليم المختلفة أو قطاعات الخدمات والإنتاج بشكل يضمن أن يقوم نظام التعليم بإمداد القطاعات المختلفة بما تتطلبه من كوادر فنية حتى يمكن حدوث الاستثمار الأمثل لقطاعات الشباب، وبمعنى آخر أن تقوى قنوات الاتصال بين الجامعات والوزارات المختلفة بوضع خطة تستوعب الخريجين الذين تحتاجهم هذه الوزارات وغيرها من القطاعات.

٢- بأن تعمل الدولة فى الوضع الحالى على إيجاد فرص العمل من خلال مشروعات قومية إنتاجية فى مجالات يحتاج إليها اقتصاد الدولة، وأن يتم ذلك باعتبار أن تلك القضية قومية تشكل خطورة على الوضع الأمنى والاقتصادى لمصر. إذ تؤكد تقارير الأمن العام أن هناك علاقة قوية بين البطالة وارتكاب الجرائم التى تهدد الأمن العام متمثلة فى جرائم الاغتصاب والاختطاف والسرقة والتزوير والقتل. إذ بلغ عدد المتهمين فى هذه الجرائم عام ١٩٨٦ عدد ٥٩٤٩ متهماً يمثل المتهمون المتعطلون من بين هؤلاء عدد ٢٠٩٢ متهماً، ويشكل هؤلاء نسبة ٣٥% من مجموع المتهمين[٢٩]. وفى عام ١٩٨٧ بلغ عدد المتهمين فى هذه القضايا ٧٨٣٣ من بينهم عدد ٢٥٠٨ متهماً

من المتعطلين بنسبة ٣٢%، وفى عام ١٩٨٨ بلغ عدد المتهمين فى الجرائم المذكورة آنفاً ٦٩٠٢ متهماً من بينهم عدد ٢٥٩٩ متهماً بنسبة ٣٧,٦% من مجموع المتهمين[٣٠]. وفى تقرير ١٩٩٠ بلغ عدد المتهمين فى ذات الجرائم ١٠٣٥٣ متهماً من بينهم عدد ٣٨٥١ متهماً من المتعطلين بنسبة ٣٧,٠٢%[٣١].

* * *

المراجع

١- مختار عوض هلوده، البطالة فى مصر قياسها وأساليب علاجها، المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٨٩، ص٣.

٢- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٦، صفحات المقدمة د.

٣- مختار عوض هلوده، مرجع سابق، ص٤.

٤- صلاح الدين فهمى، دور المتغير السكانى فى عملية التنمية المخططة مع الإشارة للتجربة المصرية، المركز الدولى الإسلامى للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر ١٩٧٧، ص,٣

٥- محمد إبراهيم قشرة، تحليل العمالة والبطالة بين الإمكانيات الطبيعية والبشرية فى مصر، ندوة البطالة بين المهندسين، جمعية المهندسين المصريين، القاهرة ١٩٨٩، ص,٥

٦- محمد إبراهيم قشرة، مرجع سابق، ص,٦

٧- صلاح الدين فهمى، مرجع سابق، ص,٤

٨- مجلس الشورى، سياسات الاستثمار ص١١٢، ١٩٨٧/١٩٩٢.

٩- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الأول، المكونات الرئيسية، مايو ١٩٨٧، ص١٦٧.

١٠- A.R.E., Current Economic Situation & Economic Reform Program, Report No. ٦١٩٦, E G T, Document of World Bank, ١٩٨٦, P. ٢٦.

١١- فوزى حليم رزق، إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى للسلع الرئيسية فى الخمس سنوات المقبلة، ورقة مقدمة للمؤتمر السابع عشر للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ١٩٨٦، ص٨.

١٢- منى قاسم، العاملون فى الخارج بين الضياع والتنظيم، الأهرام الاقتصادى، العدد ٢٣، يناير ١٩٩٠، ص ص ٣٦-٣٩.

١٣- Report No. ٦١٩٦, Op. Cit., P. ٢٦.
١٤- إيهاب نديم، تحليل الفجوة الغذائية فى مصر بدائل ومقترحات لعلاجها، ورقة مقدمة للمؤتمر الثامن عشر للجمعية المصرية ١٩٨٧، ص٢١.
١٥- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص,١٦٨
١٦- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء العمالة بالعينة، ١٩٨٤، ص,٣٦
١٧- Report No. ٦١٩٦, Op. Cit., table ٢/٢, P. ٨٧.
١٨- الخطة الخمسية الثانية، مرجع سبق ذكره، ص١٦٩.
١٩- منى قاسم، مرجع سابق، ص,٣٧
٢٠- الخطة الخمسية الثانية، مرجع سابق، ص,١٦٩
٢١- التعداد العام للسكان ١٩٦٠، جدول رقم ٣، ص ص ١٢٤-١٢٨.
٢٢- التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٦، جدول رقم ١٥، ص ص ١٦١-,١٦٨
٢٣- التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٦، جدول رقم ٥، ص ص ١٢-,١٤
٢٤- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ١٩٨٦، مرجع سابق.
٢٥- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان لمحافظة القاهرة، جدول رقم ٥، ص ص ١٢-١٤.
٢٦- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد لمحافظة سوهاج، جدول رقم ٥، ص ص ١٥-٢٢.
٢٧- كريمة كريم، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال بمصر، منظمة الأمم المتحدة اليونسيف (مصر) ١٩٨٨، ص ص ١٤-,٣١
٢٨- وزارة الداخلية تقرير الأمن العام لسنة ١٩٨٦:
جدول رقم ٩، ص ص ١٦-١٧
جدول رقم ١٣، ص ص ١٩٤-١٩٥
جدول رقم ١٩، ص ص ٢٠٤-٢٠٥
جدول رقم ٢٥، ص ص ٢١٤-٢١٥
٢٩- وزارة الداخلية تقرير الأمن العام لسنة ١٩٨٧:
جدول رقم ٩، ص ص ١٩-٢٥
جدول رقم ١٣، ص ص ١٩٤-١٩٥

جدول رقم ١٩، ص ص ٢٠٤-٢٠٥

جدول رقم ٢٥، ص ص ٢١٤-٢١٥

٣٠- وزارة الداخلية تقرير الأمن العام لسنة ١٩٨٨:

جدول رقم ٩، ص ص ١٨-١٩

جدول رقم ١٣، ص ص ١٩٥-١٩٦

جدول رقم ١٩، ص ص ٢٠٦-٢٠٨

جدول رقم ٢٥، ص ص ٢١٨-٢٢٠

٣١- وزارة الداخلية تقرير الأمن العام لسنة ١٩٩٠:

جدول رقم ٩، ص ص ٢٠-٢٣

جدول رقم ١٣، ص ص ١٩٧-١٩٩

جدول رقم ١٩، ص ص ٢١٠-٢١٢

جدول رقم ٢٥، ص ص ٢٢٠-٢٢٤

الفصل الرابع
الفقر فى الريف المصرى(*)

شهد الريف المصرى فى السبعينيات والثمانينيات تحولات اجتماعية ضخمة، وتمر مختلف القرى بهذه التحولات بدرجة غير متكافئة، مما يجعل الحديث عن "نمطية" القرية المصرية و"تجانس" الريف المصرى حديثاً يغفل دلالة هذه التحولات من الناحية السوسيولوجية. وكان من الطبيعى أن تتراكم الدراسات الاجتماعية التى سلطت الضوء على أبرز هذه التحولات الاجتماعية. وقد نال موضوع البناء الطبقى فى الريف المصرى وما طرأ عليه من تحول اهتماماً ملحوظاً من هذه السنوات. وما يلفت النظر فى هذا الصدد أن معظم دراسات الفقر فى الريف المصرى جاءت على يد متخصصين فى علم الاقتصاد. وهذا ما دعا ايليا حريق(١) إلى القول بأن دراسة سمير رشوان عام ١٩٧٧ تعد أول دراسة منظمة عن الفقر فى الريف المصرى. أما دراسات علماء الاجتماع فقد ركزت على البناء الطبقى. وربما يعود هذا الوضع إلى أن "الفقر" يعد مفهوماً شائعاً فى علم الاقتصاد، مثلما تشكل "الطبقة" مفهوماً محورياً فى علم الاجتماع. ومما لاشك فيه أن إسهام هذين الفريقين من العلماء يمثل جهداً تنبغى الاستفادة منه فى ذات الوقت.

ويدور هذا الفصل حول الفقر فى الريف المصرى. ويبدأ الباحث باستعراض الفقر من أواخر الخمسينيات حتى منتصف الثمانينيات. وقد استفاد الباحث من نتائج الدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحليله لنتائج التعداد الزراعى الأخير (١٩٨٢) فى الكشف عن هذه الاتجاهات واختلافها باختلاف المحافظات. واتبع الباحث هنا منهجاً فى تقدير معدلات الفقر عام ١٩٨٢ يجمع بين التعريفين: الاقتصادى والسوسيولوجى للفقر، إذ ينشغل علماء الاقتصاد بتحديد الفقر تحديداً كمياً يتجاهل تركيب الجماعات الفقيرة، وعلى العكس من ذلك ينشغل علماء الاجتماع بتحديد الفقر تحديداً كيفياً يتجاهل حجم الجماعات الفقيرة.

(*) كتب هذا الفصل الدكتور مصطفى خلف عبدالجواد، أستاذ علم الاجتماع بجامعة المنيا.

وعلى الرغم من أن حيازة الأرض الزراعية لم تعد هى المعيار الوحيد للتدرج الطبقى فى الريف المصرى، فإن أى تحليل للريف المصرى يستحسن أن يبدأ بالأرض: استخدامها وتوزيعها. ويرجع ذلك إلى أن هذه العوامل أسهمت أكثر من غيرها فى تشكيل الواقع: الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى الريف المصرى. وبناء على ذلك يركز الباحث على توزيع حيازة الأرض الزراعية، واتجاه عدم المساواة فيها بين ١٩٦١ و١٩٨٢. كما يتناول العلاقة بين الأرض والفقر فى الريف المصرى من خلال تحديد أعداد سكان الريف الذين تعجز الأرض عن إعاشتهم حسب فئات الحيازة. وتجسد هذه المحاولة عمق مشكلة الفقر بين صغار حائزى الأرض الزراعية فى الريف.

ولا ينظر الباحث إلى الفقراء كطبقة اجتماعية منعزلة عن البناء الطبقى القائم، إذ أن أحدث نظريات الفقر تذهب إلى أن فهم أوضاع الفقراء يبدو جلياً مقارناً بأوضاع غير الفقراء[٢]. ولذلك يصور الباحث أشكال التمايز الاجتماعى بين سكان الريف المصرى فى ثمانية جوانب هى: المهنة، والحالة التعليمية، وحجم الأسرة، والكيان القانونى لحيازة الأرض، والنمط المحصولى، ونمط العمالة، والميكنة الزراعية، وحيازة الماشية.

وأخيراً يتناول الباحث تفسيرات الفقر فى الريف المصرى فى إطار نظرية علم الاجتماع.

اتجاهات الفقر فى الريف المصرى

قامت الإدارة العامة للتعداد الزراعى بوزارة الزراعة بإجراء التعداد الزراعى الأخير عن السنة الزراعية ٨١/ ١٩٨٢. وكان التعداد السابق له قد أجرى فى أوائل الستينيات عن السنة الزراعية ١٩٦٢/٦١. وشمل التعداد الأخير جميع محافظات الجمهورية عدا محافظة القاهرة. ويستبعد الباحث فى هذا التحليل محافظات الإسكندرية وبورسعيد والسويس لغلبة الطابع الحضرى عليها.

ويوفر هذا التعداد الأخير بيانات تساعد فى الوصول إلى تقدير معدلات الفقر فى الريف المصرى حسب المحافظة عام ١٩٨٢. ويقصد بفقراء الريف المعدمون

العاملون بالزراعة بالإضافة إلى الفقراء الحائزين الذين يحوزون أقل من فقدان. ويقوم التقدير الأول لفقراء الريف على هذا التعريف.

أما التقدير الثانى فهو يضيف إلى الفئتين السابقتين المعدمين العاملين بالخدمات تمشياً مع التحولات التى شهدها الريف المصرى فى الثمانينيات، فقد أفضت هذه التحولات إلى تدنى أوضاع العاملين بالخدمات مما يجعلهم ضمن "الفقراء الجدد" فى الريف المصرى(٣).

ويمكن وصف خطوات تقدير فقراء الريف ومعدلات الفقر على النحو التالى:

١- تم حصر المعدمين الذى لا يحوزون أرضاً من الجدول الخاص بتوزيع حيازة الأرض الزراعية حسب فئات الحيازة ومساحتها. واستبعد من هؤلاء المعدمون العاملون منهم بالمهن غير الزراعية فى التقدير الأول، وأضيف إليهم المعدمون العاملون بالخدمات فى التقدير الثانى.

٢- بالرجوع إلى الجدول الخاص بتوزيع السكان الزراعيين (معدمون وحائزون) حسب عدد أفراد الأسرة المعيشية وفئات مساحة الحيازة أمكن الوصول إلى العدد الإجمالى لأفراد الأسرة المعدمة. وبقسمة هذا العدد الإجمالى على عدد المعدمين تم الوصول إلى متوسط حجم الأسرة بين المعدمين. واستخدم هذا المتوسط فى الوصول إلى عدد أفراد الأسر المعدمة مصنفة حسب المهنة:

معدمون يعملون بالزراعة، ومعدمون يعملون بالخدمات، وباقى المعدمين. أما عن فئات الحائزين فقد استخدم العدد الإجمالى لأفراد الأسرة كما هو فى بيانات نفس الجدول.

٣- بالإفادة من البيانات السابقة أمكن الوصول إلى تقدير عدد الفقراء (المعدمون وفقراء الحائزين) فى كل محافظة. ويمثل هذا العدد "البسط" فى حسب معدل الفقر.

٤- بالرجوع إلى نفس الجدول الخاص بتوزيع السكان الزراعيين (معدمون وحائزون) حسب عدد أفراد الأسرة المعيشية وفئات مساحة الحيازة أمكن الوصول إلى العدد الإجمالى للسكان الزراعيين. ويمثل هذا العدد "المقام" فى حساب معدل الفقر بين السكان الزراعيين.

٥- تم الحصول على تقدير سكان الريف عام ١٩٨٢ من إحصاءات المواليد والوفيات التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. ويمثل هذا العدد "المقام" فى حساب معدل الفقر بين سكان الريف.

٦- بالإفادة من البيانات السابقة حسب معدلات الفقر كما يلى:

(أ) معدل الفقر بين السكان الزراعيين (التقدير الأول) = (المعدمون العاملون بالزراعة + فقراء الحائزين) / (إجمالى السكان الزراعيين) × ١٠٠

(ب) معدل الفقر بين السكان الزراعيين (التقدير الثانى) = (المعدمون العاملون بالزراعة + فقراء الحائزين + المعدمون العاملون بالخدمات) / (إجمالى السكان الزراعيين) × ١٠٠

(ج) معدل الفقر بين سكان الريف (التقدير الأول) = (المعدمون العاملون بالزراعة + فقراء الحائزين) / (إجمالى سكان الريف) × ١٠٠

(د) معدل الفقر بين سكان الريف (التقدير الثانى) = (المعدمون العاملون بالزراعة + فقراء الحائزون + المعدمون العاملون بالخدمات) / (إجمالى سكان الريف) × ١٠٠

ويلخص الجدول التالى أعداد الفقراء ومعدلات الفقر فى الريف حسب المحافظة وفقاً للخطوات السابقة.

جدول رقم (١)

أعداد الفقراء ومعدلات الفقر فى الريف حسب المحافظة (١٩٨٢)

المحافظة	التقدير الأول			التقدير الثانى		
	أعداد الفقراء	معدل الفقر بين السكان الزراعيين (%)	معدل الفقر بين سكان الريف (%)	أعداد الفقراء	معدل الفقر بين السكان الزراعيين (%)	معدل الفقر بين سكان الريف (%)
دمياط	٤٢٦٢٣	٢٠	٨	٤٣٩٩٤	٢١	٨
الدقهلية	٤٢٢٤٢٠	٢٧	١٧	٤٢٨١١٣	٢٧	١٧
الشرقية	٥٢١٣٨١	٢٩	٢٠	٥٣٣٦٠٤	٣٠	٢١

القليوبية	٣٤٦١١٦	٤٣	٢٨	٣٥٣٨٦٨	٤٤	٢٩
كفر الشيخ	١٤٤٠٨١	١٥	١١	١٥١١٢٢	١٦	١١
الغربية	٣٩٨٥٠٣	٣١	٢٢	٤٠٧٣٤٢	٣٢	٢٢
المنوفية	٤٥٩٨٧٣	٣٧	٢٨	٤٦٥٥٣٢	٣٨	٢٨
البحيرة	٢٧٧١٣٩	١٦	١٢	٢٨٩٤٢٧	١٧	١٣
الإسماعيلية	٤٢٩٠٢	٢٤	١٩	٤٧٢٠٨	٢٦	٢١
الجيزة	٢٦٨٢٣٠	٤١	٢١	٢٧١١٨٣	٤٢	٢١
بنى سويف	٢٧٨٩٠٢	٣٦	٢٧	٢٨٦٢٨٠	٣٧	٢٨
الفيوم	٢٠١٨٤٤	٢٧	١٩	٢٠٦٨٠١	٢٧	١٩
المنيا	٥٥٣١٨٩	٤١	٢٨	٥٥٩٣٥٣	٤٢	٢٨
أسيوط	٥٣٢٧٠٧	٤٦	٣٦	٥٤٧٩٦٠	٤٧	٣٧
سوهاج	٦١٠٦٣٨	٤٧	٣٣	٦١٦٤٤٤	٤٧	٣٤
قنا	٤٤٧٣٩٣	٤٤	٢٨	٤٥٩٣٢١	٤٥	٢٩
أسوان	٩٥٥٣٧	٢٧	٢٠	١٠٣٠٤٧	٣٠	٢٢
البحر الأحمر	٤٠٤٤	٥٠	٤٢	٤٣٤٧	٥٣	٤٦
الوادى الجديد	٨٧٩٦	١٣	١٢	٩٧٦٩	١٥	١٣
مرسى مطروح	٩٥٠٦	١٢	١٠	٩٦٨١	١٢	١٠
شمال سيناء	١٦٧٤٤	٢٨	٢٣	١٦٩٣١	٢٩	٢٥
جنوب سيناء	٧١١٤	٦٤	٥٤	٧٦٩٠	٦٩	٥٩
إجمالى الجمهورية	**٥٥٦٨٩٦٨٢**	**٣٣**	**٢٣**	**٥٨١٩٠١٧**	**٣٤**	**٢٣**

يعبر هذا الجدول تعبيراً واضحاً عن جغرافية الفقر فى الريف المصرى. ويبدو منه التفاوت فى معدل الفقر بين الوجهين: البحرى والقبلى من ناحية، وبين المحافظات بعضها عن بعض من ناحية أخرى، إذ ترتفع معدلات الفقر فى الوجه القبلى ارتفاعاً ملحوظاً عنها فى الوجه البحرى. كما تتميز محافظات الوجه القبلى بمعدلات فقر مرتفعة مقارنة بمحافظات الوجه البحرى.

وتوجد أدنى معدلات الفقر فى محافظة دمياط، على حين توجد أعلاها فى محافظتى أسيوط وسوهاج إذا تركنا محافظات الحدود جانباً. ولا يختلف هذا النمط الجغرافى للفقر الريفى فى المحافظات عام ١٩٨٢ عن النمط الملحوظ فى منتصف السبعينيات.

وتتميز المحافظات الصحراوية بمعدلات فقر منخفضة باستثناء محافظتى البحر الأحمر وجنوب سيناء. ويمكن تصنيف المحافظات حسب معدل الفقر الريفى على النحو التالى:

١- محافظات ذات معدل فقر منخفض (٨-١٢%): دمياط، ومطروح، وكفر الشيخ، والوادى الجديد، والبحيرة.

٢- محافظات ذات معدل فقر متوسط (١٧-٢٣%): الدقهلية، والفيوم، والإسماعيلية، والشرقية، وأسوان، وشمال سيناء، والغربية، والجيزة.

٣- محافظات ذات معدل فقر مرتفع (أكثر من ٢٣%): القليوبية، وبنى سويف، والمنيا، والمنوفية، وقنا، وسوهاج، وأسيوط، والبحر الأحمر، وجنوب سيناء.

وقد بلغ معدل الفقر فى الريف المصرى ككل عام ١٩٨٢ حوالى ٣٣% بين السكان الزراعيين وحوالى ٢٣% بين سكان الريف. وبالنظر إلى التقديرات السابقة التى خلصت إلى أن معدل الفقر الريفى تراوح بين ٤٢% و٤٤% فى منتصف السبعينيات نلمس الانخفاض الملحوظ فى هذا المعدل على مدى هذه السنوات القليلة. وسوف نعود إلى هذه النقطة فى الجزء الأخير من هذا الفصل. وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر فى الريف، فإن الأعداد المطلقة للفقراء آخذة فى التزايد من ٣ مليون عام ٦٤/ ١٩٦٥ إلى حوالى ٥,٨ مليون عام ١٩٨٢/٨١. وهكذا تضاعفت أعداد الفقراء خلال سبعة عشر عاماً.

وإذا أخذنا برأى محمد أبو مندور الديب الذى يذهب إلى أن المساحة الحدية الموازية لخط الفقر تساوى ٢,٤٣ فداناً[٤] أو برأى محيا زيتون التى تعد حائزى ثلاثة أفدنة فأقل هم فقراء الفلاحين، على أساس أن إعفاء الحيازات التى تقل عن هذه

المساحة من ضريبة الأرض يعد اعترافاً رسمياً بفقر هذه المجموعة من الفلاحين[٥] فإن عدد الفقراء عام ١٩٨٢ يرتفع إلى ١٤,١ مليوناً بما يمثل ٨١% من السكان الزراعيين و٥٦% من سكان الريف. ولكننا نلتزم بالتعريف الإجرائى المستخدم فى الدراسة الراهنة، لأنه يعبر عن إجماع فى الرأى من جانب عدد كبير من علماء الاجتماع فى مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن تقدير معدل الفقر الريفى الذى توصل إليه الباحث من بيانات التعداد الزراعى يقترب كثيراً من التقديرات التى توصل إليها علماء الاقتصاد استناداً إلى بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٢/٨١.

وعلى الرغم من الانخفاض الواضح فى معدلات الفقر فى الريف المصرى منذ بداية الثمانينيات، فإن الفجوة فى الدخل بين الفقراء وغيرهم آخذة فى الاتساع. ويدلل على ذلك تحليل بيانات بحوث ميزانية الأسرة (١٩٥٨-١٩٨٢). فقد تبين وجود ركود أو تزايد درجة عدم المساواة فى الدخل بين سكان الريف. وهذا يكشف عن نوع متناقض من التنمية فى الريف بدون تغير بنائى كيفى. وسوف نعود إلى هذه القضية فى الجزء الأخير من هذا الفصل.

حيازة الأرض الزراعية واتجاه عدم المساواة فيها

يشير الجدول رقم (٢) إلى توزيع الحيازات الزراعية فى الريف عام ١٩٨٢ حسب فئات الحائزين والمساحة. وتقسم الدراسة الراهنة حائزى الأرض الزراعية إلى أربع فئات هى:

١- فقراء الحائزين: وهم من يحوزون أقل من فدان.

٢- صغار الحائزين: وهم من يحوزون فداناً إلى ثلاثة أفدنة.

٣- متوسطو الحائزين: وهم من يحوزون أربعة أفدنة إلى تسعة.

٤- أغنياء الحائزين: وهم من يحوزون عشرة أفدنة فأكثر.

جدول (٢) توزيع الحائزين حسب عدد الحيازات والمساحة (١٩٨٢)

فئات الحائزين	عدد الحيازات	%	المساحة بالفدان	%	متوسط الحيازة بالفدان
فقراء الحائزين	٧٩٦٣٩٤	٣٢,٢	٣٩٩٣٥٧	٦,٠	٠,٥
صغار الحائزين	١٣٢٠٠٢٤	٥٣,٥	١٦٥٥٥٨٣	٢٥,٠	١,٣
متوسطو الحائزين	٢٨٠٦٩٠	١١,٤	١٥٥٦٨١٧	٢٣,٥	٥,٥
أغنياء الحائزين	٧١٣٠٠	٢,٩	٢٠٣٠٧٠٧	٤٥,٥	٤٢,٤
الإجمالى	٢٤٦٨٤٠٨	١٠٠	٦٦٣٢٤٦٤	١٠٠	٢,٧

يكشف الجدول السابق عن التفاوت الملحوظ فى متوسط الحيازة بين فئات الحائزين، إذ بلغ هذا المتوسط نصف فدان بين فقراء الحائزين مقارناً بـ٤٢,٤ فداناً بين أغنياء الحائزين. كما توضح هذه البيانات أن توزيع الحيازات بين جماعات الحائزين شديد الالتواء، إذ أن جماعة فقراء وصغار الحائزين التى تضم ٨٥,٧% من الحائزين تحوز أقل من ثلث المساحة الزراعية، على حين نجد أن جماعة أغنياء الحائزين التى تمثل ٢,٩% فقط من الحائزين تحوز ما يقرب من نصف هذه المساحة. وهذا يعكس تحولاً فى الزراعة المصرية نحو الحيازات القزمية وتزايد أعداد فقراء الفلاحين.

وقد انعكس هذا التوزيع على ارتفاع درجة عدم المساواة فى حيازة الأرض الزراعية بين صفوف الحائزين. فقد بلغ معامل جينى ٠,٥٧ عام ١٩٨٢ مقارنة بـ٠,٦٧ عام ١٩٦١ (انظر جدول ٣). وإذا صححنا معامل جينى ليأخذ فى اعتباره معدمى الأرض الزراعية، فإنه يرتفع إلى ٠,٦٣ عام ١٩٨٢. وهذا يعنى ركود أو ثبات درجة عدم المساواة فى حيازة الأرض الزراعية بين الحائزين وذلك بفعل القوى التى تؤدى إلى مزيد من التفاوت والاستقطاب فى الريف المصرى. ولذلك يمكن القول بأن مشكلة الفقر فى الريف المصرى لا تقتصر على انخفاض حجم الحيازة وحده، وإنما تتجسد أيضاً فى ارتفاع درجة عدم المساواة فى حيازة الأرض. ويبرهن على ذلك وجود علاقة طردية دالة بين درجة عدم المساواة فى حيازة الأرض من جهة، ومعدل الفقر الريفى من جهة أخرى.

جدول رقم (٣)

درجة عدم المساواة فى حيازة الأرض حسب المحافظة

المحافظة	معامل جينى		معامل جينى المصحح	المحافظة	معامل جينى		معامل جينى المصحح
	١٩٦١	١٩٨٢			١٩٦١	١٩٨٢	
دمياط	٠,٦٢	٠,٥٢	٠,٥٩	المنيا	٠,٧٥	٠,٥٨	٠,٦٤
الدقهلية	٠,٦٦	٠,٥٢	٠,٥٦	أسيوط	٠,٦٥	٠,٥٥	٠,٦٣
الشرقية	٠,٦١	٠,٥٧	٠,٦١	سوهاج	٠,٥٢	٠,٤٩	٠,٥٥
القليوبية	٠,٥٦	٠,٥٠	٠,٥٤	قنا	٠,٦٧	٠,٥٩	٠,٦٨
كفر الشيخ	٠,٦١	٠,٥١	٠,٥٦	أسوان	٠,٦٩	٠,٥٢	٠,٦٢
الغربية	٠,٥٥	٠,٤٨	٠,٥٢	البحر الأحمر		٠,١٠	٠,٦٨
المنوفية	٠,٥٣	٠,٤٧	٠,٥٠	الوادى الجديد		٠,٥٣	٠,٥٧
البحيرة	٠,٦٢	٠,٥٩	٠,٦٣	مرسى مطروح		٠,٥٩	٠,٦٣
الإسماعيلية	٠,٥٦	٠,٧٦	٠,٨٢	شمال سيناء		٠,٦٢	٠,٧١
الجيزة	٠,٥٢	٠,٦١	٠,٥٧	جنوب سيناء		٠,٨٣	٠,٩٥
بنى سويف	٠,٦٢	٠,٥٢	٠,٥٩	**إجمالى الجمهورية**	٠,٦٧	٠,٥٧	٠,٦٣
الفيوم	٠,٦٥	٠,٥٣	٠,٥٨				

وتكشف المقارنة بين تعدادى ١٩٦١ و١٩٨٢ عن الزيادة المطردة فى أعداد فقراء وصغار الحائزين من ١٢٨١٥١٩ عام ١٩٦١ إلى ٢١١٦٦١٤ عام ١٩٨٢. وبذلك أصبح قطاع كبير من الفلاحين المصريين عاجزاً عن إعاشة نفسه اعتماداً على هذه الحيازات القزمية. ويحاول الباحث هنا إبراز العلاقة بين الفقر والأرض فى الريف المصرى من خلال تحديد أعداد سكان الريف الذين تعجز الأرض عن إعاشتهم حسب فئات حيازة الأرض. فإذا افترضنا أن الحد الأدنى الذى يكفى معيشة الفرد يبلغ فدان، فإنه يمكن الوصول إلى هذه الأعداد على النحو الذى يصوره الجدول التالى:

جدول رقم (٤)

الأرض والفقر فى الريف المصرى (١٩٨٢)

فئات الحائزين	عدد الأفراد الذين يمكن أن تعولهم الأرض عند حد الكفاف	عدد الأفراد الذين تعولهم الأرض بالفعل	الفرق
فقراء الحائزين	٧٩٨٧١٤	٤٢٥٦٨١٨	٣٤٥٨١٠٤-
صغار الحائزين	٣٣١١١٦٦	٨٣٦٢٤٧١	٥٠٥١٣٠٥-
متوسطو الحائزين	٣١١٣٦٣٤	٢١٤١٠٠٢	٩٧٢٦٣٢+
أغنياء الحائزين	٦٠٤١٤١٤	٥٦٧٨٨٧	٥٤٧٣٥٢٧+
الإجمالى	١٣٢٦٤٩٢٨	١٥٣٢٨١٧٨	٢٠٦٣٢٥٠-

يتضح من هذا التحليل أن بعض السكان المشتغلين بالزراعة يعيشون تحت حد الكفاف. إذ أن حيازة فقراء وصغار الحائزين تعول عدداً من الأفراد أكثر مما هو مفترض (حوالى ٨,٥ مليون فرد). وعلى العكس من ذلك تحقق حيازة متوسطى وأغنياء الحائزين فائضاً كبيراً لحائزيها فوق حد الكفاف. وهكذا نجد أن مليونى فرد فى الريف المصرى يزيدون عن مقدرة الأرض على تحقيق حد الكفاف. وإذا أضفنا إلى هذا العدد مليونين من المعدمين لبدا أمامنا موقف الفقر الذى يجابهه أربعة ملايين من سكان الريف.

يتضح من هذا التحليل أن بعض السكان المشتغلين بالزراعة يعيشون تحت حد الكفاف. إذ أن حيازة فقراء وصغار الحائزين تعول عدداً من الأفراد أكثر مما هو مفترض (حوالى ٨,٥ مليون فرد). وعلى العكس من ذلك تحقق حيازة متوسطى وأغنياء الحائزين فائضاً كبيراً لحائزيها فوق حد الكفاف. وهكذا نجد أن مليونى فرد فى الريف المصرى يزيدون عن مقدرة الأرض على تحقيق حد الكفاف. وإذا أضفنا إلى هذا العدد مليونين من المعدمين لبدا أمامنا موقف الفقر الذى يجابهه أربعة ملايين من سكان الريف.

أشكال التمايز الاجتماعى بين سكان الريف

تتيح نتائج التعداد الزراعى الأخير (١٩٨٢) فرصة الكشف عن أشكال التمايز

الاجتماعى بين سكان الريف (معدمون وحائزون). وتجدر الإشارة فى البداية إلى أن إدراج المعدمين فى هذا التحليل جاء بناء على تعريف الحائز فى التعداد الزراعى. إذ أن معدمى الأرض الزراعية ربما يحوزون أولاً إنتاجية أخرى كالماشية والدواجن والآلات الزراعية الميكانيكية.. إلخ. ولذلك يقتصر التحليل على الحائزين فقط إذا كانت أشكال التمايز الاجتماعى تتعلق بالأرض، فى حين يضم هذا التحليل المعدمين والحائزين إذا كانت أشكال التمايز الاجتماعى لا تتعلق بحيازة الأرض.

ويتناول التحليل فى هذا الجزء الأشكال التالية للتمايز الاجتماعى بين سكان الريف:

١- المهنة

يتضح من الجدول (٥) أن العمل فى الأرض التى يملكها الحائز يمثل المهنة الأساسية بين جميع فئات الحائزين. كما أن ما يزيد عن نصف معدمى الأرض الزراعية يعتمدون فى معاشهم على ما يحوزونه من ماشية ودواجن وآلات زراعية.. إلخ.

ولا يمنع وجود الحيازة من اشتغال الحائزين بمهن أخرى. وهنا يبدو التفاوت واضحاً فى هذه المهن بين الحائزين. فعلى الرغم من أن المهن الفنية والعلمية وما إليها تمثل أبرز هذه المهن فى جميع فئات الحائزين، فإننا نلاحظ- من الناحية الأخرى- أن مهن الخدمات والمهن الزراعية ومهن الياقات الزرقاء (عمال الإنتاج ومن إليهم) ترتبط ارتباطاً عكسياً بفئات الحيازة. ويبدو العكس صحيحاً فى حالة المهن الفنية والعلمية، وكذا المهن الإدارية والكتابية ومهن البيع، إذ توجد علاقة طردية بينها وبين فئات الحيازة.

وإجمالاً فإن الغالبية العظمى من سكان الريف (٧٠%) تعتمد فى معاشها على ما تحوزه من أرض وخلافه. غير أن وجود مهن أخرى للحائزين يبرز بشكل واضح تنوع مصادر الدخل بين سكان الريف، وهى الظاهرة التى أشارت إليها دراسات سابقة. فقد خلص مسح الفقر فى الريف المصرى (١٩٧٧) إلى أن العمل غير الزراعى داخل

القرية أو خارجها يعد مصدراً هاماً للدخل بالنسبة لسكان الريف خاصة الفقراء منهم. وهذا يعكس أهمية ما يطلق عليه "القطاع الثالث" بالريف، الذى يلجأ إلى العمل فى الحرف اليدوية والأنشطة التجارية. ويرجع ذلك إلى أن مقدرة هؤلاء الفقراء فى الحصول على الأرض مقدرة محدودة، كما لا يتوفر لهم مجال مباشر للعمل فى القطاع الحضرى. ويتركز أرباب الأسرة الفقيرة فى المهن ذات الدخول المنخفضة نسبياً. وتقل الدخول الناتجة عن هذه المهن عن دخل خط الفقر، أو تقترب منه. ويلاحظ أن أرباب الأسرة الفقيرة الذين يعملون فى نفس مهن أرباب الأسر غير الفقيرة (مثل المزارعين، والحرفيين، وموظفى الحكومة) يحصلون على دخل أقل، لأن المزارعين غير الفقراء يملكون مساحات أكبر من الأرض، والحرفيين يملكون ورشاً أكبر، وموظفى الحكومة يحتلون مراكز أعلى[٦].

كما أشارت دراسة أخرى أجريت عام ١٩٧٩ إلى أن الأنشطة غير الزراعية تمثل مصدراً هاماً للدخل خاصة بين صغار الحائزين. كما تمارس الجماعات الحائزة الأخرى أنشطة غير زراعية. ويلاحظ أن الدخل الذى يحصل على كبار الحائزين من هذه الأنشطة أكبر نسبياً من الدخل الذى يحصل عليه صغار الحائزين منها[٧]. وقد أكدت دراسة حديثة قام بها هوبنكز فى قرية موشا بأسيوط[٨] نفس الظاهرة. كما أكدها أيضاً بحث احتياجات الدخل فى القطاع الريفى[٩].

٢ـ الحالة الاجتماعية

يصنف التعداد الزراعى الحالة التعليمية للحائزين إلى ست فئات هى: أمى (إذا كان لا يستطيع القراءة الكتابة)، يقرأ أو يقرأ ويكتب (إذا كان يستطيع القراءة ولا يستطيع الكتابة أو إذا كان يقرأ ويكتب جملة مفيدة بسهولة، أو إذا قضى أكثر من ثلاث سنوات فى المرحلة الأولى دون الحصول على شهادة)، ومؤهل دون المتوسط، ومؤهل متوسط، ومؤهل فوق المتوسط، ومؤهل جامعى على الأقل. ولأغراض التحليل هنا سوف نضم أصحاب المؤهلات التعليمية معاً فى فئة واحدة، نظراً لصغر أعداد الحائزين فى كل فئة على حدة.

جدول رقم (٦)

توزيع الحائزين فى الريف حسب الحالة التعليمية (١٩٨٢)(*)

فئات الحائزين	أمى	يقرأ أو يقرأ ويكتب	ذو مؤهلات تعليمية	جملة
معدمون	٦٢,٣	٣٣,٧	٤,٠	١٠٠
فقراء الحائزين	٦٠,١	٣٥,٩	٤,٠	١٠٠
صغار الحائزين	٥٧,٤	٣٨,٩	٣,٧	١٠٠
متوسطو الحائزين	٥٠,٧	٤٣,٧	٥,٦	١٠٠
أغنياء الحائزين	٣١,٩	٥١,٥	١٦,٦	١٠٠
الإجمالى	**٥٧,٥**	**٣٨,٢**	**٤,٣**	**١٠٠**

ويكشف هذا الجدول عن التمايز الواضح فى الحالة التعليمية بين الحائزين، إذ تنخفض نسبة الأمية من ٦٠,١% بين فقراء الحائزين إلى ٣١,٩% بين أغنياء الحائزين. وفى المقابل ترتفع نسبة أصحاب المؤهلات التعليمية من ٤% بين فقراء الحائزين إلى أربعة أضعاف (١٦,٦%) بين أغنياء الحائزين. وهكذا تبدو العلاقة العكسية واضحة بين فئات الحيازة والمستوى التعليمى.

ولا يختلف توزيع المعدمين حسب الحالة التعليمية عن التوزيع العام فى الريف المصرى اختلافاً كبيراً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تساوى نسبة أصحاب المؤهلات التعليمية بين المعدمين من جهة، وفقراء الحائزين ومتوسطيهم من جهة أخرى يعود فى الأساس إلى أن فئة المعدمين تضم أيضاً أصحاب المهن الفنية والعلمية والإدارية والكتابية. ويعد الحصول على مؤهل تعليمى شرطاً أساسياً لدخول هذه المهن. وقد اتضح من جدول (٥) أن هؤلاء يشكلون ربع المعدمين أصحاب المهن الأخرى.

وهكذا يبدو واضحاً من التحليل السابق الارتباط الوثيق بين الفقر والأمية، وبذا تعد الأمية سمة مميزة للفقراء فى الريف المصرى.

وتكشف هذه النتائج عن الملامح الطبقية للنظام التعليمى فى مصر، ومنها:

(*) استبعدت من هذه الجداول الحالات التعليمية غير المبينة.

١- ارتفاع معدلات التسرب من المدارس الابتدائية. ففى ظروف الفقر يجد التلميذ والديه غير قادرين على توفير نفقات تعليمه لفترة أطول من المرحلة الابتدائية الإجبارية. كما يجد أن والديه فى حاجة إلى إسهامه الاقتصادى لإعالة بقية أعضاء الأسرة، وبالتالى ينقطع هذا التلميذ عن التعليم، ويبحث عن مهنة يقتات منها العيش.

وقد أشار مسح قوة العمل عام ١٩٨٤ إلى أن عمالة الأطفال أصبحت ظاهرة ملحوظة وواضحة فى المجتمعين: الريفى والحضرى، إذ أن ١,٥ مليون طفل دون سن الخامسة عشرة يشاركون فى قوة العمل بنسبة ١٠,٣% من إجمالى السكان النشطين اقتصادياً.

٢- الإنجاز الضعيف لطلاب الطبقة الدنيا فى امتحان شهادة الثانوية العامة. ويرجع ذلك إلى أن معظم طلاب هذه الشهادة يحتاجون إلى دروس خصوصية فى المنزل (وهذا ما يقدر عليه الطلاب الأغنياء فقط) من أجل إحراز درجات عالية فى الامتحانات النهائية.

٣- ازدواجية نظام التعليم فى مصر حيث يوجد التعليم العام المدعم بالكامل جنباً إلى جنب مع التعليم الخاص. ومن الملاحظ أن جماعات الدخل المنخفض تتجه إلى النوع الأول، فى حين تشبع مدارس النوع الثانى احتياجات جماعات الدخل المرتفع. وهذه الازدواجية لها آثار عكسية خطيرة فى عدم المساواة بين الأجيال على المدى الطويل. وتشير إنعام عبدالجواد إلى أن التعليم الفنى ذو طبيعة طبقية مغلقة، بمعنى أنه قدر أبناء الطبقات الفقيرة وحدها. وهذا ما يجعل التعليم فى مصر يسهم فى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا، فيكرس بذلك التمايزات القائمة فى المجتمع. ويعيد إنتاجها.

٤- أن التعليم الجامعى (باستثناء جامعة الأزهر) لا يزال مقصوراً إلى حد كبير على أبناء الطبقات الغنية فى المجتمع المصرى، كما أن أبناء الأغنياء يتجهون إلى الكليات المرموقة (كالهندسة، والطب، والاقتصاد والعلوم السياسية) بدرجة أكبر من أبناء الأسر الفقيرة.

وقد تغيرت العلاقة بين التعليم والدخل فى مصر منذ النصف الثانى من السبعينيات فى ظل سياسية الانفتاح، إذ أن التعليم العالى أصبح أقل أهمية فى تفسير وتحديد احتمالات الحصول على دخل مرتفع خاصة بالنسبة لجماعات معينة من متكسبى الدخل كالحرفين والعمال المهرة ومن إليهم.

٣- حجم الأسرة

يعرف التعداد الزراعى الأسرة المعيشية Household بأنها عبارة عن شخص أو مجموعة أشخاص تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويشتركون فى معيشة واحدة فى المسكن والمأكل. ويدخل ضمن أفراد الأسرة المعيشية: الخدم، والنزلاء الذين يبيتون معهم. وقد تقيم الأسرة المعيشية فى مبنى مستقل أو فى جزء من المبنى. وعلى الرغم من أن هذا التعريف لا يشيع استخدامه فى دراسات علم الاجتماع، فإن التعداد الزراعى يوفر بيانات عن توزيع الحائزين حسب حجم الأسرة المعيشية. وهذا يتيح الفرصة لدراسة التمايز بين هؤلاء الحائزين فى الخصوبة مُقاسه بحجم الأسرة.

لعل أغرب ما يظهره جدول رقم (٧) وجود علاقة طردية واضحة بين الحيازة والخصوبة مُقاسه بحجم الأسرة، إذ يتجه حجم الأسرة إلى الارتفاع مع تزايد حجم الحيازة. وقد بلغ معامل الارتباط بين متوسط حجم الحيازة ومتوسط حجم الأسرة +٠,٧٢

جدول رقم (٧)
توزيع الحائزين فى الريف حسب
متوسط حجم الأسرة (١٩٨٢)

فئات الحائزين	متوسط حجم الأسرة
معدمون	٥,٢
فقراء الحائزين	٥,٣
صغار الحائزين	٦,٣
متوسطو الحائزين	٧,٦
أغنياء الحائزين	٨,٠
الإجمالى	**٦,١**

وأكدت دراسات أخرى فى الدول النامية هذه العلاقة الطردية. وفى مسح ميدانى

أجرى بمحافظتى البحيرة وكفر الشيخ عام ١٩٧٨ تبين أن أسر العمال المعدمين تتميز بخصوبة منخفضة عن الأسر التى تحوز أرضاً وتزرعها[١٠].

وتحمل هذه النتيجة دلالة هامة بالنسبة لدراسات الخصوبة فى الريف المصرى، وهى أن الفقراء لا يتميزون بخصوبة مرتفعة عن الأغنياء كما هو شائع فى التراث الديموجرافى والسوسيولوجى فى مصر. وهنا نلفت النظر إلى أن ارتفاع حجم الأسرة بين الأسر الغنية عنه بين الأسر الفقيرة فى الريف المصرى لا يرجع إلى أن كبار المزارعين يحتاجون إلى عدد كبير من أعضاء الأسرة ليقوموا بالعمل الزراعى مادام أنهم يستأجرون معظم العمال الزراعيين، وإنما يرجع ذلك إلى أنهم يضفون قيمة كبيرة على الأسرة كبيرة الحجم ويقدرون على إعالتها.

وقد طرح بول هاريسون نظرية جديدة لتفسير انخفاض الخصوبة بين الفقراء[١١]. ومفاد هذه النظرية أن ثمة عملية جديدة للانتقال الديموجرافى تحدث بين فقراء الريف. وعلى عكس كل التوقعات نجد أن تعميق الفقر يدفع بفقراء الريف إلى أن يحدوا من حجم أسرهم، إذ أن انتشار الحيازات القزمية، وانخفاض الأجور الحقيقية يدفعان إلى انخفاض الخصوبة حتى فى حالة عدم انتشار التعليم، أو صعوبة الحصول على وسائل منع الحمل. ويرجع ذلك إلى أن انكماش الحيازات يخفض الطلب على العمالة الأسرية.

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت الملحوظ فى حجم الأسرة بين فقراء الحائزين وأغنيائهم فى الريف المصرى يرجع فى جزء منه إلى التفاوت فى الوفيات خاصة وفيات الرضع. إذ أن ارتفاع وفيات الرضع بين الفقراء بدرجة لا يعوضها ارتفاع الخصوبة يفضى إلى صغر حجم الأسرة الفقيرة.

وتكشف هذه النتائج عن التناقض الديموجرافى للفقر فى الدول الأقل تقدماً على حد تعبير مايكل ليبتون. فالأسرة كبيرة الحجم تعانى الفقر أكثر من غيرها. ومع هذا فإن هناك ارتباطاً بين انخفاض المكانة الاجتماعية وصغر حجم الأسرة.

ويوجد تفسير أخير لانخفاض متوسط حجم الأسرة بين المعدمين، هو أن فئة

المعدمين تضم داخلها أصحاب المهن الفنية والعلمية والإدارية والكتابية. وقد انعكس ارتفاع المستوى التعليمى لهؤلاء على انخفاض حجم الأسرة بين المعدمين. غير أننا أشرنا من قبل إلى أن أصحاب هذه المهن لا يشكلون سوى ربع المعدمين. ولذلك يبدو هذا التفسير الأخير ضعيفاً.

٥- الكيان القانونى لحيازة الأرض

يقصد بالكيان القانونى لأرض الحيازة الوضع الذى بمقتضاه يستثمر الحائز الأرض الزراعية. ويأخذ هذا الوضع إحدى الحالات الآتية:

١- مساحة مملوكة من الحيازة: وهى المساحة التى يمتلكها الحائز، سواء أكان بعقد رسمى أم عرفى أم بوضع يد غير متنازع عليه.

٢- مساحة مستأجرة من الحيازة بالنقد: وهى الأرض التى يدفع عنها الحائز سنوياً إيجاراً نقدياً مقطوعاً.

٣- مساحة مستأجرة من الحيازة بالمشاركة: وهى المساحة التى يقوم الحائز باقتسام إنتاجها هو ومالكها نظير استغلال هذه الأرض. وتكون قسمة العائد بنسبة متفق عليها حسب ما يسهم به كل منهما.

٤- مساحة من الحيازة تستثمر بطرائق أخرى: مثل الهبة، أو نظير خدمات، أو تحت وضع اليد مدة تقل عن المدة القانونية التى تكسب الملكية، أو بأية طرائق أخرى.

جدول رقم (٨)

توزيع حيازة الأرض فى الريف حسب كيانها القانونى (١٩٨٢)

فئات الحائزين	مملوكة	مستأجرة نقداً	مستأجرة بالمشاركة	طرائق أخرى	لها أكثر من كيان قانونى	جملة
فقراء الحائزين	٧١,١	٢١,٠	٠,٩	٠,٥	٦,٦	١٠٠
صغار الحائزين	٥٦,٣	١٨,٦	٢,٥	٠,٦	٢٢,٠	١٠٠
متوسط الحائزين	٥٨,٤	١٠,١	٣,١	١,٦	٢٦,٨	١٠٠
أغنياء الحائزين	٦٨,٥	٣,٨	٠,٩	٦,٩	١٩,٩	١٠٠
الإجمالى	**٦١,٧**	**١٨,٠**	**٢,٠**	**٠,٨**	**١٧,٥**	**١٠٠**

تكشف بيانات هذا الجدول عن نمط واضح فى الكيان القانونى لحيازة الأرض

يفرق بين فئات الحائزين. وما يهمنا هنا هو وجود علاقة عكسية بين فئات حيازة الأرض واستئجارها نقداً، إذ تنخفض نسبة الحيازات المستأجرة نقداً من ١٢% بين فقراء الحائزين إلى ٤% فقط بين أغنياء الحائزين. ويعنى ارتفاع نسبة المساحة المستأجرة بين فقراء الحائزين وكذا صغارهم عنها بين متوسطى الحائزين وأغنيائهم أن الفئة الأولى تدفع ريعاً صافياً، على حين تتلقى الفئة الثانية ريعاً صافياً. كما يعنى أن توزيع الدخل الزراعى بعد دفع الإيجار يجب أن يكون غير متساو بدرجة أكبر من توزيعه قبل دفع الإيجار. وهكذا تترك هذه الاختلافات فى نسبة المساحة المستأجرة آثاراً هامة على نمط توزيع الدخل، وتسهم فى اتساع الفجوة فى الدخل بين صفوف الحائزين.

وتشير بيانات التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ إلى أن المساحة المؤجرة نقداً بلغت ٤٠% وقد انخفضت هذه النسبة إلى ١٨% فقط عام ١٩٨٢. ويعود هذا الانخفاض فى الإيجارات النقدية إلى اتجاه كثير من الملاك حالياً إلى تغيير الإيجار النقدى إلى مشاركة على المحصول، نظراً لارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. وقد لعب النقص الحاد فى العمال المأجورين- بفعل الهجرة الداخلية والخارجية ونمو الأنشطة غير الزراعية- دوراً فى هذا الانخفاض. وبذلك تسهم أسواق العمل الريفية فى تقلص الإنتاج الرأسمالى فى الريف فى السنوات الحديثة، وفى التحول الرئيسى الذى يحدث حالياً، وهو إضفاء الطابع الفلاحى على الزراعة المصرية.

ومما يلفت النظر فى الجدول السابق أن التعداد الزراعى لا يبرز الإيجار بالمشاركة كظاهرة متنامية فى الريف المصرى. ويجئ ذلك على عكس ما وصلت إليه الدراسات الميدانية التى أجريت فى أنحاء متفرقة من الريف. ولعل اختلاف النتائج هنا مرجعه أن الدراسات الميدانية تستخدم أساليب منهجية تفضى إلى نتائج أكثر عمقاً وتفصيلاً عما تنتهى إليه نتائج التعداد الزراعى الذى يعتمد على صحيفة المقابلة كوسيلة أساسية فى جمع البيانات.

٦- النمط المحصولى

تذهب محيا زيتون إلى أن التحول من المحاصيل التقليدية إلى محاصيل أكثر ربحية- مثل الفاكهة- يؤدى إلى زيادة دخل حائزى الأرض الذين يقدرون على إنجاز هذا التحول. وثمة اعتقاد بأن هذا التحول بدأه أغنياء الحائزين فى السبعينيات استجابة للزيادة السريعة فى السعر النسبى لهذه المحاصيل. وتشير بيانات التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ إلى أن نسبة كبيرة من المحاصيل المعيشية تتم زراعتها فى الحيازات الصغيرة، فى حين تتم زراعة نسبة كبيرة من المحاصيل النقدية فى الحيازات الكبيرة. كما تشير نتائج مسح ١٩٧٩ الذى قامت به محيا زيتون إلى أن جماعة أغنياء الحائزين هى الجماعة الوحيدة التى تكرس لزراعة المحاصيل النقدية نسبة من أرضها (٥٧,٨%) أكبر من النسبة المخصصة لزراعة المحاصيل المعيشية (٤٢,٢%). أما جماعة فقراء الحائزين فتكرس ٢١% فقط من أرضها لزراعة المحاصيل النقدية. ويرجع ذلك إلى أن زراعة المحاصيل النقدية تتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومتقدمة.

كما أن زراعة المساحات الصغيرة بالمحاصيل النقدية عادة ما تكون عالية التكلفة. وهذا يفوق المقدرة المالية لفقراء الحائزين. هذا إلى جانب اتجاه فقراء الحائزين إلى زراعة معظم أرضهم بالمحاصيل الغذائية التقليدية التى توجه أساساً نحو الاقتصاد المعيشى والمنزلى، وبذلك يؤمن فقراء الحائزين غذاءهم طوال العام.

ويوفر التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢ بيانات تتيح دراسة التمايز بين الحائزين فى الريف فى النمط المحصولى. ونقصر التحليل هنا على الحاصلات البستانية (أشجار الفاكهة) كمؤشر على الاتجاه إلى الزراعة الرأسمالية فى الريف المصرى.

تؤكد نتائج هذا الجدول ما توصلت إليه محيا زيتون، من أن هناك علاقة طردية واضحة بين حجم الحيازة وزراعة الحاصلات البستانية. وتبلغ نسبة الحيازة المنزرعة بهذه الحاصلات بين أغنياء الحائزين سبعة أمثال النسبة بين فقراء الحائزين. ويعنى ذلك أن أغنياء الحائزين يتجهون إلى الزراعة الرأسمالية بدرجة أسرع من فقراء الحائزين، كما يعنى أيضاً أن زراعة المحاصيل الغذائية- خاصة الذرة والقمح- تمثل إحدى

الاستراتيجيات الهامة للمعيشة بين أفقر سكان الريف. وهذا ما خلص إليه آدمس من دراسته الميدانية التى قام بها فى إحدى قرى محافظة المنيا[١٢].

جدول رقم (٩)

توزيع الحيازات حسب النسبة المنزرعة بالحاصلات البستانية (الفاكهة) (١٩٨٢)

فئات الحائزين	النسبة المئوية للحيازات المنزرعة بالحاصلات البستانية إلى إجمالى الحيازات	النسبة المئوية للمساحة المنزرعة بالحاصلات البستانية إلى إجمالى مساحة الحيازة
فقراء الحائزين	٤,٩٧	٣,٧٦
صغار الحائزين	٥,٩٧	٤,٩٩
متوسطو الحائزين	١١,٣٤	٥,٢٢
أغنياء الحائزين	٢٧,٨٩	٨,٨٨
الإجمالى	**٦,٨٩**	**٦,٧٤**

٧- نمط العمالة

يوفر التعداد الزراعى الأخير بيانات عن نوع العمل (دائم من الأسرة، ومؤقت من الأسرة، ودائم بأجر) حسب فئات مساحة الحيازة. ويقصد بالعامل الدائم الشخص الذى عمل فى الحيازة لمدة ستة شهور على الأقل خلال السنة الزراعية ١٩٨٢/٨١، وقضى فى العمل فى الحيازة ساعات العمل اليومى المتعارف عليها. والعامل الدائم من أفراد أسرة الحائز من ينتظم فى أية مرحلة تعليمية ويعاون فى العمل الزراعى بحيازة الأسرة، أو هو الفرد من أسرة الحائز الذى يعمل فى وظيفة تستنفذ معظم وقته، ويسهم بجزء من الوقت فى العمل بالحيازة. أما العمال الدائمون الآخرون بأجر فهم العمال الدائمون الذين ليسوا من أفراد أسرة الحائز المعيشية ويتقاضون أجراً عن عملهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريف العمال الدائمين بأجر- كما جاء فى التعداد الزراعى- يقلل من وزن العمل المأجور، لأنه يستبعد العمال المؤقتين بأجر والعمال

العرضيين بأجر. ويتضح ذلك من نتائج الدراسة الميدانية التى قام بها جورج شتاوت[١٣] فى بعض قرى الوجه البحرى، إذ تبين أن كبار الملاك يعتمدون على خمسة أنواع مختلفة من قوة العمل:

١- عمال يرتبطون بالأسرة المالكة للأرض (عمال دائمون).

٢- عمال يشرفون على عملية الإنتاج الزراعى (الخولى).

٣- عمالة كثيفة لزراعة المحاصيل التقليدية فى مواسم معينة.

٤- عمالة الأطفال والنساء التى ترتبط بمهام معينة ومواسم معينة.

٥- عمالة عرضية ترتبط برعاية الماشية وبصيانة الآلات الزراعية.

يبدو واضحاً من جدول (١٠) أن فقراء الحائزين وصغارهم لا يستأجرون عمالاً بالنقد. ويقتصر استخدام العمال المأجورين على أغنياء الحائزين. وهذا لا ينفى أن فقراء الحائزين يستعينون بعمال من خارجهم للقيام بعمليات زراعية معينة. أما باقى العمليات الزراعية فيقوم بها أفراد الأسرة أو من خلال العمل التعاونى (المجاملة) بين الأسر. ويبرهن ذلك على وجود أشكال غير رأسمالية للإنتاج فى الزراعة المصرية على الرغم من سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالى.

جدول رقم (١٠)

توزيع الحيازات فى الريف حسب نوع العمل (١٩٨٢)

فئات الحائزين	عمال دائمون من الأسرة	عمال مؤقتون من الأسرة	عمال دائمون بأجر	جملة	متوسط عدد العمال فى الفدان الواحد
فقراء الحائزين	٨٣,٩	١٥,٦	٠,٥	١٠٠	٢,٣
صغار الحائزين	٨١,٠	١٨,٣	٠,٧	١٠٠	٣,١
متوسطو الحائزين	٧٩,١	١٨,٢	٢,٧	١٠٠	٤,٠
أغنياء الحائزين	٦٠,٢	١٤,٤	٢٥,٤	١٠٠	٤,٩
الإجمالى	**٨١,٥**	**١٦,٤**	**٢,١**	**١٠٠**	**٣,٢**

٨- الميكنة الزراعية

يشير جدول رقم (١١) إلى توزيع الحيازات حسب درجة انتشار الميكنة الزراعية. وتضم الآلات الميكانيكية المستخدمة فى الحيازة ما يلى: جرارات، وآلات رى ثابتة، وآلات رى متنقلة، وماكينات دراس، وماكينات تذرية، وموتورات رش، وموتورات تعفير، وعزاقات ميكانيكية، وحصادات ميكانيكية، وآلات أخرى ميكانيكية.

ويؤكد هذا الجدول وجود علاقة طردية قوية بين حجم الحيازة واستخدام الميكنة الزراعية الحديثة، إذ أن ٨٥,٦% من أغنياء الحائزين يزرعون حيازاتهم اعتماداً على الآلات الميكانيكية مقارنة بـ٤,٣% فقط من فقراء الحائزين. وهكذا يبدو التفاوت بارزاً فى استخدام الميكنة الزراعية الحديثة بين صفوف الحائزين فى الريف المصرى. وهذا نفس ما توصلت إليه محيا زيتون من بيانات مسح ١٩٧٩[١٤].

جدول رقم (١١)

توزيع الحيازات حسب درجة انتشار الميكنة الزراعية (١٩٨٢)

فئات الحائزين	النسبة المئوية للحيازات التى تستخدم الآلات الميكانيكية إلى إجمالى الحيازات
فقراء الحائزين	٤,٣
صغار الحائزين	١٣,٨
متوسطو الحائزين	٤٦,٢
أغنياء الحائزين	٨٥,٦

وتعنى هذه النتائج أن فقراء الحائزين لا يزالون يعتمدون فى زراعة أرضهم على العمل اليدوى، بالإضافة إلى استخدام الزراعة التقليدية. وهكذا ينقسم الحائزون إلى مجموعتين: الأولى تعتمد على التكنولوجيا الزراعية الحديثة فى زراعة أرضها (وهم أغنياء الحائزين ومتوسطوهم)، والثانية تعتمد على الأدوات الزراعية البسيطة إلى جانب العمل اليدوى (وهم فقراء الحائزين وصغارهم). ويسهم هذا الوضع فى تزايد الفجوة فى الدخول بين هاتين المجموعتين من الحائزين. ومن المتوقع أن يؤدى انتشار الآلات الحديثة فى العمليات الزراعية إلى مزيد من التدهور فى توزيع الدخل الزراعى. ويرجع

ذلك إلى أن الغالبية العظمى من فقراء الحائزين وصغارهم لا يمكنهم امتلاك هذه الآلات، ومن ثم يضطرون إلى استئجارها. وقد استغل أغنياء الفلاحين وكبار الملاك مركزهم الاحتكارى- حيث يمتلكون معظم هذه الآلات- فى تحقيق أرباح طائلة من تأجير الآلات الزراعية لصغار الفلاحين. ويرتبط هذا الوضع بضعف الدور الذى تلعبه التعاونيات الزراعية فى توفير المعدات الزراعية لصغار الحائزين، وهذا ما جعلهم يقعون فريسة لاستغلال أغنياء الفلاحين وكبار الملاك. ويبقى هذا الوضع على علاقات القوة التقليدية بين الفقراء والأغنياء فى الريف المصرى.

وتوجد علاقة طردية دالة بين استخدام الميكنة الزراعية الحديثة ومتوسط عدد المشتغلين لكل فدان. وهذا يعنى أن تزايد استخدام الآلات الزراعية لا يقلل من الاعتماد على العمل اليدوى. ويمكن تفسير هذه النتيجة غير المتوقعة بأن كثيراً من العمليات الزراعية (مثل جنى القطن والبذر) لا تزال تعتمد على العمل اليدوى. وتثير هذه النتيجة قضية هامة فى سياسة الميكنة الزراعية، وأقصد بها مدى نجاح هذه السياسة فى التغلب على النقص الحاد فى العمال الزراعيين.

٩- حيازة الماشية

تعد الحيوانات الزراعية ثانى الأصول الهامة- بعد الأرض- فى الزراعة المصرية. وتشير الشواهد إلى أن الحيوانات الزراعية يشيع امتلاكها بين جميع الجماعات الحائزة للأرض. كما يشيع امتلاكها بين معدمى الأرض. وبذلك يلعب امتلاك الحيوانات الزراعية أو المشاركة عليها دوراً هاماً فى حياة المعدمين خاصة عمال الزراعة المأجورين.

وتؤدى الثروة الحيوانية أربع وظائف فى استراتيجيات المعيشة بين فقراء الريف:

١- أنها توفر اللبن واللحم والجبن لبيعها بأسعار مربحة.

٢- أن المزارعين الذين لا يبيعون الجبن يستهلكونه مباشرة.

٣- أن الحيوانات تشكل تأميناً ضد الأزمات المالية التى يواجهها الفقراء.

٤- أن امتلاك هذه الثروة الحيوانية يبدو ضرورياً لو رغب معدمو الأرض أو فقراء الحائزين فى استئجار أرض أخرى.

جدول رقم (١٢)

النسبة المئوية لحائزى الماشية ومتوسط عدد الأبقار والجاموس لكل حيازة حسب فئات الحيازة (١٩٨٢)

فئات الحائزين	النسبة المئوية لحائزى الأبقار	متوسط عدد الأبقار لكل حيازة	النسبة المئوية لحائزى الجاموس	متوسط عدد الجاموس لكل حيازة
معدمون	٣٧,٥	٠,٧	٤١,٩	٦,٤
فقراء الحائزين	٣٠,٨	٠,٥	٤٤,٣	٠,٦
صغار الحائزين	٥٦,٤	١,٠	٦٠,٠	٠,٩
متوسطو الحائزين	٧١,٤	١,٨	٦٦,٠	١,٣
أغنياء الحائزين	٥٧,٩	٣,٢	٥٢,٨	١,٨

وتشير نتائج البحث الذى أجراه ريتشاردس وزملاؤه فى خمس قرى بمحافظة الشرقية عام ١٩٧٩ إلى أن تربية الماشية تلعب دوراً حاسماً فى تقديم بدائل لصغار المزارعين عن دخول سوق العمل الزراعى المأجور[١٥]. ويحول هذا العمل مع غيره من العوامل دون تحول الفلاحين فى الريف المصرى إلى بروليتاريا أو شبه بروليتاريا زراعية.

وعلى الرغم مما يظهره الجدول السابق من شيوع امتلاك الماشية بين جميع فئات الحائزين، فإن ثمة تفاوتاً فى متوسط عدد رؤوس الماشية التى يملكها الحائز. إذ أن أغنياء الحائزين يملكون من رؤوس الأبقار والجاموس ما يعادل ثلاثة أمثال ما يملكه فقراء الحائزين. وهذا يسهم فى اتساع فجوة الدخل بين أغنياء الحائزين وفقرائهم. وتزداد هذه الفجوة اتساعاً إذا وضعنا فى اعتبارنا- بناء على الشواهد الميدانية- أن نسبة كبيرة من الماشية فى حوزة المعدمين وفقراء الحائزين تكون مشاركة بينهم وبين أغنياء الحائزين. ومن الطبيعى أن تعود هذه المشاركة بأقصى

فائدة على أغنياء الحائزين وبأقل فائدة على المعدمين وفقراء الحائزين.

ونخلص من تحليل هذا الجزء إلى وجود أشكال عديدة للتمايز الاجتماعى تفرق بين المعدمين وفقراء الحائزين من جهة وأغنياء الحائزين من جهة أخرى. وهذا يبرهن على أن التقسيم الثنائى فى الريف المصرى هو التقسيم الماركسى الكلاسيكى للملاك فى مقابل العمال المعدمين. أو انقسام المجتمع الريفى إلى أغلبية فقيرة وأقلية غنية.

تفسير الفقر فى الريف المصرى فى إطار نظرية علم الاجتماع

لا يزال الخلاف على تفسير الفقر يشغل اهتمامات علماء الاجتماع فى السنوات الحديثة فى بريطانيا والولايات المتحدة. ويمكن أن نميز فى علم الاجتماع بين التفسيرات المستندة إلى ثقافة الفقر (التى تؤكد على القيم المشتركة كما فى الحال فى التفسير الوظيفى) والتفسيرات الماركسية المحدثة (التى تنطلق من مقولات الاتجاه المادى تاريخى).

وتذهب نظرية ثقافة الفقر إلى أن الفقراء فقراء، لأنهم يحملون قيماً مختلفة، ويعيشون بأسلوب يختلف عن بقية أفراد المجتمع. فالفقراء لهم ثقافتهم الخاصة، وهى ثقافة الفقر التى تحول بينهم وبين تحقيق النجاح. ويعد أوسكار لويس أبرز مشايعى هذه النظرية. ويقر لويس بأن الفقراء يحملون خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع. وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل مما يحول دون اقتناصهم الفرص التى تساعدهم على الخلاص من الفقر.

وقد لاقت نظرية ثقافة الفقر ترحيباً من رجال السياسة والحكم كأساس لصوغ البرامج والسياسات الاجتماعية خاصة فى الولايات المتحدة وبريطانيا.

وتعرضت نظرية ثقافة الفقر لانتقادات حادة. وأبرز هذه الانتقادات التركيز على الجوانب السلبية فى حياة الفقراء دون الجوانب الإيجابية، والتركيز على أوجه الاختلاف بين الفقراء وغيرهم دون أوجه الشبه.

وتلقى هذه الانتقادات قبولاً وترحيباً من أنصار التفسير الماركسى المحدث للفقر. ويضيف هذا التفسير إلى ما سبق المضامين الأيديولوجية الهامة التى تنطوى عليها

ثقافة الفقر، إذ أن مكمن الخطر فى هذه النظرية أنها تتجاهل تأثير القوى والعلاقات الاقتصادية فى تشكيل الأنماط السلوكية والأبنية الاجتماعية. ويرفض جانز H. Gans وغيره الفكرة القائلة بأن الفقراء جماعة متميزة ومتجانسة ثقافياً، لأن هذه الفكرة زائفة، وتنطوى على فهم ضيق للغاية لعوامل الفقر، وتحول الاتجاه بعيداً عن الأسباب الرئيسية لعدم المساواة، كما أنها تفضى إلى حلول خاطئة لمشكلة الفقر. وتؤكد التفسيرات الماركسية المحدثة على أن الفقر ينجم عن النظم والعلاقات الاقتصادية فى المجتمع التى تحدد توزيع الموارد والقوة المادية. ويظل الفقر موجوداً بصفة دائمة فى المجتمعات الرأسمالية التى تتسم بعدم المساواة. وهكذا يختلف التفسير الماركسى المحدث للفقر واستمراره اختلافاً جذرياً عن التفسير الذى تطرحه نظرية ثقافة الفقر.

ويذهب واكسمان إلى أن التفسيرات الثقافية والموقفية (الماركسية) للفقر تفسيرات متطرفة. وقد حاول طرح منظور جديد إلى الفقر أطلق عليه "المنظور الاقترانى" Relational Perspective. واستمد واكسمان هذا المنظور من خلال تطويره لأعمال كل من جوفمان E. Goffman وماتزا D. Matza. ووفقاً لهذا المنظور فإن الدراسة السوسيولوجية للفقر والفقراء لا ينبغى أن تقتصر على سلوك الفقراء وحدهم، بل ينبغى أن تشمل أيضاً طبيعة العلاقة بين الفقراء وغير الفقراء. ولا يمكن إرجاع الفقر واستمراره وسلوك الفقراء إلى عوامل داخلية فحسب (كما تذهب نظرية ثقافة الفقر) أو إلى عوامل خارجية فقط (كما تذهب نظرية موقف الفقر). إذ أن الفقر له مصادره: الداخلية والخارجية المترابطة[١٦].

ولا يعترض الباحث على هذا المنظور الأخير اعتراضاً كلياً، غير أن تطويره يحتاج إلى مزيد من محاولات التنظير والدراسات الميدانية حتى يستطيع أن يثبت كفاءته كاتجاه نظرى لتفسير الفقر فى علم الاجتماع.

ويبدو أن معظم دراسات الفقر الريفى فى مصر تقبل الخط العام للتفسير الماركسى الذى تقوم دعامته على الاتجاه المادى التاريخى. ويتفق الباحث مع عزت حجازى الذى يرى أن هذا الاتجاه يلائمنا أكثر من غيره لا فى صورة كلاسيكية وإنما

فى صيغ أو تركيبات جديدة كفؤة[١٧].

وتتوفر شواهد حديثة من المجتمع المصرى تدحض نظرية ثقافة الفقر. فقد قدمت "ويكان" بيانات جديدة تؤكد حدوث تحسن فى أوضاع الفقراء فى عام ١٩٨٢ مقارنة بعام ١٩٦٩ فى الغذاء، والملبس، والمسكن ومقتنياته، وما إليها من مؤشرات مستوى المعيشة. ويرجع هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الفقراء أنفسهم[١٨].

كما أوضحت الدراسة الإثنوجرافية التى قامت بها مارلين قنواتى فى الفترة من ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٠ أن الفقراء ليسوا كسالى، وأنهم يكدون فى الحياة قدر ما يستطيعون. ولا توجد لدى فقراء ثقافة تحول بينهم وبين تحسين أحوالهم. وتخلص قنواتى إلى أن الفقراء أساساً مشكلة بنائية تنتج عن قوى: اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية شكلت المجتمع المصرى[١٩]. كما خرج بحث عادل عازر وثروت اسحق عن "المهمشين بين الفئات الدنيا فى القوى العاملة" بصورة مغايرة تماماً للأفكار التى أشار إليها أوسكار لويس عن ثقافة الفقراء[٢٠].

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن التفسيرات البنائية التى تستند إلى الاتجاه المادى التاريخى هى أصلح التفسيرات المطروحة للفقر فى الريف المصرى، ولتزايد درجة عدم المساواة بين الفقراء وغيرهم. ونركز هنا على العوامل البنائية التالية:

١- السياسات الزراعية وفقراء الريف.

٢- سياسة الدعم وفقراء الريف.

٣- سياسة الانفتاح الاقتصادى وفقراء الريف.

٤- الهجرة الخارجية وفقراء الريف.

١- السياسات الزراعية وفقراء الريف

يأتى الإصلاح الزراعى فى مقدمة هذه السياسات. وكان هدف الإصلاح هدفاً سياسياً بالدرجة الأولى. ولذلك لم يؤد الإصلاح إلى إعادة توزيع جوهرى للأرض. فقد أحدثت قوانين الإصلاح الزراعى "خدوشاً" فى هيكل الملكية الزراعية، ولكنها لم تتمكن من تغييره إلى هيكل مختلف تماماً، سواء أكان ذلك من حيث ملاءمته لتحقيق

العدالة الاجتماعية، أم لتحقيق الكفاءة الاقتصادية للزراعة المصرية، أم لكليهما معاً.

ويمكن القول بأن آثار الإصلاح الزراعى فى خفض درجة عدم المساواة فى ملكية الأرض اقتصرت على القانونين الأول (١٩٥٢) والثانى (١٩٦١). فقد انخفض معامل جينى من ٠,٧٢ عام ١٩٥٠ إلى ٠,٤٩ عام ١٩٥٢ ثم إلى ٠,٤٣ عام ١٩٦١. وظل هذا المعامل ثابتاً عند هذه القيمة الأخيرة حتى عام ١٩٨٤ وتعكس هذه القيم الأثر القوى لقانونى الإصلاح: الأول والثانى، والأثر الهامشى للقانون الثالث(١٩٦٩)، وانعدام أية إجراءات إصلاحية بعد ذلك على الرغم من استمرار فعل القوى المفضية إلى مزيد من التفاوت والاستقطاب فى ملكية الأرض الزراعية فى الريف خاصة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى[٢١]. ويؤكد هذه الاتجاهات رأى كلاوش الذى ذهب إلى أن الإصلاح الزراعى لم يكن خطوة نحو الاشتراكية فى الريف، بل أن تشجيع النمو الرأسمالى كان دافعاً وراء هذا الإصلاح. فقد حلت الملكية الرأسمالية للأرض محل الملكية الإقطاعية.

ومن العيوب الأخرى للإصلاح أنه لم يسهم إسهاماً كبيراً فى مشكلة العمال المعدمين[*]. فقد كان التوزيع يقتصر غالباً على صغار الملاك، ولذلك فليس هناك ما يدعو لأن نناقش آثار التوزيع بالنسبة لهذه الفئات المعدمة. ويرى على الدين هلال أن الإصلاح الزراعى أفاد الطبقات التى لها ثقل قوى فى المجتمع الريفى[٢٢]. بل أن التوزيعات الجديدة للأرض منذ عام ١٩٦٩- أى بعد صدور القانون الثالث والأخير للإصلاح- جاءت فى مصلحة كبار الملاك، وضد مصلحة صغار الفلاحين[*]. وإجمالاً

(*) يود الباحث أن يشير فى هذا الصدد إلى أن ظاهرة عمال التراحيل- وهم من العمال المعدمين- لا تزال موجودة فى الريف المصرى. ويناهض هذا الرأى الانطباع السائد بين أغلب الباحثين فى علم الاجتماع. فقد أكدت دراسة سوسن المسيرى (١٥: ٨٣-٨٤) فى قرية السوينى بالشرقية عام ١٩٧٩ أن عدداً كبيراً من العمال الزراعيين (١١,٥%) يعملون فى إطار نظام الترحيلة. كما أشارت دراسة ميدانية حديثة عام ١٩٨٣ على عينة من عمال التراحيل فى محافظتى الشرقية والبحيرة- إلى أن ظاهرة عمال التراحيل باقية ما بقى الطلب عليها، وأن هؤلاء العمال يقعون ضحايا عمليتى الاستغلال والتهميش (انظر: عادل عازر وثروت اسحق، مرجع سابق، ص ص١٦، ٥١، ٧٩).

(*) يصدق نفس الرأى على برامج التأمين الاجتماعى فى مصر، إذ يرى معظم علماء الاقتصاد أن هذه البرامج تخدم الطبقة الوسطى أساساً. فلكى يستفيد الشخص من التأمين الاجتماعى لابد أن يكون من العاملين بصفة مستمرة لفترة زمنية طويلة. وهذا يستبعد أفقر الفئات- مثل العمال الزراعيين

فقد كان تأثير الاصلاح الزراعى فى حل مشكلة الفقر فى الريف المصرى تأثيراً محدوداً.

وتوجد سياسات زراعية أخرى تركت آثارها فى البناء الطبقى فى الريف. ومن هذه السياسات: الدورة الزراعية، والتسويق التعاونى لبعض المحاصيل الزراعية، وسياسة الائتمان الزراعى.

وتشير الدراسات السابقة إلى أن نظام الدورة الزراعية يعمل فى صالح أغنياء الفلاحين على حساب فقراء الفلاحين، مادام أغنياء الفلاحين يستطيعون التملص من الدورات الزراعية، ويركزون على المحاصيل الأكثر ربحية. ولا تفيد الدورة الزراعية صغار الحائزين الذين يعجزون عن تنويع محاصيلهم ومصادر دخولهم. وبذلك يقعون فريسة لاستغلال كبار الحائزين فى تغطية احتياجات أسرهم.

ونظراً لوجود تفاوت صارخ فى الدخل الناتج عن المحاصيل غير التقليدية- التى يزرعها أغنياء الحائزين- مقارنة بالدخل الناتج عن المحاصيل التقليدية- التى يزرعها فقراء الحائزين وصغارهم- فإن نظام الدورة الزراعية يسهم فى اتساع فجوة الدخل بين أغنياء الحائزين وفقرائهم.

وتلعب سياسة التسويق التعاونى والتسليم الإجبارى لبعض المحاصيل الزراعية دوراً هاماً فى تفاوت الدخول بين صفوف الحائزين. ويحدث ذلك بسبب خضوع معظم المحاصيل التقليدية التى يزرعها فقراء الحائزين للتسليم الإجبارى بأسعار منخفضة تحددها الحكومة. وفى المقابل لا تخضع المحاصيل غير التقليدية التى يزرعها أغنياء الحائزين لهذا التسليم الإجبارى. وبذلك تتاح لهؤلاء الحائزين فرصة الحصول على أرباح خيالية بعيداً عن سياسة التسويق التعاونى.

وقد تطورت سياسة الائتمان الزراعى بين ١٩٦٠ و١٩٧٨ بطريقة أفادت كبار الحائزين ومتوسطيهم بدرجة أكبر من صغار الحائزين وفقرائهم، إذ أن إنشاء بنوك القرى أدى إلى تعزيز وضع الفئتين: الوسطى، والغنية فى الريف. وتعد بنوك القرى

وعمال الخدمات- من هذه البرامج. ولا تزال مظلة التأمين الاجتماعى لا تشمل سوى قلة من العمال الزراعيين.

علامة على الاتجاه إلى النمو الرأسمالى فى الريف. وقد أظهرت الدراسة الميدانية التى قام بها فريق بحث التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية عدم قيام بنك القرية بدور ملموس فى تنمية القرية[٢٣].

ونخلص مما سبق إلى أن السياسات الزراعية أضرت بفقراء الريف، وأسهمت فى تزايد عدم المساواة بين صفوف الحائزين. كما أن فقراء المزارعين يعانون من السياسات الزراعية الحالية بدرجة أكبر من أغنياء المزارعين.

٢- سياسة الدعم وفقراء الريف

خلصت دراسة ألدرمان، وفون براون إلى أن سياسة الدعم تسهم بنصيب وافر فى ميزانية الأسرة المصرية خاصة الأسر الفقيرة. ويعمل نظام الدعم والأسعار الاستهلاكية فى صالح الجماعات السكانية الفقيرة، ومع ذلك فإن بعض جوانب هذا النظام تفيد الأغنياء[٢٤]، بل إن الجماعات الأكثر دخلاً وإنفاقاً تستفيد من الدعم بدرجة أكبر من الجماعات الأقل دخلاً.

وتوجد بعض السلبيات التى تحرم الفقراء من الاستفادة من نظام الدعم، إذ يقوم تجار التجزئة بإعادة بيع السلع المدعمة بأرباح مجزية. وفى الغالب يقوم مديرو الجمعيات الاستهلاكية ببيع السلع المدعمة إلى الخاصة من المشترين- وأكثرهم من الطبقات القادرة- قبل أن تدخل السلع هذه الجمعيات.

ومن الملاحظ أن حجم الدعم الموجه للحضر يزيد بوضوح عن حجم الدعم الموجه للريف. وهذا يعنى أن فقراء الريف لا يستفيدون كثيراً من دعم السلع الاستهلاكية باستثناء ما يحصلون عليه من نظام التموين. كما أن عدم الالتزام بالتسعيرة الجبرية للسلع فى الريف يرهق ميزانية الأسر الفقيرة.

ومما لاشك فيه أن إلغاء الدعم سيضر بذوى الدخول المحدودة، لأنهم هم الذين ينفقون جزءاً كبيراً من ميزانيتهم على السلع الأساسية. وهذه السلع هى التى تدعمها الدولة.

ولا يبدو أن الدعم يقضى على سوء التغذية فى مصر، إذ أن ما بين ١٠% إلى

٢٧% من الأطفال المصريين يعانون أمراضاً تعوق نموهم الطبيعى، ومع ذلك فإن الدعم خلص مصر من المجاعة إلى حد كبير، وحفظ جماهير الشعب من التردى فى هاوية الفقر، على الرغم من السلبيات الكثيرة التى تمنع وصول الدعم إلى مستحقيه من الفقراء.

٣- سياسة الانفتاح الاقتصادى وفقراء الريف

أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى البناء الطبقى فى المجتمع المصرى بصفة عامة، وفى المجتمع الريفى بصفة خاصة. وهناك إجماع فى الرأى بين أغلب الباحثين على ظهور نمط جديد لتوزيع الدخل فى ظل سياسة الانفتاح انخفض فيه نصيب الفقراء، وزاد فيه نصيب الأغنياء. وقد أفضى الانفتاح إلى تزايد عدم المساواة فى الدخل، لأنه يعمل فى صالح من يملكون على حساب من لا يملكون. وبالتالى زاد توزيع الثروة والدخل اختلالاً لصالح الأقلية الميسورة. وهذا أدى بدوره إلى ظهور شكل جديد من الازدواجية الاجتماعية- الاقتصادية انعكست على بعد المسافة بين العاملين فى القطاع الانفتاحى والعاملين فى القطاع غير الانفتاحى.

وتوجد مؤشرات فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى على أن بعض عناصر الطبقات العليا والطبقات العليا- الوسطى (التى كانت موجودة قبل الثورة) بدأت تطفو على السطح مرة ثانية، واتحدت مع الطبقات العليا للتكنوقراط لتشكل ما يسمى "البورجوازية الجديدة" أو "الطبقة الطفيلية" أو "الرأسمالية الطفيلية" أو "القطط السمان"، بل إن منظمى المشروعات من الأجانب عادوا إلى مصر ليوطدوا صلاتهم القديمة.

ويبدو أن الطبقات التى تعانى كثيراً فى مرحلة الانفتاح تتألف من أصحاب الدخول الثابتة، وعمال الخدمات فى الريف، والأسر التى لم يهاجر أعضاؤها إلى الخارج، والمزارعين والمستأجرين الذين يزرعون محاصيل معيشية، وأصحاب المشروعات الحرفية والصغيرة، والعاملين فى القطاع الحضرى غير الرسمى.

وقد أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى سكان الريف بدرجة غير متكافئة، إذ أنعشت هذه السياسة كثيراً من آمال أغنياء الحائزين ومتوسطيهم، حيث وفرت لهم

مجموعة من الظروف المواتية منها:

أ- اتجاه أصحاب الملكيات الدنيا إلى بيع ما تبقى من ملكيتها القزمية للحصول على سيولة نقدية تكفى للسفر إلى الدول النفطية المجاورة.

ب- صدور مجموعة من التشريعات أو القرارات التى عملت فى صالح كبار الحائزين ومتوسطيهم: مثل سهولة طرد المستأجر من الأرض، وإحلال بنك القرية محل الجمعيات الزراعية، وتصفية لجان فض المنازعات.

ج- ارتفاع الإيجارات الزراعية بما أضر بمصالح فقراء الحائزين وصغارهم.

د- قيام الدولة ببيع الأراضى الزراعية والمستصلحة والمستزرعة للقطاع الخاص القادر على شرائها. وأسهم هذا الوضع فى العودة مرة أخرى إلى مزيد من تركز ملكية الأرض الزراعية، واتساع الخلل فى توزيع هذه الملكية ليعود بدرجة أكبر مما كان عليه الوضع عام ١٩٦٠.

هـ- عدم إخضاع المحاصيل غير التقليدية- كالفواكه- لنظام التسعير الإجبارى.

وفى ظل الانفتاح لم تتحسن أوضاع فقراء الريف باستثناء طبقة محدودة من الأجراء نتيجة لعامل الهجرة إلى المدينة أو إلى خارج البلاد، وتزايدت الأعداد التى تعيش تحت خط الفقر. كما أن فقراء الحائزين وصغارهم الذين يخضعون لنظام الدورة الزراعية والأسعار التى تفرضها الحكومة عانوا كثيراً فى فترة الانفتاح، وزادت الفجوة فى الدخل بينهم وبين أغنياء الحائزين.

٤- الهجرة الخارجية وفقراء الريف

أصبحت الهجرة الخارجية لسكان الريف إلى الدول العربية الغنية بالنفط ظاهرة عامة فى منتصف السبعينيات. وتتوفر دراسات عديدة حول هذا الموضوع. وتختلف هذه الدراسات اختلافاً بينا فى قضيتين تتصلان بموقف فقراء الريف من الهجرة الخارجية.

تدور القضية الأولى حول إسهام فقراء الريف فى الهجرة الخارجية. إذ تذهب بعض هذه الدراسات إلى أن الفقر يحد من هذه الهجرة، وبالتالى فإن أفقر الفقراء لا يهاجرون إلى الخارج. وعلى العكس من ذلك تذهب دراسات أخرى إلى أن فقراء الريف يشكلون نسبة

ضخمة من سكانه المهاجرين إلى الخارج. وهذا الرأى هو الأرجح، إذ أكده مسح الهجرة فى مصر (١٩٨٥) وبحث الأسر المعيشية (١٩٨٧). وهما بحثان أجريا على المستوى القومى، ولذلك تحمل نتائجهما كثيراً من الصدق والثبات.

أما القضية الثانية فتدور حول تأثير الهجرة الخارجية فى فقراء الريف. وهنا نجد تضارباً فى النتائج بين الدراسات المختلفة، إذ تؤكد أغلبية هذه الدراسات أن هذه الهجرة أسهمت فى حدوث حراك اجتماعى صاعد للفقراء(*). وعلى العكس من ذلك خلصت اعتماد علام من دراستها الميدانية فى إحدى قرى محافظة المنيا إلى أن التحول المهنى بسبب الهجرة يأخذ الاتجاه الأفقى، ولا يتعدى هذا الحراك مستوى الفئة المهنية الواحدة. وهذا النوع أسماه سوروكين "الحراك فى الوظيفة". كما لم يتجاوز الحراك المهنى للعائدين الطبقة الاجتماعية الأصلية التى ينتمون إليها. ومن ثم لم يؤثر هذا النوع من الحراك فى التدرج الاجتماعى الطبقى للقرية. واتضح من معطيات هذه الدراسة أن ٧,٥% فقط من عينة العائدين قامت بشراء أرض زراعية لا تتعدى مساحتها نطاق حيازة صغار الحائزين أو أشباه المعدمين وفقاً للتقسيم الطبقى لمجتمع القرية[٢٥].كما يرى عبدالباسط عبدالمعطى أن الحراك الاجتماعى للمهاجرين يعد حراكاً "زائفاً"، مادام أن المهاجرين حققوا حراكهم بعيداً عن مجتمعهم، وبعيداً عن مجموعاتهم الطبقية. وبالتالى فهم لم يسهموا فى الإنتاج الاجتماعى فى مقابل حراكهم، ولم يسهموا فى تطوير أوضاع مجموعاتهم الطبقية[٢٦].

ويؤيد الباحث الرأى القائل بأن الهجرة الخارجية لم تسهم فى حدوث حراك اجتماعى صاعد لفقراء الريف المصرى. ويقوم هذا التأييد على الشواهد التى تتصل بالسلوك الاستثمارى للمهاجرين بعد عودتهم، إذ يميل هؤلاء المهاجرون إلى استخدام مدخراتهم فى الاستهلاك التبذيرى والترفى بدلاً من توجيهها توجيهاً استثمارياً. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. وأول هذه الأسباب أن مؤسسات التمويل فى القرى المصرية ضعيفة مما لا يشجع على الاستثمار. وثانيها أن ارتفاع أثمان الأرض الزراعية أو

(*) هذا ما أكدته الدراسات المتاحة من باكستان، واليمن، والأردن.

أسعار تأجيرها وارتفاع تكاليف زراعة المحاصيل الزراعية، إلى جانب أن ارتفاع أسعار الماشية يفوق الإمكانيات المادية لفقراء المهاجرون العائدين. وثالث هذه الأسباب- وهو الأهم- أن فقراء المهاجرين يميلون بالطبع إلى تعويض الحرمان الذى عاشوا فيه فترة طويلة سواء أكان ذلك فى قراهم التى هاجروا منها، أم فى البلاد التى هاجروا إليها. ولذلك يندفع هؤلاء المهاجرين وراء توجهات استهلاكية شرسة وشرهة يعوضون بها هذا الحرمان من جانب، ويحققون بها رموزاً جديدة للمكانة الاجتماعية من جانب آخر.

تعقيب

يكشف واقع الريف المصرى عن نوع متناقض من التنمية بدون تغير بنائى كيفى، فقد انخفض معدل الفقر دون تغيرات فى العوامل الأساسية للإنتاج.

ويمكن تفسير عملية التنمية بدون تغير بنائى فى الريف بالإشارة إلى سياسات التنمية الزراعية التى انتهجتها الحكومة منذ ١٩٥٢، فقد استهدفت هذه السياسات تحسين إنتاجية الفلاحين، ومع ذلك استخدمت هذه السياسات فى السيطرة على مجتمع الفلاحين. إذ فرضت الحكومة ضرائب ثقيلة على الزراعة. وهذا يمثل أحد الأسباب الرئيسية لانعدام التغير البنائى الكيفى فى الزراعة المصرية، لأنه منع الفلاحين من تراكم رأس المال المطلوب لانتشار المدخلات التكنولوجية الحديثة فى الزراعة واستخدامها. وهذه المدخلات لازمة لإحداث التغيرات الكيفية فى إنتاجية الأرض والعمل.

ويتحمل صغار المزارعين العبء الأكبر فى دفع هذه الضرائب بفعل سياسات التسعير الزراعى التى أوجدت قطاعين من المزارعين: أولهما يقوم بإنتاج المحاصيل غير التقليدية، وهم أغنياء الفلاحين الذين يجنون أرباحاً طائلة من وراء ذلك، وثانيهما: يقوم بإنتاج المحاصيل التقليدية التى تدخل فى نطاق التسويق التعاونى (كالأرز والقطن)، وهم غالبية سكان الريف الذين يضطرون إلى القناعة بالأرباح الضئيلة من وراء زراعة هذه المحاصيل.

ويسيطر أغنياء الفلاحين على النظام التعاونى بما يضر بمصالح صغار الفلاحين، إذ أن أغنياء الفلاحين يحتكرون الجرارات الزراعية وغيرها من المدخلات التى تدعمها الجمعيات الزراعية. هذا بالإضافة إلى أنهم يستطيعون مداهنة موظفى الجمعية ورشوتهم بغرض الحصول على تصاريح منهم بإعفاء أرضهم من زراعة المحاصيل غير التقليدية، فى حين يجبر فقراء المزارعين على تحمل الضرائب الحكومية على القطن وغيره من المحاصيل التقليدية.

يضاف إلى ما سبق أن أغنياء الفلاحين يقدرون على تجاهل قواعد الإيجار الرسمى، ويتجهون إلى تأجير الأرض لفترات قصيرة. ويعد هذا عاملاً أساسياً فى تفسير انعدام التغير البنائى الكيفى فى الريف، إذ أن نظم الإيجار هذه لا تتيح لصغار المزارعين أن يحسنوا الأساليب التكنولوجية فى زراعة الأرض.

وقد كان لتحويلات العاملين بالخارج أثرها فى تشجيع التنمية فى الريف المصرى من الخارج، غير أن تأثير هذه العوامل الخارجية فشل فى إحداث التغيرات البنائية الكيفية فى العوامل الأساسية للإنتاج الزراعى. ولم يؤد التدفق الضخم للتحويلات إلى الريف فى السنوات الحديثة إلى نوع التغيرات الكيفية فى إنتاجية الأرض والعمل، وهو النوع المطلوب لتزويد النمط الداخلى للتنمية الريفية بالوقود. كما فشل منظمو المشروعات الخاصة (والعامة أيضاً) فى تزويد المزارعين بعناصر التكنولوجيا الجديدة المطلوبة لتنمية الريف من الداخل. وتشير الشواهد إلى أن قدراً ضئيلاً من تحويلات العاملين بالخارج يتم استثماره فى الزراعة، وتوجه معظم هذه التحويلات إلى الاستهلاك التبذيرى والترفى.

ويمكن أن تكون مشكلات الفقر والبطالة أكثر حدة فى الريف المصرى فى الثمانينيات وما بعدها فى غياب التغيرات البنائية السريعة فى العوامل الأساسية للإنتاج الزراعى فى الداخل. كما أن عدم المساواة الريفية- الذى ظل راكداً منذ ثورة ١٩٥٢- يمكن أن يرتفع أيضاً فى العقد القادم لو استمر النمط الحالى للتنمية بدون تغير بنائى كيفى فى الزراعة المصرية.

* * *

المراجع

١- Harik, I., Distribution of land, empolyment and income in rural Egypt. Center for International Studies, Cornell University, Ithaca, N. Y., ١٩٧٩, p.٢٥.

٢- Waxman, C. The Stigwa of Poverty; A Critique Poverty Theories and Polictes. ٢nd ed., Pergamon Press, N. Y., ١٩٨٣, p.٢٧.

٣- Radwan, S. & Lee. Agraian change in Egypt: An Anatory of rural Poverty. Croon Helm, London, ١٩٨٦, p.١٢٠.

٤- محمد أبومندور الديب. اتجاهات علاقات الإنتاج فى الزراعة المصرية، دراسة فى بعض جوانب التغير وعلاقاتها بفقراء الحائزين الزراعيين. مصر المعاصرة، ٧٢ (٣٨٣)، ١٩٨١، ص,١٠١

٥- Abdel-Khalek, G. & R. Tignor (eds.), The political economy of income distribution in Egypt. Holmes & Meier Publishers, Inc., N. Y., ١٩٨٢, p.٢٧٥.

٦- Radwan, S. & E. Lee Op. Cit., pp.١٠٨-١١١.

٧- Abdel-Khalek, G. & R. Tignor (eds.), Op. Cit., pp.٢٩٨-٢٩٩.

٨- هوبكنز، نيقولاس. الطبقة والدولة فى المجتمعات العربية الريفية. المستقبل العربى، ١٠ (١٠٩)، ١٩٨٨، ص,٢٢

٩- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. بحث احتياجات الدخل فى مصر فى القطاع الريفى، المجلد الثانى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص٥٥-,٥٦

١٠- Schutjer, W., et al., Fram size, land ownerships and fertility in rural Egypt and Economics, ٥٩, (٤), ١٩٨٣, p.٣٩٩.

١١- Harrison, P. Poverty and Population, New Society, ٤٩ (٨٧٤), ١٩٧٩, pp.٩-١١.

١٢- Adams, R. H., Jr. Development and social change in rural Egypt. Syracuse University Press, Syracuse, N. Y., ١٩٨٦, p.١٤٠.

١٣- Stauth, G., Capitalist framing and small peasant households. Review, II (٢), ١٩٨٣, p.٢٩٤.

١٤- Abdel-Khalek, G. & R. Tignor (eds.), Op. Cit., pp.٢٨٨.

١٥-Richards, A & P. Martin (eds.), Migration, mechanization and agricultural labour markets in Egypt. American University in Cairo Press, Cairo,١٩٨٣, pp.٢٤-٢٦.

١٦- Waxman, C., Op. Cit., pp.٤٨-٦٨.

١٧- مركز دراسات الوحدة العربية. نحو علم اجتماع عربى: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، ط١، بيروت، ١٩٨٦، ص٣٣، ص,٤٢

١٨- Wikan, M., living conditions among Cairo's Poor; A view from below. Middle East Journal ٣٩ (١), ١٩٨٥, pp.٢٢-٢٣.

١٩- Kanawati, M. M. Economy and beliefs among the Cairo Poor, ph. D. Dissertation, University of Hull, ١٩٨٣, pp.٤٠٠-٤٢٦.

٢٠- عادل عازر، ثروت اسحق. المهمشون بين الفئات الدنيا فى القوى العاملة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٧,

٢١- Clawson, P. The development of Capitalism in Egypt, Khamsin Vol.٩, ١٩٨١, p.٨٧.

٢٢- Abdel-Khalek, G. & R. Tignor (eds.), Op. Cit., p.٦٧.

٢٣- محمد نبيل جامع وآخرون. التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية. الجزء الأول: التقرير الرئيسى. أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع جامعة الاسكندرية، ١٩٨٧، ص,٥٢

٢٤- Alderman, H. & J. Von Brown. The effects of the Egyptian food ration and subsidy system on income distribution and consumption. Research Report (٤٥), International Food Polict Research Institute, Washington, D. C., ١٩٨٤, pp.٩-١٠.

٢٥- اعتماد محمد علام. العمالة الزرعية العائدة والحراك المهنى، دراسة ميدانية لقرية مصرية. قسم الاجتماع. كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٦، ص,٣٤

٢٦- عبدالباسط عبدالمعطى. التركيب السكانى فى إطار التطور الاجتماعى-الاقتصادى فى الأقطار العربية، مصر، ١٩٧٤-١٩٨٤. وحدة البحوث والدراسات السكانية، جامعة الدول العربية، تونس، د.ت.

الفصل الخامس
المتغيرات الاجتماعية لتعاطى المخدرات

أولاً: موضوع الدراسة

رغم عالمية مشكلة تعاطى المخدرات ومتغيراتها الاجتماعية، فإن لها صورة محلية خاصة بكل مجتمع على حدة. وبالتالى فإن استيراد وصف المشكلة من الباحثين الغربيين ونقاط الاهتمام والاستنتاجات لن يؤدى إلى المعرفة بالأبعاد الحقيقية للمشكلة. فمشكلة تعاطى المخدرات لها أبعاد قومية ترتبط بالتاريخ السياسى والتشريعى للبلاد، كما ترتبط بتراثها الشعبى وعاداتها وبنيتها الاجتماعية وخلفيتها الثقافية.

ينطلق موضوع المتغيرات الاجتماعية لتعاطى المخدرات من خصوصية المجتمع المصرى بأبعادها المختلفة، الأمر الذى يحتم تناول المشكلة فى مصر كما توجد فى الواقع المصرى سواء من حيث الوصف أو التحليل أو التفسير. فمشكلة تعاطى المخدرات لا يمكن تناول أبعادها الاجتماعية ومتغيراتها إلا فى ضوء ثقافة مجتمع بعينه له ثقافة مميزة، وبناء اجتماعى وتنظيم اجتماعى وعلاقات اجتماعية ذات طبيعة خاصة، فإن ظهور نمط من التعاطى فى مجتمعين مختلفين فى وقت واحد لا يعنى بالضرورة تماثل السياق التاريخى والثقافى للمجتمعين، الأمر الذى يجب معه تناول الظاهرة فى سياقها الثقافى والاجتماعى والتاريخى للمجتمع ذاته.

فإذا كان التعاطى جزءاً يتكامل فى سياق عملية التنشئة الاجتماعية، ويمارس تكراراً فى الجماعة فإن عملية الصراع لا تجد مجالاً لها حيث لا توجد قيم ومعايير ناهية مقابل قيم ومعايير محبذة لهذا السلوك، وعلى عكس ذلك توجد عملية الصراع الثقافى عند الفرد والجماعات عندما لا يكون تعاطى المخدرات جزءاً من السياق المتكامل فى عملية التنشئة الاجتماعية، وسلوكاً مستهجناً ترفضه الثقافة السائدة.

إن مشكلة تعاطى المخدرات مشكلة متعددة الأبعاد والمتغيرات، فقد أوضحت الدراسات أنه ليس ثمة نظرية أو عامل أو متغير يمكن فى ضوئه تفسير أسباب تعاطى

المخدرات، فهناك عوامل عديدة هامة، وتتباين أهمية تلك العوامل من مجتمع إلى آخر بل ومن فرد إلى آخر. ويتصل تعاطى المخدرات بعدة متغيرات اجتماعية ترتبط بصفة أساسية بالواقع الثقافى والاجتماعى والاقتصادى. وتتمثل أهم المتغيرات الاجتماعية فيما يلى:

١ـ العلاقات الأسرية

تلعب العلاقات الأسرية دوراً هاماً فى مشكلة تعاطى المخدرات، فلقد أكدت العديد من الدراسات أن التفكك الأسرى عادة ما يعد سبباً قوياً ومباشراً للانحراف. فالأسرة المنهارة تعد أحد أسباب تعاطى المخدرات، فانهيار الأسرة وظيفياً أو بنائياً يؤدى إلى عدم قدرتها على القيام بوظيفتها الاجتماعية، وعدم ممارستها لدورها كأحد وسائل الضبط الاجتماعى فى المجتمع. فعادة ما تنخفض حالات التعاطى بين الأسر التى تتميز علاقاتها بالتفاعل الإيجابى المتبادل بين أفرادها والتى يسودها الوفاق والعلاقات السوية بين الأبوين، أو بين الأبوين والأبناء. فالتواصل الجيد بين أفراد الأسرة يساعد على وجود تفاعل ناجح وتقارب بين معايير السلوك داخلها، فكلما تضاءلت فرصة اكتساب السلوك السوى داخل الأسرة كجماعة مرجعية أساسية، كلما لجأ الطفل إلى جماعات الرفاق كجماعات مرجعية يكتسب من خلالها معاييره وقيمه، تلك القيم التى لا تكون بالضرورة سوية.

وتكشف الدراسات عن وجود علاقات قوية بين استقرار العلاقات الأسرية وبين احتمال تعاطى الفرد للمخدرات. فعندما تضطرب العلاقات بين الأبوين أو تنهار، فإن احتمال تعاطى الابن المخدرات يصبح قوياً. وبصفة عامة فإن هناك علاقات قوية ذات دلالة لا يمكن إغفالها بين تعاطى المخدرات بين الأبناء وبين انفصال الأبوين أو غياب أحدهما أو كليهما سواء بسبب الطلاق أو الوفاة.

ويطرح استعراض التراث المتعلق بطبيعة العلاقات الأسرية وتعاطى المخدرات عدة نتائج هامة منها:

- عادة ما ترتفع نسبة تعاطى المخدرات بين مراهقى الأسر المنهارة عنها فى

الأسر التى تتميز بالاستقرار والتفاعل الإيجابى.

- ترتفع نسبة تعاطى المخدرات بين المراهقين المقيمين مع أمهاتهم فقط عنها بين هؤلاء الذين يقيمون مع أبويهم.

- كلما ضعفت العلاقة بين الطفل أو البالغ وبين أبويه كلما تزايدت نسبة تعاطى الابن للمخدر أو تجريبه، فازدياد شعور الابن بأنه شخص غير مرغوب فيه من أبويه يدفعه إلى الانضمام لجماعات أخرى قد تكون منحرفة.

- كلما زاد اهتمام الأبوين بالأبناء، وقضاء فترة طويلة من الوقت معهم كلما قل احتمال تعاطى الأبناء المخدرات.

- مازالت الأسرة هى حجر الزاوية فى عملية الضبط الاجتماعى خاصة فى سنوات الابن الأولى، وبالتالى فإن أى قصور يعتور قيام الأسرة بهذا الدور يؤثر سلبياً على سلوك الابن، وبالتالى فى قدرة وسائل الضبط على أداء وظيفتها بفاعلية وإيجابية.

٢- تعاطى الأبوين المخدرات

ترجع أهمية متغير الأسرة فى مشكلة تعاطى المخدرات، إلى دورها الهام والأساسى فى توفير نموذج للتعاطى داخلها. فقد أكدت الدراسات أن وجود نموذج للتعاطى داخل الأسرة يعد أحد العوامل الأساسية بل والدافعة نحو التعاطى، فقد تبين أن القدوة والمثل الأعلى فى الأسرة التى نشأ فيها المتعاطون كانوا يتعاطون المخدرات، والأغلبية الساحقة منهم كانوا يتعاطون على مرأى من أبنائهم دون الشعور بالحرج أو اتخاذ أى تدبير لسلوكهم يفصح عن كراهيتهم له بالرغم من إتيانه، بل على العكس من ذلك فإن موقف التعاطى لهؤلاء الآباء ينم عن التشجيع، حيث كانوا يستخدمون أبناءهم فى تجهيز جلسة التعاطى، وفى أحيان كثير يحدث التشجيع الضمنى أو الصريح حين يسمح للصغير بتجربة المخدر أمامهم.

وبصفة عامة فإن وجود نموذج للتعاطى بين أفراد الأسرة له تأثير لا يمكن إغفاله فى تيسير تعلم الفرد لهذا السلوك، وفى تبكير سن التعاطى، ويعنى ذلك أن وجود النموذج يؤثر تأثيراً مزدوجاً إذ يصحبه أولاً احتمال أن يصبح الابن متعاطياً،

ويصحبه كذلك احتمال أن يبدأ التعاطى فى سن مبكر نسبياً بالنسبة للسن الذى يبدأ فيه متعاطون لم يشهدوا نموذجاً للتعاطى فى أسرهم.

وتشير الدراسات الميدانية فى هذا المجال إلى العديد من النتائج الهامة منها ما يلى:

- ارتفاع نسبة تعاطى المخدرات بين أبناء المتعاطين يعد نتيجة منطقية لما يمثله هؤلاء الآباء من نموذج يحتذى به الأبناء.

- على حين يلعب الأب المتعاطى دوراً هاماً فى تعاطى الإناث، يلعب الأصدقاء دوراً أهم من دور الأب فى تعاطى الأبناء الذكور، فتمثل دور الأب كنموذج للتعاطى كان دافعاً قوياً للتعاطى بين الابنة الأنثى أكثر منه للابن الذكر.

- على الرغم من أهمية تأثير تعاطى الآباء على تعاطى الأبناء، فإنه ليس العامل الوحيد المؤثر فى تعاطى الأبناء، فتعاطى الأخوة الكبار فى الأسرة يعد عاملاً هاماً أيضاً نحو تعاطيهم.

- على الرغم من تأكيد العديد من الدراسات على أهمية الدور الذى يلعبه تعاطى الآباء فى تعاطى الأبناء، فإن بعض الدارسين يرون أن ذلك الدور أخذ أكثر من حقه كعامل مؤثر فى تعاطى الأبناء، فتأثير جماعات الرفاق – كما أوضحت بعض الدراسات – يعد أكثر أهمية فى تعاطى المخدرات بصورة تفوق تأثير الآباء، فحينما تلعب جماعات الرفاق دوراً حاسماً فى تعاطى المخدرات يصبح دور الآباء ثانوياً.

٣- تأثير جماعات الرفاق

تلعب جماعات الرفاق والأصدقاء دوراً هاماً فى عملية تعاطى المخدرات وتبرز تلك الأهمية إذا علمنا أن الموقف الاجتماعى الذى غالباً ما يحيط بأول مرة لممارسة التعاطى قد اتصف بأنه عادة ما يكون "جلسة أصحاب". فعضوية الفرد فى الجماعة تتيح له فرصة محاولة تجريب المخدر، فضلاً عن وجود متعاطين آخرين بالفعل داخل الجماعة يشجعونه، وأحياناً ما يدفعونه إلى التعاطى، ويصبح التعاطى فى حد ذاته مفتاح الاستمرار فى عضوية تلك الجماعة.

ويشير التراث العلمى بصفة عامة إلى وجود علاقة طردية قوية بين تعاطى الفرد

وبين تعاطى أصدقائه، وتتضح تلك العلاقة من خلال الحقائق التالية:

- أن تعاطى الأصدقاء – كنموذج للتعاطى – يمثل نوعاً من تقبل التعاطى فى حد ذاته كسلوك مشروع، فلو أن تعاطى المخدرات ارتبط فقط بالمنحرفين والمجرمين وسيئ الخلق والسمعة لما سعى الشباب إلى التعاطى، ولكن المشكلة تكمن فى أن التعاطى يرتبط بأفراد يكن لهم الشباب الاحترام والتقدير، الأمر الذى يشجعهم على التعاطى.

- عادة ما يكتسب الفرد خبرة التعاطى من أصدقائه، كما أنه فى الغالب ما يحصل على المخدر لأول مرة منهم أيضاً.

- يلعب الأصدقاء دوراً هاماً سواء فى السمع عن المخدر أو رؤيته لأول مرة، فالأصدقاء هم المصدر الأساسى للمعلومات المفصلة عن المخدر، وأيضاً عن كيفية تعاطيه بعد ذلك.

- فى كثير من جماعات الرفاق لا يعد تعاطى المخدر أمراً مقبولاً فقط بل يصبح سلوكاً مطلوباً أيضاً.

- تصبح جماعة الرفاق هامة جداً عندما يتخذ الفرد قراره بتعاطى المخدر، خاصة إذا كان ذلك التعاطى يلقى معارضة أسرته.

٤- السلوك المنحرف

تشير الدراسات – بصفة عامة – إلى وجود علاقة بين تعاطى المخدرات وبين أشكال السلوك المنحرف، وهذه العلاقة لا تثير الدهشة لأن تعاطى المخدرات فى حد ذاته سلوك منحرف، ولقد حاولت الدراسات الإجابة على سؤال يتعلق بطبيعة العلاقة بين التعاطى والجريمة، والسؤال هنا هو: هل يؤدى التعاطى إلى الجريمة؟ أم أن الجريمة تؤدى إلى التعاطى؟ أم أن هناك أسباباً أخرى تربط بينهما معاً؟

إن الإجابة على ذلك السؤال تطرح ثلاث اتجاهات مختلفة، يؤكد كل منها مجموعة من الدراسات الميدانية، وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلى:

أ- يؤدى التعاطى إلى الجريمة: ينطلق ذلك الاتجاه من مقولة أساسية وهى أن

متعاطى المخدرات دائماً ما يحتاج إلى المال اللازم لشراء المخدر، وعادة ما يدفعه ذلك إلى انتهاج وسائل منحرفة لتوفير ذلك المال، كما كشفت دراسات عديدة أن نسبة ارتكاب الجريمة بعد التعاطى أكبر منها قبل التعاطى، وبالتالى فإن الفرد يصبح مجرماً بسبب الإدمان، ولكنه لا يصبح مدمناً بسبب الإجرام.

ب- تؤدى الجريمة إلى التعاطى: طبقاً لهذا الاتجاه فإن الانخراط فى السلوك المنحرف يؤدى إلى تعاطى المخدرات. فتعاطى المخدرات بين المجرمين يعد سلوكاً طبيعياً، وربما يعد نتاجاً طبيعياً لنمط الحياة المنحرفة ذاتها. فقد أظهرت دراسات عديدة أن تعاطى المخدرات يعد نتاجاً للانحراف وأنه كلما زادت درجة الاعتماد على المخدر كلما زاد معدل ارتكاب الجريمة.

ج- أما الاتجاه الثالث فهو يرى أن الجريمة والتعاطى نتاج لعامل ثالث أو لمجموعة من العوامل المتداخلة. فبالرغم من العلاقة الإحصائية القوية بين التعاطى والجريمة فإن العلاقة بينهما ليست علاقة سببية بالدرجة الأولى، بل على العكس من ذلك فلعل تلازم وقوعهما معاً يشير إلى وجود عوامل أخرى مسببة لهما.

وبصفة عامة فبالرغم من أن نتائج العديد من الدراسات تؤكد العلاقة السببية بين الجريمة وتعاطى المخدرات، فإن طبيعة واتجاه العلاقة أمر لم يحسم بعد، ولذلك فإن أفضل ما يمكن قوله وبثقة هو أن تعاطى المخدرات يرتبط بصورة غير مباشرة بالجريمة.

٥- درجة التدين

تشير معظم الدراسات التى تناولت العلاقة بين درجة التدين وبين تعاطى المخدرات إلى وجود علاقة عكسية بين شدة درجة التدين وبين تعاطى المخدرات، فكلما كان الفرد أكثر التزاماً بأداء واجباته الدينية وأدائه للفروض الدينية كلما كان أقل انخراطاً فى تعاطى المخدرات. وبالرغم من أن الدين – بصفة عامة – يلعب دوراً هاماً فى تحريم المخدرات إلا أن اعتقاد الأفراد فى ذلك التحريم يتوقف على عدة عوامل اجتماعية وثقافية أخرى. فعلى سبيل المثال إذا ما تناولنا العلاقة بين الدين

والتعاطى من خلال الواقع الثقافى والاجتماعى للمجتمع المصرى الإسلامى، نجد أن الثقافة الإسلامية – كديانة – قد حسمت الموقف إزاء تعاطى الخمور، إذ أن المنع والتحريم جاء قاطعاً، أما بالنسبة للمخدرات فيسود اعتقاد – لا يمكن إغفاله – مؤداه أن تعاطى المخدرات لا يتعارض مع الدين، وأن الحكم الدينى على سلوك التعاطى لا يرقى إلى التحريم كما هو بالنسبة للخمر، وهو إن تعارض فلا يعدو أن يكون مكروهاً. وترتب على ذلك أنه بالرغم من إباحة شرب الخمور فإن الشكوى منها والاهتمام بآثارها الضارة لم يرق إلى مستوى الشكوى من مشاكل تعاطى المخدرات التى يحرمها القانون، ومن ثم فنحن إزاء مواقف متناقضة لعب فيها الدين – وليس القانون الوضعى – دوراً هاماً وحاسماً إلى حد كبير.

ولقد أظهرت معظم الدراسات التى تناولت العلاقة بين درجة التدين وبين تعاطى المخدرات أنه كلما زادت درجة التزام الفرد بالتعاليم والتوجيهات الدينية كلما قل احتمال تعاطى الفرد المخدرات، أو الكحوليات بصفة عامة. كما أوضحت هذه الدراسات أيضاً أن نسبة تعاطى المخدرات أو الكحوليات عادة ما تكون منخفضة بين هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم على درجة كبيرة من التدين والعكس صحيح بالنسبة لمن يعتبرون أنفسهم غير متدينين على الإطلاق.

٦- وجود المخدر

كشفت بعض الدراسات أن وجود المخدر وسهولة الحصول عليه يعد عاملاً مؤثراً فى تعاطى المخدرات، فكلما كان المخدر متاحاً ولا توجد صعوبة فى الحصول عليه كلما كان ذلك عاملاً ميسراً بل ومشجعاً أحياناً على تعاطى المخدرات. فقد كشفت الدراسات أن معظم المتعاطين قد أكدوا أن المخدر – بالنسبة لهم – كان متاحاً ومن السهل الحصول عليه، سواء أكان ذلك فى بيئتهم المباشرة حيث يقيمون أو حيث توجد مدارسهم أو محال عملهم. ففى البيئة المباشرة تلعب الأسرة دوراً هاماً فى وجود المخدر فى السنوات الأولى من حياة الفرد، فقد أظهرت الدراسات وجود نسبة لا يستهان بها من المتعاطين ذكرت أنهم قد رأوا المخدرات لأول مرة مع أحد أفراد الأسرة سواء أكان

ذلك الأب أو أحد الأخوة، أو ربما مع أحد الأقارب أو المعارف المترددين على منزل الأسرة، فإن هذه الرؤية المباشرة للمخدر – فى سنوات الطفل الأولى – مع أحد الأقارب تخلق نوعاً من الألفة والاعتياد لدى الطفل على رؤية المخدر الأمر الذى ييسر له بعد ذلك التعامل معه.

أما فى البيئة غير المباشرة وهى المدرسة أو محل العمل فيلعب الأصدقاء والزملاء دوراً هاماً فى وجود المخدر، فزميل الدراسة أو العمل فى أحيان كثيرة يكون هو المصدر الأساسى للسمع عن المخدر والحصول عليه أيضاً. وبصفة عامة فإن معظم الدراسات أوضحت أن الحصول على المخدرات بين المتعاطين أمر ميسور ولا يسبب أى مشكلة لهم، فعادة ما يعرف المتعاطى كيف يصل إلى المخدر وممن يحصل عليه.

وقد اتخذت الدراسة من مفهوم "سوء استخدام المخدر" مفهوماً إجرائياً لها. كما أن مفهوم المخدر يقصد به كل من المخدر المشروع أو القانونى وهو السجائر والكحوليات، والمخدر غير المشروع أو غير القانونى ويتضمن كافة أنواع المخدرات الأخرى.

ثانياً: المداخل النظرية فى دراسة تعاطى المخدرات

بالرغم من أن المدخل الانحرافى فى دراسة المشكلات الاجتماعية يعد من أكثر المداخل النظرية استخداماً فى تحليل مشكلة تعاطى المخدرات إلا أن المدخل الوظيفى والصراعى قد أسهما بصورة مفيدة فى تفسير هذه المشكلة. فمشكلة تعاطى المخدرات تتخذ صوراً عديدة، وذات جوانب متعددة ومتباينة وبالتالى يتيح استخدام المداخل النظرية المختلفة فى تفسيرها إلقاء الضوء على جوانبها المختلفة.

١- المدخل الوظيفى

يذهب أنصار المدرسة الوظيفية إلى أن تعاطى المخدرات يؤدى دوراً وظيفياً فى المجتمع، وأن له بعض الآثار المفيدة سواء على مستوى نطاق المجتمع ككل، أو داخل نطاق بعض ثقافات المجتمع الفرعية. ويدلل الوظيفيون على ذلك بأن تعاطى

المخدرات يلعب دوراً هاماً فى شغل وقت الفراغ، ويشبهون المخدرات أو المسكرات بوسيلة التشحيم الاجتماعى Social Lubricant الذى يؤدى إلى الإحساس بالاستقرار والاسترخاء فى ظل مجتمع يسود علاقاته التوتر والصراع والاضطراب بين أفراده. أما فى الثقافات الخاصة – خاصة الإجرامية وأحياناً الدينية – فإن استخدام المخدر له جوانب دينية وممارسات وطقوس خاصة ذات دلالة وظيفية، ويرى أنصار المدرسة الوظيفية أن استخدام المخدر فى مثل تلك الثقافات يعمق ويقوى التماسك بين أفرادها.

كذلك يذهب الوظيفيون إلى أن التفكك الاجتماعى يعد أحد الأسباب الرئيسية لتعاطى المخدرات. فعندما تفقد مؤسسات المجتمع سيطرتها على أفرادها – خلال فترات التغير السريع – ينتشر تعاطى المخدرات، وهنا يصبح لتعاطى المخدرات وظائف غير سوية(*).

٢- المدخل الصراعى

يركز المدخل الصراعى للمشكلة على صراع القيم وصراع المصالح، مشيراً إلى أن هناك قيماً متباينة نتيجة لتباين نوع المخدر. فإذا كان متعاطى مخدر ما يوصم بالانحراف، فإن هناك متعاطى مخدر آخر ينظر إلى سلوكه على أنه أمر طبيعى تماماً. فالوصم بالانحراف يتم من خلال هؤلاء الذين يملكون القوة والتأثير فى المجتمع.

فعلى سبيل المثال فإن تدخين السجائر أو شرب الكحوليات يعد من المخدرات المقبولة لدى من يملكون القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع، وبالتالى فمن الطبيعى أن ينظر إلى استخدام هذه المخدرات على أنه أمر طبيعى ومقبول بل ومشروع(*).

(*) يرى أنصار المدرسة الوظيفية – فى أمريكا – أن المراهقين الأمريكيين صاحب تعاطيهم للمخدرات إدراك ووعى يتعلق بالاستخدام المعتدل للمخدر، ولكن عندما أصبحت المخدرات متاحة لأطفال المدارس الذين يفتقرون إلى ذلك الوعى والإدراك بالاستخدام المعقول للمخدر حدث سوء الاستخدام بالمخدر، وبقول آخر الخلل الوظيفى فى استخدام المخدر.

(*) بالرغم من أن تدخين السجائر يتسبب فى إحداث نسبة من الوفيات تفوق ما تحدثه سائر الأنواع الأخرى من المخدرات. ولكن هؤلاء المنتجين للسجائر لهم من القوة والتأثير بحيث يظل تدخين السجائر

إن رد الفعل الاجتماعى المسيطر تجاه المخدرات يتأثر لا بمدى خطورة المخدر، ولكن بالشخصيات الاجتماعية والدوافع الشخصية للجماعات التى تستخدمه. فعلى سبيل المثال فإن من المقبول بين الأفراد متوسطى العمر استخدام الحبوب المخدرة لعلاج التوترات العصبية، ولكنه من غير المقبول أن يستخدمها طلاب الجامعة بغرض اللهو والمرح.

إن المدخل الصراعى يؤكد أيضاً على أن استخدام أو سوء استخدام المخدر فى المجتمع لابد وأن يفسر فى ضوء صراع المصالح فيه، فالقرار الاجتماعى بالسماح أو منع المخدرات يقول ببساطة أن هناك جماعات تربح وأخرى تخسر.

٣- المدخل الانحرافى

من وجهة نظر المدخل الانحرافى، تظهر المشكلة الاجتماعية حينما ينحرف بعض أفراد المجتمع عن القيم والمعايير السائدة فيه. وبالتالى تبرز مشكلة تعاطى المخدرات عندما يكسر بعض أفراد المجتمع القيم الحاكمة لتعاطى المخدرات فى المجتمع، سواء عن طريق تعاطى المخدرات بإفراط، أو بتعاطى مخدرات غير مشروعة، أو ربما باستخدام مخدرات مسموح باستخدامها لفئات معينة فى المجتمع. إن سلوك متعاطى المخدرات – كمشكلة اجتماعية حينئذ – هو رفض معايير وقيم المجتمع الخاصة باستخدام المخدر.

ولقد طرحت نظرية الأنومى تفسيراً يتعلق بأشكال معينة من تعاطى المخدرات. حيث تذهب هذه النظرية إلى أنه عندما لا توجد الوسائل الاجتماعية لتحقيق الأهداف الثقافية فى المجتمع بصورة عادلة ومشروعة، تجد بعض الجماعات نفسها محرومة من تحقيق أهدافها المشروعة، حينئذ قد تتجه هذه الجماعات إلى تعاطى المخدر نتيجة لشعورها بالفشل والإحباط. وهنا يعد تعاطى المخدرات سلوكاً ووسيلة فعالة لدى

أمراً مشروعاً ومقبولاً بين أفراد المجتمع. فبالرغم من الدليل الطبى الواضح والمؤكد من أن التدخين يؤدى إلى مشاكل صحية خطيرة (مثل السرطان وأمراض القلب) فإن صناعة السجائر من القوة بما يكفل لها حماية مصالحها. وبالتالى فإن تدخين السجائر يظل اختياراً وأمراً شخصياً، على حين يصبح استخدام المخدرات أمراً محرماً بصورة قوية وواضحة.

بعض الأفراد للهروب من مواقف الضعف ومشاعر الإحباط والاغتراب.

كما أن نظرية المخالطة الفاصلة طرحت تفسيراً لكيفية ظهور تعاطى المخدر، فطبقاً لهذه النظرية فإن الناس سوف يتعلمون ويكتسبون معايير الثقافة الخاصة لتعاطى المخدر من خلال تفاعلهم مع متعاطى المخدرات أو حملة الثقافة الخاصة للمتعاطين.

أما نظرية الوصم فتشير إلى أن بعض متعاطى المخدرات يوصمون بالسلوك المنحرف، بينما لا يوصم آخرون يرتكبون نفس سلوك التعاطى بالانحراف اعتماداً على مكانتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع، وعلى نوعية المخدرات التى يتعاطونها. فعلى سبيل المثال فإن الذى يتعاطى الامفيتامين لا يوصم سلوكه بالانحراف، على حين يوصم سلوك متعاطى الحشيش أو الهيروين من الطبقة الدنيا بالانحراف.

ثالثاً: الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية

تتضمن الجوانب المنهجية للدراسة المجالات التالية:

١- **المجال الجغرافى**: تقع الدراسة الميدانية داخل مدينتى القاهرة والإسكندرية، وقد تم اختيار هاتين المدينتين للاعتبارات التالية:

أ- تضم المدينتان أكبر قسمين حكوميين لعلاج متعاطى المخدرات وهما قسم العلاج التابع لمستشفى الأمراض النفسية بالعباسية بالقاهرة، وقسم العلاج التابع لمستشفى الصحة النفسية بالمعمورة بالإسكندرية.

ب- يوجد بالمدينتين العديد من مراكز العلاج الملحقة بالمستشفيات الخاصة والجمعيات الطبية.

ج- بالرغم من وقوع أقسام ومراكز للعلاج داخل نطاق مدينتى القاهرة والإسكندرية إلا أنه تبين خلال الدراسة الميدانية أنها تضم العديد من أبناء المحافظات الأخرى للعلاج.

٢- **المجال البشرى**: أجريت الدراسة الميدانية على عينتين بلغ مجموعهما ٤٠٠ فرداً. العينة الأولى وهى المجموعة التجريبية من المتعاطين وقد بلغ عدد أفرادها

٢٠٠ فرداً، العينة الثانية وهى المجموعة الضابطة من غير المتعاطين وقد بلغ عدد أفرادها ٢٠٠ فرداً.

٣- المجال الزمنى: ينقسم المجال الزمنى للدراسة الميدانية إلى ثلاث مراحل هى:

(١) المرحلة الاستطلاعية لمجتمع الدراسة.

(٢) مرحلة تصميم الاستمارة.

(٣) مرحلة تطبيق استمارة البحث.

رابعاً: أدوات الدراسة الميدانية

١- استمارة البحث.

٢- المقابلات المتعمقة الفردية والجماعية.

٣- السجلات والوثائق.

١- استمارة البحث

مرت استمارة البحث بمراحل ثلاث توالت على النحو التالى:

أ- المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة مع بداية العمل الميدانى المتعلق بكيفية الحصول على عينة الدراسة خاصة فيما يتعلق بالعينة التجريبية. وقد كشفت هذه المرحلة وجود سبيلين للحصول على العينة أولهما اعتماد الباحث على علاقاته الشخصية فى الوصول إلى أفراد العينة التجريبية (المتعاطون)، والثانى اللجوء إلى مراكز علاج متعاطى المخدرات للحصول على العينة، وبالرغم من اعتماد الباحث على الوسيلة الأولى خلال مرحلة تصميم واختيار الاستمارة، إلا أنه كان من الأفضل الاعتماد على الوسيلة الثانية لإجراء الدراسة الميدانية وذلك للاعتبارات التالية:

١- بالرغم من حرص الباحث على التأكيد على سرية المعلومات التى يدلى بها المفحوص، إلا أنه قد تبين فى مرات عديدة عدم صدق المفحوص فيما يدلى به من معلومات سواء بالمبالغة فى المعلومات أو عدم ذكرها كلية.

٢- أحياناً ما كان الباحث فى سبيل الوصول للمفحوص يضطر إلى الدخول فى أماكن ليست آمنة تماماً، فضلاً عما قد يتعرض له من مشاكل إذا ما داهمت الشرطة

هذه الأماكن.

٣- من الناحية المنهجية كانت هناك مشكلة أساسية، وهى عدم قدرة الباحث على القيام بعملية المقابلة فى ظروف متماثلة بالنسبة لجميع الحالات، هذا فضلاً عن أن المقابلة كانت تتم أحياناً فى وجود آخرين من المفروض أنهم سوف يخضعون للبحث بعد ذلك.

٤- بالرغم من محاولة الباحث أكثر من مرة تحديد مكان من اختياره لإجراء المقابلة، إلا أن المفحوص كان فى الغالب يتمسك بالمكان الذى يحدده.

وقد أفادت تلك المرحلة – الباحث – فيما بعد عند تصميم استمارة البحث فى أن يضع فى اعتباره أموراً هامة منها:

١- مراعاة المستوى التعليمى عند صياغة أمثلة الاستمارة.

٢- مراعاة بعض التعبيرات اللفظية المستخدمة فى الاستمارة، فضلاً عن التعرف على تعبيرات لفظية ذات دلالة خاصة بين المتعاطين.

٣- مراعاة تركيبة السؤال لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفهم.

٤- معرفة مدى قدرة المبحوثين على متابعة أسئلة استمارة البحث دون أن يسبب إرهاقاً أو تشتتاً فى التفكير.

٥- أدت المعلومات التى حصل عليها الباحث من خلال المقابلات إلى تحديد نوعية السؤال من حيث النهاية، فأتت معظم أسئلة الاستمارة مغلقة.

وقد تميزت هذه المرحلة من الدراسة – باعتبارها مرحلة استطلاعية للدراسة الميدانية – بالمقابلات الحرة غير المقننة سواء أكانت هذه المقابلات فردية أو جماعية، وقد عمد الباحث خلال هذه المقابلات إلى إلقاء أقل عدد من الأسئلة وذلك لإعطاء الفرصة للمفحوص للحديث، كما ابتعد الباحث عن الأسئلة المتلاحقة فى البداية لتعميق نقطة معينة.

ولقد أوضحت تلك المرحلة نقطتين منهجيتين هامتين هما:

١- أهمية التطبيق الفردى لاستمارة البحث، وهو ما اتبعته الدراسة الميدانية فيما

بعد عند تطبيق الاستمارة.

٢- أهمية ملائمة الصياغة اللفظية لاستمارة البحث للمفحوص.

ب- المرحلة الثانية: وفى هذه المرحلة تم عرض استمارة البحث على مجموعة من علماء الاجتماع وأحد علماء النفس للتحقق من صدقها الداخلى للموضوعات التى تطرحها، وإبداء الرأى فى الاستمارة بصفة عامة. وبعد تجميع كافة الآراء تضمنت الاستمارة الموضوعات الآتية:

١- البيانات الأولية وتتعلق بالسن والديانة ومحل الإقامة، وعدد الأخوة والأخوات، وترتيب المفحوص بين إخوته.

٢- الحالة الاجتماعية والتعليمية والمهنية للأبوين.

٣- الحالة الاجتماعية والتعليمية والمهنية للمفحوص.

٤- مستوى السكن والبيانات المتعلقة به.

٥- العلاقات الأسرية وتتكون من ثلاثة عناصر هى التعاون داخل الأسرة، ومدى القرب من الأبوين، والإشراف الأسرى على الأبناء.

٦- السلوك المنحرف ويتضمن بعض أنماط السلوك المنحرفة.

٧- تعاطى الأصدقاء والجيران والأقارب والأبوين سواء السجائر أو الكحوليات أو المخدرات.

٨- درجة تعرض المفحوص للمخدر، ورأى المفحوص فى مدى توافر المخدر، وسهولة الحصول عليه.

٩- أسباب وظروف وسن تعاطى المفحوص المخدر.

ج- المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة بإجراء اختبارى الثبات والصدق لاستمارة البحث وانتهت بالتطبيق الميدانى للاستمارة.

١- اختبار الثبات: استخدمت الدراسة أسلوب إعادة الاختبار لحساب الثبات، ويتمثل هذا الأسلوب فى اختيار عينة من الأفراد ثم إعادة اختبار مجموعة من هذه العينة فى أخرى على نفس الاختبار فى ظل ظروف مشابهة تماماً للظروف التى سبق

اختبارهم فيها.

وقد بلغ إجمالى اختبار الثبات ٤٠ فرداً، نصفها عينة تجريبية (متعاطون)، والنصف الثانى عينة ضابطة (غير متعاطين)، وطبقت استمارة البحث مرتين على نفس الأربعين فرداً، وكانت الفترة الزمنية بين إجراء الاختبارين ١٥ يوماً، وقد بلغ معامل ثبات الاستمارة بالنسبة للعينة التجريبية ٠,٨١، وبالنسبة للعينة الضابطة ٠,٨٦.

٢- اختبار الصدق: يصدق على استمارة البحث معنى الصدق بحكم المفهوم الذى يشير إلى أن الاستمارة تعد صادقة بحكم المفهوم إذا ما كانت تقيس جانباً أو سمة معينة أو تحصيل هدف معين مادامت المفاهيم الأساسية التى يقوم عليها الاختبار تدعى أنه يفعل ذلك.

٣- تطبيق استمارة البحث على أفراد العينة: بدأ تطبيق استمارة البحث على عينة من المجموعة التجريبية (المتعاطون) من منتصف شهر نوفمبر ١٩٨٩ وحتى نهاية شهر أبريل ١٩٩٠، وبالنسبة لعينة المجموعة الضابطة (غير المتعاطين) بدأ التطبيق من بداية شهر فبراير ١٩٩٠ وحتى نهاية شهر مايو ١٩٩٠.

بالنسبة للعينة التجريبية تم تطبيق استمارة البحث بصورة فردية، وغالباً ما كان يتم ذلك فى حجرة الطبيب أو حجرة الأخصائى الاجتماعى. أما بالنسبة للعينة الضابطة فقد كان ذلك يتم إما فى منزل المفحوص أو مكان يحدده الباحث ويراه مناسباً لإجراء المقابلة، وبصفة عامة كانت المقابلات تتم إما فى منزل المفحوص أو فى مكان عمله إذا كانت طبيعته تسمح بذلك، وفى بعض الأحيان فى منزل الوسيط بين الباحث والمفحوص.

٢- المقابلة المتعمقة

سعى الباحث من خلال المقابلة المتعمقة إلى فهم خلفيات بعض إجابات المفحوص على استمارة البحث، والوقوف على مجموعة من البيانات دون توجيه أسئلة. فلقد حاول الباحث خلال تلك المقابلات تشجيع المفحوص على التعبير عن مشاعره ودوافع سلوكه، والتحدث عن أى شئ قد يجول بخاطره له علاقة بموضوع الدراسة.

ولقد لعبت المقابلة دوراً هاماً فى الدراسة الميدانية كمصدر لبيانات تفصيلية عن بعض الحالات خاصة بالنسبة لحالات المجموعة التجريبية، حيث كان الباحث عادة ما يجد الفرصة للحديث مع المفحوص سواء قبل أو أثناء أو بعد تطبيق الاستمارة، وقد ساعده على ذلك أن مجموعة كبيرة من أفراد العينة التجريبية كانت تقيم داخل مراكز العلاج طوال فترة العلاج. كما لم تقتصر المقابلة على صورتها الفردية فقط، ولكن كانت هناك مقابلات ومناقشات جماعية تضم العديد من المتعاطين.

٣- السجلات والوثائق

لعبت السجلات والوثائق دوراً هاماً فى التأكد من مدى صدق البيانات التى ذكرها أفراد العينة التجريبية، وتتمثل هذه السجلات والوثائق فى التقارير الطبية للحالة وما تتضمنه من معلومات عن تاريخ تعاطى الحالة ونوع أو أنواع المخدرات التى استخدمها، كما تعد استمارة البحث الاجتماعى مصدراً هاماً للمعلومات عن حالة المفحوص الاجتماعية وظروفه الأسرية بصفة عامة.

اعتاد الباحث الإطلاع على التقرير الطبى واستمارة البحث الاجتماعى قبل مقابلة الحالة وذلك بهدفين أولهما التزود بقدر من المعلومات عن الحالة يفيد عند التعامل معها، والثانى هو الإدراك المبكر إذا كانت البيانات التى تذكرها الحالة صادقة أو كاذبة.

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة

١- مجتمع الدراسة

أ- العينة التجريبية: أجريت الدراسة الميدانية على مجموعة من المتعاطين تحت العلاج الطبى بلغ عدد أفرادها ٢٠٠ حالة. تم الحصول على الحالات من الأماكن الآتية:

- ١٩ حالة من قسم علاج الإدمان بمستشفى الأمراض النفسية بالعباسية بالقاهرة.
- ١٨ حالة من عيادة علاج الإدمان الملحقة بجمعية أولى العزم الدينية بالسيدة زينب بالقاهرة.

- ٣٤ حالة من قسم علاج الإدمان بمستشفى الدكتور جمال ماضى أبوالعزايم بالقاهرة.
- ٣٣ حالة من مركز علاج الإدمان بالمعمورة بالإسكندرية.
- ٩٦ حالة من قسم علاج الإدمان بمستشفى الصحة النفسية بالمعمورة بالإسكندرية.

ب- العينة الضابطة: بلغ أفراد العينة الضابطة ٢٠٠ حالة، تم اختيارهم فى ضوء ما أسفرت عنه العينة التجريبية من الاعتبارات التالية: السن، المستوى التعليمى، المستوى المهنى. وقد اعتمد الباحث على علاقاته الشخصية فى الحصول على أفراد هذه العينة أو ما يسمى منهجياً "عينة كرة الثلج" Snowballing.

٢- حجم العينة

بلغ إجمالى حجم عينة الدراسة ٤٠٠ حالة، ٢٠٠ حالة كعينة تجريبية (متعاطون)، ٢٠٠ حالة كعينة ضابطة (غير متعاطين).

أ- العينة التجريبية: تتكون من ٢٠٠ حالة من متعاطى المخدرات، تم الحصول عليهم من أقسام علاج الإدمان بالمستشفيات العامة والخاصة، ومراكز وجمعيات علاج الإدمان، وتم اختيار أفراد هذه العينة فى ضوء الاعتبارات التالية:

١- أن يكون سن المفحوص وقت إجراء المقابلة أقل من ٣٠ عاماً.

٢- أن يكون المفحوص وقت إجراء المقابلة تحت العلاج.

٣- أن يكون المفحوص قد استمر فى تعاطى المخدر لمدة سنتين على الأقل.

٤- أن يكون المفحوص قد استمر فى تعاطى المخدر بصفة منتظمة.

ومن حيث نوعية العلاج فإن ٨٥ حالة كانت تعالج بالأجر، على حين ١١٥ حالة كانت تعالج بالمجان، كما أن ١٨٢ حالة كانت تقيم داخل مؤسسة العلاج أى (مريض مقيم) على حين ١٨ حالة فقط كانت غير مقيمة بالمؤسسة العلاجية (أى مريض خارجى).

ب- العينة الضابطة: وتتكون من ٢٠٠ حالة لم تستخدم أى منها أى نوع من المخدرات غير المشروعة ولو مرة واحدة. وقد روعى فى اختيار أفراد هذه العينة شرط السن، وهو عدم تجاوز أى فرد منها سن الثلاثين عاماً وقت إجراء المقابلة، كما

روعى أيضاً تماثل عدد أفراد فئات السن المختلفة مع أفراد العينة التجريبية إلى حد كبير، وكذلك الأمر بالنسبة لمستوى التعليم والمستوى المهنى.

٣- خصائص العينة

تحاول الدراسة من خلال تلك الخصائص رسم صورة متكاملة لعينة الدراسة بمجموعتيها التجريبية والضابطة من حيث فئات السن والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمى والمهنى للمفحوصين، والحالة الاجتماعية والمهنية للأبوين، وكذا مقدار الدخل وغير ذلك من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة بصفة عامة. وتحدد أهم خصائص العينة فيما يلى:

١- تراوحت فئات السن داخل المجموعتين (التجريبية والضابطة) ما بين ١٦ عاماً إلى أقل من ٣٠ عاماً، وبلغ متوسط السن بالنسبة للمجموعة التجريبية ٢٤ و٣٦ عاماً، بانحراف معيارى قدره ١,٦٧. على حين بلغ متوسط المجموعة الضابطة ٢٤,١٢ عاماً، بانحراف معيارى قدره ١,٧٠٣. وقد بلغت قيمة كا^{٢} بين المجموعتين ٥,٤٥٣.

٢- بلغت نسبة المسلمين فى المجموعة التجريبية ٩٦,٥%، وفى المجموعة الضابطة ٩٧,٥%، على حين بلغت نسبة المسيحيين فى المجموعة التجريبية ٣,٥%، وفى المجموعة الضابطة ٢,٥%.

٣- تعد المدينة محل إقامة جميع أفراد العينة بمجموعتيها التجريبية والضابطة، الأمر الذى يجعل من عينة الدراسة – بصورة إجمالية – عينة حضرية على الأقل من حيث محل الإقامة.

٤- بالنسبة للحالة الزواجية لأفراد العينة، فقد بلغت نسبة غير المتزوجين (العزاب) فى المجموعة التجريبية ٨٧,٥%، وفى المجموعة الضابطة ٨٩%، على حين بلغت نسبة المتزوجين فى المجموعة التجريبية ١١% وفى المجموعة الضابطة ١٠,٥%، وبلغت نسبة المطلقين والمنفصلين فى المجموعة التجريبية ١,٥%، وفى المجموعة الضابطة ٠,٠٥%. وبلغت قيمة كا^{٢} بين المجموعتين ٢,٠٤٨.

٥- بلغت نسبة الأميين بين أفراد المجموعة التجريبية ٢٨,٥%، على حين بلغت نسبتها بين أفراد المجموعة الضابطة ٣٦%. أما نسبة من يقرأ ويكتب فقد بلغت ٣٧,٥% فى المجموعة التجريبية يقابلها ٣١% فى المجموعة الضابطة. وبلغت نسبة من حصلوا على تعليم متوسط فى المجموعة التجريبية ٣٠,٥% يقابلهم ٢٥% من المجموعة الضابطة. أما نسبة من أنهوا تعليمهم الجامعى فى المجموعة التجريبية فقد بلغت ٣,٥%، يقابلها ٥% فى المجموعة الضابطة. بلغ معامل الانحراف فى المجموعة التجريبية ٠,٨٥٢، وفى المجموعة الضابطة ٠,٩١٩، وبلغت قيما كا^{٢} بين المجموعتين ٣,٧٢.

٦- بلغت نسبة العمال المهرة وشبه المهرة بين المجموعة التجريبية ٦١,٥% مقابل ٥٣% فى المجموعة الضابطة. أما نسبة العمال غير المهرة فقد بلغت ١١,٥% فى المجموعة التجريبية مقابل ١٣,٥% فى المجموعة الضابطة. وبلغت نسبة الطلاب فى كل من المجموعتين ١٢,٥%، وقد بلغ معامل الانحراف فى المجموعة التجريبية ١,٠٢٤، وفى المجموعة الضابطة ١,٠٧١. وبلغت قيمة كا^{٢} بين المجموعتين ٩,١٢٥,

٧- تراوح الدخل الشهرى لإجمالى أفراد العينة ما بين أقل من ١٠٠ جنيهاً إلى ٣٠٠٠ جنيهاً، فعلى حين بلغ متوسط الدخل الشهرى للمجموعة التجريبية ٤٠٥ جنيهاً بانحراف معيارى قدره ٣,٩٨٧، بلغ متوسط الدخل الشهرى للمجموعة الضابطة ٣١٧ جنيهاً بانحراف معيارى قدره ٢,٩٤٥. وبلغت قيمة كا^{٢} بين المجموعتين ١٥,٢٧٥.

وبصفة عامة فإن الدخل الشهرى للغالبية العظمى فى المجموعة التجريبية (٧٣,٥%) أقل من ٥٠٠ جنيهاً، على حين بلغت نسبة من حققوا نفس مستوى الدخل من أفراد المجموعة الضابطة ٧٨%. كما يلاحظ أن نسبة من يزيد دخلهم الشهرى عن ١٠٠٠ جنيهاً بلغت فى المجموعة التجريبية ٦%، مقابل ٣% فى المجموعة الضابطة.

٨- بلغ متوسط عدد الأخوة والأخوات فى المجموعة التجريبية ٤,٦٢ فرداً

بانحراف معيارى قدره ١,٧٩٨، مقابل ٤,٤ فرداً فى المجموعة الضابطة بانحراف معيارى قدره ١,٧٨٢. وبلغت قيمة كا^{٢} بين المجموعتين ٦,٤٢٥.

وبصفة عامة فقد بلغت نسبة من لهم من ٣-٦ أخوة وأخوات فى المجموعة التجريبية ٧٥%، يقابلهم ٧٩,٥% فى المجموعة الضابطة.

٩- بالنسبة لترتيب المفحوص بين إخوته، فقد كانت الغالبية العظمى بالنسبة للمجموعة التجريبية (٥٣,٥%) والمجموعة الضابطة (٦٤%) تقع ما بين الترتيب الثانى إلى الرابع. وجاء المفحوص الأكبر بين إخوته فى المجموعة التجريبية بنسبة ١٢,٥%، يقابله ١٦% فى المجموعة الضابطة. كما جاء المفحوص الأصغر بين إخوته فى المجموعة التجريبية بنسبة ١٦,٥% يقابله ٩,٥% فى المجموعة الضابطة. وبلغت قيمة كا^{٢} بين المجموعتين ٩,٠٦٩,

١٠- تراوح حجم أسرة المفحوص فى المجموعة التجريبية ما بين فرد واحد إلى ١٥ فرداً بمتوسط قدره ٦,٤٥ فرداً، على حين تراوح حجم أسرة المفحوص فى المجموعة الضابطة ما بين فرد واحد و١٧ فرداً بمتوسط قدره ٦,٥٧ فرداً. وبلغت قيمة كا^{٢} بين المجموعتين ٣١,٧٧٨.

١١- بلغت نسبة من يقيمون فى حجرة أو حجرتين فى المجموعة التجريبية ٣٥,٥%، يقابلهم ٣٦,٥% فى المجموعة الضابطة. كما بلغت نسبة من يقيمون فى ثلاث حجرات فى المجموعة التجريبية ٣٧,٥% يقابلهم ٤٦% فى المجموعة الضابطة. وعلى حين بلغت نسبة من يقيمون فيما بين ٥ إلى ٧ حجرات ٨% من أفراد المجموعة التجريبية، يقيم ٤% من أفراد العينة الضابطة فيما بين ٥-٦ حجرات.

١٢- بالرغم من أن الدراسة كشفت عن أن ٧٢% من آباء المجموعة التجريبية على قيد الحياة، يقابلهم ٨٥,٥% من آباء المجموعة الضابطة، وأن ٩٤% من أمهات المجموعة الضابطة على قيد الحياة يقابلهم ٩٥,٥% من أمهات المجموعة الضابطة، فإن ٥٣,٥% من أفراد المجموعة التجريبية، ٧٤% من أفراد المجموعة الضابطة يقيمون مع الأبوين، فلقد بلغت نسبة الطلاق بين والدى المجموعة التجريبية ٦,٥%

يقابلها ٣,٥% فى المجموعة الضابطة. كما كانت نسبة الأرامل فى المجموعة التجريبية ٢٦% يقابلها ١٨% فى المجموعة الضابطة.

١٣- بلغت نسبة الأمية بين آباء المجموعة التجريبية ٣٨%، يقابلها ٥٢% بين آباء المجموعة الضابطة. وبلغت نسبة من أتموا التعليم الجامعى بين آباء المجموعة التجريبية ٨% يقابلها ٤,٥% بين آباء المجموعة الضابطة. وقد بلغت نسبة كا^{2} بين المجموعتين ١٧,١٦٩.

كما بلغت نسبة الأمية بين أمهات المجموعة التجريبية ٧٠,٥% يقابلها ٧٩% بين أمهات المجموعة الضابطة. كما بلغت نسبة من أتممن التعليم الجامعى بين أمهات المجموعة التجريبية ٤% يقابلها ١,٥% بين أمهات المجموعة الضابطة. وبلغت قيمة كا^{2} بين المجموعتين ٨,٦٦٧.

١٤- لا يزال الأب هو العائل الرئيسى فى الأسرة خاصة بالنسبة للمجموعة الضابطة، فلقد بلغت نسبة قيام الأب بدور العائل الأساسى للأسرة فى المجموعة التجريبية ٥٤,٥% يقابله ٧٤,٥% فى المجموعة الضابطة. ويقابل انخفاض نسبة الأب فى القيام بدوره كعائل أساسى للأسرة فى المجموعة التجريبية بارتفاع نسبة قيام المفحوص بدور العائل حيث بلغت ٣٤,٥%، يقابله ٢٠% فى المجموعة الضابطة. وقد بلغت كا^{2} بين المجموعتين ٢٤,٦٢٦.

١٥- بالنسبة لمهنة العائل، فإن ٧٤,٥% من عائلى أسر المجموعة التجريبية يقابله ٨٠,٥% من عائلى أسر المجموعة الضابطة ينتمون إلى مهن الطبقة العاملة بصفة عامة.

١٦- بلغ متوسط الدخل الشهرى للعائل فى أسر المجموعة التجريبية ٧٧٧ جنيهاً، لمن يعمل داخل مصر، ٢٠٠٠ جنيهاً لمن يعمل خارجها، على حين بلغ متوسط الدخل الشهرى للعائل فى أسر المجموعة الضابطة ٣٩٨ جنيهاً لمن يعمل داخل مصر. بلغت قيمة كا^{2} بين المجموعتين ٤٨,٣٦.

١٧- أوضحت الدراسة أن ٨٦% من أمهات المجموعة التجريبية، ٩١,٥% من

أمهات المجموعة الضابطة لا يعملن "ربة منزل"، فقد بلغت نسبة الأمهات العاملات فى المجموعة التجريبية ٦,٥% بمتوسط دخل شهرى ٢٨٣ جنيهاً، على حين بلغت نسبة الأمهات العاملات فى المجموعة الضابطة ٥% بمتوسط دخل شهرى ١٥٠ جنيهاً، وبلغت قيمة كا^{٢} بين المجموعتين ١١,٢٤٩.

سادساً: فروض الدراسة

١- تتناسب درجة العلاقات الأسرية تناسباً عكسياً مع تعاطى الأبناء فكلما زادت العلاقات الأسرية قوة وتماسكاً قل احتمال تعاطى الأبناء المخدرات.

٢- تتناسب درجة تعاطى الآباء تناسباً طردياً مع تعاطى الأبناء المخدرات.

٣- يتناسب تعاطى الأصدقاء المخدرات تناسباً طردياً مع تعاطى الفرد المخدرات.

٤- وجود علاقة طردية بين السلوك المنحرف وبين تعاطى المخدرات.

٥- وجود علاقة عكسية بين درجة التدين وبين تعاطى المخدرات.

٦- وجود علاقة طردية بين سهولة الحصول على المخدر وبين تعاطى الفرد المخدرات.

سابعاً: نتائج الدراسة

١- أوضحت الدراسة تميز أسر المجموعة الضابطة بقدر كبير من التعاون داخلها يفوق القدر الموجود فى أسر المجموعة التجريبية، الأمر الذى يشير إلى وجود علاقة عكسية بين درجة التعاون داخل الأسرة – كمؤشر لقوة تماسك الأسرة – وبين تعاطى الأبناء المخدرات، فكلما زادت درجة التعاون داخل الأسرة كلما قل تعرض أحد أبنائها لخطر تعاطى المخدرات.

٢- تميزت العلاقة بين الأبناء وبين الأبوين فى المجموعة الضابطة بالقوة والتماسك بصورة تفوق مثيلتها فى المجموعة التجريبية، مما يشير إلى أنه كلما كانت العلاقة بين الأبناء والآباء قوية كلما أضعف ذلك من احتمال تعاطى الأبناء المخدرات.

٣- تميزت أسر المجموعة الضابطة بقيام الأبوين فيها بدورهم الأساسى كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى المجتمع، حيث كان الإشراف الأسرى قوياً، على

حين تميزت أسر المجموعة التجريبية بضعف هذا الدور الإشرافى من قبل الوالدين، الأمر الذى يؤكد أنه كلما كان الدور الإشرافى للوالدين قوياً كلما قلل ذلك من احتمال تعاطى الأبناء المخدرات.

٤- يعد تعاطى الأب المخدرات عاملاً هاماً ومؤثراً فى اتجاه الأبناء نحو التعاطى، فضلاً عن أن تعاطى الأب للمخدرات يمثل فى حد ذاته أحد صور تعرض الابن للمخدر وثقافته، فإن سلوك الأب (المتمثل فى تعاطى المخدرات) يمكن النظر إليه على أنه سلوك مقبول من جانب الابن وبالتالى فإن العديد من أبناء المتعاطين يتعاطون المخدرات لقناعتهم بمشروعية التعاطى، تلك القناعة المستمدة من رؤيته لتعاطى والده، الذى أصبح سلوكه نموذجاً يحتذى الابن به. فقد كشفت الدراسة أنه على حين بلغت نسبة الآباء المتعاطين فى المجموعة التجريبية ٣٦,٥%، يقابلها ٨,٥% بين آباء المجموعة الضابطة. الأمر الهام هنا أن ٨٤% من جملة الآباء المتعاطين فى المجموعة التجريبية، كانوا يتعاطون المخدر بصورة علنية أمام الأبناء، يقابلهم ٣٠% من آباء المجموعة الضابطة. كما كشفت الدراسة أيضاً أن ٧٠% من الآباء المتعاطين فى المجموعة التجريبية اعتادوا تعاطى المخدرات فى المنزل، يقابلهم ٢٠% من الآباء المتعاطين فى المجموعة الضابطة.

٥- كشفت الدراسة عن أهمية الدور الذى يلعبه الأصدقاء فى تعاطى المخدرات، سواء من حيث التعرض للمخدر لأول مرة أو الاستمرار فى تعاطيه بعد ذلك، فلقد أوضحت الدراسة عدة حقائق هامة هى:

(أ) أن متعاطى المخدرات معظم رفاقه وأصدقائه من المتعاطين، فالفرد الذى يصادق متعاطى المخدرات يكون احتمال تعاطيه المخدرات أقوى من ذلك الذى لا يصادق المتعاطى.

(ب) يلعب الأصدقاء دوراً هاماً فى تعرض الفرد للمخدر لأول مرة، فقد كشفت الدراسة أن معظم المتعاطين (٨٨,٥%) قد حصلوا على المخدرات لتجربتها لأول مرة من أحد الأصدقاء أو الزملاء. ويلعب الأصدقاء نفس الدور بالنسبة لشرب الكحوليات سواء بالنسبة للمجموعة الضابطة، فلقد ذكر ٧٥% من بين

١٦٩ فرداً شربوا الكحوليات فى المجموعة التجريبية أن الكحوليات قد قدمت لهم لأول مرة عن طريق أصدقاء، ومن بين ٩٢ فرداً شربوا الكحوليات فى المجموعة الضابطة ذكر ٥٧,٥% منهم أن الكحوليات قد قدمت لهم فى المرة الأولى عن طريق أصدقاء.

(ج) يمثل الأصدقاء المصدر الأساسى للحصول على المخدر خاصة فى البدايات الأولى للتعاطى. فالصديق عادة هو المزود بالمخدر، وغالباً ما يكون ذلك بدون مقابل فى المرات الأولى.

٦- يعد الأصدقاء هم المصدر الأساسى للمعلومات عن المخدرات سواء عن طريق السمع أو عن طريق الرؤية المباشرة. فبالنسبة للمجموعة التجريبية ذكر ٦١% منهم أنهم قد سمعوا عن المخدرات للمرة الأولى عن طريق الأصدقاء، يقابلهم ١٧% فى المجموعة الضابطة، كما ذكر ٦٣% من المجموعة التجريبية أنهم شاهدوا المخدرات لأول مرة مع أصدقائهم، يقابلهم ٢٩% من المجموعة الضابطة.

٧- كشفت الدراسة أن أفراد المجموعة التجريبية كانوا أكثر ارتكاباً لأنماط السلوك المنحرفة خاصة بالنسبة لجرائم الأموال مثل السرقة وأخذ أشياء من الآخرين دون علمهم.

٨- أوضحت الدراسة أن المجموعة الضابطة كانت أكثر انتظاماً فى أداء الواجبات الدينية من المجموعة التجريبية، كما كشفت الدراسة أيضاً أن نظرة أفراد المجموعة التجريبية لأنفسهم على أنهم "متدينون" كانت نسبتها أعلى منها بين أفراد المجموعة الضابطة.

٩- بالرغم من أن الدراسة كشفت أن أفراد المجموعة التجريبية كانوا أكثر تعرضاً لثقافة المخدر سواء فى البيئة الاجتماعية المباشرة أو غير المباشرة إلا أن الأمر الهام هنا أن ٦٨,٥% من أفراد المجموعة الضابطة قد ذكروا أن الحصول على المخدر أمر سهل وميسور ولا يمثل مشكلة بالنسبة لهم إذا أرادوا شراء المخدر، بل أن ٤٥,٥% من ذات المجموعة ذكروا صراحة أنهم يعرفون موزعى أو بائعى

المخدرات. ولعل ذلك يشير إلى خطورة سهولة الحصول على المخدر كعامل مؤثر فى تعاطى المخدرات.

١٠- على حين بلغت نسبة المدخنين من المتعاطين ١٠٠%، فإن نسبة المدخنين بين غير المتعاطين بلغت ٥٦,٥%. وكشفت الدراسة أن ٣٣% من المتعاطين قد بدأوا التدخين فى سن الثانية عشر أو أقل، مقابل ١٧,٥% من غير المتعاطين بدأوا التدخين فى نفس العمر. وبصفة عامة فإنه عند سن العشرين كانت نسبة من يدخنون بين المتعاطين ٩٧,٥% يقابلها ٥٥% بين غير المتعاطين.

١١- أوضحت الدراسة تباين الظروف والأسباب التى تم فيها التدخين لأول مرة بين المجموعتين فعلى حين جاءت صحبة الرفاق (٤٤,٥%) ثم حب الاستطلاع (٤٣,٥%) يليه التدخين فى مناسبات اجتماعية سعيدة (٨,٥%) ثم التدخين للتغلب على متاعب جسمية (٣,٥%) كدوافع للتدخين بين أفراد المجموعة التجريبية، فإن ترتيب تلك الدوافع أخذ شكلاً مختلفاً بالنسبة لأفراد المجموعة الضابطة، فجاء التدخين بدافع حب الاستطلاع على رأس القائمة (٦٦%) يليه صحبة الرفاق (١٧%) ثم التدخين فى مناسبة اجتماعية سعيدة (١٢%) وأخيراً التدخين للتغلب على متاعب جسمية (٥%).

١٢- ذكر ٧٢,٥% من مدخنى المجموعة الضابطة أنهم دخنوا لأول مرة من تلقاء أنفسهم دون الوقوع تحت ضغط أو إغراء من الآخرين، على حين بلغت نسبة هؤلاء بين المجموعة التجريبية ٤٨,٥% ولعل تفسير ذلك بالنسبة للمجموعة الضابطة يرجع إلى أن السبب الرئيسى وراء تدخين هذه المجموعة كان حب الاستطلاع (٦٦%)، فحب الاستطلاع لا يتطلب وجود ضغط أو إغراء من الآخرين، فالدافع للتدخين هنا كان دافعاً ذاتياً.

أما بالنسبة لنوعية الأشخاص الذين مارسوا ضغطاً أو إغراء على التدخين فجاءوا على النحو التالى بالنسبة للمجموعة التجريبية، أصدقاء مقربون ٣٥%، زملاء ١٥,٥%، أقارب ٥%، جيران ٥% أما بالنسبة للمجموعة الضابطة فكانوا على

الترتيب التالى: أصدقاء مقربون ١٠,٥%، زملاء ١٢,٥%، أقارب ١٠%، جيران ٣,٥%.

١٣- على حين ذكر ٥% من أفراد المجموعة التجريبية أن التدخين مفيد، فإن ٩,٥% ذكروا أن التدخين لا مفيد ولا ضار، كما ذكر ٢% من أفراد المجموعة الضابطة بأن التدخين مفيد، ٣% ذكروا أن التدخين لا مفيد ولا ضار.

١٤- بالنسبة لشرب الكحوليات فقد أبانت الدراسة أن ٨٣,٥% من المتعاطين قد شربوا الكحوليات، يقابلهم ٤٥,٥% من غير المتعاطين. ويلاحظ أن متوسط من شرب الكحوليات لأول مرة بين المتعاطين كان سناً مبكراً بالقياس لغير المتعاطين، فعلى حين كان متوسط سن بداية شرب الكحوليات بين المتعاطين ١٤,٥ سنة، بلغ ١٧,٥ سنة بين غير المتعاطين.

١٥- أما بالنسبة لظروف شرب الكحوليات لأول مرة، فقد ذكر أفراد المجموعة التجريبية أن ذلك تم فى مناسبة اجتماعية سعيدة (٥٧,٤%)، يليه صحبة الأصدقاء (٢٧,٢٢%)، ثم حب الاستطلاع (١٢,٤٣%)، فالتغلب على متاعب جسمية (١,١٨%)، والتغلب على متاعب نفسية (١,١٨%). وأخيراً لمواجهة مشكلات شخصية أو عائلية (٠,٥٩%).

أما بالنسبة لظروف شرب الكحوليات لأول مرة بين أفراد المجموعة الضابطة فقد جاءت على النحو التالى: مناسبة اجتماعية سعيدة (٧٧,١٧%)، حب الاستطلاع (٩,٧٨%)، فى صحبة الأصدقاء (٧,٦١%)، للتغلب على مشاكل نفسية (٣,٢٦%)، للتغلب على متاعب جسمية (١,٠٩%). وأخيراً لمواجهة مشاكل شخصية أو عائلية (١,٠٩%).

١٦- ذكر ٣٠,٤٣% من بين ٩٢ فرداً شربوا الكحوليات من أفراد المجموعة الضابطة أنهم قد شربوا الكحوليات من تلقاء أنفسهم وبدون ضغط أو إغراء من آخرين، فى مقابل ١٤,٢% من بين ١٦٩ فرداً شربوا الكحوليات من أفراد المجموعة التجريبية. أما عن نوعية الأشخاص الذين مارسوا ضغطاً أو إغراء على شرب الكحوليات فجاءوا على الترتيب التالى بالنسبة للمجموعة التجريبية، أصدقاء مقربون

٤٧,٣٤%، زملاء ٢٧,٨١%، جيران ٣,٥٥%، أقارب ٢,٩٦%، أخوة ١,١٨%، الأب ٢,٩٦%. وبالنسبة للمجموعة الضابطة فجاء الترتيب على النحو التالى: أصدقاء ٢٩,٢٦%، زملاء ٢٨,٣٦%، جيران ٥,٤٣%، أقارب ٣,٢٦%، أخوة ١,٠٩%، الأب ٢,١٧%.

١٧- لا يزال الحشيش هو أكثر أنواع المخدرات انتشاراً بين المتعاطين وإن كان عادة ما يتم تعاطى مخدر أو أكثر مع الحشيش فلم يحدث أثناء الدراسة الميدانية أن دخل متعاطى للحشيش فقط أى مركز لعلاج الإدمان، وإنما عادة ما كان العلاج ينصب أساساً على المخدر المصاحب لتعاطى الحشيش. وقد كشفت الدراسة أن ٧٦,٥% من أفراد المجموعة التجريبية قد تعاطوا الحشيش، ٥٥% تعاطوا الهيروين، ٨% تعاطوا الأفيون، ٤% تعاطوا الكوكايين، ٧٠% تعاطوا المخدرات التخليقية، ٢١,٥% تعاطوا مخدرات أخرى.

١٨- كشفت الدراسة أن ٦,٥% من المتعاطين قد تعاطوا المخدر لأول مرة وأعمارهم أقل من ١٦ عاماً. وبصفة عامة فإن الغالبية العظمى من المتعاطين (٦٢%) قد بدأوا التعاطى لأول مرة وأعمارهم ما بين ١٦-٢٢ عاماً. وقد بلغ متوسط السن عن التعاطى لأول مرة ١٧,٨٣ عاماً بانحراف معيارى قدره ١,٦١٣.

١٩- تراوحت مدى تعاطى المخدرات ما بين عامين إلى ١٨ عاماً تقريباً، وبلغ متوسط مدة التعاطى ٦,٨٨ عاماً بانحراف معيارى قدره ١,٠٨٣٣. وتتضح خطورة هذه النتيجة إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن الحد الأقصى للسن داخل العينة كان أقل من ٣٠ عاماً بمتوسط قدره ٢٤,٣٦ عاماً. فإذا ما قارنا بين متوسط سن العينة وبين متوسط مدى التعاطى لاتضح بجلاء خطورة مشكلة تعاطى المخدرات بين الشباب، حيث يتضح أن معظم المتعاطين قد بدأوا التعاطى فى سن السابعة عشر تقريباً، وهى سن خطرة سواء لتكوين الشباب الجسمانى أو الفكرى والعقلى.

٢٠- تلعب صحبة الأصدقاء عاملاً هاماً فى تعاطى المخدرات لأول مرة حيث تأتى صحبة الأصدقاء كدافع أساسى لتعاطى المخدرات بنسبة ٥٤,٥%، يليها البحث

عن المتعة والسرور ٢١%، ثم حب الاستطلاع والتجربة ١٣,٥%، فالهروب من المشاكل الشخصية والعائلية ١٠%، وأخيراً للمساعدة على أداء وإنجاز العمل ١%.

٢١- إذا كان الحشيش هو أكثر أنواع المخدرات استخداماً بين المتعاطين، فإنه أيضاً يحتل المرتبة الأولى عند السمع عن المخدر أو رؤيته. فبالنسبة لأفراد المجموعة التجريبية كان أول مخدر سمع عنه هو الحشيش بنسبة ٩٤,٥%، يليه الهيروين بنسبة ٤٤%، ثم المخدرات التخليقية بنسبة ٣٢,٥%، ثم الكوكايين بنسبة ١٧,٥%، ثم الأفيون بنسبة ١١,٥%. أما بالنسبة لأفراد المجموعة الضابطة كان أول مخدر سمع عنه الحشيش بنسبة ٩٧%، ثم الهيروين بنسبة ٢٥% فالأفيون بنسبة ١٥,٥%، فالمخدرات التخليقية بنسبة ١٢,٥% ثم الكوكايين بنسبة ٧%.

أما بالنسبة لرؤية المخدر بصورة مباشرة لأول مرة، فيأتى الحشيش أيضاً فى المرتبة الأولى بالنسبة لأفراد المجموعة التجريبية بنسبة ٩٣,٥%، يليه المخدرات التخليقية بنسبة ٣٦,٥%، ثم الهيروين بنسبة ٣١,٥%، فالأفيون بنسبة ١٩%، ثم الكوكايين بنسبة ١%. وأيضاً يأتى الحشيش فى المرتبة الأولى – من حيث الرؤية – بالنسبة لأفراد المجموعة الضابطة بنسبة ٥٠%، يليه الأفيون بنسبة ٦,٥%، ثم المخدرات التخليقية بنسبة ٦,٥%، ثم الهيروين بنسبة ٥%.

٢٢- بالنسبة لمصادر السمع عن المخدرات يأتى الأصدقاء – بين أفراد المجموعة التجريبية – فى المرتبة الأولى بنسبة ٦١%، ثم الجيران بنسبة ٣١%، ثم الأقارب بنسبة ٣,٥%، ثم وسائل الإعلام المسموعة والمرئية بنسبة ٢,٥%، وأخيراً الأب بنسبة ٢%.

وبالنسبة للمجموعة الضابطة تأتى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية فى المرتبة الأولى بنسبة ٤٦,٥%، فالجيران بنسبة ٢٨%، ثم الأصدقاء بنسبة ١٧%، ثم الأقارب بنسبة ٤,٥%، فالجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية والكتب بنسبة ٢%، ثم الأب بنسبة ١,٥%.

٢٣- بالنسبة لمصادر رؤية المخدرات بصورة مباشرة فيأتى الأصدقاء أيضاً فى

المرتبة الأولى – بين أفراد المجموعة التجريبية – بنسبة ٦٣%، ثم الجيران بنسبة ٢٤,٥%، فالأقارب بنسبة ٥%، ثم الأب بنسبة ٣%، ثم بائعى المخدرات بنسبة ٤%، وأخيراً الأخوة بنسبة ٥%.

أما مصادر رؤية المخدرات بصورة مباشرة بين أفراد المجموعة الضابطة فيأتى الأصدقاء أيضاً فى المرتبة الأولى بنسبة ٢٩%، ثم الجيران بنسبة ١٧%، فالأقارب بنسبة ٥%، فبائعى المخدرات بنسبة ٣%، فالأب بنسبة ١,٥%، وأخيراً الأخوة بنسبة ٠,٥%.

٢٤- كشفت الدراسة عن أن ٤% فقط من بين أفراد المجموعة التجريبية قد تعاطوا المخدر فى المرة الأولى من تلقاء أنفسهم دون ضغط أو إغراء من الآخرين، على حين ذكر ٩٦% منهم أنهم تعرضوا لضغط أو إغراء من الآخرين. أما نوعية الأشخاص الذين مارسوا هذا الضغط أو الإغراء جاء ترتيبهم على النحو التالى: أصدقاء مقربون ٧٠,٥%، زملاء ١٨%، الجيران ٤,٥%، ثم الأقارب ٣%.

٢٥- ذكر ٨٠% من المتعاطين أنهم اعتادوا تعاطى المخدرات مع أصدقاء مقربين، ١٥,٥% مع زملاء، ١% مع جيران، ١% مع أقارب، ٢,٥% بمفردهم.

٢٦- يعتقد ٨٨,٥% من المتعاطين أن المخدرات ضارة بصفة عامة مقابل ٩٦% من غير المتعاطين. كما أن ٦,٥% من المتعاطين يعتقدون أن المخدرات غير نافعة وغير ضارة يقابلهم ٢,٥% من غير المتعاطين.

٢٧- كشف التحليل العاملى عن وجود علاقة دالة بين سن تدخين المفحوص وشربه الكحوليات وبين التدخين وشرب الكحوليات بين الأصدقاء والجيران والأقارب فى كل من المجموعتين التجريبية والضابطة، كما تبين وجود علاقة قوية أيضاً بين التدخين وشرب الكحوليات بين الأخوة والآباء فى المجموعة التجريبية وبين تدخين المفحوص وشربه الكحوليات.

٢٨- كشفت الدراسة عن أن المتعاطين يميلون إلى شرب الكحوليات فى سن مبكرة عن غير المتعاطين.

٢٩- كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية قوية بين سن بدء التدخين وشرب الكحوليات وبين سن بدء تعاطى المخدرات، وإن كانت العلاقة بين سن التدخين وسن بدء تعاطى المخدرات أقوى منها بين سن بدء شرب الكحوليات وسن بدء تعاطى المخدرات.

٣٠- كشفت تحليلات معامل الارتباط عن وجود علاقة دالة بين سن التدخين وشرب الكحوليات وبين العلاقات الأسرية فى كل من المجموعتين التجريبية والضابطة. فقد تبين بوضوح تميز المجموعة التجريبية بمستوى منخفض وضعيف من العلاقات الأسرية عندما نضع فى الاعتبار سن بداية التدخين وشرب الكحوليات. وبصفة عامة فإنه عندما يعتور الضعف العلاقات الأسرية يصبح احتمال بدء التدخين وشرب الكحوليات فى سن مبكرة قوياً.

٣١- بصفة عامة كشفت مصفوفة معاملات الارتباط الخطى البسيط بين تعاطى المخدرات وبين المتغيرات الاجتماعية عن وجود علاقة قوية، فقد جاءت المتغيرات الاجتماعية مرتبة حسب قوة علاقاتها بتعاطى المخدرات على النحو التالى: تأثير جماعة الرفاق، السلوك المنحرف، العلاقات الأسرية، التدين، درجة وجود المخدر، ثم تعاطى الأبوين المخدرات.

٣٢- كشف التحليل المتعدد المتغيرات أن تأثير جماعة الرفاق يأتى فى المرتبة الأولى من حيث قوة العلاقة بتعاطى المخدرات، يليه تعاطى الأبوين للمخدرات فى السلوك المنحرف، فدرجة المخدر، فالعلاقات الأسرية، وأخيراً درجة التدين.

ثامناً: توصيات الدراسة

١- إن مشكلة تعاطى المخدرات عرض لخلل يعتور المجتمع ككل، وبالتالى فلو اقتصر الأمر على مجرد دراسة وعلاج هذا العرض فقط فى حد ذاته فلن يؤدى إلى مواجهة المشكلة مواجهة حقيقية تسعى إلى علاج أسباب المشكلة. فمشكلة تعاطى المخدرات قبل أن تكون مشكلة فردية أو شخصية فهى مشكلة مجتمعية، لأنه إذا كانت

المشكلة مشكلة فردية أو شخصية فما هى المبررات التفسيرية لعودة العديد من المتعاطين إلى المخدر مرة أخرى بعد علاجهم. الإجابة ببساطة أن ما تم هو علاج العرض فقط أى علاج النتيجة دون التعرض للأسباب، وبالتالى فإن المتعاطى بعد علاجه يعود إلى نفس الظروف والملابسات التى دفعته لتعاطى المخدر فى المرة الأولى، وبالتالى فلابد أن يتجه إلى تعاطى المخدرات مرة ثانية طالما ظلت الظروف الدافعة للتعاطى مازالت موجودة ولم يتم مواجهتها وعلاجها. فالتغلب الظروف والملابسات المؤدية إلى تعاطى المخدرات يعنى ببساطة القضاء على العوامل المجتمعية الدافعة إلى التعاطى.

٢- بالرغم من أن هناك عاملاً بعينة قد يلعب دوراً هاماً فى دفع الفرد لتعاطى المخدرات، إلا أن ذلك العامل لا يعد سبباً كافياً بمفرده إذا لم يجد من العوامل المجتمعية الأخرى تدعيماً قوياً للتعاطى. فعلى سبيل المثال فإن وجود المخدر وانتشاره يمكن أن يمارس دوراً هاماً فى عملية التعاطى لسهولة الحصول عليه. ولكن ذلك يتطلب بالضرورة وجود استعداد وميل لدى الفرد للتعاطى، وهذا الميل والاستعداد عادة ما يدعمه عوامل أخرى مثل وجوده بين أصدقاء متعاطين، أو تعاطى الأب للمخدرات.

٣- إن فشل الأسرة وظيفياً فى القيام بوظائفها المنوطة بها يعد عاملاً هاماً فى تعاطى الأبناء المخدرات، ولذا يجب أن تلقى الأسرة اهتمام المجتمع ورعايته حتى تتمكن من القيام بدورها على أفضل صورة. ففى ظل ظروف اقتصادية صعبة قد يعجز رب الأسرة عن الوفاء بمستلزماتها الأساسية، الأمر الذى قد يدفعه إلى البحث عن أكثر من عمل لمواجهة تكاليف الحياة مما يترتب عليه غياب الأب عن المنزل طوال النهار وربما جزءاً من الليل أيضاً. هذا الغياب يؤثر بالضرورة فى علاقته بزوجته، من جهة وفى علاقته بأولاده من جهة أخرى. الأمر الهام هنا هو غياب دور الأب وعدم قيامه بدوره الإشرافى فى الأسرة، ذلك الدور الذى تعجز الأم مهما أوتيت من القدرة على القيام به بصورة سليمة وصحيحة، مما يترتب عليه ليس فقط انهيار

وظيفة الأسرة الإشرافية والرقابية على أبنائها بل أيضاً ضعف العلاقات الأسرية بصفة عامة. فلقد أوضحت الدراسة بجلاء أن أسر المتعاطين اتسمت بغياب الدور الإشرافى للأب فيها فضلاً عن ضعف العلاقات والروابط الأسرية بين الأبوين والأبناء، وازدياد الشعور بعدم الانتماء والقرب للأبوين، وهى كلها مظاهر تؤدى فى النهاية إلى فشل الأسرة فى القيام بوظيفتها الأساسية فى عملية التنشئة الاجتماعية فى مرحلة من أخطر مراحل الإنسان على الإطلاق.

٤- إن تعاظم دور الرفاق والأصدقاء فى دفع الفرد للتعاطى يتطلب اهتماماً بالغاً سواء من جانب الأسرة بصورة مباشرة، أو من جانب المجتمع ككل بصورة غير مباشرة بتوفير سبل سوية لقضاء وقت الفراغ بصورة تحد من انحراف دور الأصدقاء عما هو مطلوب منه. كما يتطلب الأمر فى نفس الوقت أن تظل سبل قضاء وقت الفراغ تحت رعاية إشرافية بما لا يسمح بظهور أى نمط من أنماط الانحراف فيها. وتبرز أهمية هذا الدور الإشرافى على مؤسسات قضاء وقت الفراغ نظراً لما ظهر فى بعض النوادى الرياضية من حالات تعاطى المخدر تمت داخل هذه الأندية.

٥- إن خط الدفاع الأول ضد مشكلة تعاطى المخدرات يكمن فى الأسرة بصفة عامة وفى سلوك الأبوين على وجه الخصوص. فسلوك الأبوين بالدرجة الأولى هو النموذج المثالى المطروح أمام أعين الأبناء للاحتذاء به، وهنا يكمن الخطر إذا كان أحد الأبوين أو كليهما يتعاطى المخدر، أو يمارس أى نمط من أنماط السلوك المنحرفة، فليس هناك أعجب من تباكى أب مدمن على ابنه المتعاطى.

٦- لا يمكن إغفال تدخين السجائر وتعاطى الكحوليات على تعاطى المخدرات، فثمة علاقة بينهما، ولعله ليس من المبالغ فيه أن نقرر صراحة أن التدخين وشرب الكحوليات هما بمثابة تمهيد لطريق تعاطى المخدرات لمن يتوفر له الدافع أو الحافز للتعاطى. فالتدخين وشرب الكحوليات يمثلان البداية الأولى لكسر الحاجز النفسى لدى الفرد فى تعامله مع المخدر فيما بعد، فإن التدخين وشرب الكحوليات لا يمكن النظر إليهما بمعزل عن مشكلة تعاطى المخدرات، فمحاربة التدخين والكحوليات هى فى

ذات الوقت خط الدفاع الأول فى مواجهة ومحاربة مشكلة المخدرات بصورة ضمنية.

٧- هناك تساؤل أساسى يطرح نفسه فى قضية القضاء على مشكلة تعاطى المخدرات، هذا التساؤل يتعلق صراحة إذا كان القضاء على تجارة المخدرات على كافة مستوياتها هو الطريق للقضاء على مشكلة التعاطى؟ إن الإجابة المحققة هى النفى لسببين أساسيين أولهما باعتراف الأجهزة المسئولة عن مكافحة وتهريب المخدرات أنه مهما بلغت يقظة أجهزة المكافحة فإن هناك نسبة معينة تستطيع دائماً الدخول إلى سوق المخدرات. وكما هو معروف فإن المخدر مهما ارتفع ثمنه فإن متعاطيه على استعداد دائم لشرائه مهما كلفه ذلك من جهد ومال. الأمر الثانى أن سوق المخدرات، أو بمعنى أدق الفرد المدمن عادة ما يلجأ إلى البحث عن أنواع بديلة للمخدر الذى يتعاطاه إذا ندر وجوده أو ارتفع ثمنه بدرجة لا يستطيع معها الحصول عليه، حتى أصبحت عيادات الإدمان تستقبل حالات تعانى تعاطى بعض الأدوية الخاصة بعلاج نزلات البرد.

إن مشكلة تعاطى المخدرات فى مصر فى جوهرها ليست مشكلة مخدر بعينه بقدر ما هى ظروف وملابسات قاهرة تدفع الإنسان المصرى دفعاً نحو تعاطى أى شئ يغيبه عن الواقع المحيط به سواء كان ذلك الشئ متمثلاً فى شرائط حبوب مخدرة أو شرائط حبوب مسكنة للصداع.

٨- حيث أن الدراسة قد كشفت عن أن المتعاطى فى الغالب ما يتعاطى أكثر من مخدر واحد، فإن أى خطة أو برنامج يوجه لعلاج مخدر بعينة سوف يفشل حتماً، وأن يقول بأن هناك من المخدرات ما يمكن التسامح معه أو التغافل عنه قول خاطئ، لأنه قد اتضح أن المتعاطى فى الغالب ما ينتقل من مخدر لآخر، فضلاً عن جمعه بين تعاطى مخدرين أو أكثر فى نفس الوقت.

٩- لابد أن يكون واضحاً أن أى خطة أو برنامج لمواجهة مشكلة تعاطى المخدرات لابد أن تتعدى اهتماماتها مجرد محاربة تجار المخدرات أو إلقاء القبض على المتعاطين، لينصب جهدها على الوقوف على الظروف المجتمعية التى أبرزت

تلك المشكلة فى محاولة لتلمس الوسائل لوضع الحلول الناجحة لعلاج تلك الظروف، فالقضاء على السبب يمنع ظهور العرض، أما علاج العرض دون السبب فيعنى ببساطة أنه علينا أن نتوقع ظهور العرض مرة ثانية دون أن يثير ذلك دهشتنا بدعوى محاولاتنا العلاج من قبل.

١٠- إن الاهتمام بتنمية الوعى الدينى لدى الأفراد خاصة موقف الدين من قضية تعاطى المخدرات والاتجار فيها يلعب دوراً وقائياً هاماً فى مواجهة تلك المشكلة. هذا فضلاً عن الدور الذى يمكن للدين أن يلعبه خلال مراحل العلاج.

الفصل السادس
دراسة العشوائيات فى المجتمع المصرى

مقدمة

تشكل أنماط العمران غير الرسمى "المناطق العشوائية" نسقاً متكاملاً أوجدته مجموعة من الظروف الاجتماعية، تعتبر الحاجة لتوفير المأوى أولها. ثم يأتى القطاع الاقتصادي غير الرسمى كنتاج لنشأة هذه التجمعات البشرية، وتبدأ عملية تفاعل عضوى بين مختلف أبنية هذه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية تؤدى لمزيد من نمو وتضخم هذه الظاهرة التى أصبحت لها قوانينها الخاصة المتبلورة، والتى يمكن رصدها واستخدامها كمؤشر للعمل على حل هذه المشكلة الآخذة فى التفاقم بشكل سريع، يفوق إمكانيات البنية الأساسية للمدينة، ويتسبب فى إهلاكها، مما يعنى المزيد من التكاليف بدون فائدة، بالإضافة لتحول هذه المناطق إلى بؤر لتوطن الجريمة والأنشطة غير المشروعة.

وتعتبر العشوائيات أحد البدائل التى فرضت نفسها لحل مشكلة الإسكان بالنسبة لفئة محدودى الدخل من سكان الحضر فى كثير من الدول النامية. وتلعب خبرات هؤلاء الأفراد عبر الزمن دورا فى تشكل العشوائيات ونموها فى المدن، حيث يتم نقل هذه الخبرات من جماعة إلى أخرى. كما تلعب الخصائص الفيزيقية والاجتماعية والسياسية والقانونية، وكذلك الأولويات، والتفضيلات، والثقافة، والموارد المتاحة دورها فى تشكيل ونمو هذه العشوائيات.

ولذلك فإن أنماط العشوائيات تختلف من منطقة لأخرى تبعاً لتنوع هذه العوامل المختلفة، سواء المرتبط منها بالمكان أو بالأفراد، بل إنها قد تختلف فى منطقة واحدة تبعاً لاختلاف سكانها من حيث تلك الخصائص. ولذلك فإنه لا يمكن النظر إلى قضية العشوائيات بمعزل عن هذه العوامل، سواء عند محاولة تعريف العشوائيات، أو تصنيفها، أو فهم ظروف نشأتها، أو محاولة دراستها، أو طرح البدائل المختلفة لحل

المشكلة.

وفى ضوء هذه الحقائق نجد أنفسنا نتحدث عن أنماط مختلفة للعشوائيات وليس نمطاً واحداً. فما قد يسرى من حيث التعريف أو النشأة أو التصدى فى منطقة مثل منشأة ناصر، يختلف بالضرورة عن عزبة أولاد علام، ويختلف أيضا عن عزبة الوالدة وبولاق. فالأولى أرض صحراوية "وضع يد" غير مخططة، جاء إليها المهاجرون من الريف ومن قلب مدينة القاهرة القديمة. والثانية أرض زراعية ملك الأوقاف مخططة استقر بها المزارعون الذين كانوا يعملون فى أحد القصور الملكية القريبة منها. والثالثة أرض إصلاح زراعى مقسمة لأغراض الزراعة، وكان يتم تأجيرها لهذا الغرض، إلا أن مؤجريها قاموا بالبناء عليها بغرض السكنى. أما الرابعة فهى أرض زراعية أغلبها ملكية خاصة للأفراد ولكن تم البناء عليها بشكل غير رسمى، وغير مخطط عمرانياً.

وهناك بالإضافة لذلك نمط آخر من العشوائيات، يخرج عن نطاق هذه الدراسة ولكن لابد من الإشارة إليه. ويتمثل هذا النمط، رغم وجود تنوعات فى إطاره أيضاً، فى نمط الإسكان العشوائى الراقى. وهو عشوائى لأنه ينطوى على أحد محددات العشوائية أو بعضها، كأن تكون الأرض غير مخططة عمرانياً، أو تكون أرضاً زراعية غير مسموح بالبناء عليها. ولذلك فبالرغم من تسجيل ملكية الأرض لقاطنيها ومن الحصول على تراخيص البناء السليمة، ومن وصول كافة مرافق البنية الأساسية إليها، إلا أنها تعتبر عشوائية من المنظور العمرانى التخطيطى. وهو إسكان راق لأن الفئات الاجتماعية التى تقطن هذه الأماكن وتعمرها، تندرج تحت الفئات الاجتماعية العليا فى المجتمع.

وهنا أعود فأكرر أن العشوائية ترتبط فى تعريفها بالمكان وبالأفراد الذين يعمرون المكان. ولأن هذا الإسكان العشوائى الراقى يقتصر فقط على عشوائية المكان وليس على عشوائية البناء الاجتماعى، فقد خرج عن نطاق هذه الدراسة، التى تركز بالأساس على العشوائيات من هذين البعدين، بعد المكان وبعد الإنسان.

وأخيراً لابد من التأكيد على الفرق بين المناطق المتدهورة عمرانيا أو المتخلفة بالمعنى الاقتصادى الاجتماعى Slums، وبين المناطق العشوائية Squatters. فالأولى قد تكون مخططة ولكنها متدهورة بالمعنى العمرانى، مثل الأحياء الشعبية القديمة. أما الثانية فهى عادة ما تكون غير مخططة أو تم البناء عليها بشكل غير قانونى، سواء من حيث الحصول على الأرض أو من حيث عملية البناء نفسها، إلى جانب أنها متدهورة عمرانياً. فالمناطق العشوائية ما هى إلا مناطق متخلفة يطلق عليها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مصيدة الفقر، والحرمان، أو أحزمة البؤس، حيث يسودها عدم التنظيم الاجتماعي. وينظر إليها على أنها حضانات لجميع الأمراض الاجتماعية من فقر، واغتراب، وجريمة، وعدم تكيف، ويسكنها المهاجرون من المناطق الريفية، والأميون، والمتعطلون، والعاجزون عن الاندماج فى حياة المدينة. وفى ضوء ذلك يوصف سكان هذه المناطق بالهامشيين الحضريين، لأنهم جغرافياً يسكنون أطراف المدينة المحرومة من الخدمات العامة، واقتصادياً واجتماعياً هم مهمشون عن الحياة الحضرية بتفاعلاتها المختلفة.

ويستخدم الدارسون مسميات عديدة عند دراستهم للمناطق العشوائية. ولعل أكثرها استخداماً الآن هو مصطلح أحياء أو مناطق واضعى اليد، وهى المناطق التى تسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أرض فضاء مملوكة للدولة، أو للغير، وتوجد عادة على أطراف المدن.

ويرجع ظهور أحياء واضعى اليد فى مصر إلى سنوات ماضية استطاعت فيها كثير من الجماعات وبعض الأفراد الاستيلاء على قطع من الأرض الفضاء، وتم بناء مساكن عليها فى غياب رقابة الدولة. وقد انتشرت الآن أحياء واضعى اليد فى كافة محافظات مصر، سواء فى المدن أو فى الريف. وتزايد وجودها بشكل مكثف فى نطاق العاصمة بصفة خاصة بفعل مجموعة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التى أدت إلى زيادة حدة هذه المشكلة فى الآونة الأخيرة.

إن طرح هذه المشكلة وتناولها ومحاولة إيجاد حلول لها، يختلف باختلاف طبيعة

البنـاء الاجتمـاعى، والتنظـيم السياسـى، والتوجهـات الأيديولوجيـة للدولـة، والتنظـيم الاجتماعي لفقراء المدن، ودرجة الوعى بمشكلة التدهور الحضرى، ومدى التناقض بين الريف والحضر. فضلا عن حجم الاستثمارات وتوزيعها على مساكن الجماعات الطبقية المختلفة، والدور النسبى الذى يلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى هذا المجال، وحجم الاستثمارات المخصصة للإسكان، وخاصة فى المناطق الفقيرة بالقياس إلى الاستثمارات المخصصة للقطاعات الأخرى. هذا بالإضافة إلى التشريعات المنظمـة لاسـتخدامات الأراضـى، والتخطـيط العمرانـى، والقـوانين المنظمـة لبنـاء المساكن عموماً، وكذلك قوانين الإسكان وعلى الأخص العلاقة بين المالك والمستأجر.

ومعنى ذلك أن قضية الإسكان العشوائى هى قضية سياسية اقتصادية بقدر ما هى قضية فنية تخطيطية. فالسياسيون يلعبون دوراً أساسياً فى تحديد الأولويات وتوزيع الاستثمارات، والتحكم فى عمليات المضاربة على أراضى البناء، وأسعار المواد الخام، وإقامة المرافق، وتقديم الخدمات الحضرية. ومع ذلك يظل الدور الذى يلعبه السياسيون فى هذا المجال، محكوماً بأبعاد الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى القائم، بما فى ذلك الإمكانيات والموارد المتاحة، والمصالح السياسية السائدة، ومستوى التطور الاجتماعي، ودرجة الوعى الطبقى. وتمثل "العشوائيات" مجتمعاً متكاملاً، مكوناً من عدة أبنية متصلة ببعضها البعض، مما يجعل عملية فصلها عن بعضها البعض، لا يحدث إلا لأغراض البحث، مع الوضع فى الاعتبار أنها شديدة التداخل فى كل أنشطتها.

نشوء المناطق العشوائية

تعود نشأة العشوائيات فى بدايتها إلى فترة التوسع العمرانى فى المدن المصرية منذ بدايات القرن العشرين. ولكنها ازدادت واستفحلت فى العقود الثلاثة الأخيرة منه. ولقد تكونت المناطق العشوائية من العاملين فى المناطق الصناعية الجديدة فى النصف الأول من القرن العشرين حتى الستينات من القرن نفسه، وذلك نتيجة لعدم اتخاذ الجهات المسئولة إجراءات لتدبير أماكن سكن للعمالة فى هذه المناطق.

وترافق مع التوسع العمرانى أيضا، التحام القرى بالمدن، فعندما تميزت بعض القرى بموقعها القريب من المدن، فإنه نتيجة للأزمة السكانية وأزمة الإسكان بالمدن، أخذت تتسع لتلتهم الأراضى الزراعية المجاورة. كما بدأت القرية تتمدد على حساب مساحتها الزراعية، وبلا أى تخطيط، حتى ألتحمت المدن بتلك القرى. وتحت الضغوط الشعبية والسياسية، تم ضم القرية إلى كردون المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة، لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدينة (ممدوح الولى، ١٩٩٣، ص٢٦٢). وبمرور الوقت تحولت المناطق العشوائية إلى مراكز جذب سكانى للنازحين من خارج القاهرة بحثاً عن فرص العمل، ونتيجة لأزمة الإسكان الطاحنة وارتفاع أسعار المساكن داخل المدن، أو التعدى على أراضى الدولة. وتم بناء مساكن صغيرة المساحة تسكنها أعداد كبيرة، فنشأت مناطق عشوائية أهم خصائصها العمرانية أنها مناطق غير مخططة، شوارعها ضيقة، مزدحمة السكان، منعدمة أو قليلة المرافق، تفتقر إلى الخدمات (ممدوح الولى، ١٩٩٣، ص٢٦٢).

ويعد الدافع الرئيسى والسبب الأول فى الاستيطان فى المناطق العشوائية، هو عدم توفر المسكن بسعر مناسب فى المناطق غير العشوائية. وبمجرد نشوء منطقة عشوائية فإنها سرعان ما تتكامل تحقيقاً لاحتياجات الساكنين. ومعنى ذلك أن التنمية تتم ذاتيا بدءا بالإسكان، ثم الخدمات، ثم ظهور فرص العمل وانتشار الأسواق، وتدبير الطرق وأساليب المواصلات التى تتبع الدولة بالضرورة. أى أن المنطقة تقوم بتحقيق وتوفير احتياجاتها ذاتيا، وهو ما يعد امتدادا للرغبة فى تحقيق الاحتياجات الأساسية للمأوى ذاتيا (السيد الحسينى وآخرين، ١٩٩٦، ص٣٢٥).

ومن هنا يمكننا القول بأن مسئولية تكون المناطق العشوائية تقع على أجهزة الدولة نتيجة تقصيرها. ففى الماضى لم تفطن الدولة إلى عملية مواجهة أزمة الهجرة الداخلية، ولم تتخذ إجراءات لتدبير المساكن اللازمة لعمال المناطق الصناعية الجديدة (ممدوح الولى، ١٩٩٣، ص٢٦٢)، ومناطق الجذب السكانى بحيث يكون هناك تناسب بين معدلات فرص العمل المتاحة فى المدن، وبين عدد المساكن اللازمة

لتوطين العاملين بها، وبأسعار تتناسب مع مستويات دخولهم.

ويمكننا تعريف المناطق العشوائية بأنها "تلك التجمعات السكانية التى نشأت فى غياب التخطيط العام، وخروجا على القانون، وأحياناً بالتعدى على أملاك الدولة" (صفا الفولى، وماجدة حافظ، ٢٠٠٠، ص١٨٣)، وداخل هذه التجمعات ينشأ القطاع غير الرسمى بكل جوانبه، فى غياب كلى أو جزئى عن رقابة أجهزة الدولة.

وتصبح هذه التجمعات مجتمعات صغيرة، لها نسق قيمى مختلف عن باقى المجتمع فيما يطلق عليه هرناندو دى سوتو "نظام المعايير المجاوزة للقانون". وتتألف أساساً من قانون عرفى غير رسمى، وقواعد مقتبسة من النظام التشريعى الرسمى إذا ما كانت ذات فائدة للمستوطنات غير الرسمية. ويستدعى نظام المعايير المجاوزة للقانون ليحكم الحياة فى حالة غياب القانون أو قصوره. إنه القانون الذى ابتدعه المقيمون والنشطاء غير الرسميين لتغيير حياتهم ومعاملتهم، وبذا أصبح يحظى بأهمية اجتماعية فعلية (هرناندو دى سوتو، ١٩٩٧، ص٤١).

وفى داخل هذه المناطق ينمو وينتشر القطاع غير الرسمى والذى يمكننا تعريفه بأنه "مجموعة نشاطات تشكيلة اجتماعية اقتصادية، تهدف إلى تلبية حاجات هذه التشكيلة أو الأفراد فيها، وتنجز نشاطاتها من خلال منشآت تعمل على تخفيض تكلفة ومدخلات النشاط والتحرر من القيود والقواعد الرسمية. ويقوم بها أفراد يعملون لحسابهم أو من خلال أسرهم أو من خلال تلك المنشآت أو من خلالها مجتمعة. وقد فرضت الظروف الموضوعية والذاتية والطبقية والمهارية والتعليمية على هؤلاء الأفراد الدخول فى هذا القطاع أو اختياره لاتساقه النسبى مع ظروفهم". (عبدالباسط عبدالمعطى، ١٩٨٨، ص١٧).

الإسكان غير الرسمى

الإسكان غير الرسمى هو الوجه الآخر لعدم توافر فرص إسكان بأسعار تتناسب مع معدلات دخل سكان هذه المناطق العشوائية. ولما كانت الحاجة لتوفير المأوى تمثل الخطوة الأولى فى تكون المناطق العشوائية، وتعد القاعدة الأولى لكل الأنشطة غير

الرسمية المرتبطة بالمناطق العشوائية. ويمكن تعريف الإسكان العشوائى – غير الرسمى – بأنه: "ذلك النمط من الإسكان الذى ينمو وينتشر فى غيبة القوانين، وتتم فيه عمليات البناء بأسلوب الجهود الذاتية أو بواسطة وسطاء على أراض غير قانونية، أو بدون استخراج تراخيص بناء، أو غير مسجلة عقاريا، بما فى ذلك الأحياء المتدهورة عمرانيا، أو غير المخصصة للسكن، وتكون غير مطابقة لأسس واشتراطات البناء والتنفيذ وقواعد الصحة العامة (ليلى محرم، ١٩٩٦، ص٣٠١).

وأهم القطاعات غير الرسمية المرتبطة ارتباطاً عضويا بقطاع الإسكان غير الرسمى، قطاع البناء غير الرسمى الذى يمكننا تعريفه بأنه ذلك القطاع الذى يعمل على توفير المسكن أو المأوى لفئات ذوى الدخل المحدود أو المعدوم. ففيها يضطر الأهالى إلى محاولة حل مشكلات تدبير المأوى بطريقة ذاتية بعيدة عن هيكل الدولة، وبالتالى بطريقة غير رسمية". (ليلى محرم، ١٩٩٦، ص٣٢١).

وينطوى قطاع البناء غير الرسمى على مراحل مختلفة بداية من تحديد قطعة الأرض، وتدبير التمويل اللازم لعملية البناء، وتوفير مواد البناء والعمالة. وكل هذه المراحل تتم خارج إطار القوانين الرسمية المعمول بها داخل النظام القانونى الرسمى. لكن الملاحظ هنا أن الدراسات الاجتماعية قد توصلت إلى أن هناك قوانين خاصة بهذه المناطق حيث أنه بالنظر إلى هذه المناطق ـ العشوائيات – اتضح أنها جميعاً شبه ملتزمة بقواعد بنائية وتخطيطية غير مكتوبة (المرجع السابق، ص٣٢٣). وبالرغم من أن هذه الاعتبارات فى حد ذاتها مخالفة لقوانين واشتراطات البناء، لكن مجرد الالتزام بها يعد مؤشراً إيجابياً على وجود نوع من الالتزام الجماعى. وقد يكون هذا الالتزام هو البديل أو المكمل للقوانين أو الاشتراطات البنائية الموضوعة والتى يصعب تطبيقها حتى باستخدام القانون (المرجع السابق، نفس الموضع). وتعزز هذه النتائج من فكرة أن المناطق العشوائية تمثل تشكيلة اجتماعية اقتصادية ذات نسيج مختلف عن باقى نسيج المجتمع الأكبر الموجودة بداخله، مما يعنى ضرورة العمل على اكتشاف وتحديد القوانين الاجتماعية التى تحكم العلاقات الاجتماعية داخل هذه

المناطق، والتعامل مع هذه التجمعات البشرية على أساس من قوانينها الخاصة.

الاقتصاد غير الرسمى

الاقتصاد غير الرسمى هو الجانب الاقتصادى الذى يقوم عليه مجتمع العشوائيات بشكل أساسى. فمثلما ذكرنا أعلاه أنه بمجرد نشأة المجتمع السكنى العشوائى، فإنه سرعان ما يتكامل بما يحتاجه من خدمات وغير ذلك، فيما يعتبر القاعدة الرئيسية للاقتصاد غير الرسمى.

والاقتصاد غير الرسمى كذلك هو الوجه الآخر لانسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية، حيث يصبح على الفرد تدبير فرصة عمل بمفرده، بعد توقف الدولة عن توفير فرص عمل، وبيع المنشآت الاقتصادية المملوكة لها، دون توفير بدائل مضمونة فى القطاع الخاص الرسمى. وهذا استكمال لانسحاب الدولة من توفير المساكن لهؤلاء الأفراد بأسعار تتناسب مع دخولهم. إن وجدت!!

وتعتمد نسبة كبيرة من ساكنى العشوائيات على الاقتصاد غير الرسمى – العشوائى- فى الحصول على فرصة عمل. حيث أن هناك علاقة عضوية بين أنماط الأرتزاق وأماكن السكن بالنسبة لشرائح عريضة من المهمشين (باهر شوقى، ٢٠٠٢، ص٣). ولا تعتبر المناطق العشوائية مناطق سكنية لمحدودى الدخل أو معدوميه فقط. بل لقد أملى القطاع غير الرسمى شروطه وفرض نوعاً حاداً من خلط الاستخدامات، على نحو ما يتضح من التداخل القائم بين النشاط التجارى والصناعى والحرفى مع النشاط السائد، وهو الإسكان. ولا مانع إطلاقا من تطعيمه بأنشطة تعليمية وصحية وفنية ودينية، وهى إما يقوم الأهالى بتوفيرها، أو تقوم الدولة بها تحت الضغوط السياسية والاجتماعية (ليلى محرم، ١٩٩٦، ص٣٢٣).

أولاً: تعريف العشوائيات

تتناول هذه الفقرة تعريف العشوائيات من منظور التخصصات المختلفة المعنية بتلك الظاهرة مثل التعريف الرسمى، والقانونى، والعمرانى والاجتماعي الاقتصادى،

وذلك بهدف رصد الظاهرة من مختلف أبعادها.

١- التعريف الرسمى

يقصد بالتعريف الرسمى التعريف الذى تستند عليه أجهزة الدولة فى وضع سياسات للتعامل مع ظاهرة العشوائيات والتخطيط لبرامج التطوير الحضرى. ونورد فيما يلى عينة ممثلة من هذه التعريفات الرسمية:

مجلس الشورى ١٩٩٦: يعرف مجلس الشورى العشوائيات بأنها: تجمعات سكانية نشأت فى غياب التخطيط العام، وخروجا عن القانون، وتعديا على أملاك الدولة. وبالتالى تكون مناطق محرومة من كافة أنواع المرافق، والخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء ونقط الشرطة والوحدات الصحية والمدارس والمواصلات، بحيث لا يستطيع أن تمر بها سيارة إسعاف أو مطافئ أو أمن. ونتيجة لحرمان السكان من الحد الأدنى اللازم للمعيشة، تنتشر بينهم الأمراض المستوطنة ويتفشى الجهل، وتسود الأمية، وتنتشر كافة أنواع الجريمة، وتتوطن بها الفئات الخارجة على القانون، وبذلك تصبح مصدراً للعنف والإرهاب (مجلس الشورى، ١٩٩٤، ص١٣).

المشروع القومى لتطوير العشوائيات ١٩٩٢: وهى الخطة القومية الرسمية لتطوير المناطق العشوائية التى أعدها مجلس الوزراء، ويعرف المشروع العشوائيات بأنها المنطقة ذات التجمع السكانى الذى نشأ فى غيبة من التخطيط العمرانى، ويمثل تعديا على أملاك الدولة أو الغير أو بدون تراخيص أو غير متكاملة المرافق والخدمات سواء بشكل جزئى أو كلى (مجلس الوزراء، ١٩٩٢، ص١).

٢- التعريف القانونى

تعد المناطق العشوائية من الوجهة القانونية، هى المناطق التى لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية. والمعيار فى ذلك هو الاحتكام إلى القوانين المنظمة للنمو العمرانى وبناء المساكن. ونسوق مثالاً على ذلك ما تضمنه أحد تشريعات البناء المهمة، ذات الصلة المباشرة بعالم العشوائيات.

القانون ٣ لسنة ١٩٨٢: أكد هذا القانون على تحريم البناء على الأراضى الزراعية،

وأراضى الدولة غير المخططة، وغير الخاضعة للتنظيم. وقد اختصت المادة ٣٧ بالفصل السادس من القانون بتعريف الأحياء المراد تجديدها على النحو التالى:

١- يستلزم الأمر إزالتها لإعادة تخطيطها وتعميرها من جديد.

٢- المناطق أو المساحات التى تكون بعض مبانيها متخلفة، وتفتقر إلى المرافق أو الخدمات الأساسية، ولا يستلزم الأمر إزالة المنطقة بالكامل، ويمكن إدخال تحسينات عليها لرفع مستواها (قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢، ص١٩).

كما ورد بالمواد ١١، ١٢، ١٣، ٢٣ بالفصل الثالث من هذا القانون فى شأن تقسيم الأراضى: أن التقسيم يقصد به كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين. كما يعتبر تقسيماً كل إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المبانى متصلة أو منفصلة. ولا يجوز تنفيذ مشروع تقسيم أو إدخال تعديل على تقسيم معتمد أو قائم إلا بعد اعتماده وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعدلات التخطيطية والقواعد والشروط والأوضاع الواجب مراعاتها فى تقسيم الأراضى، وعلى الأخص فى المجالات التالية:

أ- نسبة المساحة اللازم تخصيصها للطرق والميادين والحدائق والمتنزهات العامة دون مقابل من أراضى التقسيم المعدة للبناء والتعمير، وعلى ألا تجاوز هذه النسبة ثلث المساحة الكلية لأرض التقسيم، وتتبع إجراءات نزع الملكية فيما يجاوز النسبة المذكورة، إذا رأت السلطة المختصة زيادتها على ذلك.

ب- عروض الشوارع بالتقسيم بمراعاة ما يحتمل من ازدياد السكن، وحركة المرور، وغيرها من الاعتبارات المتصلة بالعمران بالمنطقة التى يقع بها التقسيم والمناطق المجاورة له، على ألا يقل العرض عن عروض الشوارع التى تكون امتداداً لشوارع قائمة أو صادر بها قرار من السلطة المختصة.

ج- لا يجوز فى تقسيم أن تشغل المبانى مساحة تزيد عن ٦٠% من مساحة القطعة التى تقام عليها، ويجوز أن تشغل المبانى غير المقفلة كالشرفات والسلالم والمدخل

مساحة إضافية لا تزيد على ١٠% من المساحة التى تشغلها المبانى المقفلة. على أنه يسوغ للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تأذن بالنسبة لأحياء معينة فى أن تتجاوز مساحة المبانى المقفلة فيها نسبة ٦٠%.

د- الاشتراطات الأخرى المتعلقة بالارتدادات والارتفاعات فى المبانى وكثافتها السكانية والبنائية وعدد الوحدات وعرض الواجهات، وغير ذلك من الأوضاع التى تكفل طابعاً معمارياً مميزاً لكل تقسيم.

كما ورد بالمادة ٢٣ من هذا القانون أنه يجب أن يذكر فى عقود التعامل مع قطع التقسيم القرار الصادر باعتماد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به، وأن ينص فيها على سريان هذه القائمة على المشترين وخلفائهم مهما تعاقبوا، وعلى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق مراعاة ذلك. وتعتبر قائمة الشروط المشار إليها جزءاً من قرار التقسيم وتسرى عليها أحكام هذا القانون. كما تعتبر الشروط الواردة بها حقوق اتفاق يجوز للمشترين وللمقسم أن يتمسكوا بها قبل البعض الآخر (قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢، ص٩، ١٠).

ومعنى ذلك أن كل ما يخالف هذه المواد من القانون يعتبر من المنظور القانونى "عشوائيا"، برغم أن كلمة العشوائية لم تذكر أبداً فى نص القانون. وبرغم أن القانون قد أكد على تحريم البناء على الأراضى الزراعية وأراضى الدولة والأراضى غير المخططة وغير الخاضعة للتنظيم، فإن سبب نشوء العشوائيات ونموها من وجهة النظر القانونية هو إما وجود ثغرات فى القانون، أو تعطيل لبعض أحكامه. ومن هذا المنطلق فإن التعريف القانونى للعشوائيات يشتمل على أربع صور أساسية هى:

١- كل المبانى أو المنشآت الإسكانية التى تتم بغير ترخيص.

٢- الإسكان الذى يتم على أراض غير مخصصة للبناء.

٣- الإسكان الذى يتم على أراضى مغتصبة أو غير مملوكة لحائزيها، سواء كانت ملكية أصلية للدولة أو لأفراد أو لجهة أخرى.

٤- المبانى الواقعة خارج كردون المدينة.

٣- التعريف العمرانى

يربط التعريف العمرانى بين مفهوم التدهور العمرانى والمناطق السكنية المتردية والعشوائية بشكل مباشر. وبالتالى يمكن القول أن توصيف التدهور العمرانى من هذا المنطلق إنما ينطبق أيضا على العشوائيات، مثله فى ذلك مثل اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى. ونقدم فيما يلى عدداً من نماذج هذا النوع من التعريفات.

قانون التخطيط العمرانى المصرى ١٩٨٢: يعرف القانون المناطق العشوائية أو المتردية بأنها المناطق أو المساحات التى تعانى من التزاحم السكانى، وتكون الغالبية العظمى من مبانيها متخلفة أو مفتقرة إلى المرافق والخدمات الأساسية (مصطفى كامل السيد وآصف بيات، ١٩٩٨، ص٧٤).

عبدالحليم إبراهيم ١٩٨٩: يعرف عبد الحليم إبراهيم العشوائيات بأنها حالة من التدهور العمرانى التى يمكن أن تتواجد فى أى مكون من مكونات النسيج العمرانى، كالبناء العفوى للبنية الأساسية أو تغير الاستعمالات، أو فقدان السيطرة على العلاقات بين الكثافات والخدمات والمرافق. والعشوائية هى فقدان واحد أو أكثر من المقومات العمرانية للمدينة (عبدالحليم إبراهيم، ١٩٨٩،ص١).

شاهدان أحمد شبكة ١٩٩٨: تعرف شاهدان أحمد شبكة المنطقة المتدهورة أو العشوائية بأنها المنطقة التى تتصف بواحد أو أكثر من السمات العمرانية التالية:

١- التدهور فى الكتلة المبنية، وهى الحالة المتردية للمبانى الناتجة عن التقادم فى غياب الصيانة، أو بسبب عدم توفر المعايير الإنشائية والصحية والتصميمية السليمة، والتى تنتج غالبا عندما يكون البناء مخالفا لقوانين واشتراطات البناء.

٢- التدهور فى استعمالات الأراضى، وهى نتيجة لعدم التوافق بين الاستعمالات المتعارضة مثل وجود الورش بداخل المناطق السكنية، أو ارتفاع نسبة النشاط التجارى بالنسبة للسكنى، أو النمو العمرانى الجديد غير المتوافق مع القديم، أو تحول الشوارع إلى مناطق لممارسة أنشطة جديدة.

٣- التدهور فى المرافق والبنية الأساسية، نتيجة عدم توفر أو عدم كفاءة شبكات

البنيـة الأساسـية، أو زيـادة الضـغط عليهـا بشـكل لا يتوافـق مـع تصـميمها، مـع نقـص الصيانة مما يسبب أعطالا متكررة.

٤- التدهور فى شبكة الطرق والمسارات، فالشوارع الضيقة المتعرجة يصعب فيها –ويستحيل أحيانا- دخول سيارات الأمن والحريق والإسعاف فى حالة الطوارئ. كما يؤدى ارتفاع الكثافات البنائية والسكانية غير المتوافق مع تخطيط شبكة الطرق والممرات إلى مشاكل الازدحام والضوضاء والتلوث البيئى.

٥- عدم توفر أو كفاية الخدمات المختلفة سواء الصحية أو الإدارية أو التجارية أو التعليمية أو الترفيهية من حيث الكم أو التوزيع.

٦- الافتقار إلى المساحات المفتوحة والمناطق المزروعة التى تستعمل كمتنفس للسكان، وعدم صيانة المناطق المفتوحة المتوفرة، مما يؤدى إلى انتشار التعديات، وزحف التدهور والإهمال إليها.

٧- غياب أو عدم كفاءة نظام جمع القمامة ونظافة الشوارع فتتحول الشوارع والميادين إلى مقالب للقمامة، أو يلجأ الأهالى لحرقها مما ينتج عنه تلوث بيئى ضار.

٨- غياب الصيانة الدورية اللازمة على جميع المستويات مثل المسكن أو العمارة أو الميادين أو الحدائق أو الطرق أو الشوارع أو الممرات أو المرافق العامة.

٩- التشوه البصرى العمرانى الناتج عن تفاوت الارتفاعات، والتشكيلات والطرز المعمارية، والألوان، والمعالجات الفردية للواجهات والتعديلات على الأرصفة وفوضى الإعلانات، والتى تؤدى – فى مجملها – إلى تشويه المظهر الحضارى اللائق للمنطقة (شاهدان أحمد شبكة، ١٩٩٨، ص٧٥-٧٦).

٤- التعريف الاجتماعى الاقتصادى

يربط التعريف الاجتماعى الاقتصادى بين الأبعاد المختلفة للعشوائيات كالبعد الإسكانى والاقتصادى والاجتماعى والتخطيطى والقانونى والبشرى، بحيث ينظر إلى العشوائيات كظاهرة مركبة من منظور كلى، وذلك على نحو ما يتضح من بعض النماذج البارزة التى نوردها فيما يلى:

محمود الكردى ١٩٩٨: يعرف محمود الكردى العشوائيات بأنها ظاهرة مركبة تضم البعد الإسكانى والوضع الاقتصادى والتركيب الاجتماعى والنسق التخطيطى العمرانى وفاعلية القوانين واللوائح الخاصة به. معنى ذلك أنه ينظر إليها باعتبارها مشكلة بشر أكثر من كونها مشكلة مسكن أو وضع يد على أملاك الغير أو التعدى على أراضى الدولة. وتبدأ مشكلة العشوائيات من وجهة نظره من تضافر البنية الاجتماعية مع النمط العمرانى العشوائى، لتفرز نوعاً من الخلل أو الاضطراب الذى ينتهى إلى نشأة تلك المناطق، واستقرارها واتساعها حجماً وحيزاً وسكاناً.

وفيما يخص توصيف العشوائيات يفرق محمود الكردى فى دراسته بين أنماط متعددة ومتنوعة وشديدة التباين، ولكل منها سماته وخصوصيته التى تميزه عن غيره من العشوائيات، وذلك على النحو التالى:

١- السكن الجوازى وهى العشوائيات التى تنمو فى مناطق لم تكن معدة أصلاً للسكن ولا تصلح للإقامة، وهى نمط شامل يرتبط بالبعد التخطيطى العمرانى والنسق الفيزيقى، وينطوى على أنماط فرعية عديدة تضم كل المبانى والمنشآت الإسكانية التى تقام بدون ترخيص.

٢- الإسكان الذى يقام على أراض غير مخصصة أصلا للبناء.

٣- الإسكان الذى يقام على أراض مغتصبة أو غير مملوكة لحائزيها.

٤- المبانى الواقعة خارج كردون المدينة والعشش والأكواخ الموجودة فى أطراف المدن، أو على جانب الترع والمصارف، وإلى جوار المساجد، والملاصقة لخطوط السكك الحديدية.

٥- السكنى فى أحواش المقابر، والقوارب، والمخابئ، والدكاكين، ومناور السلالم، وأسطح المنازل.

٦- جيوب الفقر، وهى المناطق التى تبلغ فيها مستويات المعيشة اقتصادياً واجتماعياً بمرور الزمن مستوى متدنياً لم تبلغه من قبل. ويضم هذا النمط الأحياء القديمة فى قلب المدينة والمساكن الشعبية ومساكن الإيواء.

٧- البؤر الريفية التى تنشأ داخل التجمعات الحضرية المخططة، والتى ظهرت نتيجة النمو السريع للمدن لتبتلع القرى الصغيرة المحيطة بها، دون أن تنمو هذه القرى. وكذلك الأطراف المتريفة والتى ظهرت نتيجة للتلاحم بين القرى والمدن بسبب نمو كل منهما فى اتجاه الأخرى فى آن واحد (محمود الكردى، ١٩٩٨، ص٤، ٥).

على الصاوى ١٩٩٦: طبقا للتعريف المفصل الذى قدمه على الصاوى، فإن العشوائيات تشمل الأنواع التالية:

١- المناطق التى تنشأ نتيجة وضع اليد، والاستيطان غير القانونى فى الأراضى الفضاء المملوكة للدولة، وبالتالى تكون غير مخططة عمرانياً وتعانى من نقص أساسى فى الخدمات والمرافق الأساسية، وأهمها الصرف الصحى والمياه النقية.

٢- المناطق التى تسمى بمناطق الاستيطان التلقائى الهامشية، أو قطاع الإسكان غير الرسمى، أو المستوطنات غير القانونية. وهى فى مجموعها مجتمعات عمرانية تنشأ باغتصاب الأراضى العامة أو الخاصة غير المستعملة عن طريق وضع اليد، وإقامة مبان سكنية عليها دون موافقة السلطات الرسمية.

٣- المناطق والأحياء الأكثر فقراً وازدحاماً، وهى ليست بالضرورة تعبيراً عن انتهاك قوانين التخطيط العمرانى والمبانى.

٤- الأحياء السكنية القديمة فى المدن التى تعانى من تدهور المرافق والخدمات وارتفاع الكثافة السكانية.

٥- الإسكان العشوائى الذى أقيم على الأراضى الزراعية بدون ترخيص.

٦- الإسكان الهامشى وإسكان الغرف المستقلة. والأول عبارة عن أماكن ليست معدة أصلا للسكنى، كأحواش المساجد والأماكن الأثرية. أما الثانى فهو الغرف المستقلة، حيث تقيم أسرة بأكملها فى غرفة واحدة من الوحدة السكنية، وتشترك فى منافعها مع الأسرة أو الأسر الأخرى التى تقيم فى نفس الوحدة.

٧- إسكان المقابر وهو يشمل المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات والجزر السكنية داخل الجبانات.

٨- المناطق التى اعتمدت اقتصادياتها على التعامل فى البضائع الأقل جودة وسعراً وكذلك البضائع المستعملة.

٩- المناطق التى تقع على أطراف المدن، والتى تفتقر إلى القدرة على العمل الجماعى، أو ممارسة ضغط منظم على الحكومة. وعادة ما تكون اقتصادياتها هشة وغير مستقرة، ولذلك تتعامل من موقع الخضوع المطلق لسياسات الحكومة (على الصاوى، ١٩٩٦، ص٢٧-٣٩).

السيد الحسينى ١٩٩٤: ينشأ السكن العشوائى فى البداية نشأة غير قانونية ولا يدخل أصلا ضمن إطار التخطيط الحضرى المركزى، كما أن هذا النمط من السكن ينشأ أصلا بواسطة الجهود الذاتية، ويظل لفترة معينة مفتقراً إلى المرافق والخدمات الحضرية. يضاف إلى ذلك أن السكن العشوائى بطبيعته هو سكن قطاع كبير من فقراء المدن. ومن الواضح أن تلك الخصائص تميز الأحياء العشوائية عن الأحياء الشعبية التقليدية أو الفقيرة (السيد الحسينى، ١٩٩٤، ص٦٦).

هرناندو دى سوتو ١٩٩٠: يركز دى سوتو فى تعريف العشوائيات على وصفها بأنها رأس مال عقارى ساكن أو عاطل Dead Capital، بمعنى أن كفاءة استغلال هذا القطاع منخفضة من الناحية الاقتصادية. وهو الأمر الذى يؤدى إلى ضياع قدر من الموارد الرأسمالية للدولة، وبالتالى انخفاض مستوى الدخل المتحقق عنها (هرناندو دى سوتو ، ١٩٩٠، س١-٣).

ويشير تأمل هذه التعريفات على تنوعها إلى أنها تربط بين عشوائية المكان وعشوائية الإنسان، حيث تتمثل عشوائية المكان فى كونه غير قانونى أو غير رسمى، بينما تتمثل عشوائية الإنسان فى انخفاض نوعية حياته من كل الجوانب. كما أنها، وإن كانت تشير إلى توصيف متقارب إلى حد كبير للعشوائيات، فإن بعضها يقتصر على جانب أو أكثر، وبعضها يقدم توصيفا جامعا مانعا.

وبالرغم من تعدد المفاهيم الاقتصادية للقطاع غير الرسمى، إلا أن جميع التعريفات تدور فى فلك واحد، ألا وهو أن ذلك القطاع الخفى لا تتوفر عنه البيانات، والمعلومات

الكافية التى تمكن متخذى القرار من وضع التخطيط السليم، الذى يمكن بمقتضاه تحقيق الاستغلال الاقتصادى الكفء للموارد الرأسمالية لهذا القطاع.

وينظر الاقتصاديون بشكل خاص إلى العشوائيات باعتبارها قطاعاً عقارياً غير رسمى بمعنى أنه قطاع خفى غير ظاهر، ولا يدخل ضمن الموارد الرأسمالية للدولة وأن الدخل الناتج عنه لا يساهم فى الإيرادات الضريبية، إذ أنه بطبيعته قطاع غير رسمى، ولا يأخذ الصيغة الرسمية فى التعامل مع أجهزة الدولة. وفى هذا السياق يؤكد دى سوتو على انخفاض كفاءة هذا القطاع العقارى غير الرسمى بالقياس إلى القطاع العقارى الرسمى، وذلك لأنه خفى لا يدخل فى الحسابات القومية، ولأنه يخالف القانون، ومن ثم يفتقر إلى أى سند أو حماية قانونية.

وإذا تأملنا بدرجة أكبر من التركيز دراسة دى سوتو يمكن القول بأن تعريفه للعشوائيات كقطاع عقارى غير رسمى يشتمل على أربع صور أساسية هى:-

١- أنه قطاع عقارى غير رسمى ليس له سند قانونى.

٢- أنه قطاع خفى لا تندرج الاستثمارات فيه والدخل المتحقق عنه فى الحسابات القومية للدولة، كما لا تدخل العمالة الموظفة فيه فى القوى العاملة للدولة.

٣- لا يكون استخدام الأصول فى هذا القطاع كفوءاً وبالتالى تنخفض مساهمته فى الاقتصاد القومى.

٤- لا تتحقق له آليات السوق الفعالة التى تتوفر للقطاع العقارى الرسمى، والمقصود بذلك القدرة على تداوله فى نطاق آليات السوق بشكل فعال.

ثانياً: المداخل النظرية المفسرة للتحضر العشوائى

ثار جدل طويل حول العوامل المؤدية إلى نمو المناطق العشوائية خلال العقود الأخيرة. وقد أكدت الكتابات المعنية بهذه القضية فى كافة التخصصات أن النمو الحضرى يتخذ طابعاً عشوائيا يصاحبه زيادة فى أعداد الفقراء الحضريين الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الخدمات الحضرية. وتتفق الكتابات بشكل أساسى على

أن هذا التضخم الحضرى كان نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية واستمرار ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، بالإضافة إلى وجود عوامل طرد قوية فى الريف وعوامل جذب أقوى فى الحضر. وقد أشارت الكتابات من ناحية أخرى إلى أن التضخم الحضرى أصبح يتجاوز إمكانيات المدن القائمة، حيث عجز قطاع الصناعة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين، وصاحب ذلك نمو عشوائى مصطنع فى القطاع الخدمى، الذى صار بدوره يضم أعداداً كبيرة من الذين لم يتمكنوا من دخول القطاع الصناعى. وهكذا تولدت الأنشطة الطفيلية، أو الهامشية، أو غير الرسمية التى لا تسهم فى زيادة الإنتاج القومى بشكل ملموس (هرناندو دى سوتو، ١٩٩٠، ص٥٤).

وقد أشار دى سوتو فى إحدى الدراسات التى أجريت فى مصر إلى أن هذه الأنشطة التى يقوم بها فقراء الحضر تعد رأسمالاً ساكناً أو عاطلاً لأنه غير مستغل اقتصاديا بسبب صعوبة تحديده أو تقنينه أو تبادله بشكل رسمى أو قانونى. وقد قدرت هذه الدراسة نسبة الملكية غير الرسمية للعقارات والأراضى فى الحضر بحوالى ٩٢% من إجمالى الملكية، وأن أكثر من ٧٠% منها مملوك للفقراء، وهى النسبة التى تعادل ما قيمته ٢٤٠ مليار دولارا من رأس المال الميت (هرناندو دى سوتو، ١٩٩٠، ص١-٣).

وتميز الازدواجية الحضرية أغلب مدن العالم الثالث، ومن بينها مصر. والمقصود بهذه الازدواجية وجود أحياء حديثة راقية فى مقابل أحياء قديمة شعبية. وقد ظهرت بالإضافة إلى ذلك أنماط جديدة من الأحياء الحضرية التى اختلفت مسمياتها وسماتها من دولة لأخرى. إلا أنها فى الغالب تتميز بنموها العشوائى السريع على أطراف المدن، وحرمانها من المرافق والخدمات الأساسية واستقبالها لأعداد ضخمة من المعدمين الريفيين والفقراء الحضريين. ويحدث أحياناً أن تتحول بعض الأحياء الحضرية من مجرد مبان مؤقتة مصنوعة من الصفيح، إلى أحياء ضخمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية. ويحدث أن تنمو هذه الأحياء بجوار مشروعات

البناء، أو فى مناطق الفضاء البعيدة فى مختلف أنحاء المدينة. وتتميز هذه الأحياء بأنها من أكثر المناطق تخلفاً فى المدينة، ويعيش سكانها فى ظل ظروف سكنية واقتصادية متدنية (السيد الحسينى، ١٩٩٤، ص٥٥).

عوامل الطرد والجذب

ترتبط عوامل الطرد والجذب بالهجرة بشكل عام، والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر بشكل خاص. وتعتبر هذه العوامل من أفضل الأدوات التحليلية التى تنظر إلى قضية الهجرة الريفية الحضرية كأحد أسباب حدوث التحضر العشوائى فى المدن ونموه.

وتشير عوامل الطرد إلى كل العوامل التى تدفع سكان الريف إلى الهجرة إلى المدينة، هرباً من واقع الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والفيزيقية فى الريف. بينما تشير عوامل الجذب إلى كل العوامل التى تجذب هؤلاء المهاجرين إلى المدينة، أملا فى فرص عمل أفضل وظروف معيشية أرقى. (C.J.Jansen, Social Aspects of Internal Migration, Cambridge؛ نقلاً عن: السيد الحسينى، ١٩٨٥، ص٢٧٩).

ويتوقف التوازن بين عوامل الطرد فى القرية وعوامل الجذب فى المدينة على اعتبارات عديدة، مثل التفاوت الحضارى بين القرية والمدينة، والموقع الجغرافي لكل منهما ونوع المواصلات التى تربط بينهما ومعدل النمو الاقتصادى الحضرى، وسوق العمل فى المدينة، وظروف العمل الزراعى وحجم الملكية الزراعية، فضلاً عن بعض السمات الأخرى المرتبطة بالظروف السياسية فى المجتمع، أو بالتسهيلات الأسرية للهجرة، مثل وجود أحد فروع الأسرة الريفية بالمدينة.

وبالرغم من هذه الحقائق، فإن النتيجة المباشرة التى تترتب على عوامل الطرد والجذب أيا كانت طبيعتها أو شدتها، هى التضخم الحضرى، وبالتالى التحضر العشوائى فى كافة أنحاء المدينة المستقبلة لهؤلاء الوافدين، وخاصة على أطرافها.

فائض قوة العمل

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن للهجرة الريفية الحضرية بعد اقتصادى يمكن فهمه

من خلال بعض المفاهيم الاقتصادية التحليلية. فهاك اتجاه يرى أن الهجرة الريفية هى نتاج لتحويل فائض قوة العمل من القطاع الزراعى التقليدى ذى التوجه نحو الكفاف، إلى القطاع الحضرى الصناعى الحديث. وأنها تعتمد على معدل الاستثمار، أو تراكم رأس المال فى هذا القطاع الحديث. وهكذا تحدث عملية الانتقال من الريف إلى الحضر كنتاج للفروق فى الدخل بين القطاعين. (Michael Todaro, Economics for a Developing World, Buant Mill, Longman, ١٩٨٥, p.٢٠٩-٢٢٠؛ نقلاً عن محمد محيي الدين، ١٩٩٩، ص٣. ولمزيد من التفاصيل انظر : Michael Todaro, ١٩٨٥, p. ٦٧-٦٩, W.A.Lewis, ١٩٥٤, J.C.Fei and G. Ranis, ١٩٦٤, ويوجد عرض باللغة العربية لهذا الموضوع فى: هناء الجوهرى، ١٩٩٦، ص ص ٥١ وما بعدها).

الفروق الريفية الحضرية فى الدخل

هناك اتجاه آخر يفترض أن الهجرة الريفية الحضرية تنشأ استجابة للفروق الريفية الحضرية **المتوقعة** فى الدخل، لا عن الفروق الفعلية فى هذا الدخل. ولذلك فإن الهجرة تستمر فى التدفق حتى لو لم تكن هناك فروق فعلية (انظر المراجع السابقة). ويعانى هذان النموذجان من أنهما فسرا الهجرة تفسيراً جزئياً بالنظر إلى جوانبها الاقتصادية فقط، فى حين أن الهجرة من الريف إلى الحضر تقوم على قرارات تحكمها مجموعة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والفيزيقية، والديموجرافية المتفاعلة فيما بينها (محمد محيى الدين، ١٩٩٩، ص٣).

الأداء الوظيفى

يذهب الكثيرون من أنصار المدخل الوظيفى إلى أنه لابد من النظر إلى المسكن فى ضوء الوظيفة التى يؤديها وفقا لخصائصه الفيزيقية. كما يجب تقييم ملاءمة المسكن، أو صلاحيته أيضا فى ضوء قيم الاستعمال البشرى. ويفسر أصحاب هذا الاتجاه ذلك بأن الأفراد تتكون لديهم حاجات متنوعة، وأولويات، وإمكانيات متباينة، وبالتالى يصعب على الحكومات تلبيتها أو حتى أخذها فى الاعتبار. ويؤدى ذلك فى بعض الأحوال إلى أن يتولى

عملية الإسكان من سيستعملون المسكن فى ضوء احتياجاتهم وإمكانياتهم على المستوى المحلى. وتشير الكثير من الدراسات إلى أن سكان العشوائيات يتمكنون بطريقة غير رسمية أو غير قانونية من التحكم فى عدد كبير من العمليات المتصلة بالسكن. ولذلك فإن البعض ينادى الحكومات بضرورة إعادة النظر فيما يتعلق بإقرار واحترام النظام السكنى القائم، حتى ولو كان عشوائياً (السيد الحسينى، ١٩٩٤، ص ٧١-٧٢).

وقد لاقت مثل هذه الأفكار انتقادات كثيرة باعتبارها دعوة لتثبيت الأوضاع الراهنة وباعتبارها تفريغاً لمشكلة العشوائيات من مضمونها السياسى. غير أن أصحاب الاتجاهات الماركسية قد اعتبروا أن المسكن العشوائى وإن كان لا يدخل خلال عملية إنشائه فى إطار الدائرة الرأسمالية، إلا أنه يدخل فى إطار الإنتاج السلعى الصغير الذى يتكامل مع النظام الرأسمالى القائم ويدعمه. (J.Tuner, ١٩٧٣, p.١١٠٥-١١٣٣, J.Tuner, ١٩٧٦, R.Burgess, ١٩٧٨, p.١٤٨-١٧٥ نقلا عن السيد الحسينى، ١٩٩٤، ص٧٠-٧٢).

التفضيل السكنى

تفترض فكرة التفضيل السكنى أن اختيار السكن يتحدد كنتيجة للتفاعل بين ثلاثة متغيرات رئيسية هى:

١- نمط الحيازة، أى الاختيار ما بين الملك أو الإيجار.

٢- قرب الموقع من فرص العمل المتاحة، وخاصة فى قلب المدينة.

٣- التسهيلات، والمزايا، ونوعية السكن.

ومعنى ذلك أن المهاجرين الجدد يفضلون الإيجار الرخيص – فى المناطق القريبة نسبيا من فرص العمل – على ملكية مسكن متميز نوعياً. ويتغير هذا التفضيل بمرور الزمن، إذ يصبح المهاجرون تدريجيا أكثر ألفة بالبيئة الحضرية، وأكثر تكاملا مع المجتمع من خلال العمل. ومع ازدياد حجم أسرهم، واستقرارهم يتحول تفضيلهم بعد ذلك من الإيجار إلى التملك.

ومعنى ذلك أن المهاجرين محدودى الدخل يعيشون بصفة أساسية كمستأجرين

فى المناطق القريبة من قلب المدينة، ثم لا يلبثون أن ينتقلوا إلى الأطراف ليتحولوا إلى ملاك فى إحدى مدن العشش أو السكن الفقير (J.Turner, Vol ٣٤, p.٣٥٤ نقلا عن محمد محيي الدين، ١٩٩٩، ص ٣-٤).

الازدواجية الاقتصادية

بعض المناطق العشوائية يقيم سكانها فيها بوضع اليد، وقد أوضحت بعض الدراسات أن ظهور هذه الأحياء لا يكون نتيجة للاختيارات الفردية العشوائية، حيث يتحرك إليها السكان فى شكل جماعات ثم يضعون يدهم على قطعة من الأرض الفضاء، التى تكون مملوكة عادة للدولة. ويظهر فوراً واضعو اليد على تلك الأرض، ويقسمونها إلى قطع صغيرة، ويقيمون فيها مأوى لهم يبنونه عادة من مواد مؤقتة وسريعة.

وهكذا تتمتع هذه الأحياء بحد أدنى من التنظيم، مما يؤدى إلى اختيار ممثلين عن سكانها للتعامل مع السلطات الحكومية أو أصحاب الأرض. ويتطلب هذا الوضع وجود وسائل معينة لحفظ الأمن الداخلى، مما يفرض على القادمين الجدد الحصول مسبقا على إذن قبل الانضمام لهذا المجتمع. وعادة ما تفتقر مثل هذه الأحياء إلى كثير من المرافق الحضرية كالماء والكهرباء والصرف الصحى. ولذلك يحاول السكان إدخال تلك المرافق بموافقة السلطات البلدية، التى غالبا ما ترفض ذلك.

ويبذل سكان أحياء واضعى اليد جهودا كبيرة للحصول على الاعتراف بالأمر الواقع، وخاصة فيما يتعلق بملكية الأرض. وما أن تقوم سلطات المدينة بإنشاء الطرق ورصفها أو إدخال بعض المرافق، حتى يؤخذ ذلك على أنه اعتراف بحقوق الملكية. وبالتالى يبدأ سكان هذه الأحياء فى تشييد مبان أكثر ثباتا. وبمرور الوقت يفقد قادة الحى نفوذهم السياسى، ويزداد انصهار الحى فى مجتمع المدينة (J.Nelson, ١٩٧٩, Chapter٣؛ نقلاً عن: السيد الحسينى، ١٩٩٤، ص٥٦).

الهامشية الاقتصادية

تلعب التحولات العالمية والمحلية دورا كبيرا فى فهم أسباب نشوء العشوائيات

فى أى مجتمع. فلقد أدت السياسات الليبرالية، مثل سياسات التكيف الهيكلى وتحرير التجارة والخصخصة، إلى تعميق الازدواجية الاقتصادية فى أغلب الدول النامية. وهو الأمر الذى أدى إلى ظهور قطاعين اقتصاديين متعارضين، أحدهما مستقر ودائم والآخر قلق ومؤقت. ومن الطبيعى أن يكون القطاع الثانى من نصيب الهامشيين من فقراء الحضر.

وتعبر الهامشية فى هذا السياق عن واقع الأحياء العشوائية، فسكانها يمارسون نشاطات اقتصادية غير رسمية أو هامشية. يضاف إلى ذلك العزلة المكانية عن أحياء الطبقتين العليا والوسطى، والحرمان من كثير من الخدمات الحضرية.

ويرى المتخصصون أن عدم قدرة القطاع الاقتصادى المستقر الدائم على النمو والاتساع، هو أحد أهم أسباب النمو العشوائى، حيث لا يزال هذا القطاع فى كثير من الدول النامية محدود التأثير فى المدن، ولأن القطاع الصناعى يعجز عن استيعاب العمالة الحضرية الموجودة والعمالة الزراعية الوافدة إلى المدينة، فإن القطاع الخدمى يصبح هو المجال الوحيد لاستيعاب هذه العمالة. ونظراً لافتقار هذه العمالة إلى المؤهلات والكفاءات الفنية اللازمة لمواجهة منافسة السوق، فإنها تلتحق بالأعمال اليدوية أو الفنية البسيطة فى المشروعات الصغيرة أو أعمال الخدمات أو البيع المتجول (J.Tuner, ١٩٩٦, p.٢٧٦-٢٧٩, نقلا عن السيد الحسينى، ١٩٩٤، ص٥٧-٥٨، لمزيد من التفاصيل أنظر: هناء الجوهرى، مايو ١٩٩٨، و ١٩٩٨ب).

وعموماً فإن فهم آليات نشوء العشوائيات فى مصر وغيرها من دول العالم الثالث، يتطلب الوقوف على مجموعة من العوامل مثل نمط ملكية الأراضى، وأنواع الإيجارات، وظروف سوق العمل، ونظام الأجور، وأنماط المساكن، ودور المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى تنظيم حياة السكان، وطبيعة علاقة التفاعل الاجتماعى بين السكان وبعضهم البعض، وبينهم وبين المجتمع الخارجى.

ثالثاً: حول دور الدولة فى نشوء العشوائيات

إذا كان الجزء السابق من هذا الفصل قد تعرض إلى بعض العوامل البنائية التى

ساهمت فى نشوء ظاهرة العشوائيات وتفاقمها من ناحية، فسوف يعرض الجزء التالى دور الدولة ومسئوليتها فى تكون هذه التجمعات العشوائية من ناحية أخرى.

أكدت المواثيق الدولية التى وقعتها مصر على حق الإنسان فى المسكن المناسب وفى مستوى معيشى كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته (م٢٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٤٨). ومن ثم فالمسكن علاوة على كونه السمة المميزة للتحضر الإنسانى على مدى الزمن، فهو أيضاً أساس وجوهر الاستقرار وبالتالى التقدم والازدهار، وعلى العكس فإن غيابه يعنى الفوضى وعدم الاستقرار. كذلك يمثل حق المسكن أو المأوى حجر الزاوية فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، فبدونه لا تتحقق مزايا للحقوق الأخرى كحق العمل أو حق التعليم أو غيرها (عبد الخالق فاروق، ٢٠٠٢، ص٦١).

وتتفاوت الدرجة التى تستطيع الدولة عندها - أو ينبغى لها - أن تأخذ فى الاعتبار إمكانية توسيع أو تأكيد وظيفة الفئات المختلفة للمجتمع فى عملية التنمية. فقد يزيد دور الدولة أو ينكمش فى تحقيق وتوفير مكونات السكن لفئة معينة من المجتمع دون الأخرى، وذلك له أبعاد عدة اجتماعياً وسياسياً. وقد تناولت دراسة هامة بعض تلك الأبعاد على النحو التالى:

١- البعد الاجتماعى

تؤكد عدة دراسات أن الدولة لها وظائف عديدة نحو طبقات المجتمع المختلفة فقد تكون وظيفة أدائيه لخدمة فئة معينة دون غيرها أو يكون دورها هيكلياً، لتنظيم وتوزيع المصادر الطبيعية والإنتاجية على جميع فئات المجتمع.

وفيما يتعلق بالمنظور الأدائى فإنه يعتبر الدولة أداة لتأمين وتوفير مصادر القوى العاملة، وتوفير الأدوات المختلفة اللازمة لخدمة الاستثمار والتنمية بالبلاد، وتتدخل الدولة فى مجال الإسكان لتوفير المناخ الملائم للاستثمار، الذى تقوده الطبقات المميزة. ومن هذا المنظور تتدخل الدولة، حتى تخلق مناخاً مناسباً فى نطاق البيئة العمرانية، وتقليل الفجوات التى يمكن أن تحدث بين الطبقات العاملة والطبقات الرأسمالية

الوطنية. فقد تميل لصالح الطبقات محدودة الدخل للحفاظ على الإنتاج الصناعى والاستثمارى الذى تقوده الطبقات الرأسمالية. وأيضاً لتحقيق احتياجات إسكان محدود الدخل لتوفير الأيدى العاملة اللازمة لعملية الإنتاج لتلبية متطلبات الصفوة المميزة من المجتمع.

أما المنظور الهيكلى فإنه يعتبر الدولة هيكلاً أساسياً لتحقيق رفاهية فئات المجتمع. ويوجه الإنفاق الحكومى لتحقيق هذا الغرض من خلال بعدين أساسيين هما: النفقات الاجتماعية، والموارد الاجتماعية. الأولى تختص بالنفقات فى مجال الخدمات الاستراتيجية للبلاد، مثل الخدمات العسكرية، وهى ليست ذات عائد مادى. أما الثانية فتنقسم إلى استثمار اجتماعى واستهلاك اجتماعى، والانفاق على الاستثمار الاجتماعى يوفر فرص عمالة للأيدى العاملة الداخلة فى العمليات الإنتاجية الاستراتيجية، وفى تكوين البنية الأساسية التحتية التى تحقق المناخ المناسب للقطاع الخاص الاستثمارى لتنمية الاقتصاد القومى للبلاد. أما الإنفاق على الاستهلاك الاجتماعى فلا يحقق توفير فرص عمل ويعتبر مجالاً خدمياً ذا عائد ضعيف، لكنه ضرورى لتحقيق الخدمات الاجتماعية اللازمة لتنمية المجتمع (مثل المواصلات العامة – الخدمات التعليمية – الخدمات الصحية – الإسكان الحكومى). وتتدخل الدولة لتلبية وتوفير تلك الاحتياجات لضمان الاستقرار الاجتماعى والأمن للمجتمع.

وحيث أن مناطق الإسكان اللارسمى تعتبر المصدر الأساسى لتوفير الأيدى العاملة المنخفضة التكاليف التى تساعد بطريقة غير مباشرة على خفض تكلفة الإنتاج الصناعى بالبلاد، وفى نفس الوقت تعتبر من المكونات الرئيسية للعملية الإنتاجية بالبلاد. لذا تحاول الدولة أن تحافظ على الصلة الوثيقة بين الأيدى العاملة الرخيصة والطبقات الرأسمالية الوطنية لتحقيق احتياجات الأولى، وفى نفس الوقت تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى للبلاد. فتحاول الدولة إرضاء الطبقات العاملة، وخاصة محدودى الدخل، وكذا الطبقات الرأسمالية. وفى بعض الأحيان تحاول الدولة مساندة طبقة دون الأخرى للمحافظة على سيطرتها على المجتمع وعلى النظام

التشريعى والقانونى وعلى النظام الاقتصادى للبلاد.

ومن هنا فإن وظيفة الدولة نحو جميع طبقات المجتمع تختلف من وقت لآخر حسب التغيرات الأيديولوجية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، التى يمر بها المجتمع. فمنذ منتصف الخمسينيات وحتى أواخر الستينيات، خلال فترة صدور القوانين الاشتراكية، ساندت الدولة الطبقات العاملة والفئات ذات الدخل المحدود، وأصبح القطاع العام هو المصدر الرئيسى لإنتاج السلع والخدمات، وانكمش دور أصحاب رؤوس الأموال فى عملية التنمية.

ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينات، تحول دور الدولة إلى مساندة وتشجيع القطاع الخاص دون الطبقات المطحونة والطبقات محدودة الدخل.

ومع بداية الثمانينات طرحت الدولة سياسة معتدلة لمساندة جميع فئات المجتمع. ثم حدث فى عام ١٩٩٦، أن اتجهت الدولة إلى تحديد السياسات العامة للإصلاح الاقتصادى والحرص على البعد الاجتماعى، وركزت سياستها على عدة مبادئ رئيسية، وهى تحقيق الأمن والاستقرار الداخلى لتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإتاحة الفرص للخلق والإبداع نحو زيادة الإنتاج، وتوفير السلع الأساسية والخدمات الضرورية لمحدودى الدخل، وتوفير فرص العمل. وركزت الدولة على أهمية القطاع الخاص باعتباره الشريك الأساسى فى خطة التنمية الشاملة.

وبتطبيق هذه السياسات المختلفة فى نطاق الإسكان نجد أن الحظر قد سقط عن الإسكان اللارسمى، فانتشرت مناطق الإسكان اللارسمى فى أماكن متفرقة بالمناطق الحضرية الكبرى، ثم انتشرت على أطراف المراكز الحضرية، وزاد تكثيفها، وأصبحت تجمعات ذات كيان اقتصادى واجتماعى قائم بذاته. وتبنت الدولة والسلطات المحلية سياسة "الحرية الاقتصادية" و"غض النظر" حفاظاً على الاستقرار الاجتماعى والأمنى للمجتمع.

ومن منتصف الثمانينيات بدأت الدولة تعتنى بهذه القضية، وتوليها اهتماماً خاصا لتلافى الخلل فى التوازن الاجتماعى، ثم وفى أواخر الثمانينيات سلكت الدولة دوراً

أكثر إيجابية نحو المناطق السكنية اللارسمية، حيث بدأ تطبيق سياسات الارتقاء والتحسين لتلك المناطق، لرفع مستوى معيشة الطبقات محدودة الدخل.

وهكذا نجد أن هذه الأدوار المختلفة للدولة قد قدمت المساعدة - بطريقة غير مباشرة - فى انتشار المناطق السكنية اللارسمية من خلال ظاهرتين (حسب رؤية الكاتب) هما: الاعتراف المعنوى، والاعتراف القانونى بتلك المناطق.

ويتمثل الاعتراف المعنوى فى تدخل الدولة من خلال توصيل الكهرباء، أو عمل حنفيات عامة، أو تسجيل المناطق رسميا فى مصلحة الضرائب العقارية، أو إنشاء خدمات اجتماعية... إلخ. وقد أدى هذا إلى اطمئنان الأهالى لوجودهم بتلك المناطق للاعتراف المعنوى بشرعية وجودهم، كما شجع فئات أخرى من المجتمع على أن تسلك نفس الأسلوب على أمل أن يأتى يوم وتسبغ الدولة شرعية على وجودهم.

كما أن غض نظر الجهات المسئولة عن بعض المخالفات البنائية فى مناطق الإسكان الحكومى (كما يحدث فى مساكن الحى السادس الشعبية بمدينة نصر ومساكن زينهم ومساكن الشرابية.. وغيرها من المناطق الأخرى) قد يسر لعشرات السكان الاستيلاء على الفراغات المحيطة بالمساكن والملاصقة لها تماماً سواء كانت شارعاً أو حديقة، وصبوا خرسانات وأقاموا أعمدة وبنو شققاً جديدة – بأى شكل، وبتصميمات مختلفة على الجدار الملاصق تماماً لشققهم. ثم يعمدون بعد ذلك إلى هدم الجدار وفتح الشقتين على بعضهما البعض. ويمثل ذلك شكلاً من أشكال التحايل لتلبية الاحتياجات الضرورية للسكن فى ظل أزمة الإسكان، أو التكيف مع الواقع فى ظل ضعف الإمكانية المادية نتيجة زيادة أفراد الأسرة، أو لأن "الأولاد كبرت"، أو الحاجة إلى تلبية احتياج أحد الأولاد للزواج.

أما الاعتراف القانونى، فيتمثل فى تدخل الدول فى المناطق السكنية اللارسمية من خلال عدة مظاهر. مثل حالة السماح لقاطنى وضع اليد بدفع إيجار رمزى سنويا لأملاك الدولة –فى صورة حكر- فى نظير إقامتهم وانتفاعهم بقطعة الأرض الخاصة بهم. وفى هذه المناطق غير الرسمية يقوم الناس بالبناء فى الأرضى الزراعية برغم

تقاسيم الأراضى غير القانونية بها، وذلك بعد الحصول على حكم المحكمة المختصة. ويعد تدخل الدولة لتحسين وترقية مناطق واضعى اليد اعترافاً قانونياً من قبل السلطات المحلية بقانونية شغل تلك المناطق، مما يؤدى إلى تشجيع العديد من الأهالى على الاستيطان بمناطق أخرى جديدة، على أمل أن تتدخل الدولة فى وقت قريب لتحسين أوضاعهم، الأمر الذى ينتج عنه تحول المناطق السكنية اللارسمية إلى مناطق رسمية لها صفتها القانونية والتشريعية.

وفى حالة عدم تدخل الدولة فى المخالفات البنائية المستمرة فى مناطق الإسكان الحكومى الشعبى، تتحول هذه المناطق من إسكان رسمى إلى مناطق إسكان رسمى وغير رسمى فى الآن معاً، مما يجعل التحكم فى آليات الإسكان من الأمور المعقدة.

لذا يتعين تناول مشكلة الإسكان من جميع مظاهرها سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو القانونية وذلك حتى نتحاشى أو نتجنب انتشار المناطق السكنية اللارسمية فى المستقبل (أحمد منير سليمان، ١٩٩٦، ص ص ٢٢٩-٢٣٥، مواضع متفرقة).

ويمكن أن نتبين بسهولة من خلال السرد السابق أن هذه النظرة الحكومية ودور الدولة فى الإسكان، إن هو إلا دليل على أن محدودى الدخل لا يقبضون على الثروة، وإنما هم أدوات لها، تحرص الدولة على الحفاظ على استمرار وجودهم، دون العمل على حل مشكلاتهم حلاً جذرياً متكاملاً، خشية أن يفقد المستثمرون وأصحاب الأعمال الأيدى العاملة الرخيصة.

٢- البعد السياسى

جذبت مناطق الإسكان اللارسمى أنظار السلطات المحلية فى منتصف السبعينيات، عندما بدأ الإعداد لمشروع الحكر بمدينة الإسماعيلية. ثم تغير الموقف السياسى نحو مناطق واضعى اليد تغيرا جذريا بعد أحداث ١٨-١٩ يناير سنة ١٩٧٧، عندما تأكد للسلطات الأمنية أن سكان عشش الترجمان وعرب المحمدى بالقاهرة قاموا بدور فعال وبارز فى عمليات النهب والسرقة. واهتمت القيادات السياسية فى مصر

بمناطق الإسكان اللارسمى، وخاصة مناطق الإيواء المؤقت، وصدر قرار من الرئيس السادات بهدم عشش الترجمان وعرب المحمدى ونقل سكانها إلى منطقة دار السلام بشرق القاهرة.

وتلا ذلك وقوع عدة حوادث إرهابية انطلقت من داخل تلك التجمعات السكنية اللارسمية أو هرب أصحابها إلى داخلها بعد تنفيذها. تلك الحوادث أقنعت الجهات الرسمية بوجوب التدخل فى تلك المناطق حفاظاً على أمن المجتمع وتأمين استقرار الكيان السياسى للبلاد. من ذلك الأحداث التى تتابعت خلال الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٢ (فى المنيرة وإمبابة). وكانت هذه الإشارة كافية أن تعرف الحكومة أن المناطق السكنية اللارسمية تلعب دوراً واضحاً فى جميع أحداث الخروج عن القانون، ومن ثم تنبهت لأهمية تلك المناطق فى إحداث تخلخل اجتماعى فى المجتمع، فقامت بحصر المناطق اللارسمية. وأسفر الحصر عن وجود ٤٠٤ منطقة سكنية غير رسمية فى إحدى عشر محافظة، بعضها يحتاج إلى إزالة والبعض الآخر يحتاج إلى إعادة تخطيط وبناء.

فهل كانت هذه الأسباب الأمنية سليمة كمبرر واقعى أم كانت بمثابة ترحيل جزئى للمشكلة، وفى ذات الوقت تلبية لسياسات من نوع آخر. إذ لاحظنا تحول مكان عشش الترجمان إلى فنادق ومبنى وزارة الخارجية، وتحول مكان عرب المحمدى إلى حديقة واسعة مغلقة خلف مستشفى الدمرداش.

وقد صدق قول سعد الدين وهبه فى جريدة الأهرام ١٩٩٥/٨/١٩ عندما قال: "إن العشوائيات ليست مجرد مجموعة من المساكن أقامها أناس خرجوا على كل القوانين، وفرضوا خروجهم بالقوة والضعف، ولكن العشوائية أيضا سلوك فى المقابل من المسئولين المتعاقبين، الذين لا يحلون المشاكل ويستسهلون الحلول الجاهزة، ويعلقون الأمر فى النهاية فى رقبة أى كائن يكون".

والواقع أنه يمكننا القول أن سوء الفهم المتبادل بات هو المسيطر على العلاقة بين سكان المناطق اللارسمية والسلطات العامة. وتطورت سياسات الدولة مع مرور

الوقت مسايرة بذلك ما طرأ من تغيير على السياسات العالمية تجاه مشكلة الإسكان الرسمية. وهذه السياسات تتلخص فى أربعة اتجاهات:

الأول: التهجير وإعادة التوطين.

الثانى: الارتقاء بالمناطق المتدهورة.

الثالث: توفير الخدمات وتهيئة المواقع.

الرابع: الإسكان غير كامل التشطيب.

ولوحظ أن حالات الإخلاء الإدارى أو الجبرى فاقت من حيث العدد حالات التفاهم والحوار، هذا فضلا عن وجود عدة صعوبات ونتائج سيئة لمثل هذه السياسات أدت إلى تفاقم المشكلة بدلاً من حلها. وكان من تداعيات هذه المشكلات على سبيل المثال:

- الإحجام عن التطوير فى أشكال البناء.
- فشل سياسة التهجير، لعدم وجود وسائل انتقال، ونقص الموارد.
- كثرة الجهات المتداخلة فى المشاريع، وكثرة حالات التأخير ومنح الموافقات المطلوبة من جهات عديدة.
- تضارب الآراء حول تبعية بعض المشاريع.
- اختلاف وجهات النظر فى التعامل مع الظاهرة. فالبعض يريد تمليك الأراضى لمحدودى الدخل، بينما تريد الحكومة حل مشكلة التعدى على الأراضى، وممتلكات الدولة بنزعها من هؤلاء السكان، إما لقيمتها المحتملة أو لرغبتها فى المحافظة على المظهر الجمالى للوسط الحضرى.
- سقوط أى فكرة تنادى بإنشاء أجهزة تتخطى البيروقراطية لكونها أفكاراً خيالية، لأن أى مؤسسة عامة إنما تعمل فى ظل القوانين البيروقراطية.
- ضعف الجهات والوحدات المحلية فى القيام بأعباء مثل هذه المشاريع وجمود نظرتهم إليها.
- عدم الدقة فى اختيار السكان المستهدفين.

- نقص خدمات البنية الأساسية.
- عدم إسهام تلك المناطق فى خلق فرص عمل جديدة.
- عدم وضوح فكرة المشاركة الشعبية، والجهود الذاتية لدى الطرفين: المواطن والحكومة.
- أما بالنسبة لبعض المشروعات التى قدر لها أن تبدأ فعلاً، فقد أدت القواعد التنظيمية واللوائح المعقدة إلى إبطاء إيقاع عملها ثم حكمت عليها بالفشل فى النهاية.
- زيادة تكاليف بعض المشاريع، مع عدم توافر القدرة على الدفع.

أسهم تضارب السياسات فى تدعيم – وليس خلق – مناخ عدم الثقة بين المواطنين والحكومة. ولأن دور الدولة أساسى فى تقويم المناطق السكنية اللارسمية، فإن عدم توفر الرغبة لدى السياسيين للنهوض بتلك المناطق، يجعل من المستحيل أن ترى هذه السياسات والخطط التنموية النور، أيا كان قدرها وكفاءتها. إذ يتعين العمل على الارتقاء بهذه المناطق بيئيا، وليس فيزيقيا، وأن تتناول السياسات كيفية الارتقاء بمستوى محدودى الدخل اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا. من ذلك مثلاً تمكين الأفراد من الوصول إلى السلع والخدمات والحصول عليها من داخل وخارج المنطقة، وتمكين الأفراد ليقوموا بدور فعال فى إطار التنمية الشاملة على المستوى المحلى، وعلى المستوى القومى. والبديل هو اقتناع الجهات الرسمية بمبدأ تمكين الأفراد للحصول على حقهم فى السكن المناسب، وحصولهم على الاحتياجات الأساسية من الخدمات المختلفة سواء التعليمية، أو الصحية، أو الثقافية، أو البيئية (أحمد منير سليمان، ١٩٩٦، ص ص ٢٣٥-٢٥٨، مواضع متفرقة).

ومن شأن هذا العرض أن يمكننا من أن نتبين بوضوح دور الدولة ومسئوليتها عن نمو المناطق الهامشية فى حضر مصر، ثم استمرار هذا الدور فى تفاقم حدة مشكلاتها، لاسيما خلال العقدين الماضيين. وقد دلل أكثر من باحث على مدى معاناة السياسة العامة للإسكان فى مصر - لاسيما منذ منتصف السبعينيات - من مشكلات تعبر عن قصور كمى ونوعى يؤدى –ضمن عوامل أخرى- إلى تفاقم حدة مشكلة

الإسكان واضطراد نمو المناطق الهامشية. ولا يقصد بهذا المشكلة مجرد الفجوة القائمة بين العرض والطلب، وإنما يقصد بها عدم قدرة فئات كبيرة من الحضريين الفقراء وذوى الدخول الثابتة المحدودة، وكذا المهاجرين الريفيين الفقراء، على الحصول على وحدات سكنية ملائمة فى ظل الارتفاع المستمر فى التكلفة، مما يجعل هؤلاء يلجأون إلى "الإسكان الهامشى" كحل ذاتى لهذه المشكلة.

وأضاف جلال معوض أيضاً بعض الجوانب المرتبطة بمسئولية الدولة عن هذه المشكلة فى إحدى دراساته، من بينها ما يلى:

١- احتل الإنفاق على الإسكان والمرافق والخدمات الأخرى الأساسية مرتبة متأخرة نسبيا ضمن النفقات الحكومية فى مصر مقارناً بالإنفاق على أغراض أخرى كالدفاع والأمن.

٢- اتجاه وميل السياسة العامة للإسكان فى مصر إلى تبنى بدائل معينة سريعة، كالتوسع فى إنشاء المدن الجديدة. وهى بديل أعلى تكلفة وأقل مردودا مقارنة ببدائل أخرى أكثر فاعلية، كتطوير وتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لتتحول إلى مناطق جذب سكانى، وخلق فرص للعمل والتنمية بها، وخلق أقطاب مضادة بإقامة مدن منافسة للمدن المكتظة سكانيا لتكون مناطق جاذبة، بما يخفف العبء على المدن الكبرى وتنمية المناطق الريفية أو ضبط تيار الهجرة.

٣- ضيق نطاق المشروعات الحكومية فى قطاع الإسكان الموجهة لخدمة الاحتياجات المتزايدة لفئات كبيرة من سكان الحضر من الهامشيين والفقراء ذوى الدخول الثابتة والمحدودة، لاسيما فى ظل تراجع دور الدولة منذ منتصف السبعينيات فى إقامة الوحدات السكنية الملائمة "الاقتصادية" لأعضاء هذه الفئات من ناحية، واتجاه معظم الاستثمارات الخاصة فى هذا القطاع إلى بناء وحدات أخرى "فاخرة" للتملك أو الإيجار بمقدمات وأسعار كبيرة، لا طاقة لهؤلاء على تحملها.

وفى مواكبة سياسة الانفتاح بانعكاساتها على السياسات العامة للدولة بما فيها تلك المتعلقة بالإسكان تراجعت نسبة "الوحدات الاقتصادية" إلى إجمالى الوحدات

السكنية المشيدة من جانب القطاع العام فى المناطق الحضرية من (٧٣,٤%) فى عام ١٩٧٥ إلى (٤٠,٨%) فى عام ١٩٨٠. وزادت نسبة الوحدات المتوسطة من (٢٥,٦%) إلى (٥١,٣%) والوحدات فوق المتوسطة الفاخرة من (١%) إلى (٧,٩%) من الإجمالى خلال نفس الفترة.

٤- التعديلات الأخيرة فى قانون الإسكان بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ والخاص بسريان أحكام القانون المدنى على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها والأماكن التى انتهت أو تنتهى عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها. فبرغم التوقعات الإيجابية بشأن هذا القانون لدى العديد من الأوساط الرسمية وغير الرسمية، فإن هناك مخاوف وتوقعات أخرى "سلبية" لدى المواطنين بشأن ما يمكن أن يؤدى إليه تطبيق هذا القانون من ارتفاع الإيجارات إلى مستويات تفوق بكثير مستويات دخولهم الثابتة والمحدودة، وهو ما حدث بالفعل على أرض الواقع (جلال معوض، ١٩٩٨، ص ص ١٣٥-١٤٠، مواضع متفرقة).

وقد أشارت نفس الدراسة إلى أن تطبيق سياسة المدن الجديدة فى مصر يشوبه الكثير من العيوب منها:

١- أن تكلفة الوحدات السكينة فى المدن الجديدة ما تزال مرتفعة نسبيا بالنسبة للقدرات المالية المتواضعة للفقراء ومحدودى الدخل. خاصة أن وزارة الإسكان قد حولت جهدها حاليا للتركيز على الوحدات مرتفعة التكلفة لخدمة الفئات العليا، مما يؤدى إلى حدوث انقسام اجتماعى -حتى فى هذه المناطق- بين المناطق الراقية بخدماتها المتميزة، والأخرى ذات الخدمات المحدودة مما قد يثير مستقبلاً احتمال تحول الأخيرة إلى "مناطق هامشية" داخل المدن الجديدة ذاتها، فضلا عن احتمال ظهور مثل هذه المناطق على أطراف هذه المدن فى حالة التعدى على أراضيها.

٢- أن مشروعات الإسكان والتنمية فى بعض المدن الجديدة تجرى بمعدلات تقل كثيراً عن المستهدف (مدينة السادات لم تحقق إلا ما يزيد قليلا على ١% من المستهدف).

٣- سوء اختيار مواقع معظم هذه المدن، ولاسيما القريبة منها إلى القاهرة، فصارت امتدادات طبيعية للمشكلة.

٤- إن هذه المدن فى معظمها تواجه مشكلات نقص البنية الأساسية، حتى فى حالة المدن التى تسير فيها التنمية بمعدلات سريعة فى مجالات الإسكان والصناعة كمدينة العاشر من رمضان، والتى لم يمكن مؤخراً إطفاء حرائق بمنشآتها لعدم توافر المياه. مما يثير التساؤل عما يمكن أن يحدث مستقبلاً عند اكتمال هذه المدن فى مواجهة مثل هذه المشكلات.

٥- ولكن يأتى على رأس تلك المشكلات وجود ثغرات فى القانون المنظم للنمو العمرانى وبناء المساكن وتعطيل بعض أحكامه مما يحول دون وقف نمو المناطق العشوائية (ق٣ لسنة ١٩٨٢) من ذلك مثلاً أن القانون المذكور منح الوحدات المحلية صلاحيات لمنع المخالفات المتعلقة "بالبناء على الأراضى الزراعية، وأراضى الدولة والأراضى غير المخططة، وغير الخاضعة للتنظيم" من خلال تشكيل لجنة للتخطيط العمرانى بكل محافظة بقرار من محافظها (تضم عناصر ذات خبرة من مديرين ومهندسين، وعدد من أعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة والمحليات الداخلة فى نطاق التطوير العمرانى). وتكون لهذه اللجان صفة "الضبطية القضائية" وسلطة الإزالة الفورية للمبانى المخالفة.

بيد أن تعقيدات القانون وإجراءات اللجان تتيح للمخالفين الوقت الكافى لاستمرار المخالفات، أو استكمالها وفرضها كأمر واقع، ثم طلب التصالح، وتسديد الغرامات المقررة (تراخى بعض الأجهزة التنفيذية) حتى يستفحل الأمر، وتنمو مناطق عشوائية جديدة يصعب إزالتها جميعها دفعة واحدة، سواء لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بمحدودية إمكانات المحليات اقتصادياً وفنياً، أو لأسباب إدارية كتعدد الجهات المالكة لأراضى الدولة. ويمكن أن يضاف إلى ذلك ضعف التنسيق والتعاون بين الأجهزة المسئولة عن صنع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الحضرية، وكذلك التغيرات المستمرة فى تحديد اختصاصات هذه الأجهزة، والعلاقات فيما بينها والجهات التى تتبعها. (جلال

معوض، ١٩٩٨، ص ص ١٣٧-١٤٧، مواضع متفرقة).

٣- البعد السياسى فى سياسات الإسكان

فقد استحوذ قطاع الإسكان والتشييد وحده طوال السنوات الست (٩٢/٩١ – ١٩٩٧/٩٦) على ما يزيد عن ٢٠,٨ مليار جنيه، فكيف جرى إنفاق وتوزيع هذه الأموال الضخمة؟ ناقشت دراسة هامة لعبد الخالق فاروق الهيكل التنظيمى لقطاع الإسكان والتشييد الحكومى، كما أوضحت تطور الإنفاق فى الموازنة العامة من خلال التحليل الدقيق لبيانات الحساب الختامى مشيرة إلى مجموعة من الحقائق:

١- أن مديريات الإسكان تكاد تكون أداة خدمية ليس لها أى دور فى التعامل مع مشكلة الإسكان (مهمة التوزيع وفقاً لاتجاهات المحافظة أو غيرها وجمع طلبات الإسكان). وهى بهذا صارت وسيلة لاستنزاف الموارد الحكومية من خلال الأجور والمكافآت وغيرها.

٢- الاستخدامات الاستثمارية الضخمة بالجهاز الإدارى حيث يستحوذ الجهاز المركزى للتعمير وحده على حوالى ٩٥% من نفقات الاستثمارات. ولاشك أن وجود وفرة فى الإسكان من الوحدات السكنية (بنظام التمليك) التى أنشأتها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو الشركات الخاصة والبنوك، بل وتشجيع الدولة لإصدار قانون جديد يشجع على الإقراض العقارى، يؤكد أن الخلل موجود فى السياسات الحكومية. فبينما يوجد أكثر من ١,٥ مليون وحدة سكنية غير مشغولة ومملوكة للشركات والبنوك وغير مؤجرة ولا تجد من يشتريها، نجد – على الجانب الآخر - أكثر من مليون شاب فى حالة بطالة، وغير قادرين على إيجاد شقة سكنية لبناء أسرة جديدة. كما أن الأسر التى تعيش فى غرف مستقلة، أو غرف "شرك" مع الآخرين فى وحدة سكنية يحرم أفرادها من أحد أهم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وهو حق المسكن الآمن.

٣- أن نسبة الانفاق فى مجال الإسكان والتشييد فى الموازنة العامة للدولة - وبعد استبعاد هيئات المياه والصرف الصحى – تتراوح من ١,٢% إلى ١,٧% من

إجمالى استخدامات الموازنة خلال الفترة (٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦) وهو معدل منخفض للغاية مقارنة بالسنوات السابقة. وهو يفسر تواضع الجهد الحكومى فى مجال حل مشكلة الإسكان لفئات محدودى الدخل فى المجتمع وتركها للهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص اللذين يحركهما معدل الربحية وآليات السوق. وقد أسهم ذلك فى انتشار النمط العشوائى الأهلى فى إقامة المناطق السكنية والتى أخذت فى التزايد عاما بعد آخر، برغم تنبيه أجهزة رسمية، مثل مجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة لخطورة هذه الظاهرة منذ عام ١٩٩٢. فإذا بنا منذ عام ١٩٩٩ فى نفس الموقف – بل فى موقف أسوأ.

٤- من بين الهيئات الاقتصادية نجد أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهيئة تعاونيات البناء والإسكان، تستحوذان وحدهما على نصيب الأسد فى نفقات هذا القطاع. وهما تعملان على أساس اقتصادى من خلال إسناد عمليات بناء المجتمعات السكنية إلى شركات المقاولات العامة والخاصة، ثم طرحها على المواطنين للشراء والتمليك. وقد أدت هذه السياسة إلى بناء مدن تسكنها الأشباح - على حد وصف الصحف المصرية – واستمرار أزمة الإسكان بالنسبة للأسر والشباب على حالها وفقاً للتقارير الصادرة من الأجهزة الرسمية (عبد الخالق فاروق، ٢٠٠٢، ص ص ٢١٠-٢١٦، مواضع متفرقة).

كما أوضحت الدراسة أن مخصصات قطاع الإسكان قد زادت خلال الخمس سنوات الماضية، نظرا لزيادة مخصصات أجهزة وهيئات مياه الشرب والصرف الصحى، وليس لوجود سياسات إسكان تلبى "الحق فى المسكن" لدى الفئات والطبقات الفقيرة، وذلك من خلال تحليل مجلدات الموازنة العامة للدولة فى هذه السنوات (عبد الخالق فاروق، ٢٠٠٢، ص٢٤٩).

يضاف إلى ذلك أن الاختصاصات تائهة بين التعمير والإسكان. فمن ناحية تدرس وزارة التعمير فكرة إنشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة خارج الوادى الأخضر، بسبب الزيادة المضطردة فى السكان وقصور الموارد والأماكن والفراغات المتاحة

للبناء فى الرقعة الخضراء فى الدلتا ووادى النيل، الأمر الذى فرض حتمية "الخروج إلى الصحراء". وترجمت الدولة ذلك الاهتمام بصدور القرار الجمهورى رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٨ متضمنا وجود وزارتين الأولى "وزارة الإسكان" والثانية سميت "وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة". ثم أعلن فى ٣ يناير ١٩٩٦ تشكيل وزارة د. كمال الجنزورى الذى ضم وزارة الإسكان والمرافق إلى وزارة المجتمعات العمرانية" (ميلاد حنا، ١٩٩٦، ص ٨٨ ، ٨٩).

٤- البعد السياسى والتحايل (فى العشوائيات)

تتخذ أساليب التحايل فى مجال العشوائيات بُعداً سياسياً، يسهم فى توجيه الاستيطان العشوائى وجهة معينة، أو يعمل على تنميته وتوسيعه والتعجيل به، أو يؤدى إلى دعم جهود إزالته والتخلص منه، أو يخدم جهود تحويل ذلك الاستيطان العشوائى إلى سكنى مستقرة تنعم ببعض الخدمات والمرافق، وبقدر من الاعتراف الحكومى أو حتى المجتمعى... إلخ.

وقد أبرز السيد الحسينى (١٩٩٣، ص٤) الأبعاد السياسية والتنظيمية فى نشأة الأحياء أو المناطق العشوائية. إذ نجده يؤكد – مبدئياً – ما انتهت إليه دراسات عدة، وهو أن تلك الأحياء والمناطق لم تتكون نتيجة اختيارات فردية عشوائية. ذلك أن سكانها قد تحركوا إليها فى شكل جماعات صوب قطعة من الأرض الفضاء التى قد تكون مملوكة للحكومة. وفى لمح البصر يظهر واضعو اليد على تلك الأرض، ويقسمونها إلى قطع صغيرة، ويقيمون فيها مأوى لهم، يبنونه من مواد مؤقتة وسريعة. وقد تتمتع هذه الأحياء بحد أدنى من التنظيم، مما يكفل اختيار ممثلين عنها للتعامل مع السلطات الحكومية أو مع أصحاب الأرض. كما يتطلب الأمر وجود وسائل معينة لحفظ الأمن الداخلى، مما قد يفرض على القادمين الجدد الحصول مسبقاً على إذن قبل الانضمام إلى هذا المجتمع. وتفتقر مثل هذه الأحياء إلى كثير من المرافق الحضرية كالماء والكهرباء والصرف الصحى. ومن الوظائف التى تضطلع بها تلك الأحياء محاولة إدخال تلك المرافق بموافقة السلطات البلدية، التى غالباً ما تصر على رفض

ذلك، أو تفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لتحقيقه. كذلك فإن سكان أحياء واضعى اليد يبذلون جهوداً كبيرة للحصول على اعتراف بالأمر الواقع، وعلى الأخص فيما يتعلق بملكية الأرض. وما أن تقبل السلطات المدينة إنشاء الطرق ورصفها، حتى يؤخذ ذلك على أنه اعتراف بحقوق الملكية. عندئذ يبدأ سكان تلك الأحياء فى تشييد مبان أكثر ثباتاً. وبمرور الوقت يفقد قادة الحى نفوذهم السياسى، وذلك كلما ازداد انصهاراً فى مجتمع المدينة.

وكما تلعب الاعتبارات السياسية دوراً فى دعم الأساليب التحايلية فى نشأة المناطق العشوائية، كذلك ترتبط فكرة إزالة الأحياء العشوائية غالباً بأهداف ومصالح سياسية. ففى جمهورية جنوب أفريقيا لجأت الحكومة إلى إزالة هذه الأحياء كسياسة استعمارية الهدف منها المحافظة على مستويات معيشة أحياء البيض وإمكانية تطويرها. وقد تظهر فكرة إزالة الأحياء العشوائية إذا ما كانت قريبة من الحى التجارى للمدينة، حيث تظهر دعاوى لإقامة مساكن بديلة لسكانها على الأطراف الحضرية. وفى مثل هذه الحالة تظهر جماعات سياسية تؤيد فكرة الإزالة بالتعاون مع المخططين. (الحسينى، ١٩٩٣، ص١٢).

كما لاحظ الحسينى أن الأحياء العشوائية تميل إلى النمو والاتساع فى ظل متغيرات سياسية واقتصادية معينة. من ذلك سعى الأحزاب السياسية المتنافسة للحصول على تأييد سكان هذه الأحياء فى الحملات الانتخابية. ففى الهند لوحظ تنافس قادة الأحزاب على دعم سكان الأحياء العشوائية بتقديم وعود للدفاع عنهم فى مواجهة البلديات وحصولهم على مزيد من الخدمات كالكهرباء والماء. وربما كانت هذه الظاهرة أكثر وضوحاً فى أمريكا اللاتينية، ففى إطار المنافسة السياسية بين الأحزاب المختلفة، تكثر الوعود بتقديم الخدمات الحضرية لأحياء عشوائية بعينها، وذلك فى إطار صفقة بين السياسيين والقادة المحليين. ولا يختلف الوضع كثيراً عن ذلك فى مصر، حيث يكرر سكان العشوائيات أنهم لا يرون ممثليهم فى مجلس الشعب إلا بمناسبة إجراء الانتخابات. كما يبررون تأييدهم لمرشحين بعينهم على امتداد فترات

زمنية طويلة فى دخول المجلس، بأنهم يقدمون للحى خدمات فى مجال المرافق ومؤسسات الخدمة المختلفة.

وهكذا يبدو واضحاً أن المصالح السياسية تلعب دوراً حاسماً فى تشكيل وصياغة السياسة نحو الأحياء العشوائية. أما كيف يستطيع فقراء تلك الأحياء تحقيق مكاسب من هذا الموقف وممارسة الأساليب التحايلية قبل الحكومة وأجهزتها، وقبل سائر القوى الاجتماعية، ثم قبل بعضهم البعض.. كل ذلك يتوقف على درجة الصراع السياسى بين الأحزاب، وتنظيمهم السياسى، ووزنهم الانتخابى، والدخل القومى، ووجود سياسة حضرية إزاء الأحياء العشوائية.

كذلك تميل الأحياء العشوائية إلى النمو والاتساع حينما تجد دعماً من النظام الاقتصادى والبناء السياسى فى المجتمع. وإذا كانت بعض الصفوات السياسية تبدى مخاوف وتحفظات أخلاقية على نمو الأحياء العشوائية، إلا أن مبدأ الجهود الذاتية فى مجال السكن العشوائى قد أصبح مطلباً وظيفياً لاقتصاد الدول النامية. فمثل هذا المبدأ يتيح للأشد فقراً دخول سوق السكن بأقل التكاليف الممكنة، كذلك فإن الأحياء العشوائية تضم عمالة رخيصة ضرورية لكثير من الأعمال الحضرية.

وقد رصدت ضحى المغازى (١٩٩٥، ص٢٣-٢٤) هذه العلاقة الاقتصادية التى تقوم على تبادل المنافع بين سكان عزبة الهجانة وسكان بعض أحياء مصر الجديدة المجاورة لها. "فسكان العزبة يبحثون عن فرص عمل، كما يبحثون عن مشترين للأراضى الكثيرة التى يتحكمون فيها (بطرق عديدة لا مجال لتفصيلها هنا). وهكذا يسعون إلى الأحياء "الراقية" المجاورة وسكانها وشركاتها ومرافقها... إلخ. على الناحية الأخرى يبحث سكان تلك الأحياء الراقية عن عمال لمؤسساتهم أو حرفيين لتلبية احتياجاتهم الكثيرة، كما يفتش بعضهم عن أراض فضاء للبناء عليها (للإسكان أو لتأسيس مصانع وورش فوقها). وهكذا يجدون أنفسهم منجذبين إلى منطقة عزبة الهجانة بسكانها وبموقعها". (وقد لاحظت فى عزبة الهجانة وجود يافطات على أسوار بعض قطع الأراضى الصغيرة نسبياً – تتراوح بين ١٠٠ و٥٠٠ متر – مملوكة

لأصحاب بعض الورش الحرفية وصغار الباعة ممن يعيشون ويعملون فى شارع السبع عمارات ولا يسكنون فى عزبة الهجانة).

وقد لخصت ضحى المغازى (المرجع السابق، نفس الصفحة) بعض ملامح البعد السياسى للتحايل فى ميدان العشوائيات:

- فنظرة واحدة لمحاولات السكان – التحايلية – للحصول على الخدمات والمجهودات، والمبالغ التى يؤدونها لأجهزة الحكم المحلى لدليل واضح على دخولهم فى علاقات سياسية مع مراكز القوة والسلطة السياسية القائمة.
- المجهودات التى بذلها سكان عزبة الهجانة لتملك الأراضى أو تقنين وضع ملكياتهم يقدم – كما سنرى لاحقاً – دليلاً آخر على علاقاتهم السياسية.
- وجود بناء قوة متكامل داخل هذا الحى العشوائى، على رأسه طائفة من كبار واضعى اليد، وظهور علاقة المتبوع والتابع بين الأفراد داخل المنطقة العشوائية والمستويات الأعلى داخل المنطقة وخارجها.
- اتخاذ أسر المنطقة مواقف موحدة أمام قرارات الإزالة التى تصدر بحق مساكنهم بالأساليب القانونية، والضغط السياسى، والتصدر المباشر بأجسادهم.
- إن تبنى سكان العشوائيات لسياسة التحايل فى مواجهة كل مشكلاتهم، بل وفى تصريف كل أمور حياتهم كان يقودهم – من بين ما يقودهم – إلى دفع الرشاوى لصغار وكبار المسئولين. وقد تفعل تلك الرشاوى فعلها وقد لا تفعل، الأمر الذى يطيح بأى قدر من الثقة بين سكان المنطقة العشوائية وأجهزة الحكم والإدارة. وهو الأمر الذى ينقل العلاقة بين الطرفين إلى آفاق جديدة وخطيرة.
- وأخيراً فإن السمة العامة للدور السياسى لسكان العشوائيات فى المجتمع المصرى ولعلاقاتهم السياسية أنه ليس دور أفراد، وإنما هو حركة اجتماعية، وهنا يتجلى وجه آخر للبعد السياسى لتلك المجتمعات الخاصة.

لهذا نادى كل الدارسين الواعين بضرورة فهم السياق الاجتماعى والثقافى (بما فيه السياق السياسى طبعاً) الذى تنشأ فيه المناطق والأحياء العشوائية، وتتوسع، ويترسخ

وجودها. فلقد أشارت جانيت أبولغد إلى أن نشأة الأحياء العشوائية فى المجتمعات الإسلامية تختلف عن نشأتها فى مجتمعات أخرى بسبب اختلاف نظام ملكية الأرض. كما أشارت الباحثة نفسها إلى خبرة دول المغرب العربى فى هذا المجال، حيث أدى الاستيطان الاستعمارى المباشر إلى ظهور سياسة العزل العنصرى التى أسهمت فى ظهور أحياء عشوائية خارج نطاق الضواحى الأوروبية. وهناك عوامل سياسية حاسمة أسهمت فى نمو الأحياء العشوائية فى مدن مثل بيروت ودمشق وعمان، وذلك بسبب طوفان المهاجرين الفلسطينيين من ناحية، وتهميش فقراء المدن الأصليين من ناحية أخرى. وقد ميز الحسينى فى دراسة له عن أنماط السكان الفقير فى مدينة القاهرة بين أربعة أنماط هى: العشش والأكواخ، والمقابر والأحواش، والأطراف المتريفة، والأحياء العشوائية. إلا أن الأنماط السكانية الثلاث الأولى هى الأكثر تعبيراً عن العشوائية الحضرية، وهى التى تمنح مدينة القاهرة قدراً من الخصوصية فى مجال السكن العشوائى. (الحسينى، ١٩٩٣، ص ص ٩-١٠).

رابعاً: آليات التحايل فى مواجهة العشوائية فى حى حضرى متخلف

برغم ازدياد الفقر فى شتى أنحاء العالم، فإن عدداً كبيراً من الفقراء قد نجح فى التكيف والتعايش مع هذه الظروف المعيشية من أجل البقاء. حيث يستند هذا التكيف والتعايش على المعرفة والخبرة التقليدية لهؤلاء الفقراء، والتى تساعد على استمرار معيشتهم وبالتالى استمرار بقائهم.

آليات التكيف: وهى طرق مواجهة الفقراء للمشكلات طويلة المدى أو المزمنة التى يعانون منها مثل:

- التكيف مع حالة الفقر، وهو ما يعنى التكيف مع انخفاض الدخل بصرف النظر عن طبيعة العمل أو نمط الاستهلاك أو غيرها من الظروف. ومثال ذلك تعدد الأنشطة الاقتصادية بالنسبة للفرد الواحد داخل الأسرة، أو تعدد مصادر الدخل داخل الأسرة المعيشية الواحدة، أو القيام بعمل جمعية أو طلب قرض أو مساعدة من بعض الجهات

أو الأفراد المقتدرين.

- التكيف مع ظروف العمل وسبل المعيشة، وهو أمر يتعلق بالصعوبات والمشكلات المرتبطة بالقطاع غير الرسمى الذى يعمل فى نطاقه أغلب فقراء الحضر فى مصر.
- التكيف مع مشكلات الظروف البيئية والفيزيقية، والمقصود به تعاون الفقراء بالجهود الذاتية لحل بعض مشكلات البنية الأساسية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية من أجل تحسينها.

آليات التعايش: يتعايش سكان المناطق العشوائية بشكل عام مع الأزمات المفاجئة التى تواجههم بعدة استراتيجيات. وتنقسم هذه الأزمات إلى ثلاثة أنواع، الأول: الأزمات الشخصية، والثانى: الأزمات العامة، والثالث: الكوارث الطبيعية.

- **التعايش مع الأزمات الشخصية**: ويندرج تحت هذا النوع من الأزمات فقد موارد الرزق أو العمل بسبب المرض أو الإصابة أو الموت. ولمواجهة مثل هذه الأزمات تقدم الجمعيات الأهلية قروضاً للنساء والبنات المعيلات لأسرهن بسبب فقد الزوج أو الأب بالموت أو الطلاق أو الهجر.

وإضافة إلى ذلك توجد بعض أشكال التعاون والتكافل الاجتماعى بين الجيران والأقارب مثل تقديم الإعانات والمساعدات النقدية أو العينية.

- **التعايش مع الأزمات العامة أو الخارجية**: ويندرج تحت هذا النوع من الأزمات كافة المشكلات التى يواجهها السكان بسبب القيود القانونية والتشريعية مثل قوانين الترخيصات. وتمثل هذه الأزمات ضغطاً على سكان المناطق العشوائية. حيث يعانون منها فى حياتهم اليومية فى مجالات متنوعة.
- **عقود تمليك الأراضى**: تعتبر عقود تمليك الأراضى مشكلة عامة يعانى منها كل سكان المناطق العشوائية، وفى منطقة منشأة ناصر على سبيل المثال تملك الأهالى الأراضى بوضع اليد، ومع ذلك لم تحل هذه المشكلة حتى الآن. وقد تملك ٢٠% فقط من السكان الأراضى بعقود مقابل دفع أموال للمحافظة وفقاً للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤، وهو قانون تسوية حالات واضعى اليد على أراضى الدولة. وقد دفعت الناس

هذه الأموال على أساس أن المحافظة قد حددت سعر الأرض على حسب اتساع كل شارع. ويبدأ سعر المتر من ٢٠ إلى ٤٠٠ جنيهاً وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠٧ لسنة ١٩٩٥ الخاص بتحديد سعر الأرض. وقد تظلم السكان لأن سعر الأرض فى الستينيات كان جنيهاً واحداً للمتر. والحكومة تريدهم الآن أن يدفعوا بالسعر الذى حددته الدولة فى ١٩٩٥.

- **ترخصيات المنشآت الاقتصادية**: وتواجه هذه المشكلة أصحاب المحلات التجارية والورش الصناعية والحرفية. وهم يتضررون من أن الترخيصات تمنح بشكل سنوى ولا يمكنهم الحصول على رخصة دائمة. كما يتضررون أيضاً من أن بعض المهندسين المكلفين بهذا الشأن يفرضون إتاوات عليهم بحجج واهية مثل بروز المحلات عن المسافة المسموحة.

وسبق أن أشرت فى دراسة سابقة لى إلى أنه طبقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن رئاسة حى منشأة ناصر فى شهر يناير ١٩٩٨، فقد بلغ عدد الوحدات التى تم غلقها ٣٣ وحدة، والتى تم تشميعها ٤٤ ورشة ومصنعاً ومحلاً فى شهر يناير ١٩٩٨. أما المحلات الصناعية المرخصة والمقدمة على ترخيص فقد بلغ عددها ٩٣٦ وحدة يضاف إليها أربعة شوادر خشب. كما بلغ عدد المحلات التجارية المرخصة والتى تقدمت للحصول على ترخيص ١٢٧٨ وحدة يضاف إليها ١٥٠ مخزناً متعدد الأنشطة وخمسة محلات عامة مرخصة. وقد ورد أيضاً بالتقرير أن هناك ١١١١ محلاً غير مرخص تم غلقها فى شهر يناير ١٩٩٨. أما بالنسبة للأكشاك فقد تم نقل كشك واحد مرخص وإزالة ثلاثة أكشاك أخرى غير مرخصة إزالة فورية، ويجرى تطوير عشر أكشاك، إلى جانب أربعة آخرين جارى إزالتهم الآن.

- **ترخيصات المبانى**: تشير نفس الدراسة إلى أن تقرير رئاسة حى منشأة ناصر ذكر أنه لم تمنح أى تراخيص للمبانى خلال شهر يناير ١٩٩٨. وقد تدل هذه المعلومة على أن عدم منح التراخيص للأهالى قد يدفعهم إلى البناء بدون ترخيص، وهى السمة الغالبة على المبانى فى الحى. أو ربما تدل أيضاً على أنهم لا يتقدمون للحصول على ترخيص من

الأساس، لأنهم قد تعودوا على البناء بدون ترخيص.

- **البلدية**: يواجه الباعة الجائلون على وجه الخصوص مشكلات كبيرة مع البلدية. ومن وجهة نظرهم فإن البلدية لا عمل لها فى الحى سوى مطاردتهم وإيذائهم فى "أكل عيشهم"، بدلاً من الاهتمام بحل مشكلة جمع القمامة التى تؤذى صحتهم.
- **التعايش مع الكوارث الطبيعية**: من أهم الكوارث الطبيعية التى تعرض لها حى منشأة ناصر هو سقوط صخرة من جبل المقطم فى منطقة الزرايب عام ١٩٩٣. كما يتعرض الحى كله لاحتمال تفتت بعض صخور الجبل الأخرى وسقوطها على السكان فى أية لحظة. ويشير الإخباريون إلى أن الحكومة قد أزالت بعض المساكن من أجل تفتيت بعض الصخور تحسباً لسقوطها، وكان ذلك فى عام ١٩٩٦. أما بالنسبة لزلزال ١٩٩٤ فلم يذكر الإخباريون أنه قد أثر على المنطقة أو أحدث أية خسائر.

ومن الملاحظ أن السكان يتعايشون مع أزماتهم الشخصية من خلال كافة أشكال التعاون والتكافل الاجتماعى. أما بالنسبة لأزماتهم العامة أو الخارجية والكوارث الطبيعية التى يتعرضون لها، فلا حول ولا قوة لهم فيها.

وتؤثر ترتيبات الحكم Governance Arrangements لأنها من أكثر الموضوعات التى تسبب إشكالاً للفقراء فى المجتمعات المحلية، لأنها ترتبط بمصالحهم المباشرة وتهدد تواجدهم الفيزيقى فى المكان. ومن أهم هذه الترتيبات على سبيل المثال: قرارات تطوير المناطق العشوائية، وخطط نقل الأسواق من الأحياء إلى مناطق أبعد، وقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، وكذلك قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤. ومن أهم الجهات المحلية التى يؤثر أداؤها على استقرار حياة الفقراء هى رئاسة الحى باعتبارها الجهة التنفيذية لخطط الإدارة المحلية ومحافظة القاهرة بالحى، وكذلك المجلس الشعبى المحلى باعتباره الهيئة الممثلة الرسمية المنتخبة لأهل الحى لدى الحكومة.

وقد اهتمت بعض الدراسات الأنثروبولوجية بالدراسة المتعمقة للمجتمع المصرى بالتركيز على مجتمعات محلية أو جماعات بعينها مثل حى عشوائى معين أو فقراء

الحضر. وهى دراسات لا تدخل فى نطاق دراسات الشخصية القومية ولكنها مع ذلك قدمت تحليلات متعمقة لعناصر ومكونات الشخصية المصرية من خلال دراستها لهذه المجتمعات والجماعات الاجتماعية من خلال ممارسات حياتهم اليومية.

ومن أهم هذه الدراسات دراسات محمد الجوهرى، وعلياء شكرى، وسعاد عبدالرحيم، وعادل عازر، وأونى ويكان، ونجوى عبدالحميد، وسعاد عثمان، ومنى الفرنوانى، وآمال عبدالحميد، وفاتن أحمد على، وحسن الخولى، وفوزى عبدالرحمن، وهدى الشناوى وغيرهم. وقد ورد تحليل مستفيض لهذه الدراسات فى دراسة علياء شكرى وسعاد عثمان وآمال عبدالحميد (علياء شكرى، ١٩٩٥).

ورغم أن هذه الدراسات لا تركز على دراسة الشخصية المصرية، إلا أنها قد رسمت ملامح متأصلة فى شخصية المصرى وخاصة الفقير الذى يعانى من الفقر ويكافح من أجل لقمة العيش. والأمر المهم الذى تعلمنا إياه هذه الدراسات هو أن للتكيف مستويات متعددة هى: مستوى الفرد والجماعة والمجتمع المحلى. فعلى مستوى الفرد يمكن أن يتكيف الفقير من خلال التخلى عن الكثير من احتياجاته ومتطلباته حتى ولو كانت أساسية. أما على مستوى الجماعة سواء داخل الأسرة النووية والممتدة أو فى نطاق الأقارب والجيران، فإن الفقراء يتكيفون عادة من خلال كافة أشكال التعاون والتكافل الاجتماعى. ويأخذ التكيف أشكالاً أكثر تنظيماً على مستوى المجتمع المحلى من خلال كافة التنظيمات الحكومية وغير الحكومية التى تقدم المعونات والمساعدات لفقراء الحضر.

خامساً: التحايل فى العشوائيات ليس شأن الفقراء فقط

لا يقتصر التحايل – على الأقل فى مجال السكن العشوائى – على الفقراء وحدهم كأسلوب لمواجهة ضغط الفقر عليهم. ولكننا يمكن أن نصادف التحايل بين الأغنياء والأقوياء، عندما يشاركون الفقراء "فريستهم" المحدودة، أو يبسطون حمايتهم عليهم فى مقابل مكاسب وأرباح معينة. وفى مصر يرتبط هذا الوضع بشيوع مناخ الفساد العام وتراجع الشفافية فى أداء الأجهزة الحكومية، خاصة أجهزة الإدارة المحلية، وضعف

آليات الحساب والعقاب. لذلك نجد كثيراً من "الكبار المتحايلين" هم فى الوقت نفسه من كبار الموظفين، أو هم – أحياناً – من كبار كبار الموظفين.

وقد أوضح السيد الحسينى أن الفقراء ليسوا وحدهم هم الذين يستولون على أراضى البناء بوضع اليد أو بطريقة غير قانونية. بل إن الأغنياء والقادرين يفعلون ذلك أيضاً بالاتفاق مع البلديات والسلطات المحلية فى بعض الأحيان.

وينظر بعض الباحثين إلى السكن العشوائى فى ضوء طبيعة الجهود المبذولة فيه. ذلك أن هذا النمط السكنى يعتمد على الجهود الذاتية. إلا أن ذلك لا ينطبق على كثير من المساكن العشوائية. فغالباً ما يتعاقد سكان الأحياء العشوائية مع الجيران المهرة للقيام ببعض الأعمال الفنية الماهرة مثل وضع الأساس، وبناء الجدران، وتركيب وصلات المياه. ولقد أوضح تيرنر Turner فى دراسة له عن الأحياء العشوائية فى مدينة ليما أن الفقراء قد يبنون ربع مساكنهم بأنفسهم، بينما يتعاقدون مع مقاولين محليين لبناء الأجزاء المتبقية. ومعنى ذلك أن السكن العشوائى يحتاج إلى عمل ماهر مهنى منظم فى مجال التشييد والبناء. وفى ضوء ذلك يصعب القول بأن كل الأحياء العشوائية قد بنيت بالاعتماد على الجهود الذاتية. ولقد أوضحت مسوح عديدة أن أعداداً كبيرة من سكان الأحياء العشوائية يستأجرون مساكنهم من كبار ملاك الأرض، أو يشترون وحدات سكنية بناها صغار المقاولين. وفى مسح أجرى فى عمان، اتضح أن ثلث سكان حى عشوائى قد اشتروا مساكنهم، وأن نسبة ملحوظة من الباقين قد استأجروا عمالاً للمساعدة فى بناء مساكنهم، كذلك أشار المسح ذاته إلى أن نسبة ملحوظة من سكان هذا الحى يعملون فى أنشطة القطاع الرسمى كالمصانع والإدارات الحكومية. (الحسينى، ١٩٩٣، ص٩)

وتزودنا ضحى المغازى بنموذج يجسد بجلاء ذلك البعد السياسى لنمو وتوسع إحدى المناطق العشوائية، وهى عزبة الهجانة. فتلاحظ أنه طوال حقبة السبعينيات، وفى أواخرها تحديداً (فى فورة الانفتاح الأولى) لفتت أرض عزبة الهجانة أنظار بعض كبار المسئولين. وتطلع بعضهم إلى الاستيلاء لنفسه على أجزاء معتبرة منها.

وتنقل المؤلفة عن الأهالى وصفهم للأسلوب الذى اتبعه أولئك "الكبار" فى وضع يدهم على "الغنيمة". فكانوا يأتون بالبولدوزرات ملوحين للأهالى الذين كانوا يقيمون آنذاك على الأرض بأنهم سوف يزيلون تلك المساكن لأنها شيدت بالمخالفة لكل القوانين، ولأنهم واضعوا يد وليسوا ملاكاً. وبالنسبة لغير المقيمين كانوا يهددونهم بإزالة حدود أراضيهم التى كانت تتمثل عادة فى أكوام من الحجارة، أو أسوار من الأسلاك... إلخ وسائل التحديد البسيطة والرخيصة.

وبسبب الهوة الكبيرة فى القوة بين الفريقين ينجح بعض هؤلاء الكبار فى الاستيلاء على قطع أراض تقدر بآلاف الأمتار (يقدرونها بالأفدنة المربعة)، وسرعان ما يقيمون حولها الحدود والأسوار، ويرفعون عليها اللافتات الكبيرة التى تشهر ملكيتهم وتؤكد حقهم. وهكذا تتحول الأراضى إلى سلعة يبدأ التعامل فيها، بعد تقسيمها إلى قطع حسب الطلب (دون أى اعتبار لتخطيط عمرانى، أو رقابة أجهزة الإدارة المحلية، أو تفكير فى توفير البنية التحتية من مرافق وطرق... إلخ). وقد تباع تلك القطع إلى أفراد يبنون عليها ويقيمون فيها، أو إلى آخرين ممن يقيمون فى الأحياء المجاورة.

ولم يخرج حراس تلك المساحات الشاسعة من الأراضى خاليى الوفاض. ففى مقابل إقامتهم عليها وحراستهم لها تنمو فى صدورهم بعض الآمال والتطلعات، تبدأ عادة باقتطاع الواحد منهم جزءاً صغيراً منها يبنى فوقه مسكناً لأسرته (حجرتان أحياناً، وحتى مبنى من أربعة طوابق). ومع طول العهد بالإقامة فى المنطقة، والنفاذ إلى بناء القوة فيها، يمكنهم أن يفسحوا لأنفسهم موطأ قدم، فيتحولون تدريجياً إلى سماسرة عقارات، يبيعون للغير أجزاء من الأراضى التى "يحرسونها" ومن أراضى الغير أيضاً، مما يتيسر اغتصابه. (ضحى المغازى، ١٩٩٥، ص١٩)

سادساً: والعشوائية ليست وقفاً على الأحياء الفقيرة فقط

لأن العشوائية سلوك وأسلوب حياة وطريقة فى النظر إلى العالم والتعامل مع شئونه، لذلك لا يفاجئنا أن نلاحظ أن العشوائية فى الإسكان: تخطيطاً وتنفيذاً وصيانة ليست وقفاً على الأحياء الفقيرة والمتخلفة وحدها، ولكنها حياة يومية وسلوك عام يمكن

رصده بسهولة حتى فى أحدث، وفى أرقى أحياء العاصمة المصرية. ووجود العشوائية فى مناطق حضرية مرتفعة المستوى يدل وحده على مقدار ما يمكن أن نصادفه من عشوائية فى سائر المدن المصرية الأخرى، بما فيها عواصم المحافظات والمراكز... إلخ.

ولأن القاهرة هى الأعلى صوتاً على المستوى القومى، ولأن تلك الأحياء تضم بين سكانها كثيرين من ذوى النفوذ والحيثية، لذلك كان من الطبيعى أن تنشر التحقيقات الصحفية، وتقدم الاستجوابات البرلمانية، وتشكل لجان التحقيق لمحاكمة هذه الظاهرة العجيبة: العشوائية فى الأحياء الحديثة والراقية.

وسوف أحاول فى هذه الفقرة أن أبلور بعض ملامح تلك العشوائية، وتداعياتها، ودلالاتها فى مدينة نصر، رمز التوسع الحديث – الراقى – للقاهرة فى منتصف القرن العشرين. وسوق أقتبس بعض الإشارات عن تحقيق صحفى متميز للأستاذ سيد على رئيس قسم التحقيقات بالأهرام (الأهرام، عدد ٢ يوليو ٢٠٠٣).

يكتب سيد على: "يعد حى مدينة نصر أحد أهم النماذج فى مصر للفارق الكبير بين التخطيط والتنفيذ، فقد تم تصميمه ليكون حياً راقياً لا يزيد ارتفاع البناء فيه على أربعة أدوار، وتم تصميم شبكة المرافق على هذا الأساس، ولأن العشوائية أقوى من أى تخطيط فقد أصبح فى كل شارع فعل فاضح علنى، أبراج شاهقة متلاصقة وزوائد وبروز وعمارات بلا جراجات ولا مساحات خضراء.. هذا العبث لم يحدث فى ليلة ظلماء، لكنها قصة العشوائية فى ربع قرن، جاء وذهب وزراء للإدارة المحلية، وتناوب على هذا الحى أكثر من رئيس، ولم يحدث شئ، وكانت العشوائيات تتمدد والإهمال يستمر تحت سمع وبصر الجميع، ولم يكن أحد قادراً على حصر هذه العشوائيات حتى قامت لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب بزيارة ميدانية – بناء على طلب إحاطة مقدم من نائب الدائرة مصطفى السلاب – وكانت المفاجأة فى وجود ٤٩ منطقة لم يتم تسليمها إلى الأحياء منذ ربع قرن".

وعدّد التحقيق فى مدينة نصر وحدها بعض المناطق والأحياء والأقسام التى بلغ

فيها التخبط والعشوائية حداً ينذر بالخطر. يأتى فى مقدمة تلك المناطق الحى العاشر والحى الثامن (اللذان يسكنهما مليون نسمة من المصريين)، وقسم أول مدينة نصر (الذى تتبعه عزبة الهجانة)، وحى شرق مدينة نصر، وحى غرب مدينة نصر. والخطير فى دور هذه الأجهزة المحلية أنها ليست مجرد شاهد، أو شريك غائب عن المأساة، ولكنها شريك فاعل ومساهم بدور أساسى ومستمر فى عشوائية كثير من المناطق التابعة لها.

فالمشكلات التى أفرزت هذه العشوائية نتيجة خلافات!! بين الأجهزة التنفيذية ممثلة فى المحافظات والأحياء وبين الشركات والهيئات التى قامت بعمليات البناء فى هذه الأحياء، ذلك أن هذه الشركات التى حصلت على أراضى مدينة نصر منذ ربع قرن شبه مجاناً، لم تقم باستكمال المرافق اللازمة من مياه، وصرف صحى، وإنارة، ورصف شوارع، ونظافة.. على الرغم من قيام السكان بشراء أو استئجار الوحدة السكنية والوفاء بجميع الالتزامات القانونية المطلوبة.. فإذا كان ذلك يحدث فى حى مدينة نصر – الذى أصبح يسكنه غالبية الكبار والمسئولين – فما هو حال بقية الأحياء؟!.

وهنا يتجلى الدور المؤثر لإدارات الأحياء فى التمترس وراء كل ذخيرتها من الحجج البيروقراطية وأساليب المراوغة والتحايل (استلهاماً لثقافة التحايل الكبرى التى تملأ الفضاء الثقافى المصرى). فتقدم كل ما يخطر وما لا يخطر على البال من الحجج والأعذار. "ولكن يلفت نظرنا – فى هذا الخصوص – أن إدارات الأحياء تقوم بتحصيل جميع الرسوم من المواطن فى هذه المناطق مثل ما يدفعه المواطن فى الأحياء الراقية من عوائد، ورسوم النظافة، ورسوم إصدار التراخيص، وسلطة غلق المحلات التجارية، وهدم العقارات المخالفة، وعندما يطلب من إدارة الحى تأدية إحدى الخدمات فإنها تتذرع بأنها لم تتسلم المنطقة، على الرغم من أنها جميعاً من صميم أعمالها، وبالتالى يحقق الحى منفعته بزيادة إيراداته، ولا يقوم بالوفاء بالتزاماته".

ولكن العشوائية تبدأ – حسب التسلسل الطبيعى للأمور – بتقاعس الجهة الإدارية أو تحايلها لعدم تسلم المنطقة من الشركة التى تولت الإنشاءات، وذلك بالطبع لتجنب

تحمل مسئولياتها فى استكمال المرافق، والإشراف على تشغيلها، وصيانتها، ومتابعة أداء شتى الخدمات التى يحتاجها السكان فى حياتهم اليومية: كالمطافئ، والبريد، والصحة... إلخ. ولكن الأهم هنا أن التقاعس عن استكمال تلك المنشآت يؤدى إلى حدوث تهديد مباشر لكل من: الأمن، والصحة العامة.

وقد أوضحت لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب – التى قامت بدراسة وضع مدينة نصر – أن هناك ٣٨ منطقة فى حى شرق مدينة نصر لم يتم تسليمها مثل: مشروع الهيئة العربية للتصنيع، ومشروع ٣٣، وصقر قريش، وامتداد رابعة، والفردوس، والشروق، وأطلس، ومساكن التعاونيات، ومشروع ٢٦٠٤ عمارة، والـ ١٦ عمارة، ومصر للتعمير، وعمارات بنك الإسكان، والعاملين بالرقابة، والطوب الرملى، وعمارات عثمان، وزهراء مدينة نصر. وفى حى غرب مدينة نصر هناك ١١ قطعة لم يتم تسليمها للحى هى: إسكان صف ضباط، والتعاونيات، وإيديال، وامتداد رمسيس، والفردوس، والسرايات، وعزبة العرب.

والغريب أن معظم مشروعات هذه المناطق بدأت منذ ٢٥ سنة، وتتشابه مشكلات كل المشروعات، ففى مشروع إسكان صقر قريش، الذى آل بعد حل الجمعية إلى الاتحاد العام للإسكان التعاونى، تم بناء نصف المشروع (٢١٢ عمارة) ولا يزال النصف الآخر، وهناك ١٢٦ عمارة عبارة عن هياكل خرسانية، وبعضها توجد بها مبان متوقفة منذ بداية المشروع حتى الآن وتحتوى على ٢٥٢٠ وحدة سكنية، وأصبحت تحتاج إلى قمصان خرسانية وشدات على الأقل لـ ١٢٦ عمارة، وهكذا فقد تم تسليم نصف الحاجزين وحداتهم، ولا يزال النصف الآخر ينتظر.

"والأمر نفسه يحدث فى مشروعى الحى العاشر والطوب الرملى اللذين يمتلكهما صندوق تمويل المساكن وينفذهما بنك الإسكان والتعمير منذ ٢٥ عاماً، وهيئة تعاونيات البناء والإسكان... وفى منطقة الحى الثامن التابع لقسم أول مدينة نصر هناك ٦ مشروعات لم يتم تسليمها فى منطقة يسكنها ٣٠ ألف نسمة... ويحدث نفس الأمر فى منطقة الشروق ومنطقة عزبة الهجانة بقسم أول مدينة نصر، حيث توجد ٢٣٢

عمارة، منها ١٢٥ عمارة نقابات. ويقيم فى المنطقة ٤٥ ألف نسمة تعانى من كل مشكلات العشوائية الحضرية... إلخ".

والحقيقة أن عدم استلام إدارات الأحياء لتلك المناطق وتحمل مسئولياتها فيها يبدو أمراً واحداً أو – بدقة أكبر – جريمة واحدة. ولكن تأمل الموقف يكشف لنا أن هذه "الخطيئة" – التى هى جرم واحد على أى حال – هى بوابة جهنم التى تترتب عليها وتنبثق منها كل مشخصات العشوائية فى واحد من أحدث وأرقى أحياء القاهرة.

ونورد فى عبارات برقية قائمة ببعض المشكلات التى تترب على "التحايل" فى رفض الأحياء تسلم المناطق المشيدة مسكونة وغير مسكونة:

- النقص الحاد فى المرافق الضرورية.
- تهالك شبكة المياه (جديدة ولكن لم يتسلمها أحد).
- مشكلات سوء أو عدم رصف الشوارع.
- عدم وجود إنارة بالشوارع الداخلية.
- تهالك شبكة الصرف الصحى وانسدادها الدائم (لعدم التسلم).
- قصور خدمة جمع القمامة وتراكمها فى كل مكان.
- انتشار الورش بشكل عشوائى (لافتتاحها دون ترخيص).
- دور بعض تلك الأوضاع، خاصة طفح المجارى بكثرة، وتراكم القمامة، والورش العشوائية فى تدهور الأحوال البيئية فى الحى.
- قصور فى تركيب عدادات مياه لبعض الوحدات.
- قصور فى توصيل التيار الكهربائى للوحدات السكنية والتجارية.
- عدم تنفيذ بعض مواقع الخدمات للجمهور التى كان مخصصاً لها أراض ضمن مشروع تقسيم الحى العاشر والطوب الرملى، والمعتمد من المحافظة، مثل نقطة المطافئ، ومكتب البريد، ومكتب الصحة.
- كان من نتيجة التقاعس (خاصة من جانب الأحياء) فى الإشراف على الإنشاءات أن تصدعت بعض العمارات فى مشروع الطوب الرملى وتم إخلاؤها

بالفعل من السكان، وبعضها لم يتم شغله بعد لنفس السبب. (عمارات جديدة تتصدع قبل أن يمسسها أحد!!).

- من الأمور الخطيرة التى تم رصدها فى أكثر من منطقة استغلال بعض الخارجين عن القانون للعمارات أو الوحدات الشاغرة، أو للهياكل الخرسانية غير المكتملة فى الاختفاء داخلها عن أعين الشرطة، أو اقتراف بعض الجرائم (بعضها جرائم قتل)... إلخ، وهو تهديد أمنى مباشر وحال لا يصلح معه أى تحايل!!
- أدى بقاء بعض الوحدات شاغرة إلى إغراء بعض الخارجين عن القانون بوضع أيديهم عليها، وبعدها تبدأ سلسلة من أساليب التحايل (عن طريق وضع اليد، واصطناع الأدلة، والتزوير وغيرها مما سنرى بعضه تفصيلاً فى الفصول اللاحقة).

ويوضح عضو مجلس الشعب عن دائرة مدينة نصر خلاصة الموقف/ المشكلة بأنه فى مواجهة كل تلك المخالفات وأوجه القصور والتقصير انحصرت علاقة الأحياء بهذه المناطق فى تحرير محاضر بالمخالفات، "حيث إنها لا تستطيع أن تؤدى دورها كاملاً، نظراً لعدم تسلمها هذه المناطق، كما أن هناك مناطق سكنية فى حى غرب مدينة نصر تم إنشاؤها بالكامل دون الحصول على تراخيص بالبناء، وحتى تحمى الأجهزة الشعبية هذه الأحياء صدر بالإجماع قرار عن المجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة تضمن تكليف شركات الإسكان العاملة فى نطاق محافظة القاهرة بتوفير خدمات المرافق العامة المختلفة على نفقاتها مع الالتزام بصيانتها".

ولعله من المفيد لكى نفهم بشكل أوضح عقلية البيروقراطى المتحايل أن نسمع ردود بعض كبار البيروقراطيين والمساجلة بين فريقين منهم فى التخلص من المسئولية وإلقائها على الطرف الآخر: "يصر رئيس شركة مدينة نصر للإسكان على أن شركته قامت ببناء مدينة نصر بالكامل، وأنها لم تقصر فى التزاماتها. ويقول إن تقسيم الأراضى فى هذه المنطقة جاء من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان، وصندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى، وأن المرافق الداخلية تقع مسئوليتها

على هاتين الجهتين. وتنحصر مسئولية شركة مدينة نصر فى إنشاء الشوارع الرئيسية فى هذه المنطقة، ومدها بالمصدر الرئيسى للمرافق، وقد أجريت وقتها تعاقدات أوضح بها التزام كل جهة. مضيفاً أن شركته أنشأت شبكة للمياه العكرة بتكلفة ٦ ملايين جنيه، وسلمتها إلى مرفق المياه. وأن الشركة أرسلت إلى الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة كى تتسلم المناطق، إلا أن الهيئة لم تستجب. أما مسئولية تطوير شبكتى المياه والصرف الصحى، فتخرج عن نطاق مسئولية الذى قسّم الأرض أو شركة مدينة نصر، وطالب الحى بأن يحدد الشوارع التى يريد أن يتسلمها، وسوف تتحمل الشركة تكاليف رصف هذه الشوارع".

غير أن اللواء عبدالهادى جاد المولى نائب المحافظ للمنطقة الشرقية أكد أن الأحياء لا ترفض التسلم، لكن لابد أن يكون التسلم بناء على مواصفات معينة لأن المرافق العامة مشاريع كبيرة لا يستطيع الحى تنفيذها، لكن لها هيئاتها التى تنفذها بميزانيات ضخمة، ويقتصر دور الحى على أعمال الصيانة لهذه المرافق بعد تسلمه المشروع، كما يجب أن يحصل الحى من الشركة على تكاليف الرصف، حتى يتمكن من إعادة الطرق إلى ما كانت عليه، وقال إن المحافظة طالبت الشركة أكثر من مرة، لكن الالتزام ضعيف جداً، وتتباطأ الشركة فى التسليم بالمواصفات المطلوبة.

ويختتم سيد على تحقيقه قائلاً قولة بليغة تلخص "حالة" عشوائية حضرية فى موقع حديث وراق (أو هكذا يفترض)، وتلقى مزيداً من الضوء على العقلية التحايلية التى لا تكل ولا تتوقف عن إفراز العشوائية فى حياتنا: "وبعد... فقد تمت خصخصة شركة مدينة نصر، وارتفعت قيمة أسهمها بشكل جنونى فى البورصة، فقد كانت تمتلك أراضى مدينة نصر الشاسعة، وحصلت على الملايين نظير البيع، لكنها لم تؤد التزاماتها، ولهذا تتهرب سنة بعد الأخرى، وتدخل فى جدل لا طائل منه مع بقية أجهزة الدولة، ولا يدفع الثمن إلا المواطن البسيط الذى يفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات، على الرغم من أنه يدفع كل ما يطلب منه مرغماً، ثم إننا نبهنا عشرات المرات إلى أن مدينة نصر سوف تتحول إلى حى للعشوائيات، سواء الراقية أو

الشعبية، لكن أحداً لم يتنبه، حتى صارت العشوائيات هى سيدة الموقف فى هذا الحى الذى تم التخطيط له ليكون نموذجاً. لكن كالعادة.. كل الأفكار النبيلة تتحول فى التنفيذ إلى العكس، ثم الأهم وهو: ما مصير الشكاوى وطلبات الإحاطة والاجتماعات وتوصيات لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب، وإذا لم تكن كل هذه الجهات قادرة على تحقيق مطالب الناس، فمن يحققها.. ولمن يلجأون؟!"

* * *

حاول هذا الفصل أن يتطرق إلى الجوانب النظرية المرتبطة بالعشوائيات، من حيث أنماطها المختلفة وآليات نشوئها، وكذلك تعريفها من منظور التخصصات المختلفة المعنية بتلك الظاهرة مثل التعريف الرسمى والقانونى والعمرانى والاجتماعى الاقتصادى فى محاولة لرصد الظاهرة من مختلف أبعادها. وقد استلزم ذلك التعرض على عجالة إلى الجدل الطويل حول العوامل المؤدية إلى نمو المناطق العشوائية فى العقود القليلة الماضية. وهو الأمر الذى أوجب فى نفس الوقت التعرض لدور الدولة ومسئولياتها فى تكون هذه المناطق والتجمعات إضافة إلى العوامل البنائية الأخرى التى ساهمت فى نمو الظاهرة وتفاقمها باستخدام أهم المداخل النظرية المفسرة لذلك مثل عوامل الطرد والجذب وفائض قوة العمل والفروق الريفية الحضرية فى الدخل والأداء الوظيفى والتفضيل السكنى والازدواجية والهامشية الاقتصادية. ثم حاولنا التعرض لبعض آليات التحايل فى مواجهة العشوائية فى حى حضرى متخلف. إلا أن تأمل ظاهرة التحايل فى العشوائيات يجعلنا نقول فى النهاية أنها ليست شأن الفقراء فقط، ولا وقفاً على الأحياء الفقيرة وحدها.

وإذا كانت العشوائيات – كما تعرض لها هذا الفصل – تمثل مجالاً خصباً للتحايل، فإن أول خيوط التحايل هى الملكية، سواء من حيث إثباتها أو تسجيلها كما دلتنا الدراسات الكثيرة حول الموضوع.